الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعـــة التحـــدي

كليـــة الآداب والتربية

قســـم علم الاجتمـــاع

الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية

((دراسة ميدانية على مدينة الكفرة))

دراسة مُقَدَّمة لاستيفاء متطلبات نيل درجة التخصص العالي (الماجستير)

في علم الاجتماع

إعداد الطالب

عبدالرازق عبدالله عوض خليفة

إشراف الأستاذ الدكتور

عبدالله عامر اليمالي

العام الجامعي (2006-2007) إفرنجي

الموضوع	الصفحة
2 ـ القيم المثالية والقيم الواقعية .	67
3 ـ القيم المفروضة والقيم المكتسبة .	68
4 ـ القيم بحسب مراتبها في نظر الجماعة الواحدة .	69
خامساً . دراسة القيم في النظرية السوسيولوجية .	71
1 ـ القيم كأحد موضوعات علم الاجتماع .	71
2 ـ الرواد : القيم في النظرية السوسيولوجية .	71
أ/ القيم عند دوركايم .	72
ب/ القيم عند توماس وزنانيكى .	73
ج/ القيم عند ماكس فيبر .	73
د/ القيم عند بارسونز .	75
هوامش الفصل الثالث	79
الفصل الرابع	
الهجرة الوافدة و تغير بعض أنساق القيم الاجتماعية بمدينة الكفرة .	110 - 81
اولاً .الهجرة الوافدة وعلاقتها بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأةبمدينة الكفرة.	84
ثانياً .الهجرة الوافدة و وعلاقتها بتغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية بمدينة الكفرة.	91
ثالثاً . الهجرة الوافدة و وعلاقتها بانتشار الجريمة وأرتفاع معدلاتها بمدينة الكفرة.	104
هوامش الفصل الرابع .	109

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس	
الدراسات السابقة	133 -111
اولاً . الدراسات العربية .	113
ثانياً . الدراسات المحلية.	124
ثالثاً . الدراسات العالمية .	128
هوامش الفصل الخامس .	133
الفصل السادس	
الإجراءات المنهجية	149 -134
اولاً . نوع الدراسةومنهجها .	135
ثانياً . مجالات الدراسة.	136
ثالثاً . مجتمع الدراسة.	138
رابعاً .أداة جمع البيانات.	140
خامساً . متغيرات الدراسة.	144
سادساً .الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة.	148
هوامش الفصل السادس .	149
الفصل السابع	
عرض البيانات وتحليلها	198 - 150
1 ــ عرض وتحليل البيانات .	150
أولاً. خصائص مجتمع الدراسة .	150
ثانياً . اتجاهات المبحوثين نحو علاقة الحرة الوافدة بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بمدينة الكفرة	158

الموضوع	الصفحة
ثالثا . اتجاهات المبحوثين نحو تغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية بمدينة الكفرة .	165
رابعاً . اتجاهات المبحوثين نحو الهجرة الوافدة وانتشار الجرائم بمدينة الكفرة .	173
2 . اختبار الفروض :	
أولاً ـ الفرض الأول : العلاقة بين الهجرة الوافدة و الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بمدينة الكفرة .	175
ثانياً ـ الفرض الثاني : العلاقة بين الهجرة الوافدة وتغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية بمدينة الكفرة .	183
ثالثاً ـ الفرض الثالث: العلاقة بين الهجرة الوافدة وانتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها بمدينة الكفرة .	195
النتائج العامة للدراسة :	211 -199
1ـ النتائج المتعلقة بالجانب الوصفي .	201
2ـ النتائج المتعلقة باختبار الفروض .	208
التوصيات .	214 - 212
المراجع .	221 - 215
الملاحق .	230 - 222
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية .	

فـهـرس الجـدول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2 _ 1)	اتجاه السياسات الحكومية نحو التشجيع أو الممانعة للهجرة الخارجية (الوافدة) نحو بلدان العالم	23
(2 _ 2)	التوزيع العددي والنسبي حسب النوع للسكان غير الليبين المقيمين بالجماهيرية من واقع التعدادات السكانية (54 ، 64 ، 73 ، 84 ، 95) ف	38
(2 _ 3)	التوزيع العددي والنسبي للسكان غير الليبين المقيمين بالجماهيرية خلال الاعوام(1970 ، 1973 ، 1975) ف	40
(2 _ 4)	التوزيع النسبي للسكان والقوى العاملة الوطنية والوافدة في كل من الجماهيرية ودول الخليج العربي خلال الاعوام (1975 ، 1985 ، 2001) ف	41
(2 _ 5)	التوزيع النسبي للسكان والقوى العاملة الوطنية والوافدة في الجماهيرية ودول الخليج العربي خلال الاعوام 1975 ، 1985 ، 2001 ف	44
(2 _ 6)	التوزيع العددي والنسبي حسب النوع للسكان غير الليبين (الوافدين) المقيمين بمدينة الكفرة من واقع التعدادات السكانية (54 ، 64 ، 73 ، 84 ، 95) ف	49
(2 _ 7)	التوزيع العددي والنسبي للسكان غير الليبين (الوافدين) المقيمين بمدينة الكفرة حسب البلدان والقارات التي ينتمون إليها خلال عام 1984ف	52
(2 _ 8)	توزيع العددي والنسبي للسكان غير الليبين (الوافدين) المقيمين بمدينة الكفرة حسب البلدان والقارات التي ينتمون إليها خلال عام 1984ف	53
(4 _1/أ)	التوزيع العددي للطالبات الليبيات والوافدات في المراحل الدراسية بمدينة الكفرة خلال الاعوام . 84 ، 95 ، 05	86
(4 _1/ب)	التوزيع النسبي للطالبات الليبيات والوافدات في المراحل الدراسية بمدينة الكفرة خلال الاعوام . 84 ، 95 ، 05	86
(4 _ 2)	التوزيع العددي والنسبي للعاملات الليبيات والوافدات حسب أقسام المهن والنوع بمدينة الكفرة خلال عام 80 _01	89
(4 _ 3)	توزيع عدد السكان الليبين المقيمين بمدينة الكفرة والذين اعمارهم (15 سنة فماقوق) حسب النوع والحالة الزوجية	94
(4 _ 4)	التوزيع العددي والنسبي لحالات الزواج بين الوافدين والليبين بمدينة الكفرة خلال الفترة . 1980 _ 2004	97
(4 _ 5)	التوزيع النسبي للجرائم المرتكبة من قبل الهجرة الوافدة بمدينة الكفرة خلال الاعوام 1995 ، 1999 ، 2004 ف	106
(6 _ 1)	إحصائية بعدد سكان مدينة الكفرة وضواحيها التي شملتها الدراسة .	136
(6 _ 2)	إحصائية بعينة المحكمين لأداة جمع البيانات حسب التخصص وجهة العمل .	143
(7 _ 1)	توزيع المبحوثين حسب محل إقامتهم .	151
(7 _ 2)	توزيع المبحوثين حسب النوع .	153
(7 _ 3)	توزيع المبحوثين حسب المهن .	154
(7 _ 4)	توزيع المبحوثين حسب العمر .	155
(7 _ 5)	توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية .	156
(7 _ 6)	توزيع المبحوثين حسب الحالة التعليمية .	157
(7 _ 7)	اتجاهات المبحوثين نحو تعليم الإناث .	159

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(7 _ 8)	اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة .	160
(7 _ 9)	اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة في المؤسسات الادارية والشركات .	161
(7 _10)	اتجاهات المبحوثين نحو اختلاط المرأة بالرجل في أماكن العمل .	162
(7 _11)	حقائق واتجاهات المبحوثين نحو تفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة .	163
(7 _12)	اتجاهات المبحوثين نحو السن المناسب للزواج (الذكور ، الإناث)	165
(7 _13)	اتجاهات المبحوثين نحو الأسلوب المناسب للاختيار الزواج .	167
(7 _14)	اتجاهات المبحوثين نحو المكان المفضل لعقد القران .	167
(7 _15)	اتجاهات المبحوثين نحو الهجرة الوافدة ودورها في تغير بعض المعايير المصاحبة لظاهرة الزواج .	168
(7 _16)	اتجاهات المبحوثين نحو الذهاب إلى تعزية عند وفاة شخص سواء كان من الوافدين أوالليبين بمجتمع الدراسة .	169
(7 _17)	اتجاهات المبحوثين نحو أهم القيم الاجتماعية التي ساهمت الهجرة الوافدة في ظهورها بمجتمع الدراسة .	170
(7 _18)	اتجاهات المبحوثين نحو أي من الوافدين كان لهم دور في تغير بعض القيم الاجتماعية بمجتمع الدراسة .	171
(7 _19)	اتجاهات المبحوثين نحو أي مناسبة اجتماعية يتم فيها ارتفاع نمط الاستهلاك .	171
(7 _20)	اتجاهات المبحوثين نحو المكان المناسب الذي يقضون فيه أوقات فراغهم .	172
(7 _21)	اتجاهات المبحوثين نحو وجود الوافدين ساهم في أنتشار بعض أنواع الجرائم بمجتمع الدراسة .	173
(7 _22)	العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في التأثير على تعليم الإناث ومحل إقامة المبحوثين .	175
(6 _23)	العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في جعل خروج المرأة إلى العمل ظاهرة مقبولة ومحل إقامة المبحوثين .	177
(7 _24)	العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في تشجيع المرأة على العمل في المؤسسات والشركات ومحل إقامة المبحوثين .	179
(7 _25)	العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في تشجيع خروج المرأة إلى العمل في القطاع الخاص ومحل إقامة المبحوثين .	181
(7 _26)	العلاقة بين الهجرة الوافدة وإقامة علاقات اجتماعية جيدة مع السكان الليبين ومحل إقامة المبحوثين .	183
(7 _27)	العلاقة بين الهجرة الوافدة و إقامتها علاقات متصاهرة مع السكان الليبين ومحل إقامة المبحوثين .	185
(7 _28)	العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في ظهور عادة قبول التعازي بالمقابر ومحل إقامة المبحوثين .	187
(7 _29)	العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في ظهور بعض القيم الاجتماعية التي لم تكن موجودة من قبل ومحل إقامة المبحوثين	189
(7 _30)	العلاقة بين تشابه القيم الاجتماعية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند الوافدين والليبين ومحل إقامة المبحوثين .	191
(7 _31)	العلاقة بين ارتفاع نمط الاستهلاك في المناسبات الاجتماعية عند الوافدين والليبين ومحل إقامة المبحوثين .	193
(7 _32)	العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها ومحل إقامة المبحوثين .	195
(7 _33)	العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في ظهور بعض المشكلات الاجتماعية ومحل إقامة المبحوثين .	197

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	اتجاه السياسات الحكومية نحو التشجيع أو الممانعة للهجرة الخارجية (الهجرة الوافدة) نحو بلدان العالم .	24
2	موقع الجماهيرية على خريطة العالم واتجاه الهجرة الوافدة إليها من مختلف قارات العالم .	37
3	نسبة الوافدون المقيمين بالجماهيرية خلال الأعوام من (1954 – 2001) .	45
4	موقع مدينة الكفرة على خريطة الجماهيرية واتجاه الهجرة الوافدة إليها .	48
5	نسبة الوافدين المقيمين بمدينة الكفرة حسب الجنسيات والنوع خلال عام 1984	52
6	تسجيل معدلات الجرائم المرتكبة من قبل الهجرة الوافدة مقارنة مع الجرائم المرتكبة من قبل الليبيين في مجتمع الدراسة خلال الاعوام 1995 ، 1999 ، 2004 .	106
7	عدد عينة الدراسة في كل منطقة من مناطق مجتمع الدراسة .	140
8	خريطة الكفرة والمناطق التي وقعت عليها الدراسة .	142
9	توزيع المبحوثين حسب مناطق الإقامة .	152
10	توزيع المبحوثين حسب النوع .	153
11	توزيع المبحوثين حسب المهن .	154
12	توزيع المبحوثين حسب العمر .	155
13	توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية .	157
14	توزيع المبحوثين حسب الحالة العلمية .	158
15	اتجاهات المبحوثين نحو تعليم الإناث .	159
16	اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة .	160
17	اتجاهات المبحوثين نحو اختلاط الرجل بالمرأة في أماكن العمل .	163
18	اتجاهات المبحوثين نحو السن المناسب لاختيار للزواج لكل من : الذكور و الإناث .	166
19	اتجاهات المبحوثين نحو تغير بعض المعايير المصاحبة لعادة الزواج بمجتمع الدراسة لها علاقة بالهجرة الوافدة .	168

المقدمـــة

تعد ظاهرة الهجرة الوافدة إحدى أهم المشكلات في العصر الحديث، حيث أصبحت تتصدر جوار الأجندة السياسة بين دول الشمال والجنوب ودول الجنوب فيما بينها . فلقد سلكت الهجرة الوافدة في عالمنا اليوم تحولا خطيراً بجنوحها إلى الهجرة السرية (غير الشرعية) التي بدأت بوادرها خلال أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن المنصرم .

فالهجرة الوافدة إلى الجماهيرية ارتبط وجودها بالتحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها البلاد بعد اكتشاف النفط وبداية تصديره عام 1962 ومن بعد ذلك التحولات الاجتماعية و السياسية التي طالت المجتمع الليبي بفعل ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 .

فظاهرة الهجرة الوافدة شهدتها الجماهيرية على امتداد فترة تاريخية طويلة ، ترتب عليها اختلاط سكاني وتبادل اجتماعي وثقافي واقتصادي على نطاق واسع . وأصبحت من الظواهر المعقدة التي طالت المجتمع الليبي بصفة عامة ومجتمع الدراسة بصفة خاصة وأثرت عليه في جميع مجالات الحياة ، خاصةً من الناحية والاجتماعية .

وكما أشرنا سابقاً إلى أن وجود الهجرة الوافدة بالجماهيرية : قد ارتبط بالتحولات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية وخططها في مجال استثمار العوائد النفطية في المشروعات التنموية ، وإذا كانت الهجرة الوافدة في الجماهيرية قد تباينت أسبابها خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم . فإنها أيضاً كانت إحدى الظواهر التي كان لها الأثر البالغ على نسق القيم الاجتماعية ، التي تكون البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي وأثرت عليه تأثيراً مباشر و غير مباشر ليس على الناحية الاجتماعية فحسب . بل أيضاً على جميع نواحي الحياة الثقافية ، والاقتصادية والفكرية ، والتربوية .

ولقد اكتسبت هذه الدراسة أهميتها من أهمية المشكلة المطروحة للبحث من ناحية وأهمية نسق القيم الاجتماعية من ناحية أخرى ، من حيث ارتباطها بظاهرة هامة في المجتمع وهي ظاهرة تغير القيم الاجتماعية من قبل الهجرة الوافدة .

بالإضافة إلى الفوائد النظرية المتمثلة في إثراء البحث في مجال علم اجتماع السكان وعلم اجتماع القيم ، والتغير الاجتماعي . أما من الناحية التطبيقية فهي ـ أي الدراسة تسعى للوصول إلى نتائج يمكن أن تساهم في إمداد الجهات المختصة بمعلومات علمية واقعية من خلال النتائج التي تتوصل إليها .

لقد استهدفت الدراسة كشف العلاقة بين الهجرة الوافدة وبعض القيم الاجتماعية وتفسير هذه العلاقة ، وقد اتبعت في سبيل الوصول إلى أهدافها ، تصميم الدراسة الوصفية التفسيرية بأسلوب المسح عن طريق العينة لمدينة الكفرة وضواحيها البالغ عددها (281) فرداً ، وذلك خلال فترة إجراء الدراسة التي بدأت في 17 / 7 / 2006 وانتهت في 20 / 8 /2006 ف .

أما المنهج الذي اتبعه الباحث في الدراسة فكان المنهج الوصفي : باعتباره الأكثر استخداما في البحوث الاجتماعية ،والأنسب لهذا النوع من الدراسة ؛ والذى من خلاله يتم وصف الظاهرة الاجتماعية وصفاً كيفياً وكمياً .

وبما أن الدراسة اتبعت أسلوب المسح عن طريق العينة ؛ فقد تمّ الاعتماد على المقابلة الشخصية ، باعتبارها من أكثر الأدوات شيوعاً لتجميع البيانات .

ولتحليل معطياتها استخدمت في الدراسة بعض الأساليب والتقنيات الإحصائية ؛ تمثلت في بعض أساليب العرض البياني ؛ والتوزيعات التكرارية ، والنسب المئوية لوصف تلك المعطيات ، كما استخدمت لاختبار فروضها وقياس دلالتها و العلاقة بين متغيراتها ، اختبار (كا^2) وانتهت إلى وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة وتغير بعض القيم الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.05) .

اشتملت الدراسة على سبعة فصول ، تضمن الفصل الأول منها مشكلة الدراسة التي تحددت في محاولة التعرف على العلاقة بين الهجرة الوافدة وتغير بعض القيم الاجتماعية ؛ وتفسير هذه العلاقة ، وبيان أهمية دراسة هذا الموضوع ومبررات اختياره ؛ والأهداف المنشودة من هذه الدراسة ؛ وأهم مفاهيمها .

وأُفرِدَ الفصل الثاني : لدراسة ظاهرة الهجرة وأنواعها والدوافع المؤدية إليهـــا والنظريـــات المفسرة لها ، بالإضافة التطور الكمي والنوعي لظاهرة الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية بصفة عامة ومجتمع الدراسة بصفة خاصة خلال الفترة (1954 إلى 2005 ف) مع الإشارة إلى معرفة الأسباب التي ساهمت في دوافع الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية خلال العقود الثلاثـــة الأخيرة من القرن المنصرم .

أما الفصل الثالث ، فقد تناول كلا من : مفهوم القيم بصفة عامة والقـــيم الاجتماعيـــة بصفة خاصة . بالإضافة إلى خصائص وتصنيف القيم الاجتماعية ؛ وكذلك دراسة القيم في النظرية السوسيولوجية ؛ وبعض الرواد القيم في النظرية السوسيولوجية .

والفصل الرابع : تناول العلاقة بين الهجرة الوافدة و تغير بعض أنساق القيم الاجتماعيـــة بمجتمع الدراسة . مثل علاقة الهجرة الوافدة بتفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وعلاقة الهجرة الوافدة بتغير العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية. كذلك علاقة الهجرة الوافدة بانتشار وارتفاع معدلات الجريمة .

كما خصص الفصل الخامس للدراسات السابقة كمصدر لاستلهام فـــروض الدراســـة ، وكرافد للاتجاهات المفسرة لنتائج الدراسة . وقد صنفت تلك الدراسات حسب أهميتـــها للدراسة الحالية إلى الدراسات العربية ، فالمحلية ، ثم الدراسات العالمية .

واهتمَّ الفصل السادس بالإجراءات المنهجية المتمثلة في نوع الدراســـة ؛ ومنـــهجها ، ومجالاتها (البشري ــ المكاني ــ الزمني) ، وأدوات جمع البيانـــات فيهـــا ، ومتغيراتهـــا (الخلفية ــ المستقل ــ التابع) ومؤشرات قياسها . ثم الأساليب الإحصائية المستخدمة في عرض وتحليل بياناتها .

أما الفصل السابع والأخير ، فقد خصص لعرض وتحليل بيانات الدراســـة ؛ متضـــمناً جانبين : الأول تعلق بالتحليل الوصفي ، من حيث خصائص مجتمع الدراسة ، وتغير بعض القيم الاجتماعية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالهجرة الوافدة . أما الجانب الثاني ، فقد اقتصر على اختبار فروض الدراسة .

أما من حيث الصعوبات التي واجهت الدراسة ، فلعلَّ من أبرزها ما يواجه مجال البحـــث العلمي بشكل عام ؛ فعلى سبيل المثال عدم وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة ، وخاصة

في مجال العلوم الاجتماعية تشكل صعوبات تنعكس على دقة البحوث العلمية ودقة نتائجها. ناهيك عن ندرة المراجع والمصادر الحديثة المواكبة لظاهرة الهجرة الوافدة ودورها في تغير القيم الاجتماعية في المجتمعات المستقبلة لهؤلاء الوافدين ، المحلية وغير المحلية .

أضف إلى ذلك قلة الدراسات المتعلقة بتغير القيم بشكل عام والقيم الاجتماعية بشكل خاص، والمتوفر منها ينحصر في محاولات محدودة ومتواضعة . وقد يكون ذلك عائداً إلى صعوبة قياس مؤشرات القيم وهي مشكلة تواجه البحث العلمي لا سيما البحث في مجال القيم الاجتماعية .

ولا يسعني في نهاية هذه المقدمة إلاّ أن أسجل شكري وتقديري واحترامي لأستاذي الفاضل ، الأستاذ الدكتور عبدالله عامر الهمالي ، الذي وسعني علماً وصبراً ، فكان لي معلماً وأخا، وكان لتوجيهاته العلمية السديدة الأثر البالغ في إبرازهذا الجهد العلمي إلى حيز الوجود .

كما أجدني مديناً بالفضل والوفاء لأستاذي الفاضل ، الأستاذ الدكتور لوجلي صالح الزوي الذي كان تشجيعه زاداً لي في مشواري إلى الدراسات العليا .

كما لا يفوتني أن أشكر الدكتور عبد الوهاب إبراهيم الزين ، الذي كان له الفضل في الإشارة الأولى نحو الاهتمام بموضوع الدراسة .

ويسعدني أن أتوجه بالشكر إلى الصديق والأخ الأستاذ محمد مفي عبد النبي بكار ، الذي كنت ألجأ إليه بين الحين والآخر للاستفادة بخبرته وإرشاداته في بعض الجوانب الفنية والمنهجية في هذه الدراسة .

و أوفر الشكر والتقدير أقدمه إلى الجنود المجهولين العاملين في صمت ، الأخوة الأفاضل والأخوات الفاضلات ، العاملين بالمكتبه المركزية بجامعة التحدي سرت .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأخ عبد الحميد محمد عبدالرازق رئيس مكتب الخدمات البريدية بالكفرة وذلك من خلال تقديم جميع التسهيلات البريدية من إرسال واستقبال بعض الإجراءات المتعلقة بالدراسة.

كما لا يفوتني أن أشكر الأخوة بالسجل المدني الكفرة على تعاونه معي في تسهيل الحصول على الإحصائيات التي تخدم الدراسة وعلى رأسهم الأخ:عبد الرحيم عبد العزيز احمودة .

ولا أنسى أن أتقدم بوافر الشكر والثناء إلى الأخوين ، العقيد حسين محجوب والأخ جمال قرباج اللذان سهلا إجراءات سفري من أجل إحضار المراجع المتعلقة بالدراسة أثناء سفري إلى جمهورية مصر العربية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأخوة العاملين بمكتب الهيئة العامة بصندوق التضامن الاجتماعي الكفرة على تشجيعهم لي وقوفهم بجانبي من أجل تذليل كافة الصعوبات التي وجهتني طيلة فترة دراستي بالدراسات العليا.

ولا أنسى أن أشكر بعض الأخوة العاملين بفرع صندوق الضمان الاجتماعي الواحات ومكتب الخدمات الضمانية الكفرة ، الذين يقدرون أهمية العلم ويحترمون طالب العلم .

وشكري وتقديري لفريق جمع البيانات بمجتمع الدراسة ، الأخوة الأفاضل : أحمد الأمين وإدريس حامد حمدو ، وتوفيق محمد عيسى ، وعثمان سليمان أمعيطر، وعثمان عمر الصادق ، وعبد المطلوب عبدالله عوض ، وعبد المنعم التواتي ، ومحمد عبد الكريم الحداد ومحمد المبروك داو ود ، ويونس أبو عليا ، ونوال موسى البيطار .

كما لا أنسى أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الأخوة بجمعية الوفاء الخيرية لرعاية الأرمل بالكفرة على تذليلهم للصعوبات التي وجهتني طيلة فترة دراستي بالدراسات العليا .

كما أسجل شكري وامتناني إلى جميع زملاء السكن الذين زاد تشجيعهم لي في مواجهة الصعوبات طيلة فترة دراستي في المرحلة التمهيدية بالدراسات العليا .

كما لا يفوتني أن أتقدم أيضاً بالشكر والامتنان إلى كل من: الاستاذ عبدالسلام الكيلاني والاستاذة زينب ابو زيد على ما بذلوه من جهد من اتمام بعض الاجراءات الادارية متعلقة بي خلال فترة دراستي بالدراسات العليا .

وأختم بتقدير عظيم شكري لكل من مدّ لي يد العون وأسدى لي النصيحة وهم كثيرون ولا يتسع المقام لذكرهم جميعاً .

والله من وراء القصد ومنه التوفيق .

سرت – ليبيا

الخميس، الموافق17 الماء (مايو) 2007 إفرنجي

الباحث

أ. عبدالرازق عبدالله عوض

كلية الآداب والتربية جامعة التحدي

الفصل الأول
مشكلة الدراسة

أولاً . تحديد مشكلة الدراسة .
ثانياً . أهمية الدراسة ومبرراتها .
ثالثاً . أهداف الدراسة .
رابعاً . تحديد مفاهيم الدراسة .

هوامش الفصل الأول

تحاول هذه الدراسة التعرف على ظاهرة الهجرة الوافدة ، ومدى علاقتها بتغير بعض أنساق القيم الاجتماعية . وبالتالي يمكننا القول : إن الفرضية العامة التي تنطلق منها هذه الدراسة هـي إن **هـناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة وتغير بعض أنساق القيم الاجتماعية بمدينة الكفرة .**

وبيان طبيعة هذه العلاقة ، وقوتها ، ومحاولة تفسيرها في ضوء البيانات الميدانية ، التي يمكن الحصول عليها وفق تقنيات البحث المناسبة . وتتمثل القيم الإجتماعية في :

1 / الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة . .

2 / تغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية.

3 / إنتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها.

فلقـد أصبحت ظاهرة الهجرة الوافدة هي إحدى الظواهر المعقدة التي طالت مجتمعنا الليبي بصفة عامة ، ومجتمع الدراسة بصفة خاصة .

وتعد الجماهيرية من المجتمعات التي تشكلت أوجه الحياة فيها بعد ارتفاع أسعار النفط مـنذ السبعينيات من القرن المنصرم . ونتيجةً للخطط الطموحة التي انتجتها الجماهيرية في تلـك الفترة زاد الطلب على العمالة الوافدة ، ولما كانت العمالة الوطنية الليبية غير متاحة بـالكم والكـيف الملائمين للقطاعات العامة و الخاصة . وبالنظر للتوسع في القطاع العام والخاص توسعا كبيراً ، وبالنظر أيضا لاتساع حاجة القطاع العام و الخاص للأيدي العاملة فقد برزت الحاجة إلى العمالة الوافدة على تعدد مصادرها ؛ وبذلك نجد أن الهجرة الوافدة الشـرعية وغير الشرعية إلى الجماهيرية متنسقة مع بعضها بمشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصـادية خـلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم . وقد أسفر هذا الـتدفق الهائـل مـن الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية عن تركيبة سكانية غير متجانسة من الجوانب الثقافية والاجتماعية ؛ والديموغرافية ؛ والمتتبع لهذا المزيج السكاني يلاحظ إشكالية يمكـن رصد مظاهرها في الآثارالسلبية التي أثرت بالفعل على الهوية الثقافية ؛ بل إنها طالت الهـوية الاجتماعـية أيضـاً [1] وبالتالي قد تصبح ظاهرة الهجرة الوافدة في يوم من الأيام إعصـاراً يهدد المجتمع الليبي بصفة عامة ومجتمع الدراسة بصفة خاصة ، ونظراً إلى تنوع ثقافـات الوافدين وتنوع أنماط حياتهم؛ فإن مجتمع الدراسة بأسره واقع في إطار أن يكون

لهذه الهجرة الوافدة آثار سلبية اتجاه أبناء مجتمع الدراسة من الليبيين تكون محل اهتمام سواء في الحاضر أوعلى المدى القريب أوالبعيد ، وأيضاً على المستويات الفردية ، والجماعيـــة ، والمؤسسية في مجتمع الدراسة.

- إن مشكلة الهجرة الوافدة امتدت منذ قدومها إلى جذور النظم الاجتماعيـــة والثقافيـــة وأصبحت الهجرة الوافدة تدس الدسائس وتطلق مدافعها بشكل مباشر وغير مباشر لتهدم القيم الاجتماعية التي تكون نسق البناء الاجتماعي في مجتمع الدراسة.. فظـــاهرة الهجـــرة الوافدة أصبحت تمس مشاعر أفراد مجتمع الدراسة. من خلال إحداث التحولات البنويـــة والوظيفية في كيان المواطن وتفكيره واهتماماته ونظرته للحياة وعلاقاته الاجتماعية وقـــد أحدث تبدلاً كبيراً في قيمه واتجاهاته وأفكاره ، وعلى أية حال فإن هذه الدراسة تحـــاول الوقوف على جملة من الآثارالاجتماعية ، التي أحدثتها الهجرة الوافدة علـــى بنـــاء القـــيم الاجتماعية ؛ فالهجرة الوافدة إلي مجتمعنا أصبحت تتزايد يوماً بعد يوم وتقوم بخلخلة البناء الاجتماعي مما يؤدي إلى انعكاسات خطيرة وضارة جداً بمجتمعنا . فمجتمع مدينة الكفرة يتميز بكونه مجتمعاً له عادات وتقاليد تختلف بشكل كبير عن العادات والتقاليد التي تأتي مع الهجرة الوافدة ، ولاشك أن الهجرة الوافدة الموجودة بمدينة الكفـــرة هـــي مـــن مختلـــف الجنسيات الافريقية والاوروبية والآسيوية والأمريكية ، لكن يبقى مجتمـــع الدراســـة لـــه خصائص ومميزات تختلف عن غيره من المجتمعات.

إن للهجرة الوافدة تأثيرات مباشرة وغيرمباشرة على نسق القيم الاجتماعية في مجتمع الدراسة ، فالآثار غير المباشرة للهجرة الوافدة مرتبطة بإدخال أنماط سلوكية على مجتمـــع الدراسة ، تتناقض مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية الموجودة به ؛ أما الآثار المباشـــرة فهي كثيرة جداً ومتمثلة في الأضرار الأمنية كالسرقات مثلاً وبيـــع الخمـــور والتـــروبج للمسكرات والمخدرات بأنواعها والنصب والاحتيال وغسيل الأموال .

كل ما أشرنا إليه من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة من قبل الوافدين ، جعل من الأهمية ألا نتجاهل تأثيرات الهجرة الوافدة على أنساق القيم الاجتماعية في مجتمع الدراسة ؛ ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة لتجيب عن السؤال التالي . **هل هناك علاقة بين الهجرة الوافـــدة وتغير بعض القيم الاجتماعية بمدينة الكفرة ؟**

ورغم ازدياد اهتمام البحوث والدراسات السوسيولوجية التي دارت حول ظاهرة الهجرة الوافدة وتغير القيم الاجتماعية في المجتمعات المصدرة للوافدين ؛ وغير ذلك من الاهتمامات المتعلقة بهذه الظاهرة . فإن مشكلة ظاهرة الهجرة الوافدة وتغير أنساق القيم الاجتماعية في المجتمعات المستقبلة للوافدين لم تنل الاهتمام الكثير من قبل المتخصصين في مجال علم الاجتماع ؛ وبالتالي أصبح موضوع تغير القيم الاجتماعية بسبب الهجرة الوافدة في المجتمعات المستقبلة للوافدين يعد من الموضوعات غير مهمة في مجال الدراسات السوسيولوجية ، وهذا التجنب لظاهرة الهجرة الوافدة وتغير أنساق القيم الاجتماعية في المجتمعات المستقبلة للوافدين راجع الى الاعتبارات التالية :

أولا / صعوبة طبيعة دراسة النسق القيمي من وجهة نظر علماء الاجتماع .

ثانيا / الطبيعة المتعددة لجوانب القيم الاجتماعية ؛ التي جعلت من الصعوبة بمكان تحديد مقياس للقيم الاجتماعية بشكل دقيق . "[2]

وإذا نظرنا نظرة سريعة حول النداءات التي وجهت من قبل العديد من الباحثين على الصعيد العربي إبان عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن المنصرم ضرورة توجية أنظار العاملين في ميادين علم الاجتماع والانثروبولوجية إلى البحث في هذه الظاهرة وعدم إهمالها ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال " نادر الفرجاني " و " محمد الرميحي " و" سعد الدين إبراهيم " و " عبدالباسط عبدالمعطى " و " عبدالله عبدالغني غانم "

ولهذا رأى الباحث أن هناك مبرراً لاختيار هذه المشكلة وطرحها للبحث والدراسة كقضية حيوية هامة في المجتمع الليبي بصفة عامة ، ومجتمع الدراسة بصفة خاصة ؛ تتعلق بإحدى أنساق البناء الاجتماعي للمجتمع وهي القيم الاجتماعية ، وللإجابة على سؤال مؤداه : **هل هناك علاقة بين الهجرة الوافدة وتغير بعض القيم الاجتماعية بمدينة الكفرة ؟** متوخياً الوصول إلى بعض النتائج النظرية والعملية ، لإثراء البحث العلمي من ناحية وإمكانية المساهمة في وضع بعض المقترحات العلمية أمام المسؤولين عن السياسات السكانية والتخطيط في المجتمع بشكل عام ؛ و مجال المهتمين بالهجرة بشكل خاص على المستويين الوقائي والعلاجي .

أهمية الدراسة ومبرراتها .

تـــأتي أهمية دراسة موضوع الهجرة الوافدة باعتبارها ظاهرة اجتماعية عرفتها البشرية منذ القدم نتيجة لظروف أملتها البيئة التي يعيش فيها الإنسان ؛ فالهجرة هي غاية ووسيلة في نفـــس الوقت تلجأ إليها الجماعات البشرية كلما ضاقت عليها سبل العيش بحثاً عن المكان الـــذي تتوفر فيه ظروف الحياة المناسبة [3] فالبحث في موضوع ظاهرة الهجرة الوافدة ومن مختـــلف الجوانب ومعرفة الآثار الايجابية والسلبية المترتبة عليها . يعطينا أهمية للتعرف على هـــذه الظاهـــرة باعتبارها إحدى أنواع الهجرات التي شهدتها البشرية منذ القدم إلى وقتنا الحاضر ، فقد أصبحت ظاهرة الهجرة الوافدة من أهم القضايا التي تناقش بين دول الشمال والجـــنوب وكذلك بين دول الجنوب نفسها . فلقد أثرت الهجرة الوافدة تأثيراً على البنية الاجتماعية في مجتمعنا الليبي ، حيث أدت ـــ أي الهجرة الوافدة ـــ إلى إحداث تغيرات في مختـــلف مؤسسات المجتمع ؛ فهجرة الأعداد الهائلة من الوافدين إلى الجماهيرية بصفة عامة ومجـــتمع الدراســـة بصـــفة خاصة ، ومن مختلف الجنسيات العربية والأفريقية والآسيوية والأوروبية في بداية السبعينيات من القرن المنصرم أي بعد قيام الثورة عام 1969 . كانت نتيجةً للاستثمار الأمثل للعائدات النفطية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجماهيرية أما تزايد أعداد الوافدين خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم إلى وقتنا الحاضر فقد تباينت الدوافع والأسباب الكامنة وراء هذا التدفق الهائل من البشر سواء كان هـــذا الـــتدفق في شكل جماعات صغيرة أوكبيرة ؛ فهذه الجماعات الوافدة إلى الجماهيرية ساهمت في إحداث تغيرات في بنية نسق القيم الاجتماعية بمجتمع الدراسة وماتها من آثار أجتماعيةمـــرتبطة بـــالآداب والعـــادات والتقالـــيد الاجتماعية إيجابيةكانت أم سلبية [4] أن موضـــوع الهجرة بصفة عامة ، والهجرة الوافدة بصفة خاصة ، يجب أن ينظر إليه نظرةً مرنة وفي غاية الاهمية من قبل المتخصصين في مجال الدراسات السوسيولوجية . كما ينبغي بحـــثه بعناية ودقة متناهية وأن تحدد العواقب الناجمة عنه . فدراسة موضوع الهجرة الوافدة وعلاقته بتغير نسق القيم الاجتماعية يعتبر مجالاً مهماً من مجالات البحث الاجتماعي حيث يعـــد موضـــوع الهجـــرة الوافدة من الموضوعات المهمة في مجال علم الاجتماع والعلوم الاجتماعـــية الاخرى . فلهذه الدراسة فوائد نظرية وأخرى تطبيقية ؛ فمن الناحية النظرية يمكـــن لهذه الدراسة أن تلقي الضوء على ظاهرة الهجرة بصفة عامة والهجرة الوافدة بصفة

خاصة والأسباب المؤدية إليها والنظريات المفسرة لها ، ومحاولة التعرف على دورها في تغير نسق القيم الاجتماعية إلى حيز الوجود ؛ كما أن تحليل وتفسير النتائج المترتبة على الهجرة الوافدة ومدى مساهمتها في تغيرنسق القيم الاجتماعية يُعد إثراءً نظرياً في ميـــدان علـــم الاجتماع وفروعه وعلى وجه الخصوص علم اجتماع السكان ، وعلم اجتماع القـــيم ، والتغير الاجتماعي . فعلم اجتماع السكان يدرس الهجرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية وشكل من أشكال الحراك الاجتماعي وتغير المكانة الاجتماعية ، سواء في مجتمع الموطن الأصلي أو في المجتمع المهاجر إليه . أما علم اجتماع القيم ، فيدرس القيم باعتبارها ظاهرة اجتماعيـــة وكذلك التعرف على خصائص وميكانيزمات نسق القيم . أما من الناحية التطبيقية فهي ـ أي الدراسة ـ تسعى ؛ للوصول الى نتائج يمكن أن تساهم في إمـــداد الجهـــات المنوطـــة بالمعلومات العلمية الواقعية التي تمكنها من تقنين سياساتها وخططها من ناحيـــة ، وتمكـــين المسؤولين والمتخصصين في بعض مؤسسات الدول المهتمة بظاهرة الهجرة ، من رصد ظاهرة الهجرة الوافدة ، ووضع الخطط لها ؛ وذلك لتلافي الآثار السلبية المترتبة على التدفق الهائل من الوافدين إلى الجماهيرية في الحاضر والمستقبل.

إن الفوائد النظرية والتطبيقية التي تمت الإشارة إليها ؛ يمكن أن تثير انتباه الباحثين في مجـــال الدراسات السوسيولوجية للتعمق في دراسات أخرى لاحقة في المستقبل .

أما من حيث مبررات هذه الدراسة ، فلعلّ من أهمها :

1 / التنامي الكمي والكيفي لظاهرة الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية ؛ حيـــث بلـــغ عـــدد الوافدين الموجودين بالجماهيرية سنة 2006 ف (350.000) فردا يشكلون حـــوالي 6.17 % من أجمالي السكان المقيمين في الجماهيرية ، طبقاً لما جاء في النتـــائج الأوليـــة للتعداد العام للسكان 2006 [٥٠] . أما في مجتمع الدراسة فقد بلـــغ عـــدد الوافـــدين الموجودين في مدينة الكفرة عام 2005 ف (14.127) وافداً يشكلون نسبته 33.42% من إجمالي السكان المقيمين في مدينة الكفرة ؛وفق نتائج الحصر الميداني للوافـــدين بمدينـــة الكفرة من قبل الإدارة العامة للجوازات والجنسية فرع الكفرة .

2 / بروز بعض الظواهر الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الهجرة الوافدة بشكل مباشـــر وغـــير مباشر والتي قد تكون محل اهتمام سواء في الحاضر أوعلى المدى القريب أو البعيد ؛ مـــن أهمها مايلي :-

أ / ظهـــور المرأة واصطلاعها للدور الاجتماعي والاقتصادي بمنطقة الدراسة. حيث بلغ عدد الإناث في مختلف المؤسسات التعليمية بمدينة الكفرة عام 1984 (2323) طالبة . وذلـــك طـــبقاً للنـــتائج النهائية التعداد العام للسكان ببلدية الكفرة عام 1984 . حيث شكلت الإناث نسبة 39.53 % من مجموع الطلاب الدارسين في مدارس مدينة الكفرة ؛ فقـــد شـــكلت الطالـــبات الليبيات نسبة 98.06 % من إجمالي الطالبات في المؤسسات التعليمـــية بمدينة الكفرة . أما الطالبات الوافدات فقد شكلت نسبة 1.94 % من إجمالي الطالبات في المؤسسات التعليمية بمدينة الكفرة في تلك الفترة . و في عام 2005 بلغ عدد الإنـــاث في مختـــلف المؤسسات التعليمية بمدينة الكفرة (7970) طالبة ، حيث شكلت الإنـــاث نســـبته 52.23 % من مجموع الطلاب الدارسين بمختلف المؤسسات التعليمية بمدينـــة الكفرة . طبقاً الإحصائيات الواردة عن قطاع التعليم ومكتب التعليم العالي بشعبية الكفـــرة ؛ حـــيث شكلت الطالبات الليبيات نسبة 91.38 % من إجمالي الطالبات في المؤسســـات التعليمية بمدينة الكفرة . أما الطالبات الوافدات فقد شكلت نسبه 8.62 % مـــن إجمـــالي الطالبات في المؤسسات التعليمية بمدينة الكفرة . فهذه الزيادة في عدد ونسبة الإناث بالمؤسسات التعليمية في مدينة الكفرة يمكن القول أن أحد أسبابها هو تشعب وتباين الثقافات التي يحملها الوافدون المقيمون في مدينة الكفرة والتي امتدت الى العمق الاجتماعي للاسرة الليبية بمجتمع الدراسة .

كما بلغ عدد الإناث العاملات في مختلف المهن بمدينة الكفرة عام 1980 (210) عاملة حيث شكلت الإناث نسبة 7.44% من مجموع القوى العاملة بمدينة الكفرة آنذاك .[٥] طبقاً للإحصاء القوى العاملة لبلدية الكفرة عام 1980ف ، حيث شكلت الإناث الليبيات نســـبة 78 % مـــن إجمـــالي القوى العاملة النسائية بمدينة الكفرة ؛ و الإناث الوافدات شكلت 22 % من إجمالي القوى العاملة النسائية بمدينة الكفرة . و في عام 2001 . بلغ عدد الإناث العاملات في مختلف المهن بمدينة الكفرة (1240) عاملة .طبقاً للإحصائيات الـــرسمية للقـــوى العاملـــة بالجماهيرية الصادرة عن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق عام 2001ف التي بينت إن القوى العاملة النسائية بمدينة الكفرة شكلت نسبة 16.4 % من إجمـــالي القـــوى العاملة بمدينة الكفرة ؛ حيث شكلت الإناث الليبيات نسبة 95 % من

إجمـــالي القوى العاملة النسائية بمدينة الكفرة ، أما الإناث الوافدات قد شكلت 5 % من إجمالي القوى العاملة النسائية بمدينة الكفرة عام 2001 ف .

ب / تأثـــر الزواج كنظام وأساس شرعي تقوم عليه الاسرة في مجتمع مدينة الكفرة ببعض الـــتغيرات مـــن قبل الهجرة الوافدة إليها ، ومن أهم هذه التغيرات المتعلقة بظاهرة الزواج وجـــود علاقـــة مصاهرة بين الوافدين والليبين بمدينة الكفرة . حيث تشير الاحصائيا ت الخاصـــة بمعدلات زواج الوافدين من الليبيات ، بأن هناك ارتفاع نسبي في حالات زواج الـــوافدين من الليبيات بمدينة الكفرة . الأمر الذي يكشف عن أن معدلات هذه الحالات يـــزداد صعوداً . حيث بلغ عدد حالات زواج الوافدين من الليبيات (16) حالة خلال عقـــد الثمانينيات وتمثل نسبة 15.24 % من إجمالي حالات زواج الوافدين من الليبيات خلال الفترة من 1980 _ 2004 . أما خلال عقد التسعينيات فقد بلغ فيه عدد حالات زواج الـــوافدين مـــن الليبـــيات (58) حالة وهي تمثل نسبة 55.24 % من إجمالي حالات زواج الوافدين من الليبيات والبالغ عددها (105) حالة زواج خلال الفترة من 1980 _ 2004 بمدينة الكفرة .

ج / ارتفاع معدلات الجرائم بمختلف أنواعها وتفاقمها بمجتمع مدينة الكفرة . إذ وصل عـــدد الجرائم المرتكبة بمدينة الكفرة في عام 1995 إلى (204) جريمة .[٢٠] وقد بلغ عـــدد الجرائم التي تم ارتكابها من قبل الوافدين (120) جريمة . حيث شكلت معدلات الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين بمدينة الكفرة في عام 1995 نسبة 58.82% من أجمالي معـــدلات الجـــرائم المـــرتكبة بمدينة الكفرة . كما لوحظ ارتفاع معدل الجرائم التي تم ارتكابها بمدينة الكفرة خلال عام 2004 و البلغ عددها (265) جريمة ، حيث شكلت معـــدلات الجـــرائم المرتكبة من قبل الوافدين بمدينة الكفرة نسبته 52.45 % من إجمالي معـــدلات الجـــرائم المرتكبة بمدينة الكفرة عام 2004 ، وبانخفاض بلغ حوالي 6.37 % عما سجلته معدلات الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين عام 1995.

إن نســـبة معـــدلات الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين تنخفض تنازلياً ، على عكس نسبة معدلات الجرائم المرتكبة من قبل الليبين بمنطقة الدراسة والتي أخذت ترتفع ارتفاعاً تصاعدياً فـــبعدما كـــان معـــدل الجريمة المرتكب من قبل الليبين يصل إلى حوالي 41.18 % عام

1995 . زداد معـــدل الجـــرائم المرتكبة من قبل الليبين ارتفاعاً حتى وصل عام 2004 إلى حوالي 47.55 % من إجمالي معدلات الجرائم المرتكبة في مدينة الكفرة .

3 / قلة الدراسات الاجتماعية حول ظاهرة الهجرة الوافدة في مجتمعنا الليبي ؛ فقد تعد هذه الدراســـة هي الأولى في مجال الدراسات السوسيولوجية بمجتمعنا والتي تهتم بدراسة ظاهرة الهجـــرة الـــوافدة وعلاقـــتها بـــتغير نسق القيم الاجتماعية في مجتمع الدراسة . أما بقية الدراســـات فقـــد ركـــزت حول أسباب الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية والقضايا المتعلقة بالـــوافدين كتكيفهم مع طبيعة البيئة في المجتمع الليبي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية . فظاهرة الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية لم تُعْطَ الاهتمام الذى يتناسب مع حجمها وأبعادها الايجابية والسلبية على طبيعة مجتمعنا .

4 / لأهمية الدراسات السوسيولوجية في التعرف على التغير الاجتماعي الذى يلحق بالبناء الاجتماعـــي وأنساقه ونظمه ووظائفه وطبيعة التغيرات الاجتماعية . فالتغيرات والتحولات التي أثرت على أركان البناء الإجتماعي في المجتمع الليبي من خلال وجود الوافدين في جميع المدن والقرى والأرياف الليبية وماتركته الهجرة الوافدة من آثار هامة على البناء الإجتماعي والحـــياة الاجتماعية بصفة عامة أسهمت في ترك بصماتها على سائر الأنظمة الاجتماعية . ومجتمع مدينة الكفرة هو عينة من المجتمع الليبي الذى طالته الهجرة الوافدة وأثرت في كيانه وتـــركت آثـــاراً واضـــحة على الأهالي وطرق تفكيرهم واتجاهاتهم وقيمهم الاجتماعية . فدراســـتنا هـــذه تحاول التعرف على بعض القيم التي تم تغيرها من قبل الوافدين في مدينة الكفـــرة . فالتنامـــي الكمى والكيفي لظاهرة الهجرة الوافدة الى الجماهيرية ؛ الذى أكدته الإحصائيات الرسمية ؛ جعل من الأهمية بمكان دراسة ظاهرة الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض نسق القيم الاجتماعية في مجتمع الدراسة .

أهداف الدراسة :

تهـــدف هـــذه الدراسة إلى معرفة . ما إذا كانت هناك علاقة بين الهجرة الوافدة وتغير أنساق القيم الاجتماعية كهدف عام وأساسي . كما أن لهذه الدراسة أهدافاً فرعية تتحدد في مايلي :

1 / معـــرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين الهجرة الوافدة و الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بمدينة الكفرة .

2 / معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين الهجرة الوافدة وتغيربعض العادات والتقاليدالمتعلقة بالمناسبات الاجتماعية (الزواج والمآتم) بمدينة الكفرة .

3 / معـــرفة مـــا إذا كانت هناك علاقة بين الهجرة الوافدة وارتفاع معدل الجريمة وانتشار أنواعها بمدينة الكفرة .

أهم مفاهيم الدراسة :

تتضـــمن هذه الدراسة عدداً من المفاهيم ؛ كمفهوم الهجرة وغيرها من المفاهيم المرتبطة بها ومفهوم التغير ، ومفهوم القيم الاجتماعية .

مفهوم الهجرة :

ممـــا لاشكَّ فيه أن هناك تبايناً حول مفهوم الهجرة من قبل العلماء والمختصين في مجـــال العلوم الاجتماعية نتيجة تباين أنواعها والأسباب المؤدية إليها ، ومن أهم التعريفات لمفهـــوم الهجـــرة هو تعريف الأمم المتحدة الذى اعتبر الهجرة ((شكلاً من أشكال انتقال الســـكان مـــن أرض تدعـــى المكان الأصلى أو المغادرة إلى آخر يدعى مكان الوصول أو المقصود ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة)) [8]

كما يمكن تعريف الهجرة أيضا .((بكونها تغييراً دائماً لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة)) [9] وكذلك تعرف الهجرة . بأنها الانتقال من دولة أو إقليم إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه . فهي تشير إلى أنواع مختلفة من الحركات السكانية الـــتي يترتب عليها تغير في محل الإقامة والمسكن . إذن فالهجرة تتضمن شكلاً من أشكال الحـــراك الاجتماعـــي الذى يتم فيه الانتقال من مكان لآخر . وذلك لغرض الإقامة سواء كانـــت هـــذه الإقامة بصفة دائمة أو مؤقته . [10] ومن خلال ماسبق يتضح لنا أن الهجرة تعمـــل على تغيير المكانة الاجتماعية سواء في المجتمع المصدر أو المضيف للمهاجر فهي ــ أى الهجـــرة ــ عبارة عن فرار فردي أو جماعي من وضع اجتماعي غير مرغوب فيه إلى وضع آخر تتوفرفيه الإمكانيات وتتحقق فيه إشباع الحاجات والطموحات [11] فقد تكون الهجـــرة فـــردية يقوم بها الفرد أو الهجرة جماعية تقوم بها جماعة من الناس داخل أوخارج

حدود الدولة . فالهجرة وفق التعريف السائد في دائرة المعارف العلوم الاجتماعية ((بأنها التحرك الدائم للأشخاص)) [12]

أنواع الهجرة :

وتشمل الهجرة عدة أنواع منها الداخلية والخارجية : **فالهجرة الداخلية** يقصد بها ((تغيير محل إقامة الأفراد والجماعات لمحال إقامتهم الدائمة من موطن جغرافي معين إلى آخر داخل حدود الدولة بغرض التوطن الدائم في الموطن الجديد ، وذلك لدوافع اجتماعية أو اقتصادية . مثال على ذلك الهجرة من الريف إلى المدينة)) [13] . **أما الهجرة الخارجية** يقصد بها ((انتقال الأفراد أو الجماعات من دولة إلى أخرى نتيجة لأسباب عديدة منها . الأضطهاد الاجتماعي والسياسي ، والركود الاقتصادي ، ووجود الكوارث الطبيعية مثل الأوبئة والمجاعات في الموطن الأصلي)) . [14]

مفهوم التغير :

مما لاشكّ فيه إن مفهوم التغير من أهم الموضوعات التي جذبت أنظار واهتمام علماء الاجتماع والذين تنوعت اتجاهاتهم في الدراسة وتعددت آراؤهم ، وانتهج كل منهم أسلوباً معيناً في تفسيره لهذه الظاهرة .وبالتالي نجد أن دراسة مفهوم التغير في مختلف جوانب الحياة وتأثيره على البناء الاجتماعي أصبح يحظى باهتمام واسع من قبل علماء الاجتماع ، باعتباره معبراً عن الحركة الديناميكية للمجتمعات الإنسانية وانتقالها من حال لأخرى وأهمية بعضها على الأخر .

فمفهوم التغير يعني في حد ذاته أنه ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون وشؤون الحياة إجمالاً ، وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحاً . فالتغير يشمل البيئتين الخارجية والاجتماعية على السواء . والمقصود بالبيئة هنا الأرض باطنها وظاهرها ، أما البيئة الاجتماعية فتشمل مظاهر التراث الاجتماعي ، ومايتضمنه من عادات وعرف وتقاليد وقوانين و مظاهر ثقافية . والواقع أن جميع الثقافات تتسم بالتغير ، إلاّ أن معدل هذا التغير يختلف فيما بين المجتمعات البسيطة والمعقدة . [15] وبالتالي نجد أن التغير ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين تؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم ، ويحدث هذا التغير أثراً عميقاً في المجتمع . يؤدي إلى اختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد والجماعات وهذا الاختلاف يكون في الأنظمة والقيم والعادات الاجتماعية . [16] ومن هذا المنطلق يرى عبد الرحمن ابن

خلـــدون. أن أحـــوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مســـتقر.إنماهواخـــتلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال ويكون ذلك في الأشـــخاص والأوقات والأمصار وكذلك في الآفاق وفي الأزمنة والدول. "17" كما يشير مفهـــوم التغير إلى نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين يظهر عليه التغير خـــلال فترة محددة من الزمن . وبذلك يمكن القول إن التغير عبارة عن تغير في بناء النسق الاجتماعـــي أي أن يـــتغير الشيء سواءكان ثابتاً كلياً أو جزئياً إلى حالة أخرى تختلف عن الوضع السابق وهذا يشمل التغير في البناء الاجتماعي الذي يشمل القيم الاجتماعية داخل المجـــتمع . "18" ويـــرى د .محمد عاطف غيث أن التغير الاجتماعي يشير إلى نمط العلاقات الاجتماعـــية في وضـــع اجتماعي معين يظهر عليه التغير خلال فترة محددة من الزمن "19" ((إن مسألة التغير الاجتماعي هي موضوع العصر . وقد أضحت مسألة اقتصادية وسياسية واجتماعـــية ، ليســـت قومـــية فحسب ؛ إنما عالمية . وعلى حلها يتوقف مستقبل المجتمع الإنساني وسلامته . ولعل جل الصعوبات التي يواجهها هذا الموضوع تكمن في عدم القدرة علـــى استكشاف المتغيرات القومية والعالمية ؛ الكمية والكيفية المتحكمة في عملية التغير ؛ ناهـــيك عـــن المعطـــيات الحضـــارية ؛ التي تؤثر في منهج وأساليب وكيفية تحقيق التغير الاجتماعي ، الذى لابد وأن يتكيف مع ذاتية المجتمع)) . "20" بالتالي نجد أن مفهوم التغير يكتسب أهمية من خلال علاقته الوثيقة بالبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى أية حـــال كمـــا يرى د . عبدالله الهمالي و د . عبدالقادر عرابي في كتابهما التغير الاجتماعي أسسه وتطبيقاته أن مفهوم التغير لا يمكن تفسيره إلا في إطار نظريات التغير الاجتماعي .

كـــل ذلك يجعل هذه الدراسة تولي عناية لموضوع مفهوم التغير الاجتماعي حيث تباينت الآراء واختلفت حول هذا المفهوم .

مفهوم القيم الاجتماعية :

لمفهـــوم القيمة معاني وتفسيرات متعددة ؛ إلا أن معظم التعريفات المقترحة في علم الاجـــتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية ؛ تتفق على وجود عنصر واحد في كل تعريف ؛ وهو ذلك العنصر القائم في كل قيمة كاتعبير عن الغايات والأهداف النهائية ؛ أو كاتحقيق لكـــل أغراض الفعل الاجتماعي . حيث لا تتعامل القيم مع ما هو قائم ، وإنما تبحث عما يجب أن يكون اجتماعيا وثقافيا .

فلكل مجتمع نسق اجتماعي أو تنظيم عضوي يحكم كل حياتنا الاجتماعية بمعنى آخر أن كل ما يحدث في المجتمع ، هو نتيجة لعمل القوى الاجتماعية الخفية والتي تتسبب في كل ما يحدث في المجتمع . والمجتمع الإنساني في حقيقته ، هو بمثابة بناء معياري يعكس حياة معنوية يمتثل لها الأفراد وتتميز بالقوة والأصالة . هذا البناء المعياري يحتوي على صور الحياة الاجتماعية . ولا يعني هذا ؛ أن البناء المعياري أمرٌ مجردٌ من التصورات الجافة ؛ بل إنه في الحقيقة ينطوي على عوامل محركة ؛ فثمة قوى واقعية فعالة تمد وتساعد تلك القوى المعنوية التي تسمو على القوى الطبيعية الأخرى . هذا البناء المعياري يحقق للإنسان والمجتمع غايات المستقبل المنشود .

ويتحدد هذا البناء المعياري ويتغير في فترات الثورات والأزمات الاجتماعية التي يستمخض عنها فترات خلاقة محددة يتجه فيها الناس تحت تأثير ظروف متنوعة: إلى التقارب فيما بينهم ، وتنشأ معايير وقيم جديدة ؛تعكس أنواعاً جديدة من العلاقات وأنماط السلوك "21" وإذا نظرنا إلى المجتمع نظرة تحليلية ؛ فإننا نجده يتكون من أنواع عديدة من النظم الاجتماعية مثل النظام الأسري والاقتصادي والتربوي ... الخ . ويتكون النظام من قيم values معينة تحدد هويته . وتعكس النظام من ناحية أخرى ، هذه القيم تشكل في مجموعها معايير تكون مكتوبة فتأخذ شكل القوانين ، أو شفهية فتأخذ شكل العرف أو التراث ؛ وهذا يعكس أي نظام ، من التنظيمات الاجتماعية يسلك الفرد داخلها أنماطاً من السلوك ؛ تعكس العادات الاجتماعية أو الطرائق الشعبية والتي تعكس بدورها اتجاهات الأفراد نحو النظام .

وبالتالي يمكننا تعريف القيم الاجتماعية بأنها ((المرغوب فيه من سلوك اجتماعي لذى الفرد أو الجماعة الاجتماعية وموضوع الرغبة قد يكون مادياً أو معنوياً)) في حين هناك من يرى أن القيم الاجتماعية هي العوامل أو القوى الحقيقية في حياتنا الاجتماعية ؛ وهي التي تشكل المعايير التي بدورها تحكم على الفعل بالصواب والخطأ .فالقيم كمبررات أو مرشد للسلوك . أكثر من هذا ؛ فإن القيم هي ما ينبغي أن يكون واجبا ؛ أو المثل لأي تراث أو ثقافة . "22" وتحاول هذه الدراسة الأخذ بمفهوم القيم الاجتماعية مستوحية الخلفية المعرفية المتعلقة بمجال الدراسة . فالقيم الاجتماعية هي أفكار ومعتقدات ورموز يكتسبها الناس من خلال حياتهم اليومية ؛ وفي تفاعلهم الاجتماعي مع بعضهم البعض سعياً إلى تطوير واقعهم

المعيشـــي لا إلى ارادتهـــم الذاتية التي يحفزها التحول الاجتماعي فهم وفق سلوكهم : سواء الفعلـــي أو اللفظي .كما تعمل على تحديد تصرفاتهم واختياراتهم وتطلعاتهم على مر الزمن. وبـــذلك تكـــون القـــيم الاجتماعـــية متضمنةً المعاني والمضامين المختلفة مثل الاهتمام والاستهجان : والتقبل والنفور : والاشباع والحرمان : والقبول والرفض . "[13]

هوامش الفصل الأول

htt p: // www . balagh . com . 2000 . p1 / 1

2 / محمد احمد محمد بيومى ،علم اجتماع القيم ،دارالمعرفة الجامعية الطبعة الأولى2004،ص 64

3 / عبدالله عبدالغني غانم ، المهاجرون دراسة سوسيوانثروبولوجية ، المكتب الجامعي الحديث الطبعة الثانية 2002 . ص ص 17 _ 19

http: // www .alpian .com . 2000 .p8 / 4

http: // www .tedad-lidya .info . 2006 .p1 / 5

6 / اللجنة الشعبية للتخطيط ، تعداد القوى العاملة لبلدية الكفرة 1980 ،ص 14

7 / اللجنة الشعبية العامة للأمن العام ، الإدارة العامة للبحث الجنائى ، التقرير السنوى عن الجريمة لسنة 1997 . ص 20

8 / عبدالله عبدالغني غانم ،المهاجرون دراسة سوسيوانثروبولوجية ،مرجع سبق ذكره ص 17

9 / اسحق يعقوب القطب ، عبدالإله ابو عياش ، النمو والتخطيط الحضرى في دول الخليج العربي ، وكالة المطبوعات الكويتية الطبعة الأولى 1979 . ص 146

10 / عبدالله لمحمد الخريجي و محمد الجوهري ، علم الاجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، الطبعة الثالثة 1989 . ص 171

11 / السيد عبد العاطي عبدالسيد ، علم أجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية الطبعة الأولى 1999 . ص 313

12 / تاج الدين محمد إسماعيل ، التغير الاجتماعي بمنطقة الطينة دراسة أنثروبولوجية لمجتمع الزغاوه الكوبي ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية جامعة الفاتح 1996. ص 182

13 / انورعطية العنل ،السكان والتنمية ،دارالمعرفة الجامعية الطبعة الأولى1987 ،ص245

14 /محمد الحسين المصطوف، الإحصاء السكاني. منشورات جامعة سبها الطبعة الأولى1995.ص 141

15 / فادية عمر الجولاني ، التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية الطبعة 1993 . ص 10

16 / محمد فرج صالح رحيل ، عوامل التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة قاريونس 2000 . ص 166

17 / محمد الدقس ، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، مجد لأوى، الأردن ، الطبعة الثانية 1996 . ص 18

18 / محجـــوب عطـــية الفائـــدى ، التغير الاجتماعي ، منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس الطبعة الأولى 2000 . ص 21

19 /علـــى حســـن العلواني ،مجتمع الواحة دراسة انثروبولوجية في البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي والثقافي غيرمنشورة ،كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقيةجامعةالفاتح1997 .ص 36

20 / عبدالله اليمالي و عبدالقادر عرابي ، التغير الاجتماعي أسسه وتطبيقاته ، المنشأة العامة للتوزيع والنشر والإعلان الطبعة الأولى 1984 . ص 24

21 / إســـماعيل علـــى سعد و محمد أحمد بيومى ، القيم وموجهات الإجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية الطبعة الأولى 2004 . ص 77

22 / المرجع السابق نفسه . ص ص 78 _ 79

23 / محمد زهد معذب ، مظاهر التغير الاجتماعي في قيم المجتمع الريفي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية جامعة الفاتح 2000 . ص ص 20 _ 21

الفصل الثاني
الهجرة : أنواعها والنظريات المفسرة لها

- مفهوم الهجرة .
- أنواع الهجرة .
- النظريات المفسرة للهجرة .
- الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية.
- الهجرة الوافدة إلى مدينة الكفرة .

هوامش الفصل الثاني .

أولاً : الهجرة وأنواعها

يرتبط التطور الكمي والنوعي لظاهرة الهجرة بشكل أو بـآخر بالأوضـاع الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسية والديموغرافية لأى مجتمع سواء كان مصدراً أو مستقبلاً لها. فالهجرة وكما هي معروفة ليست نتاجاً لعامل محدد بعينه ، بل نتيجة لمجموعة من العوامل المتباينـة فيما بينها ، فتزداد كميتها وتتباين أنواعها وتطورها مع تدهور هذه الأوضاع .

ولذا رأينا أنه من المفيد قبل الخوض في الحديث عن ظاهرة الهجرة الوافدة في المجتمع اللـيبي ومجتمع الدراسة ، علينا أن نسلط الضوء على ظاهرة الهجرة بصفة عامة ، ومعرفة أنواعها والأسباب المؤدية إليها . حيث سنتناول في هذا الفصل جانبين : الجانـب الأول يتنـاول مفهوم الهجرة وأنواعها والأسباب المؤدية إليها والنظريات المفسرة لها . في حـين يتنـاول الجانب الثاني إلى واقع الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية ومجتمع الدراسة ، من حيث تطورها كماً وكيفاً .

فازدياد التقدم البشري يؤدي إلى تزايد الحاجات وتعددها ،ولكن قسوة الظروف المحيطـة تحول أحيانا دون إشباع حاجات الإنسان المتزايدة فنراه يهاجر للبحث عن الأفضل محـدداً المكان الذي سيذهب إليه ، متأثرا بجاذبية الشعوب التي استطاعت الوصـول إلى ظـروف معيشية وحياتيه عالية [1] فالإنسـان منذ فجر البشرية يبحث عن تحسين ظـروف حياتـه ومعيشته ولارتقاء بها نحو درجات أعلى من التقدم والرفاهية ، وقد أدت الطبيعة البشرية إلى تطلع الإنسان نحو رغبات وحاجات متعددة ومتجددة ، وعندما لا يجد الإنسان مكانا يحقق له إشباع تلك الحاجات نراه يهاجر ويبحث عن بيئة أخرى سعياً وراء وجود البيئة الملائمة التي تتوفر فيها الحاجات وتشبع الرغبات والطموحات [2] حيث يعتـبر الإنسـان أكثـر الكائنات الحية حركة فمنذ بدء الخليقة نراه غير مستقر في بيئـة واحـدة ، وقـد اعتـبر المجتمعات البشرية مسرحاً دائماً له ولتنقله.

فظاهرة الهجرة السكانية هي إحدى الظواهر الاجتماعية التي عرفها الإنسان منـذ القـدم ولا يكاد يخلو منها أي مجتمع .فقد ازدادت ظاهرة الهجرة بشكل كبير بعـد اكتشـاف المناطق الجغرافية الجديدة وخاصة المناطق الغنية بالموارد الطبيعية [3] فقد بدأت ظاهرة الهجرة في الدول الصناعية ثم انتقلت فيما بعد إلى الدول النامية التي تسعى إلى التطور والتقـدم.

فالهجـــرة فرضـــتها ظـــروف إما اختيارية أو إجبارية . خارجة عن ارداة الإنسان وهذه الظروف أم أن تكون اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية .[4]

مفهوم الهجرة .

يـــوجد اختلاف واضح بين العلماء حول مفهوم الهجرة ؛ ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين مجـــالات العلوم الاجتماعية المهتمة بدراسة هذا المفهوم ، من حيث طبيعة نوع الهجرة من ناحـــية ؛ واخـــتلاف الزمان والمكان لهؤلاء العلماء المهتمين بدراسة هذا المفهوم من ناحية أخـــرى ، وهذا ما يمكن ملاحظته من التعريفات التالية لمفهوم الهجرة . فهناك من يعرف الهجرة ((بأنها انتقال الأشخاص من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أخرى بقصد الإقامة الدائمة))[5] في حين نجد من يعرفها ((بأنها انتقال المواطن من مكان إقامته الأصلي الذي ولـــد فـــيه وعـــاش فيه فترة زمنية محددة إلى مكان آخر . وذلك رغبة في تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية))[6] كما ينظر المهتمون بقضايا السكان إلى الهجرة بأنها تحول أو تغير في مكان الإقامة لفردأو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها ؛ إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد الواحدأو خارج حدوده سواء كانت هذه الإقامة دائمة أو موقتة .

ومـــا ســـبق يتضح أن مفهوم الهجرة يقصد به عموما الانتقال الجغرافي من منطقة لأخرى وهي تنقسم إلى قسمين من حيث الاستمرار والدوام .الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة ويمكن تقسيم الهجرة من حيث المدى والاتجاه إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي .

1/ الهجرة الخارجية التي تتمثل في الانتقال السكاني عبر حدود الدول وليس الدول المجاورة فحسب ، بل أيضاً من قارة إلى أخرى.

2/ الهجرة الداخلية وتتمثل في انتقال السكان فيما بين أجزاء الدولة الواحدة .

3/ الهجـــرات الدورية أو الموسمية ، التي تتمثل في الانتقال من مكان إلى آخر لفترة زمنية محـــددة ثم العودة ثانية إلى الموطن الأصلي ؛ وقد تكون هذه الهجرة داخلية ضمن حدود الـــبلد وقـــد تكون هجرة خارج حدود الوطن الأصلي ، وتعرف أحيانا بالهجرة الوافدة وهـــي تمـــثل الأشخاص الذين يأتون من خارج حدود الدولة بهدف عوامل جذب كتوفر فـــرص عمـــل ، أو وجود الحرية الشخصية في البلد المهاجر إليه مثلاً ، أو لأسباب قهرية خارجة عن إرادة الشخص بسبب الحروب أو الاضطرابات السياسية ، أو وجود مجاعات

أو فيضانات إلى غيرها من الأسباب الأخرى وذلك حفاظاً على حياته . فقد تضم الهجـــرة الداخلية نفس الظاهرة أي انتقال الأيدي العاملة من مكان لآخر داخل حـــدود الدولـــة الواحدة لفترات محددة "7".

أنواع الهجرة

لقد شهدت معظم دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة منذ منتصف القـــرن العشرين ــ هجرات بشرية مكثفة وواسعة ، كان بعضها من دولة إلى أخرى . وهي مـــا تسمى (الهجرة الخارجية) أما أغلبها فكان الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن فـــرص للحياة وهي ما تسمى (الهجرة الداخلية) فالهجرة الداخلية فهي انتقال أبناء المجتمع داخل بلادهم . بحثا عن ظروف اقتصادية واجتماعية أفضل أو رغبة في الاستفادة من الخـــدمات أو المميزات التي قد لا تتوفر في مناطقهم مثل الجامعات والأنشطة التجاريـــة والملاهـــي . أما الهجرة الخارجية يعني بها الهجرة من دولة إلى دولة أخرى ، وهي تحدث عادة تحت وطأة بعض الظروف الطارئة في الدولة المهاجر منها ، أو بسبب عوامل الجذب في الدولة المهاجر إليها . ويلاحظ أنه يوجد كثيرمن أشكال الهجرة الداخلية والخارجية في دول العالم "8"

الهجرة الداخلية .

وهي التي ينتقل فيها أفراد الوطن من مكان إقامتهم الأصلية إلى مكان آخر . إما بسبب تدني مستوى الحياه في البيئة الأصلية ، أو انتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل ، وتبقى هذه الهجرة داخل حدود الوطن وتختلف عن الهجرة الخارجية بأنها أقل تكلفـــة وســـهولة الإنتقال وعدم حاجة المهاجر إلى لغة جديدة كما هو في الهجرات الخارجية "9" أضف إلى ذلك سهولة العودة إلى مكان إقامته الأصلي بدون أية صعوبات تذكر وهو ما يسمى بهجرة العودة . ويلاحظ أنه يوجد كثير من أشكال الهجرة الداخلية ومن أكثر الهجرات الداخلية انتشاراً الهجرة من الأرياف إلى المدن ، خاصةً في الدول النامية حيث يتم انتقال الأفـــراد والجماعات من القرى والمناطق الريفية إلى المدن أو المناطق الحضرية المحيطة ، وذلك بسبب وجود الصناعة والخدمات العامة وفرص العمل. وقد بدأت هذه الظاهرة بشكل واضح بعد الانقـــلاب الصـــناعي في أوروبـــا والولايـــات المتحـــدة حيـــث ظهـــرت

الحاجـــة إلى الـــيد العاملة . ومن دوافع الهجرة الداخلية توفر فرص العمل وانتعاش الحركة الاقتصادية داخل المدن وارتفاع مستوى الخدمات في المدينة عنها في القرية . ويمكن تحديد أشـــكال الهجرة الداخلية بشكل عام في موجات بشرية بين المناطق المختلفة داخل الدولة الواحدة ؛ وهو ما يطلق عليه ميل المجتمع إلى التعويض عن طريق الهجرات المتعاقبة ويمكن تقسيم الهجرة الداخلية من ناحية الموجات البشرية إلى عدة اتجاهات أهمها :[10]

- الهجرة من البادية أو الواحات إلى القرية .
- الهجرة من قرية إلى قرية (غير أنها نادرة الحدوث).
- الهجرة من القرية إلى المدينة وهي أكثر أنواع الهجرة الداخلية .
- الهجرة من المدينة إلى القرية وهي تسمى بالهجرة العكسية .
- الهجرة من مدينة إلى مدينة وهي تتعلق غالبا بالأعمال الوظيفية .
- الهجرة من إقليم إلى إقليم أو من ولاية إلى ولاية أو من محافظة إلى أخرى .

كمـــا أن الهجرة قد تكون من القرية إلى المدينة مباشرة دون المرور بالمناطق الأخرى وهي ما يعبر عنها بالحراك الاجتماعي داخل المجتمع .

دوافع وأسباب الهجرة الداخلية .

هـــناك الكـــثير من الدوافع والأسباب التي تشجع على الهجرة الداخلية ، بعضها يرجع إلى الأفـــراد أنفسهم بسبب عوامل الطرد أو عوامل الجذب ، وبعضها يرجع إلى الدولة بسبب عوامل اقتصادية أو أسباب أمنية . ويمكن بصفة عامة إرجاع أسباب الهجرة الداخلية لعدة دوافع تتلخص في الآتي :[11]

1 / الدوافع الاجتماعية .

إن الدوافـــع الاجتماعية للهجرة الداخلية تتمثل في شعور بعض سكان الريف مثلا بعدم الرضاء عن الحياة الاجتماعية في مناطقهم؛ وهو ما يشجعهم على ترك الريف والذهاب إلى المدينة ؛ سعيا وراء الحصول على مستوى حياة أفضل حيث يتوفر السكن الصحي والمجتمع الراقي والخدمات المتوفرة .

2 / الدوافع النفسية .

هـــي محاولـــة لإرضاء أحلام المهاجر ، من تحقيق ما يصبو إليه من آمال ؛ خاصة إذا كان شخصـــا واسع الطموح يرغب في تحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمتع بوســـائل تـــرفيهية : لا تـــوجد عادة إلاّ في المدينة ؛ أو الرغبة في تحسين المستوى الثقافي ومواصلة التعليم العالي ؛ خاصة إذا لم يتوفر مثلها في المناطق الريفية .

3 / الدوافع الاقتصادية .

ويتمـــثل هـــذا الدافع في نقص أجور العمال الزراعيين ؛ وانخفاض مستوى معيشة سكان الـــريف . كمـــا أن العمل الزراعي يعتبر غير منتظم وغير مستمر . وقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت في كل من إيطاليا وفرنسا – على العمال الزراعيين المهاجرين – إلى المدن أن الدوافع الأساسية وراء هجرتهم هي دوافع اقتصادية .

الهجرة الخارجية .

ليســـت الهجرة الخارجية مثل الهجرة الداخلية ؛ فالهجرة الخارجية يقصد بها انتقال الأفراد أو الجماعات إلى خارج حدود دولتهم الإقليمية إلى دولة أخرى ، وقد تكون من قارة إلى قارة أخرى . أي تغيير محل الإقامة ينطوي على عبور لحدود الدولة السياسية بقصد الإقامة المؤقتة أو الدائمة ؛ رغبة لتحسين ظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها من الأسباب الأخرى ، وقد احتلت الهجرة الخارجية (الدولية) موضعا بارزا في أجندة الموضوعات التي ناقشها المنتدى الأوربي المتوسطي " يروميد " الذي عقد في مدينة برشلونة في شهر الخرث (نوفمبر) 1995 .وقد تعلق الحوار آنذاك بقضايا العلاقة ما بين الشمال والجنوب واتسم الحوار بالسخونة الشديدة نحو السياسات الحكومية تجاه الهجرة الخارجية والمتمثلة في الهجرة الـــوافدة .وقد انقسم الحوار بين من هو مشجع ومن هو مانع للهجرة الوافدة بين الشمال والجـــنوب ،ولم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لبقية المناطق الأخرى من العالم . وهذا ما يمكننا توضيحه من خلال الجدول (2 - 1)

الجدول (2 – 1)

اتجاه السياسات الحكومية نحو التشجيع او الممانعة

للهجرة الخارجية (الوافدة) نحوبلدان العالم

البلدان	مشجعة		مانعة		الإجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
البلدان الأكثر تقدما	20	48	22	52	42	100
البلدان الأقل تقدما	12	11	94	89	106	100
أوروبا وأمريكا الشمالية	17	45	22	55	39	100
أفريقيا	4	9	39	91	43	100
آسيا والشرق الأقصى	2	7	27	93	29	100
أمريكا اللاتينية	3	12	22	12	25	100
غرب آسيا	6	50	6	50	12	100
الاجمالي	64	21.61	232	78.38	296	100

المصدر .محمد محي الدين ، علم السكان .مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية القاهرة ط1 ، 2002 ، ص 368 .

يكشف لنا الجدول (2-1) أن السياسات الحكومية اتجاه الهجرة الوافدة كانت أكثر ميلاً لتقييد الهجرة الوافدة من تشجيعها لها .ومن المثيرحقا ، أن مثل هذه القيود ليست قاصرة على البلدان المتقدمة فقط ، بل إنها في الواقع ، أكثر شيوعا في الدول الأقل تقدما باستثناء منطقة غرب آسيا .كما أن هناك تباينات واضحة نحو التشجيع أو الممانعة من حيث النسب اتجاه الهجرة الوافدة بين الدول الأكثر تقدما والدول الأقل تقدما ، ولم يختلف الأمر مع بقية دول العالم الأخرى وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل (1) . فالقلق بشان التغيرات في التركيب الاثني / العرقي كان هو القوة المحركة الكامنة خلف تبني سياسات مقيدة للهجرة الوافدة في البلدان الأكثر تقدما . [12] أما بالنسبة إلى الأسباب المقيدة لسياسات الهجرة الوافدة في البلدان الأقل تقدما فهو راجع إلى فقدان البلدان المصدرة للمهاجرين الأفضل تعليما ، والأكثر طموحا وهم الذين يشغلون الوظائف التي سيكون العثور على الأشخاص المناسبين لشغلها بعد هجرتهم أكثر صعوبة .هذا من ناحية ، أما من ناحية أخرى ، فإن المجتمعات المستقبلة للمهاجرين الوافدين في البلدان الأقل تقدما تحاول

أن توافق مع واقعها السكاني الجديد . فهي تحتاج إلى أن تتوسع في خدماتها الاجتماعية بما في ذلك قوات الشرطة والمدارس ، والمستشفيات ،والإسكان ، وغيرها .

الشكل (1)

اتجاه السياسات الحكومية نحو التشجيع أو الممانعة

للهجرة الخارجية (الهجرة الوافدة) نحو بلدان العالم .

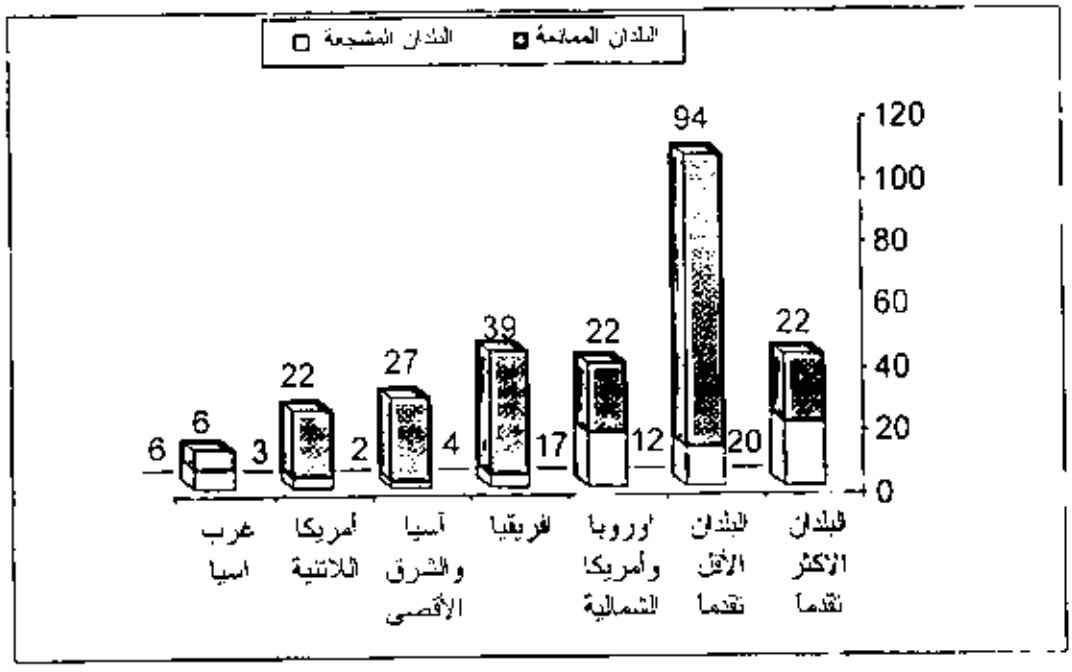

وحتى لو اتخذت هذه المجتمعات مثل هذه الإجراءات .فإن الطابع الاجتماعي للمجتمع المستقبل لهؤلاء الوافدين يتغير بسرعة مقلقة بالنسبة للسكان المقيمين . فضلا عن ذلك ،فان مصادر التمويل ليستقبل هؤلاء الوافدين يحتاج إلى التوسع السريع في الخدمات الاجتماعية ونظرا لقلة الإمكانيات المادية في هذه البلدان من توفير الخدمات الاجتماعية أوتوماتيكيا بين عشية وضحاها مواكبة في ذلك وصول المهاجرين الوافدين إلى هذه البلدان الأقل تقدما . فإن هذا كله يجعل من هذه البلدان تضع قيوداً نحو سياسات الهجرة الوافدة منها واليها.[13] وقد أصبحت السياسات نحو تجاه الهجرة الوافدة غير الشرعية في عالمنا اليوم من أهم قضايا العصر بين بلدان الشمال والجنوب .فالهجرة الوافدة غير الشرعية بين دول الجنوب نفسها و إلى بلدان الشمال أصبحت تثير جدلا لدى السياسات الحكومية في بلدان الجنوب والشمال وقد ارتفعت أصوات عالية تندد بوقف حجم هذه الأفواج من الهجرة غير الشرعية

وهذا ما تفق عليه المؤتمر الوزاري للاتحاد الافريقي والاوروبي حول الهجرة والتنمية المنعقد في مدينة طرابلس بالجماهيرية خلال شهر الحرث (نوفمبر) عام 2006 والذي شاركت فيه أكثر من خمسين دولة أوربية وافريقية إضافة إلى منظمات دولية تهتم بالقضايا التي ناقشها المؤتمر، وقد عقد هذا المؤتمر من أجل أتخاذ إجراءات ملموسة للحد من ظاهرة الهجرة على جميع المستويات ؛ واقتراح الحلول الملائمة لظاهرة الهجرة، وقد أكد المشتركون في المؤتمر ((أن الحلول التنمية بمفردها لاتكفي لمكافحة الهجرة غير الشرعية من الدول الافريقية إلى الدول الاوربية))[14] داعين إلى مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار تنمية افريقيا .

وقد أتخذ المؤتمر الوزاري للاتحاد الافريقي والاوروبي حول الهجرة والتنمية المنعقد في مدينة طرابلس بالجماهيرية ، نهجاً مختلفاً عن المؤتمرات السابقة بخصوص الهجرة والتنمية بين دول الاتحاد الافريقي و الاتحاد الاوروبي . فمشروع الإعلان المشترك بين دول الاتحاد الافريقي و الاتحاد الاوروبي بشان الهجرة والتنمية ، يشير الي تحكم الشراكة بين دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد . وقد اشتمل البيان الختامي للمؤتمر الوزاري للاتحاد الافريقي والاوروبي حول الهجرة والتنمية على مجموعة من التوصيات من أهمها :-

- مراعاة حقوق الإنسان بأكثر ما تقوم على التحكم في الهجرة .
- يجب ضمان السلام والأمن ، وإعطاء الأولوية للاهتمام بحقوق الانسان وسلامة الافراد .
- أن فرص الهجرة القانونية تمثل " خيراً للجميع " ، وأن الهجرة المرشَّدة ينبغي أن تكون عنصراً إيجابياً للتنمية .

و بينت بعض الدراسات إن الهجرةالوافدة غير الشرعية إلي الولايات المتحدة الأمريكية قد ازدادت مع مطلع التسعينيات من القرن المنصرم ،ما بين ثلاثة إلي ستة ملايين مهاجر غير شرعي .[15] وبالتالي فإن الهجرة الوافدة الشرعية أوغير الشرعية ، بين البلدان الأقل تقدما والي البلدان الأكثر تقدما . تؤدي إلي النمو السكاني في البلدان المستقبلة للمهاجرين الوافدين على حساب البلدان المصدرة للمهاجرين ويمارس ذلك التأثير بطريقة مباشرة من خلال تبادل السكان وبطريقة غير مباشرة من خلال الانتقائية على معيار العمرالذي يؤدي إلي ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في لبلدان المستقبلة للمهاجرين وإلى انخفاضها في البلدان

المصـــدرة للمهاجرين .وعلى المدى الطويل ، تميل الهجرة الوافدة إلي تفضيل قوة العمل في الـــبلدان المستقبلة على حساب البلدان المصدرة ، وتفضي الانتقائية الإيجابية على معياري التعلـــيم والـــتدريب إلي مستوى مهارات قوة العمل في بلدان المستقبلة . وبذلك تنطوي الهجـــرات الكبيرة الحجم باتجاه البلدان الأكثر تقدما أو إلي البلدان الأقل تقدما فيما بينها .علـــى صـــعوبات متعلقة بالتكيف ؛ على الأقل في المدى القصير ... حيث تمدد الأنماط السائدة للهيمنة ألا ثنية ، فضلاعن إن النمو السكاني السريع يتطلب التوسع على عجل في الخـــدمات الاجتماعـــية في البلدان المستقبلة للهجرة . ومن ثم يتم تعريف المشكلة عادة باعتـــبارها مشـــكلة الهجرة الخارجية هجرة وافدة لا هجرة نازحة ومن بين كافة أشكال السياســـات أصبحت تلك التي تحد من الهجرة إلي البلدان المتقدمة هي اكثر أنماط سياسات الهجرة الخارجية (الوافدة) شيوعا . أما على صعيد واقعنا العربي فان الهجرة الخارجية في الوطن العربي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنماط يتصف كل منها بسمات مميزة وهي .

1/ الهجرة الخارجية (الوافدة) بين أقطار الوطن العربي .

2/ الهجرة الخارجية الوافدة من خارج الوطن العربي .

3/ الهجرة الخارجية المغادرة للوطن العربي .

فالهجـــرة الـــوافدة بين الأقطار العربية نفسها وإليها وخارجها عرفت منذ زمن بعيد ؛ فهجـــرة الليبـــيين إلي مصر وتونس والسودان والجزائر بسبب الاستعمار الأيطالي ، وما شاهدناه الجماهيرية الليبية ودول الخليج العربي من هجرات مكثفة وصلت إليها من بعض الأقطار العربية التي توجد بها عمالة كبيرة ولا تتوفر فيها فرص العمل المناسبة وكان معظم هـــؤلاء الـــوافدين من مصر وفلسطين وسوريا والأردن والسودان . وذلك بسبب وجود أمـــاكن شـــاغرة للعمل في تنفيذ خطط التنمية التي تحتاج إلى كوادر علمية متخصصة ويد عاملة مدربة لم تتوفر بشكل كبير في الأقطار المهاجر إليها ؛ تعتبر في مثابة الهجرة الوافدة بين الأقطار العربية نفسها ؛ أما وجود الوافدين من الجنسيات الأفريقية والآسيوية والأوروبية ، وغيرها من الجنسيات الأخرى في الأقطار العربية النفطية فهي تعتبر في مثابة الهجرة الوافدة إلى هـــذه الأقطـــار. أما هجرة السوريين واللبنانيين إلى غرب أفريقيا والولايات المتحدة وكندا وأمريكا الجنوبية تعتبر في مثابة الهجرة الخارجية المغادرة للوطن العربي .ويمكن تقسيم الهجرة الخارجية (الوافدة) من ناحية الموجات البشرية إلى عدة اتجاهات أهمها ما يلي.[16]

1/ الهجرة من أمريكا اللاتينية وجزء من قارة آسيا إلى أمريكا الشمالية .

2/ الهجرة من دول المغرب العربي في شمال أفريقيا إلى فرنسا .

3/ الهجرة من جنوب آسيا وأفريقيا إلى بريطانيا .

4/ الهجرة من تركيا إلى غرب أوروبا خاصة إلى ألمانيا .

5/ الهجرة من بعض الدول الآسيوية والأفريقية والدول العربية إلى الجماهيرية العظمى ودول الخليج العربي .

ومن المعروف أن اتجاهات الهجرات الخارجية (الوافدة) قد تكون طواعية باختيار الأفراد والجماعات لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية من مناطق الطرد إلى مناطق الجذب أو تكون إجبارية بسبب الحروب والطرد والتنكيل والكوارث الطبيعية ؛ أو بسبب القوانين التعسفية أو بسبب الاضطهاد السياسي .

دوافع وأسباب الهجرة الخارجية .

بطبيعة الحال ليس من السهل أن يقبل الإنسان تغيير مكان إقامته ـ أي الهجرة من موطنه الأصلي إلى دولة أو قارة أخرى ، إلا إذا كانت هناك دوافع ملحة تسهم في عدم ارتياحه أو شعوره بعجز عن تلبية متطلبات حياته في موطنه الأصلي . وعلى أي حال فان الدوافع والأسباب التي تسهم في حدوث الهجرة الخارجية متعددة يمكن إجمالها فيما يلي :-

أولا / الدوافع الاجتماعية .

هناك أسباب اجتماعية تدفع بعض الأفراد أو الجماعات للهجرة خارج دولتهم ؛ هروباً من انتقام بعض الخصوم كأخذ الثأر مثلا ؛ أو اضطهاد ذوي النفوذ . بالإضافة إلى أنه قد يهاجر الإنسان من دولته إلى دولة أخرى لكي يتصل بأحد الأقارب أو الأصدقاء ؛ أو يهاجر من اجل الزواج من دولة أخرى غير دولته نظراً لقلة الإناث في بلده هذا من ناحية والحصول على جنسية من الدولة التي تزوج منها من ناحية أخرى .

ثانيا / الدوافع النفسية .

تكمن الدوافع النفسية التي تسهم في حدوث الهجرة الخارجية في البحث عن الحرية الدينية والسياسية، وذلك رغبة في الفرار من الاضطهادات التي تصادفهم

في أوطانهم الأصلية .وخير مثل على هذه الهجرات الهجرة إلى العالم الجديد وهجرة اليهود من ألمانيا إلى فلسطين عندما تعرضوا للإضطهاد إبان الحكومة النازية في المانيا وما تعرض لـــه الـــروس إبان الثورة البلشفية إذ أن حوالي 3/4 مليون روسي قد هجروا من موطنهم بسبب اضطهاد الثورة البلشفية. وبطبيعة الحال فإن هذه الهجرات كانت هدفها هو البحث عن جديد يتمكنون فيه من العيش بحرية أكثر من بلادهم .[17]

ثالثا / الدوافع الاقتصادية .

ظلت الرغبة في تحقيق مركز اقتصادي أفضل ، والبحث عن فرص عمل أحسن هو الدافع الأساســـي إلى الهجـــرة الخارجية لدى كثير من المهتمين لموضوع الهجرة الخارجية ؛ ولعل الفقـــر الشديد وحدوث مجاعة أو أوبئة يؤدي إلى هجرة السكان من موطنهم الأصلي .[17] وتعـــد ايـــرلندا مثلا على ذلك . ففي منتصف القرن التاسع عشر شهدت ايرلندا حادثتين كانـــتا ســـببا في كارثة اقتصادية أدت إلى فقر السكان الذين أخذوا في الزيادة منذ عام 1770 والذين كانوا يعيشون دون الكفاف على البطاطس واللبن .وفي عام 1783 صدر قانون الانتخابات الذي أجبر كبار الملاك على تقسيم ممتلكاتهم إلى قطع صغيرة وذلك لكي يزداد عدد المؤيدين لهم سياسيا .وقد تبع ذلك إصلاح عام 1820 والذي بمقتضاه حددت مساحة الأراضي اللازمة لكل مرشح في الانتخابات وقد ترتب على ذلك أن طرد صغار المـــزارعين من أراضيهم بحيث لم يصبح أمامهم سوى الهجرة خارج بلادهم وكان هذا هو الحدث الأول الذي شهدته ايرلندا . أما الحدث الثاني فكان إصابة محصول البطاطس في عام 1845 بكارثة قضت على المحصول الرئيسي لسكان البلاد ولذا فقد تعرضت أيرلندا لمجاعة ترتب عليها موت عدد كبير من السكان . وهجرة أعداد كبيرة من السكان خارج ايرلندا نظرا لعدم وصول أي معونة خارجية لهم وقد ذهب بعضهم إلى بريطانيا والبعض الأخر إلى الولايات المتحدة وقد تظهر نفس الدوافع التي سببها الفقر الشديد في كثير من الهجرات الحديـــثة مـــن أفـــريقيا وأمريكا اللاتينية ومن آسيا نحو العالم الجديد . بحثا عن الرغبة في الحصول على وظيفة مناسبة وبيئة مريحة وطريقة حياة راضية مستقرة .

رابعا/ الدوافع السياسية.

قد يؤدي الدافع الاقتصادي تؤدي إلى الهجرة الطوعيه دون إكراه أو إجبار ؛ بينمانجد أن الدافـــع السياسي للهجرة غالباً هروباً من تسلط الدكتاتورية والعنصرية والاحتلال ؛ مثل

مـــا حصل للشعب الفلسطيني على أيدي العصابات الصهيونية ؛ وما حصل للأفغان أثناء الاحـــتلال الشـــيوعي لأفغانستان ؛ وكذلك الهروب من الاضطهاد السياسي ؛ و هذا ما حدث في كل من الصين والاتحاد السوفيتي سابقا [18] وبالتالي ليس من السهل أن نحصر هنا الهجرات التي شهدها العالم في العصور الحديثة نتيجة لدوافع سياسية وإنما نكتفي بأن نشير إلى أبـــرزهذه الهجـــرات في القرن العشرين . حيث تمخضت الحربان العالميتان عن تغيرات جوهـــرية في الحـــدود السياسية بأوروبا وقد ترتب على هذا موجات من الهجرة الخارجية أشـــرنا إلى بعضـــها مـــن قبل ويمكن إرجاعها إلى الدوافع السياسية - أيضا - كهجرة الفلسطينيين في أعقاب الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وهجرة اليهود إلى الولايات المتحدة عـــام 1956 . وتعتـــبر الدوافع السياسية مسئولة عن تبادل السكان نتيجة لاتفاقيات بين دولـــة وأخـــرى كتـــبادل السكان بين تركيا واليونان بعد الحرب العالمية الأولى ، وتبادل السكان بين الهند وباكستان عقب الاستقلال والتقسيم عام 1947 . [19]

ثانياً: (النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة) .

تختلف تفسير ظاهرة الهجرة من عدة اتجاهات . فالنظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غالبا ما تكون متباينة في تفسيرها لهذه الظاهرة ؛ وهذا بدوره راجع إلى اختلاف تخصص مجال المنظرين والمفسرين لهذه الظاهرة ؛ ومن اضح أنه ليس ثمة اتفاق على نظرية واحدة في تفسير ظاهرة الهجرة ، ولازالت مختلف النظريات المفسرة لهذه الظاهرة تواجه جوانب قصور واضحة ؛ فالنظرية الاقتصادية والنظرية الجغرافية تقدمان تفسيرات حتمية لظاهرة الهجرة ، ومن المعروف أن التفسير الحتمي تفسير معيب لتجاهله الكثير من العوامل المؤثرة في تشكيل الظاهرة والتركيز على عامل واحد . أما النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة الهجرة . فإنها مازالت في طور التكوين وليس ثمة وضوح حقيقي لهذه النظريات .ولم تحتل النظريات الاجتماعية بعد مكانتها كاتجاه تفسيري لدراسة ظاهرة الهجرة .وعليه فإننا سنلقي الضوء على كل من هذه النظريات المفسرة للهجرة وذلك علي النحو الآتي :-

أولا / النظرية الاقتصادية .

ينظر أنصار التفسيرالاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة .ورغم أن البعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال مثل البطالة ، التضخم ، وقلة فرص التوظيف ...الخ ، والعوامل الاقتصادية الجاذبة في مجتمع الاستقبال أيضا إلا أن معظم التفسيرات الاقتصادية للهجرة تركز على العوامل الاقتصادية في مجتمع الإرسال .وعموما فان التفسيرات الاقتصادية تقترب من التفسيرات الحتمية للظاهرة بما يكتنف مثل هذه التفسيرات من عيوب تتمثل في تجاهل تداخل العوامل المختلفة المؤثرة في سلوك الإنسان من ناحية ، فضلا عن تجاهل التعدد الكبير لمثل هذه العوامل.ويوجز بعض الباحثين مايعنيه التفسيرالاقتصادى للهجرة بقولهم . إن المهاجر يترك وطنه أصلا بحثا عن عمل ويتضمن ذلك تصوراً محدداً متضمناً جانبين[201]:

1/ أن حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة . وقد قيل هنا إن الحالةالاقتصادية المتاولة في الموطن الأصلي تدفع الناس إلى مغادرته وتركه وفي نفس الوقت فإن الحالة الاقتصادية والجاذبة في المجتمع المضيف تجذب المهاجرين إليه .

2/ إن سلوك المهاجريساير نحو نموذج تعظيم المنفعة الذى يفترض أن المهاجر يستهدف نحو تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة . وطبقا للتفسير الاقتصادي يرى البعض

أن الدوافـــع الـــتي تدفع الأشخاص للهجرة توصف بأنها دوافع اقتصادية وبمعنى آخر فإنه ينظـــرإلى المهاجرين على أنهم باحثون أساسا عن الرزق وأسباب العيش . بما يتضمنه ذلك بالطـــبع من اتجاه المهاجر إلى حيث يجد العمل .ولقد بالغ البعض في القول بأهمية العوامل الاقتصـــادية إلى الحـــد الـــذي وجدنا فيه أكثرهم يقول إنه إذا عرفنا اقتصاد منطقة معينة ومـــواردها الفيزيقية من خلال تاريخ هذه المنطقة وثقافتها فإنه يمكن تحديد حجم سكانها والعدد المطلق لهؤلاء السكان من خلال المدخل الاقتصادي وحده .كما يبدو التركيز على العامل الاقتصادي في تفسيم الهجرة عن عودة العمال المهاجرين لأوطانهم وكقاعدة أساسية فـــإن أســـاس الهجرة هوعدم التوازن بين موارد البلد ومطالبها في مرحلة معينة من مراحل تطورها ، ولاشك أن هذا القول هو تكرار لمفهوم الندرة في الاقتصاد باعتبارأن الندرة إنما تنتج من زيادة السكان بمعدل أكبرمن الموارد المتاحة للموطن الأصلي ونحن نعلم ان الندرة تشـــكل الخلفـــية العريضة لعلم الاقتصاد ، وقد تعرض التفسيرالاقتصادي المفسر لظاهرة الهجرة لبعض الانتقادات منها :

أن التفسيرالاقتصـــادي يـــتجاهل كل ماقلنا أن ثمة عوامل عديدة تتدخل في تفسير السلوك الإنساني ، وإنه إحدى أشكال التفسيرات الحتمية ، وليس هناك ما يبرر الاقتصارفي دراسة الهجرةعلـــى إبـــراز الدور الذي تلعبه الأوضاع لاقتصادية في الموطن الأصلي ، مع نزوح العناصـــر المهاجرة وإغفال النظم والأنساق الاجتماعية الأخرى التي قد تتعاون فيما بينها بحيث تجعل من ذلك الموطن الأصلي منطقة دافعة أو طاردة لسكانها .

إن التفسيرالاقتصـــادي ينظر إلى المهاجر على أنه سيد قراره متجاهلا ظروف البلد المضيف وسياسات الحكومات المختلفة في الحد من استقبال المهاجرين ، ويتجاهل هذا التفسير أيضا بذلك اثرالموانع القانونية والسياسية التي قد تحول دون هجرة المواطن إلى بلد آخر ، فضلا عـــن موقف أبناء الشعب في المكان الذي يرى فيها المهاجر جذبا اقتصاديا يرغب بالهجرة إليه . ولعل ذلك يفسر قول البعض إنّ المهاجر قد يصبح ضحية للمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع المضيف والتي قد تكون موجودة قبل قدومه مهاجراً إلى هذا المجتمع. [51]

يـــتجاهل التفسير الاقتصادي أن الهجرة قد تتم ليس لفقر الموطن الأصلي بالمقارنة بالثراء وفـــرص العمل بالمجتمع المضيف ،ولكن بسبب سياسة الإفقار المقصود لمناطق الطرد أشار أحد المهتمين بالهجرة ،إلى أن هجرة الهنود الأمريكيين من مناطق أقامتهم التقليدية إنما نتج

عـــن سياسة الحرمان التي اتبعتها الحكومة مع الهنود الأمريكيين لإجبارهم على النزوح من مناطقهم الأصلية .[22]

أن التفسير الاقتصادي بنموذجيه التحليلين ــ عوامل الطرد والجذب ؛ نموذج تعظيم المنفعة لا يفسر نمط هجرة السلسلة (الذى يعتمد فيه المهاجر الى جذب أقاربه إلى حيث يعمل في المجـــتمع المضـــيف ويتكفل باقامتهم والحاقهم بالعمل . حيث يشكل المهاجر نواة لسلسلة طـــويلة من أقاربه الذين يجتذبهم من موطنه الأصلى الى المجتمع المضيف) بجانب ذلك فإن التفسير الاقتصادي لايفسر هجرة العودة الى الوطن فنموذج تعظيم المنفعة حين يركز على العوامل الاقتصادية فإنه يغفل العوامل الاجتماعية والسياسية التي قد يكون لها تاثير حاسم في حمـــل المهاجـــرين أو تشجيعهم على موطنهم ، أو الاستمرار في البقاء والاستمرار في الهجرة أو الهجرة ؛ أو في التاثير على الطرق التي تستخدم بها عوائد الهجرة .

ثانيا / النظرية الجغرافية .

يقـــوم التفسيرالجغرافي على مقولتين أولاهما ترتبط بتفسير سبب الطرد من الموطن الأصلي وثانـــيهما تـــرتبط بتحديد مجتمع الاستقبال . أما عن النقطة الأولى فيقوم التفسير الجغرافي علـــى مقولة ديموجرافية افتراضها أن ثمة توازن بين خصائص المنطقة وخصائص سكانها . وهـــنا فإن الجغرافين يرون أن الظروف الجغرافية والفيزيقية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعـــدد محدد من السكان ، وأن أي عدد يزيد منهم عن العدد المسموح يصبح عددا زائدا يخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة ، ومن ثم فإن المخرج الوحيد أمام هذا العدد هو الهجرة .أما النقطة الثانية التي تقوم النظرية الجغرافية بتفسيرها فهي اختيار مجتمع الاستقبال بالنســـبة للمهاجـــر وترى النظرية الجغرافية أن المهاجر يختار مجتمع الاستقبال أو بالأحرى المـــنطقة الـــتي يهاجر إليها في ضوء خصائصها الجغرافية حيث يرى الجغرافيون أن المهاجر يختـــار مجتمع الاستقبال في ضوء تماثل ظروفه الجغرافية (التضاريس والمناخ) مع ظروف مـــنطقة الطـــرد . وثمة عامل آخر اهتم به الجغرافيون في تحديد المهاجر لمنطقة الجذب التي يهاجـــر إلـــيها ألا وهو عامل المسافة . وطبقا لذلك العامل فإن عدد المهاجرين إلى بلد ما يـــرتبط عكســـيا مع طول المسافة التي تفصل بين البلد المهاجر إليه والموطن الأصلي الذي خـــرجت مـــنه الهجرة بينما يرتبط طرديا مع فرص العمل المتاحة [23] في حين يرى بعض البـــاحثين أن المهاجـــرين يذهـــبون لمسافات طويلة باختيارهم إلى واحد من أكبر المراكز

التجارية والصناعية . في حين نجد أن ((رفنستين)) يقدم قوانين في تفسيره لظاهرة الهجرة من حيث المسافة وهي :

أ / إن تيار الهجرة يتجة في العادة نحو المدن الكبرى ، ويتناسب حجم الهجرة تناسباً عكسياً مع المسافة بين منطقة الطرد ومنطقة الجذب .

ب / إن الهجرة ـ المسافة التي يقطعها المهاجر ـ يطول أو يقصر تبعا لأهمية منطقة الجذب .

وقـــد جاء بعد ذلك ((لينن سميث)) .حيث قدم تعديلا لقوانين الهجرة من حيث المسافة عند ((رافنستين)) و ركز سميث في دراسته على الهجرة على تعميمات أهمها .

1 / أن أغلب المهاجرين يتحركون في مسافات قصيرة .

2 / أن المهاجرين لمسافات طويلة يتجهون إلى المراكز التجارية والصناعية الكبرى مباشرة

ولقد وجه إلى سميث نقداً يتلخص في أن هذه التعميمات لا يزال مشكوكاً في صحتها .

ثالثا / النظرية الاجتماعية .

يختـــلف التفسير الاجتماعي للهجرة عن التفسيرات السابقة من حيث إنه تفسيرغير حتمي فهـــو لا يرتكزعلـــى عامل واحد في تفسير الهجرة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فهو لا يركـــز أيضا على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة . فالنظرية الاجتماعية ترى المهاجرين على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاســـتقبال ، وأن الظروف السائدة في المجتمعين تلقي بأثرها على الهجرة والمهاجر وتحدد قرار الهجرة واتجاهها ومدتها وعوائدها ... الخ . بجانب أنه يعتمد أساسا على الواقع بمعنى أنه يعتمد في استخلاص ما يتوصل اليه على ((ما يقوله)) وعلى ((مايفعله)) المبحوثون وذلـــك من خلال أدوات البحث في علمي الاجتماع والانثروبولوجيا والمتمثلة في المقابلة والاســـتبيان و الملاحظـــة بالمعايشة وغير ذلك ، ويشير أحد الاجتماعيين إلي ذلك عندما يقول : إنه يحاول أن يفسر لماذا يهاجرمن يهاجر من الناس ؟ ولماذا لا يهاجر من يقدم على الهجرة ؟ فهو يحاول من خلال ذلك الوصول الي العوامل المؤثرة في قرار الهجرة يعقد مقارنة لدوافع الهجرة عند أولئك الذين يبحثون عنها مستقبلا وبين أولئك الذين قاموا بها فعلا . وعمـــوما فـــإن النظـــرية الاجتماعية تقدم عوامل اجتماعية للهجرة وهنا ثمة نظريات اجتماعية في تفسير الهجرة وسوف نشير إليها باختصار شديد فيما يلي :-

أ/ نظرية التنظيم الاجتماعي .

يقدم ميجالام نظرية التنظيم الاجتماعي ويقول فيها : إن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاثة وهي النسق الاجتماعي ، والنسق الثقافي ، والنسق الشخصي . وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخيله كعملية دورها الرئيسي هو حفظ التوازن الديناميكي . للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير . وفي نفس الوقت تعطي أعضاؤه طرقا ليتخلصوا من حرمانهم . وإن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرد . وكذا فالقيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم يتغير أثناء هذه العملية ونسق الهجرة يشمل ثلاثة عناصر هي مجتمع المنطقة الأصلية (الطرد) ومجتمع المنطقة (الجذب) ثم المهاجرين أنفسهم . وهذه العناصر تكون كلها متساندة تساندا ديناميكيا .

ب/ نظرية خصائص المركز الاجتماعي .

لقد لاحظ المهتمون بدارسة الهجرة أن الهجرة قد صنفت طبقا لمعايير عديدة . فقد صنف فرشلد الهجرة إلى عدة أنماط باستخدام معايير محددة ، مثل اختلاف درجة التقدم بين موطن الاستقبال وموطن الإرسال : ووجدنا تصنف العوامل الطبيعية مقابل العوامل الاجتماعية ووجدنا الهجرة التي ترتبط بأغراض تقليدية محافظة مقابل الهجرة التي ترتبط بأهداف جديدة ، ووجدنا هجرة إجبارية مقابل هجرة اختيارية ، ووجدنا هجرة موسمية مقابل هجرة دائمة ، ووجدنا هجرة خارجية مقابل هجرة داخلية . كما أن هناك تصنيفا آخر للهجرة باستخدام معيار المسافة بين موطن الإرسال وموطن الاستقبال.ورغم تعدد معايير التصنيف الهجرة ، فإن هناك معيارا هاما وهو أن السلوك الهجرى أو الميل نحو الهجرة يختلف اختلافا واضحا على أساس المركز الطبقي وقد بذلت مجهودات رائدة لتصنيف التباين في الميل نحو الهجرة بين الأفراد من بين هذه المجهودات التي قام بها توماس عام 38 / 1939 والتي أثبت فيها أن العمر يعتبر أكثر الخصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في تحديد الميل إلى الهجرة ، في حين أوضحت الدراسات التالية أن الحالة التعليمية تعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في سلوك الهجرة (جونسون 1952 ، هاميلتون 1959 ، سيروك – نيم 1965 ، سوفال 1954) لقدثبت أن هذه الخصائص تؤثر

تأثيراً كبيراً في حدوث الهجرة ، ولقد أصبحت الدلائل التي توضح الأثر الكبير للمركز كافية لتنبيه إلى وجوب قيام نظرية عامة تفسر التباين في سلوك المهجري .و لم يعد التساؤل الآن مرتبطا بارتباط حدوث الهجرة بخصائص المركز فقط فهذا أمر واضح بل أصبح السؤال الذي تجيب عنه هذه النظرية الآن يدور حول المدى الذي يرتبط به اختلاف مسافة الهجرة بالخصائص الديموجرافية والاجتماعية للمهاجر؛ فقد ثبت مثلاأن الآثار السلبية للمسافة على الميل نحو الهجرة تتناقص بتأثير المركز الوظيفي أو المهني . أي أن المسافة ليس لها تأثير بالنسبة للمهاجرين الذين يشغلون مهناً تخصصية ماهرة . وهكذا فقد أصبح البعض يفسرحجم الهجرة واتجاهها وترددها .ودوافعها في ضؤ خصائص المركز.[24]

إن مايمكننا الوصول إليه من خلال استعراضنا للنظريات المفسرة لظاهرة الهجرة هو أن هناك محاولات مازالت قليلة حتى الآن لبناء نظرية عامة في الهجرة ؛ رغم أن الهجرة ظاهرة قديمة قدم تاريخ الإنسان ودراسة الظاهرة تفسر ذلك .فالهجرة مشكلة اقتصادية : حيث إن غالبية الحركات السكانية يرجع سببها إلى اختلال التوازن الأقتصادى بين الاقاليم داخل الدولة أو بين الدول ، وهي مشكلة ديموغرافية : اذ أنها تؤثر في حجم السكان في الموطن الأصلي وفي مكان وصول المهاجرين ، وأنها أيضاً مشكلة سوسيولوجية حيث إن البناء الاجتماعي في كل من الموطن الأصلي وفي المهجر يتأثران بالهجرة وبدورهما يؤثران في المهاجر .حيث نجد أن النظريات التي تناولت جانبا أو أكثر حاولت تفسير ظاهرة الهجرة و لم تقم بمحاولات كاملة لتكوين نظرية عامة تخص الهجرة . فالباحث الاقتصادى والباحث الجغرافي ؛ والباحث الاجتماعي يعتبرون الهجرة نتيجة مترتبة على عوامل توافرت في المجتمعات التي قاموا بدراستها . ونتيجة لعدم الاهتمام بالتحليل القائم على المقارنة في هذه المجالات ؛ حيث كانت تعالج الهجرة عند دراستها بتركيز على جانب واحد خاصة التفسير الاقتصادى والجغرافي متجاهلة الجوانب الأخرى . بالتالى أدت إلى تاخر الوصول إلى نظرية عامة للهجرة ، فجاءت كمحاولات لايجاد نوع من القوانين غير المرنة والحادة تحكم هذه الظاهرة .

الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية .

فـــبعدما قمـــنا بتسليط الضوء على الهجرة الخارجية (الوافدة) بين الدول الأكثر تقدما والدول الأقل تقدما وبين البلدان الأقل تقدما فيمابينها .وحيث تسنى لنا من خلال عرضنا الســـابق التعرف على الأسباب المشجعة والمانعة للهجرة الوافدة سواء كانت هذه الهجرة الـــوافدة شرعية أو غير شرعية بين الدول الأكثر تقدماً والدول الأقل تقدماً ، وبين البلدان الاقـــل تقـــدما فيمابينها . أما في هذه الجزئية من هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على الهجـــرة الوافدة الى الجماهيرية ، حيث سنحاول التعرف على أهم الأسباب الكامنة وراء وجود هذا الكم الهائل من الوافدين حيث كانت ومازالت الجماهيرية دولة جاذبة للهجرة الـــوافدة باعتبارها دولة نفطية تمتاز بموقع إستراتيجي بعد أن كانت صحراء جرداء قاحلة طاردة لسكانها . فبعد أرتفاع أسعار النفط مع بداية السبعينيات اصبحت الجماهيرية دولة جاذبـــة للعمالة الوافدة من مختلف الدول العربية ذات الدخل المنخفض مثل : مصر وتونس والســـودان والجزائـــر وغيرها من الدول العربية ، إلى جانب العمالة الوافدة من جنسيات مختلف من أفارقة وآسيويين وأوربيين وأمريكيين واستراليين ونيوزيلانديين .كما هو موضح لنا من خلال الشكل (2) . فالهجرة الوافدة الي الجماهيرية هي ظاهرة شهدتها الجماهيرية على امتداد فترة تاريخية طويلة تقرب نصف قرن تقريباً . وقد ترتب عليها اختلاط سكاني وتبادل اجتماعي وثقافي واقتصادي على نطاق واسع . وأصبحت على المدى الطويل ظاهرة من الظواهر المعقدة التي طالت المجتمع الليبي وأثرت عليه تأثيراً مباشر وغير مباشر من جميع النواحـــي الثقافـــية والاجتماعـــية والاقتصادية . حيث تعد الجماهيرية من المجتمعات التي تشـــكلت فيها أوجه الحياة بعد ارتفاع أسعار النفط منذ السبعينيات من القرن العشرين الي وقتنا الحاضر؛ نتيجة للخطط الطموحة التي انتهجتها البلاد في تلك الفترة ، مما زاد الطلب علـــى العمالة الوافدة . في الوقت الذي كانت فيه العمالة الوطنية الليبية غير متاحة بالكم والكيف لملائمة التنمية في القطاع العام والخاص فقد برزت الحاجة الى العمالة الوافدة على تعدد مصادرها . حيث عملت الهجرة الوافدة الي الجماهيرية على حدوث تغيرات في البناء القيمي داخل المجتمع الليبي . مما ترتب عليها بعض الاثار الايجابية والسلبية على نسق القيم الاجتماعية في المجتمع الليبي .

الشكل (2). موقع الجماهيرية على خريطة العالم واتجاه الهجرة الوافدة إليها من مختلف قارات العالم .

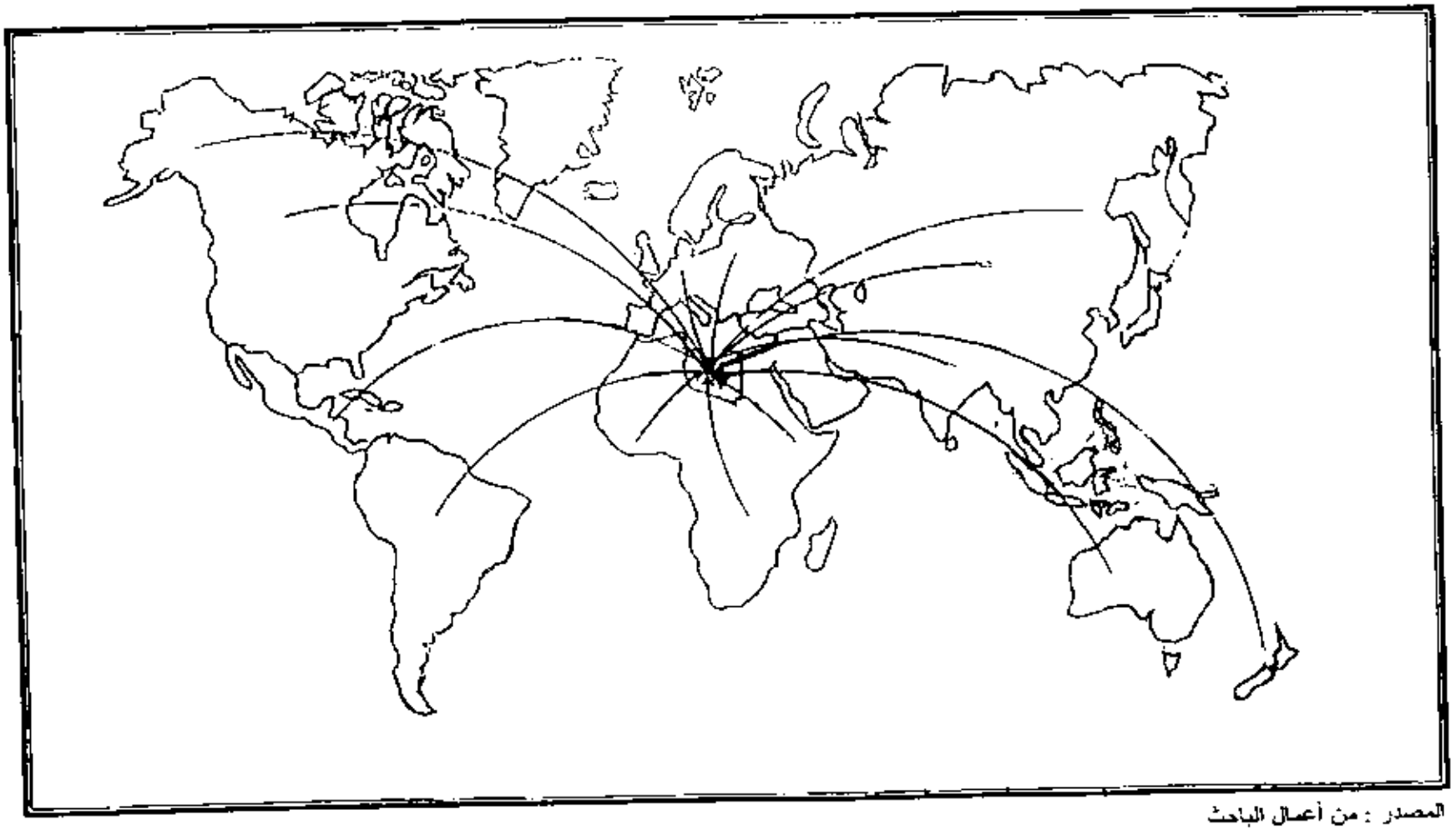

المصدر : من أعمال الباحث

فقـــد ارتـــبطت الهجرةالوافدة الشرعيةوغيرالشرعية إلى الجماهيرية في أول مرة بمشروعات التنمـــية الاجتماعية والاقتصادية وخططها لاستثمار العوائد النفطية في المشروعات التنموية الاجتماعية والاقتصادية وخططها لاستثمار العوائد النفطية في المشروعات التنموية ؛ خلال عقدي السبعينيات و الثمانينيات من القرن المنصرم . وإذ حاولنا لقاء نظرة جادة على تيار الهجـــرة الـــوافدة إلى الجماهيرية ؛ سنجدها لم تكن وليدة العقود الثلاثة الاخيرة من القرن الماضي ؛ بل هي كانت موجودة قبل اكتشاف النفط بالجماهيرية سنة 1958 . وهذا ما يمكننا توضيحه من خلال الجدول (2-2) .

الجدول (2-2)

التوزيع العددي والنسبي للسكان غير الليبيين المقيمين في الجماهيرية

من وقع التعدادات (54 . 64 . 73 . 84 . 95) حسب النوع

سنة التعداد	التوزيع العددي للسكان غير الليبين			التوزيع النسبي للسكان غير الليبين			نسبة السكان غير الليبين %
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	
1954	24911	22363	47274	52.69	47.31	100.00	% 25
1964	24729	24139	48868	50.60	49.40	100.00	% 3
1973	133934	62931	196865	68.03	31.97	100.00	% 9
1984	302196	109322	411517	73.43	26.57	100.00	% 11.3
1995	270672	138694	409326	66.12	33.88	100.00	% 8.53

المصدر . 1/ أمانة التخطيط ومصلحة الإحصاء والتعداد، تعداد السكان لعام 1973 . ص 35

2/ محمد المبروك المهدوي ، جغرافية ليبيا البشرية ، منشورات جامعة قار يونس ط 2. ص118

3/ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 . ص 40

حـــيث تكشـــف لنا معطيات هذا الجدول ، أن الفترة السابقة لاكتشاف النفط كان فيها الوافدون يشكلون ما نسبته حوالي 25 % من مجموع سكان البلاد ، وهذا ما أوضحته لنا نـــتائج التعداد العام للسكان بالجماهيرية خلال عام 1954 .أما خلال عام 1964 وهو العـــام الـــذي تم فـــيه إقامة ثاني تعداد للسكان بالجماهيرية _ أي بعد ست سنوات من اكتشاف النفط بالجماهيرية ؛ حيث تبين لنا نتائج التعداد العام للسكان عام 1954 . إن الـــوافدين يشـــكلون حوالي 3 % من مجموع سكان الجماهيرية في تلك الفترة .وبالتالي توضـــح لـــنا معطيات الجدول (2-2) أن تياراالهجرة الوافدة خلال عقدي الخمسينات

والستينات من القرن الماضي الى الجماهيرية كان متذبذباً بين الزيادة والنقصان فقد يكون السبب راجعاً الي عدة أعتبارات أهمها .

1/ الغزو الاستعماري على الدول العربية والأفريقية المجاورة للجماهيرية والذي ساعد على هروب العديد من سكان تلك الدول إلى الجماهيرية .

2 / حصـــول بعض الدول العربية والأفريقية المجاورة للجماهيرية على الاستقلال السياسي وخـــروج الاســـتعمار من أراضيها ، مما ساعد ذلك على ترك بعض الوافدين للجماهيرية والرجوع إلى بلدانهم الأصلية .

3 / ندرة الخطط التنموية في البلاد على الرغم من أن اكتشاف النفط في الجماهيرية كان عام 1958 ، مما جعل البلاد تعاني من ظروف اقتصادية سيئة ساعدت على ترك العديد مـــن الـــوافدين للجماهيرية والبحث عن بلدان أخرى تتوفر لهم فيها فرص العمل والحياة من اجل تحسين اوضاعهم المعيشة .

حـــيث بلـــغ عدد الوافدين من الدول المجاورة حدوديا للجماهيرية حوالي (2567) فردا وهـــؤلاء لوحدهم يشكلون ما نسبته 5.43 % من اجمالي الوافدين المقيمين بالجماهيرية عام 1954. إن كل ما أشرنا إليه يمكن أن يكون سبباً في تذبذب تيار الهجرة الوافدة إلي الجماهيريـــة بـــين الـــزيادة والنقصان . إن تيار الهجرة الوافدة الي الجماهيرية خلال عقد الســـبعينيات ؛ أي بعد قيام الثورة في عام 1969. عاد إلى التزايد من جديد لتبلغ نسبته حوالي 4.2 % من مجموع السكان المقيمين بالجماهيرية وكان ذلك خلال عام 1970. فهذه الزيادة في نسبة تيار الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية راجع إلى الشروع في تنفيذ الخطط التـــنموية والـــتي كانت بحاجة إلي قوى عاملة مدربة ، لم تكن متوفرة من القوى العاملة الوطنية . كما أن معطيات الجدول (2-2) توضح لنا ايضاً أن عدد الوافدين المقيمين بالجماهيرية عام 1973 بلغ عددهم حوالي (196865) فردا يشكلون نسبته 9 % من إجمالي السكان المقيمين في الجماهيرية . ثم ازداد عدد الوافدين في الجماهيرية لتبلغ نسبتهم حوالي 13.7% من مجموع السكان المقيمين بالجماهيرية خلال عام 1975 .[25] وكما هـــو موضـــح لدينا في الجدول (3 – 2)إن هذه الزيادة في نسبة تيار الهجرة الوافدة الى الجماهيريـــة خـــلال الفترة (1970- 1975) من مختلف بلدان قارات العالم كما هو موضح مسبقاً في الشكل(2) راجع إلي الاستثمار الامثل للعائدات النفطية في تلك الفترة

حيث تعد الفترة الزمنية التي تقع ما بين عامي 1970 - 1975 والتي شـهدت فيهـا الجماهيرية والدول العربية المنتجة للنفط أعداداً هائلة من الوافدين ، هي نفس الفترة التي بدأ فيها ارتفاع أسعار النفط وصاحبتها نهضة تنموية كبيرة في الجماهيرية ، شملـت مختلـف القطاعات الاقتصادية والصناعية و العمرانية .[26]

جدول (2 –3)

التوزيع العددي والنسبي للسكان غير الليبيين المقيمين في الجماهيرية

خلال الأعوام (1970 . 1973 . 1975 . 1995)

الاعوام	التوزيع العددي للسكان غير ليبيين	التوزيع النسبي للسكان غير ليبيين%
1970	84.0	%4.2
1973	196.865	%9
1975	366.6	%13.7
1995	409.326	%8.53

المصدر . 1 / سالم عبد السلام رحومة ، مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا . 1970– 1980 الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان ، ط 1 1988 . ص 47

2 / الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 . ص 40

وبالتالي جاءت مرحلة الثورة العمرانية التي شهدتها الجماهيرية بعد أن قفـزت العائـدات النفطية وذلك بفضل تطبيق صياغة جيدة في الأرباح النفطيـة بـين الحكومـة الليبيـة والشركات الأجنبية التي تقوم باستخراج النفط . وبناء على ذلك فقد تبنت الجماهيريـة سياسات اجتماعية ضمنية وعلنية من شأنها توسيع قاعدة الاستفادة من الفـائض النقـدي الهائل الذي تحقق من العائدات النفطية وبدأت النهضة العمرانية الشاملة والـتي هـا عـم الازدهار في الجماهيرية وعمدت الحكومة في تلك الفترة إلى زيادة الاستخدام في الـدوائر الحكومية. وبالنظر للتوسع في القطاعات الحكومية توسعا كبيرا وبالنظر أيضا لاتساع حاجة القطاع العام و الخاص إلى أعداد متزايدة من القوى العاملة في الجماهيرية وفي مختلف أنواع الخدمات العامة والخاصة ، و من ذوي الكوادر العلمية المتخصصة والأيدي العاملة المدربة والتي لم تتوفر بشكل كبير في البلاد ، من أجل سد الأماكن الشاغرة للعمل في مجال النفط والمساهمة في تنفيذ خطط التنمية ، فقد اتبعت الجماهيرية والدول العربية المنتجـة للـنفط سياسة الباب المفتوح أمام دخول الوافدين إليها ، ومازالت سياسة الباب المفتـوح أمـام

الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية ودول الخليج العربي موجودة إلى وقتنا الحاضر ونحن الآن نعيش أوائل القرن الحادي والعشرين ، وهذا ما يمكننا توضحه من خلال الجدول (4 -2).

الجدول (2 – 4)

التوزيع العددي والنسبي للوافدين المقيمين في الجماهيرية

حسب مجموعة البلدان والقارات التي ينتمون إليها

مجموع البلدان والقارات	التوزيع العددي للوافدين			التوزيع النسبي للوافدين %		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
عرب غير ليبيين	217691	114331	332022	80.43	82.46	81.12
افريقيون	22414	12105	34519	8.28	8.73	8.43
آسيويون	23371	7627	30998	8.64	5.50	7.57
اوربيون	6287	4314	10601	2.32	3.11	2.59
امريكيون (شمال ووسط وجنوب	413	203	616	0.15	0.51	0.15
استراليون ونيوزيلانديون	31	19	50	0.01	0.01	0.01
غير مبين	470	50	520	0.17	0.04	0.13
المجموع	270677	138649	409326	100.00	100.00	100.00

المصدر . . الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 1995 . ص 44

وإذا حاولنا إلقاء نظرة على تيارالهجرة الوافدة الى الجماهيرية خلال عقد الثمانينيات سنجده قد تباين بين الزيادة والنقصان مرة اخرى ؛ حيث بلغت نسبة الوافدين المقيمين في الجماهيرية خلال عام 1980 .حوالي 13.6 % من اجمالي السكان المقيمين بالجماهيرية. وثم بعد ذلك انخفضت نسبة الوافدين المقيمين في الجماهيرية خلال عام 1984 .لتصل إلى حوالي 11.3% من مجموع السكان المقيمين بالجماهيرية .فهذا الانخفاض في نسبة الوافدين بالجماهيرية في أوائل عقد الثمانينيات يمكن إرجاعها إلى تحسن الظروف المعيشية لبعض الوافدين مما ساهم في عودتهم إلى اوطانهم الأصلية . أما في منتصف الثمانينيات أي خلال عام 1985 فقد عادة نسبة الوافدين المقيمين بالجماهيرية إلى تزايد من جديد.حيث بلغت نسبة الوافدين المقيمين بالجماهيرية خلال عام 1985 مانسبته حوالي 36% [27] من مجموع السكان الجماهيرية . وإذا ما قورنت فترة أوائل الثمانينيات بمنتصفها سنجد أن

نسبة الوافدين في الجماهيرية شهدت تناقضا بين النقصان والزيادة وقد يكون السبب في انخفاض نسبة الوافدين المقيمين بالجماهيرية في اوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي راجع إلى تحسن الظروف المعيشية لدي بعض الوافدين. ثما سنحت لهم فرصة العودة إلى أوطانهم (مكان أقامتهم الأصلية)كما رجحنا مسبقاً."[28] أما بخصوص ازدياد نسبة الوافدين بالجماهيرية خلال سنة1985. فقد بلغت نسبتهم 36 % من مجموع السكان المقيمين بالجماهيرية بعدما كانت نسبتهم خلال التعداد العام السكان سنة 1984. تبلغ حوالي 11.3 % من مجموع السكان المقيمين بالجماهيرية .

فهذه الزيادة في نسبة الوافدين بالجماهيرية خلال عام 1985. يمكن ترجيعها إلى عدة اعتبارات منها :

1 / عدم استقرار الأوضاع السياسية في بعض الدول المجاورة كجمهورية السودان ودولة تشاد .

2 / حدوث المجاعة في الجزء الشمالي من جمهورية السودان عام 1985 والتي أدت بدورها إلى هجرة العديد من السودانيين إلى الجماهيرية وفي شكل جماعات وافدة . خلال تلك الفترة .

أما أذا نظرنا إلى عدد الوافدين بالجماهيرية ما بعد عام 1985 سنجده أنه أخذ في تنامي بشكل مفرط ، وربما يعود ذلك إلىتحطيم البوابات الوهمية بين الجماهيرية والدول العربية المجاورة لها وعدم التقيد بإجراءات الدخول والإقامة على أرض الجماهيرية انطلاقاً من الشعارات التي تؤكد بأن " الجماهيرية أرض كل العرب " .

إلا أنه عند أجراء التعداد العام للسكان عام 1995 .أوضح أن عدد الوافدين المقيمين بالجماهيرية بلغ حوالي 409326 فردا يشكلون مانسبته 8.53 %من أجمالي السكان المقيمين في الجماهيرية.منهم (332022) فردا من الاخوة العرب وهؤلاء لوحدهم يشكلون مانسبته 6.92 % من أجمالي السكان المقيمين في الجماهيرية." [29]ومن جهة ثانية فقد أوضحت نتائج تعداد عام 1995 أن الاخوة العرب غير الليبيين يشكلون مانسبته 81.12 % من أجمالي السكان غير الليبيين المقيمين بالجماهيرية. أما الباقي فيتوزعون حسب مجموعة البلدان والقارات التي ينتمون إليها كما تم توضحه في الجدول (4 -2) وهذا يعني ان تيار الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية كان من مختلف بلدان وقارات

العالم . لا نريد أن نبتعد كثيراً في حديثنا عن الهجرة الوافدة الي الجماهيريـــة دون معرفـــة الأسباب المؤدية إلى انخفاض نسبة الوافدين المقيمين بالجماهيرية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين و مايمكننا قوله هنا إن أسباب انخفاض نسبة الوافدين الي الجماهيرية راجع إلى الاعتبارات التالية :

1-/ تنفيذ الجماهيرية سياسة الإقلال من العمالة الوافدة و الاعتماد على العنصر الوطني بدل العنصر المغترب (العمالة الوافدة) بمعنى آخر : إحلال العنصر الوطني محل العنصر المغترب في مختلف مجالات القطاع العام والخاص : مما أدى بالامر الى الاستغناء عن حوالي(110) مئة وعشرة آلاف عاملا يعملون بالجماهيرية من مختلف جنسيات بلدان العالم وكان ذلك خلال أواخر عقد الثمانينيات وأوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي .حيث كانت نسبة العمالة الوافدة المقيمة بالجماهيرية خلال عام 1985 تمثل حوالي 64 % مـــن مجمـــوع القوى العاملة بالجماهيرية . لتنخفض بعد ذلك إلي أن وصلت نسبتها خلال عام 2001 حوالي 13 % من مجموع القوى العاملة بالجماهيرية .كما هو موضح في الجدول(5-2) .

2 / الحصار الظالم المفروض على الجماهيرية والذي بدأ في شهر الطير 1992: والـــذي أدى إلى إخفاقات اقتصادية عانت منها كثيرمن القطاعات الخدمية والإنتاجية بالجماهيريـــة والتي انعكست آثارها سلباً على المجتمع الليبي : الأمر الذي نجم عنه عدة نتـــائج وخيمـــة وقعت على الوافدين بفقدان بعض منهم لأعمالهم بالشركات العاملة المحليـــة والاجنبيـــة بالجماهيرية الأمر الذي أدى إلى انتشار البطالة وسط الوافدين المقيمين بالجماهيرية ، وأدى ذلك أيضاً الى عدم الاستقرار والطمأنينة للوافدين ، وبالتالي أصبحت الجماهيرية طـــاردة للوافدين بعد ماكانت دولة جاذبة لهم ، وعليه تأثر الوافدون من جراء ذلك الحصار الظالم ــ سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشر : حيث غادر البعض منهم أرض الجماهيرية . ومـــع مطلع أوائل القرن الحادي والعشرين ــ آي في عـــام 2001 أوضـــحت لنـــا البيانـــات والاحصائيات الواردة عن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق أن نسبة الوافـــدين المقـــيمين بالجماهيرية قد بلغت حوالي 9 %من مجموع السكان المقيمين بالجماهيرية . وبالتالي نجد أن نسبة الهجرة الوافدة المقيمين بالجماهيرية قد بدات في الارتفاع من جديد بعـــد تســـجيلها انخفاضا ملحوظاً في أوائل عقد التسعينيات من القرن المنصرم هذا ما أوضحه لنا التعـــداد العام للسكان لعام 1995.حيث بلغت نسبة الوافدين المقيمين بالجماهيريةحوالي8.53 %

الجدول (2 – 5)

التوزيع النسبي للسكان والقوى العاملة للمواطنين والوافدين

في كل من الجماهيرية ودول الخليج العرب خلال الأعوام (1975 . 1985 . 2001)

السنة	1975						* 1985						2001					
	السكان			القوى العاملة			السكان			القوى العاملة			السكان			القوى العاملة		
الدولة	مواطنون	وافدون	المجموع	مواطنون	وافدون	المجموع	مواطنون	وافدون	المجموع	مواطنون	وافدون	المجموع	مواطنون	وافدون	المجموع	مواطنون	وافدون	المجموع
الجماهيرية	86.3	13.7	100	62	38	100	64	36	100	54	46	100	91	9	100	87	13	100
الإمارات	36	64	100	15	85	100	17	83	100	11	89	100	22	78	100	8.7	91.3	100
البحرين	78	22	100	73	27	100	58	42	100	54	46	100	62.3	37.7	100	41.2	58.8	100
السعودية	81	19	100	66	44	100	67	33	100	51	49	100	73.8	26.2	100	49.8	50.2	100
عمان	84	16	100	46	54	100	79	21	100	59	41	100	73.7	26.3	100	21	79	100
قطر	29	71	100	17	83	100	17	83	100	14	86	100	30	70	100	14.1	85.9	100
الكويت	46	54	100	29	71	100	38	62	100	36	64	100	38.1	61.9	100	19.7	80.3	100

المصدر.

1 / فتحي محمد أبو عيانة . مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار النهضة العربية بيروت . ط 1. 1986 ص ص 75 - 76

2 / سالم عبد السلام رحومة . مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا .1970- 1980 . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان . ط 1 . 1988 ص 47

3 الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .النتائج النهائية لحصر القوى العاملة بالجماهيرية 2001 . ص ص 1 - 7

4 / الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق . الكتاب الإحصائي 2002 . ص 44

5 / http:// www. Aljazeera.net / KnowledgeGate/ aspx /print.htm 2004. P 2

• يمكن الرجوع إلى . فتحي محمد أبو عيانة . مشكلات السكان في الوطن العربي . مرجع سبق ذكره . ص ص 75-76

من مجموع السكان بالجماهيرية في تلك الفترة .وعلى أية حال فإن نسبة الزيادة في الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية .خلال مطلع القرن الحالي يمكننا ترجيحها إلى التوجهات الوحدوية التي نادت بها الجماهيرية نحو القارة الافريقية بإقامة الاتحاد الافريقي ، فقد توافد عدد هائل من الافارقة الى الجماهيرية بعد إعلان الاتحاد الافريقي في 9 . 9 . 1999 بمدينة سرت. فهـــذا التدفق الهائل من الافارقة الى الجماهيرية راجع الى كون الجماهيرية هي بوابة افريقيا الشمالية لقربها من الدول الصناعية الكبرى خاصة دول السوق الأوربية .

وبالـــتالي ستكون الجماهيرية في ظل الاتحاد الافريقي منطقة لسوق التجارة الحرة التي يتم فـــيها التـــبادل التجاري للمنتجات الأفريقية والأوروبية التي يتم تصديرها أواستيرادها من افريقيا الى اوروبا أو العكس .وبذلك اصبحت الجماهيرية مركزاً جاذبا للعديد من الوافدين الافارقه بحثاً عن سبل العيش والرزق لتحسين اوضاعهم المادية بكونهم يرون في الجماهيرية منطقة لسوق التجارة الحرة التي يتسنى لهم من خلالها الحصول على عمل . وعلى أية حال أيضـــاً إن تـــيار الهجرة الوافدة الى الجماهيرية ، قد تباينت نسبتها إذاما قورنت مع نسبة الســـكان الليـــبين خـــلال الفترة 1954 – 2001 وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل (3) .

الشكل (3)

نسبة الوافدون المقيمين في الجماهيرية

خلال الأعوام من (1954 – 2001)

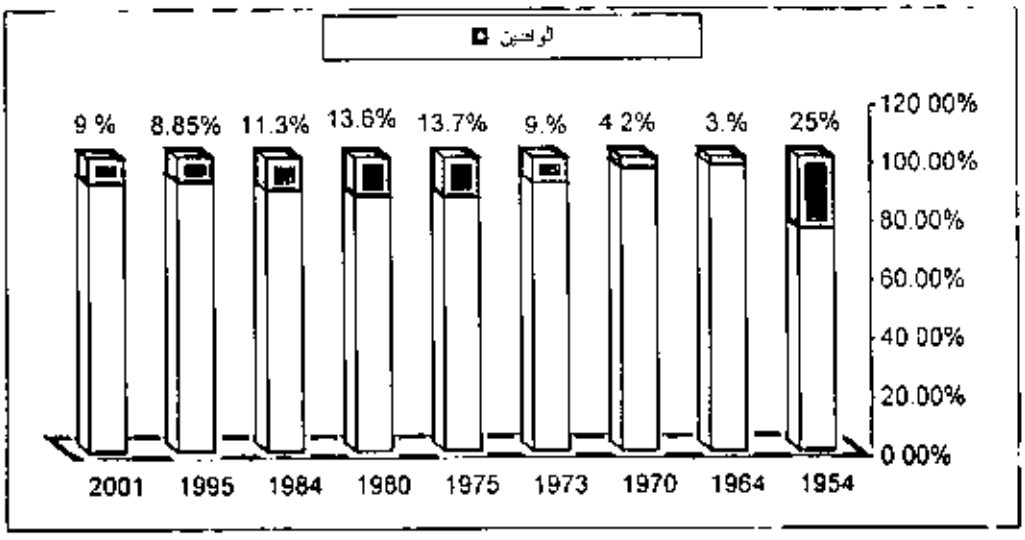

الخلاصـــة . ان مـــا يمكـــن استنتاجه من خلال عرضنا السابق عن الهجرة الوافدة إلى الجماهيريـــة ؛ هو إن ظاهرة الهجرة الوافدة قد اتصفت بالتذبذب بين التقصان والزيادة مـــنذ عام 1954 وحتى عام 2001 . وهذا راجع إلى عدة أسباب مباشرة أوغير مباشرة حـــدثت لـــبعض الدول العربية والافريقية فمن الأسباب غير المباشرة ؛ الغزو الاستعماري للـــدول العـــربية والافريقية المجاورة للجماهيرية ، وعدم الاستقرار السياسي لبعض الدول العربية والافريقية المجاورة للجماهيرية وانتشار المجاعة في الجزء الشمالي من جمهورية السودان عام 1985 .كل هذه الأسباب أثرت تأثيراً كبيراً في الهجرة إلى الجماهيرية . أما الأسباب المباشـــرة التي ساهمت في حدوث الهجرة الوافدة الىالجماهيرية فهي تتمثل اولاً : التعامل والانتماء الوظيفي بشكل منطقي وفعلي ؛حيث تبنت الجماهيرية سياسة الباب المفتوح أمام دخـــول الـــوافدين إليها من أجل سد الأماكن الشاغرة للعمل في مجال النفط والمساهمة في تنفـــيذ خطـــط التنمـــية بالجماهيرية.أما السبب الثاني المباشر والذى ساهم في تنامي عدد الوافدين إلى الجماهيرية فهو يتمثل في سياسة التوجيهات الوحدوية التي تبنتها الجماهيرية من هدم وتحطيم البوابات الوهمية المصطنعة التي تفصل بين أبناء الوطن العربي. وبالتالي توجهت أعـــداد هائلة من العرب إلى الجماهيرية انطلاقاً من الشعارات التي تؤكد بأن " الجماهيرية أرض كـــل العـــرب " وعلـــى أية حال وفي ختام استعرضنا لموضوع الهجرة الوافدة إلى الجماهيريـــة والـــتي كانت من مختلف بلدان قارات العالم . نجدها تتميز بأنها هجرة مؤقتة وليست هجرة استيطانية.

الهجرة الوافدة إلى مدينة الكفرة

بعـــد الحديث عن الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية وتعرفنا من خلال عرضنا على الأسباب الكامـــنة وراء وجود الكم هائل من الوافدين بالجماهيرية ،حيث اتضح لنا أن هناك تبايناً واضحاً حول الاسباب الدافعة وراء تيار الهجرة الوافدة الى الجماهيرية . أما في هذا الجزئية من هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على تيار الهجرة الوافدة الى مدينة الكفرة . إذ تعد مدينة الكفرة إحدى مدن الجماهيرية التي تقع في الجنوب الشرقي من الجماهيرية فهي تجاور ثلاث دول شقيقة تحدها من الشرق جمهورية مصر العربية ، ومن الجنوب الشرقي جمهورية الســـودان ومن الجنوب دولة تشاد . فهي كانت منذ زمن بعيد طريق القوافل القادمة من مصر ، والنيل العالي والحبشة ، وأفريقيا الاستوائية والمتجهة إلى الشمال والغرب نحو البحر المتوســـط ومازالت مدينة الكفرة الى يومنا هذا مركزاً رئيسيا لتجارة العبور (الترانزيت) نحـــو جمهورية السودان و دولة تشاد . وبالتالي نجد مدينة الكفرة تمثل مركزاً استراتيجياً للحـــدود الجنوبية الشرقية للجماهيرية [30] مما جعل المدينة دائما عرضة للهجرات الوافدة الشـــرعية وغير الشرعية خاصة من جمهورية السودان ودولة تشاد . وهذا لا يعني أن تيار الهجرة الوافدة إلى المدينة يكون من جمهورية السودان ودولة تشاد فقط . بل هو من جميع الدول العربية والافريقية المجاورة وغير المجاورة حدوديا للجماهيرية وهذا ما يوضحه الشكل (4) . وعلـــى آيـــة حال فإن التدفق الهائل من الوافدين على مدينة الكفرة قد أسفرعن تـــركيبة سكانية غير متجانسة من الجوانب الاجتماعية والثقافية والديمغرافية والمتتبع لهذا المـــزيج السكاني يلاحظ إشكالية يمكن من خلالها رصد مظاهره في الآثار الايجابية والسلبية الـــتي أثرت بالفعل على الهوية الاجتماعية والثقافية . فالهجرة الوافدة ساهمت في تغير نسق القيم الاجتماعية بالمدينة ؛ فالتغير في نسق القيم الاجتماعية من قبل الوافدين قد يحمل بعض الآثار الاجتماعية الإيجابية والسلبية المرتبطة بالآداب والعادات والتقاليد التي يمكن أن تكون مجـــالا للقلـــق على المدى القريب والبعيد للسكان المقيمين بالمدينة . والمتتبع لتيار الهجرة الوافدة الى مدينة الكفرة سيجد ان عدد الوافدين الموجودين بالمدينة اخذ في تزايد اعتبار من عقـــد الســـبعينيات إلى وقتـــنا الحاضر وذلك حسب البيانات المتوفرة لدينا هذا ما يمكن ملاحظـــته بوضوح من خلال الجدول (6 -2) . فهذه الزيادة في نسبة الوافدين راجع إلى النهضة التنموية الكبيرة التي شملت مختلف مدن الجماهيرية . وباعتبار مدينة الكفرة هي

الشكل (4) موقع مدينة الكفرة على خريطة الجماهيرية
واتجاه الهجرة الوافدة إليها .

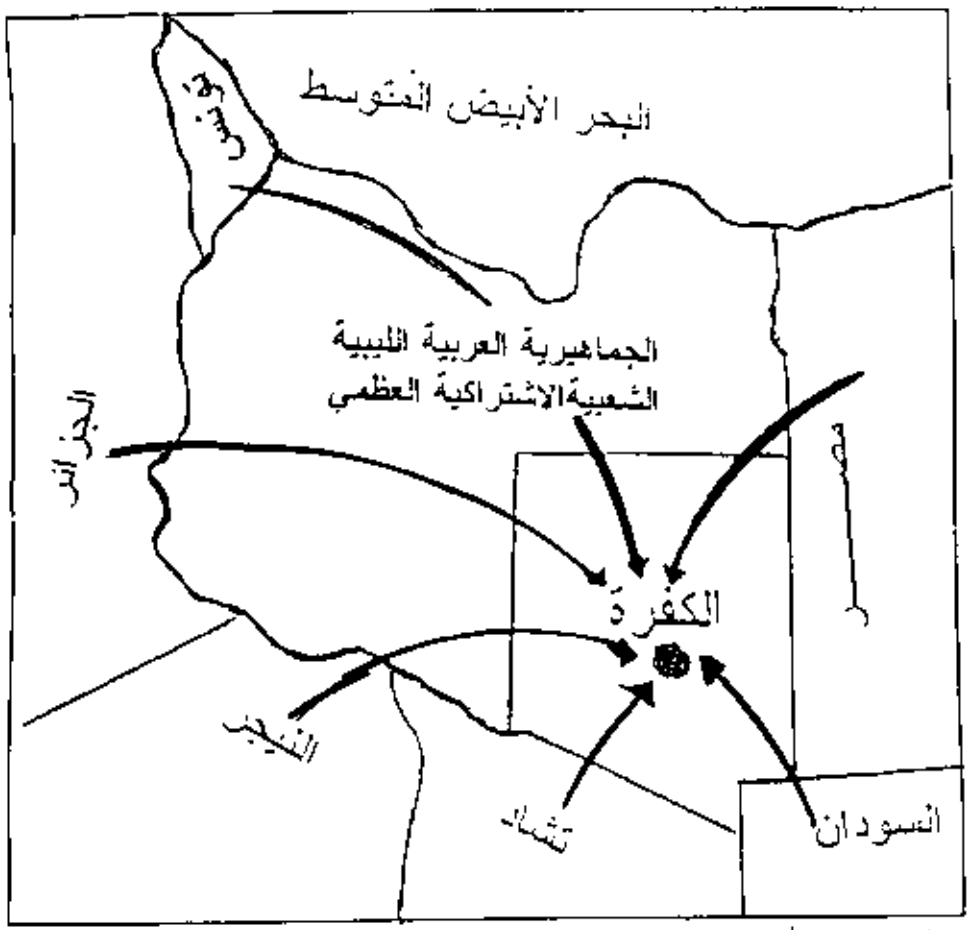

المصدر : من أعمال الباحث

إحدى المدن التي شملتها النهضة التنموية وفي مختلف القطاعات الاقتصـــادية والصـــناعية والعمرانية .حيث تم إنشاء العديد من المشاريع الزراعية والعمرانية بالمدينـــة. ســـاهمت في وجود تدفق هائل من الوافدين ومن مختلف الدول العربية والافريقية والآسيوية على مدينـــة الكفرة نتيجة للمخطط التنموية التي حظيت بها المدينة على فترة من الزمن من أوائل عقـــد السبعينيات من القرن الماضي إلى وقتنا الحاضر ونحن نعيش بالتحديد اوائل القرن الحـــادي والعشرين

الجدول (2 –6)

التوزيع العددي والنسبي للسكان الوافدين المقيمين في مدينة الكفرة

من واقع التعدادات السكانية (54 ، 64 ، 73 ، 84 ، 05،95) حسب النوع .

سنة التعداد	التوزيع العددي للسكان غير الليبيين			التوزيع النسبي للسكان غير الليبيين %		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
1954	1	–	1	100.00	00.00	100,00
1964	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00
1973	455	198	643	69.21	30.79	100.00
1984	1762	1304	3066	57.47	42.53	100.00
1995	8956	1994	10950	81.77	18.23	100.00
2005	12605	1522	14127	89.23	10.77	100.00

المصدر . 1 / أمانة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد نتائج التعداد العام للسكان عام 1973 ، ص 30

2 / أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج التعداد العام للسكان بلدية الكفرة عام 1984 ، ص ص 59 –61

3 / الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق نتائج التعداد العام للسكان منطقة تواجدت عام 1995 ص ص 67– 68

4 / نتائج الحصر لميداني للوافدين بمدينة الكفرة من قبل الإدارة العامة للجوازات والجنسية فرع الكفرة لعام 2005 ف .

في سنة 1954 وهو العام الذي نفذ فيه أول تعداد سكان بالجماهيرية وبشـــكل علمـــي تم فيه تسجيل شخص واحد وافد بالمدينة . بمعنى لا يوجد بالمدينة إلا شخص واحد وافـــد فقط أما في سنة 1964 هو العام الذي أقيم فيه ثاني تعداد للسكان فلم يتم فيه تســـجيل آي شخص وافد ، وقد خلت المدينة سنة 1964 من الوافدين وهي نفس الفترة الـــتي تم فيها تسجيل أقل نسبة للهجرة الوافدة بالجماهيرية خلال نصف قرن تقريبا حيث بلغـــت نسبتها 3 % من مجموع سكان البلاد في تلك الفترة، ومع مطلع السبعينيات أخذت ظاهرة الهجرة الوافدة بمدينة الكفرة تتزايد حيث بلغت نسبة الوافدين بالمدينـــة 6.77 % مـــن مجموع سكان المدينة هذا ما أوضحته لنا نتائج تعداد السكان سنة 1973 على الجماهيرية وإذا ماقارنا هذه الفترة بفترة مطلع الستينيات والتي خلت فيها المدينة من الوافدين . نجد بالفعل أن ظاهر الهجرة الوافدة في المدينة أصبحت في تزايد وقد تكون هذه الزيادة في نسبة

الوافدين بالمدينة راجعة بالدرجة الاولى إلى النهضة التنموية التي شهدتها الجماهيرية في تلك الفترة . أما اذا نظرنا إلى فترة الثمانينيات سنجد أن نسبة الهجرة الوافدة بالمدينة قد ارتفعت حيث بلغت نسبة الوافدين 17.36 % من مجموع سكان المدينة وذلك ما أوضحته نتائج التعداد العام للسكان ببلدية الكفرة سنة 1984 حيث بلغ عدد الأسر الوافدة المقيمة في المدينة وقت أجراء التعداد (602) أسرة تشكل مانسبته 15 % من مجموع الأسر المقيمة في المدينة .كما أن نسبة الوافدين من جنسيات أخرى غير العربية كانت مرتفعة جدا بالمدينة حيث بلغت نسبتهم 77 % من أجمالي السكان الوافدين المقيمين بالمدينة أما نسبة الوافدين العرب المقيمين في المدينة من فقد بلغت نسبتهم 23 % من أجمالي الوافدين المقيمين في المدينة . وهذا مايوضحه الجدول رقم (7- 2) من الجدول يتضح لنا أن الوافدين الآسيوين يشكلون أعلى نسبة حيث بلغت نسبتهم 43.31 % من إجمالي السكان الوافدين المقيمين بالمدينة سنة 1984 ، وهم من جنسيات آسيوية مختلفة باكستان ، وهنود ، وبنغلاديش ، وكوريين شماليين ، و فليبين يعملون في مختلف المجالات الخدمية والإنتاجية ، منهم أطباء ومهندسون ومنهم من يعمل في شركات ليبية في التشييد والبناء والكهرباء وعمال نظافة ، ثم جاء بعد ذلك تيار الهجرة الوافدة من الأفريقيين في المرتبة الثانية وقد كانوا يشكلون ما نسبته 25.36 % من أجمالي الوافدين المقيمين بالمدينة و قد تراجعت نسبة الوافدين من جنسيات عربية بالمدينة إلى المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتهم 22.79 % من أجمالي الوافدين المقيمين بالمدينة وهذا ما يوضحه لنا الشكل(5) وقد شكل كل من المصريين والسوريين ما نسبته 16.39% من أجمالي الوافدين من الجنسيات العربية المقيمة بالمدينة . وبناء على ما سبق فان تيار الهجرة الوافدة إلى مدينة الكفرة لم يكن مقتصراً على دول الثلاثة المجاورة للمدينة وهي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ودولة التشاد ، بل أن تيار الهجرة الوافدة إلى المدينة كان من مختلف الجنسيات العربية والأفريقية ، والآسيوية والأوربية والأمريكية . حيث يعتقد البعض منا أن تيار الهجرة الوافدة على المدينة يكون مقتصراً على الجنسيات الأفريقية دون غيرها من الجنسيات الأخرى . آي على السودانيين والتشاديين ، بل إن تيار الهجرة الوافدة المقيمة بالمدينة مازال إلى يومنا هذا من مختلف الجنسيات العربية ، والأفريقية والآسيوية والأوربية . اما بخصوص تيار الهجرة الوافدة الي المدينة خلال عقد

والأفريقية والأسيوية والأوربية . اما بخصوص تيار الهجرة الوافدة الي المدينة خلال عقد التسعينيات فقد ازداد حيث بلغت نسبة الوافدين المقيمين بالمدينة حوالي 27.4 % من مجموع سكان المدينة هذا ما أوضحته لنا نتائج التعداد السكان لمنطقة الواحات عام 1995 . واذا ما قارنا بين تيار الهجرة الوافدة الي مدينة الكفرة خلال عقد السبعينيات والثمانينيات بعقد التسعينيات سنجد ان هناك تبايناً واضحاً في نسبة تيار الهجرة الوافدة إلي المدينة بين هذه العقود الثلاثة وأن عدد الوافدين المقيمين بالمدينة خلال عقد التسعينيات قد ارتفع حيث بلغ عدد الوافدين (10.950) فردا ويشكلون مانسبته 27.4 % من مجموع سكان المدينة هذا ما اشرنا اليه سابقاً فهذه الزيادة في عدد الوافدين بالمدينة يمكن ترجاعها إلي سياسة التوجهات الوحدوية والتي تم من خلالها تحطيم البوابات المصطنعة بين الجماهيريةالدول العربية المجاورة لها خلال عقد التسعينيات حيث حدث التكامل الوحدوي والاندماج بين مديرية شمال دارفور وبلدية الكفرة كنواة للعمل المشترك الذي يسعى لازالة الحواجز في مجالات النقل والتجارة تمهيدا للتفاعل بين الشعبين الليبي والسوداني [32]. وعلى أية حال فان تيار الهجرة الوافدة الشرعية أو غير الشرعية الي مدينة الكفرة كان في تزايد منذ عقد السبعينات من القرن الماضي الي وقتنا الحاضر ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى موقع المدينة كمنطقة حدودية من ناحية . وكذلك تنفيذ الخطط التنموية بالمدينة حيث إقامة بعض المشاريع التنموية التي خلقت فرص عمل جديدة استقطبت العديد من الوافدين ومن مختلف الجنسيات العربية والأفريقية والآسيوية . أما في عام 2005 فقد بلغ عدد الوافدين الموجودين في مدينة الكفرة (14.127) فرداً ويشكلون مانسبته 33.42 % من إجمالي السكان المقيمين في مدينة الكفرة ،وفق نتائج الحصر الميداني للوافدين بمدينة الكفرة من قبل الإدارة العامة للجوازات والجنسية فرع الكفرة لعام 2005 ف . حيث يشكل الوافدون من الجنسيات الافريقية أعلى نسبة فقد وصلت نسبتهم حوالي 59.06 % من أجمالي الوافدين المقيمين بالمدينة وهذا ما يوضحه لنا الجدول (8- 2) .

الجدول رقم (7- 2)

التوزيع العددي والنسبي للوافدين المقيمين بمدينة الكفرة

حسب مجموع البلدان والقارات التي ينتمون اليها

مجموع البلدان والقارات	التوزيع العددي للوافدين			التوزيع النسبي للوافدين %		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
عرب غير ليبيين	842	226	1068	22.37	24.54	22.79
افريقيون	680	508	1188	18.07	55.16	25.36
اسيويون	1864	165	2029	49.52	17.92	43.31
اوربيون غربيون	160	2	162	4.25	0.22	3.46
اوربيون شرقيون	132	1	133	3.51	0.11	2.84
امريكيون و وسط وجنوب	20	-	20	0.53	00.00	0.43
استراليون وتيوزلنديون	2	-	2	0.05	00.00	0.04
غير مبين	64	19	83	1.70	2.05	1.77
المجموع	3764	921	4685	100.00	100.00	100.00

المصدر .امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط والاقتصاد . مصلحة الاحصاء والتعداد نتائج التعداد العام للسكان . بلدية الكفرة 1984 ص ص 94 – 95

الشكل (5) نسبة الوافدين المقيمين بمدينة الكفرة

حسب الجنسيات والنوع خلال عام 1984

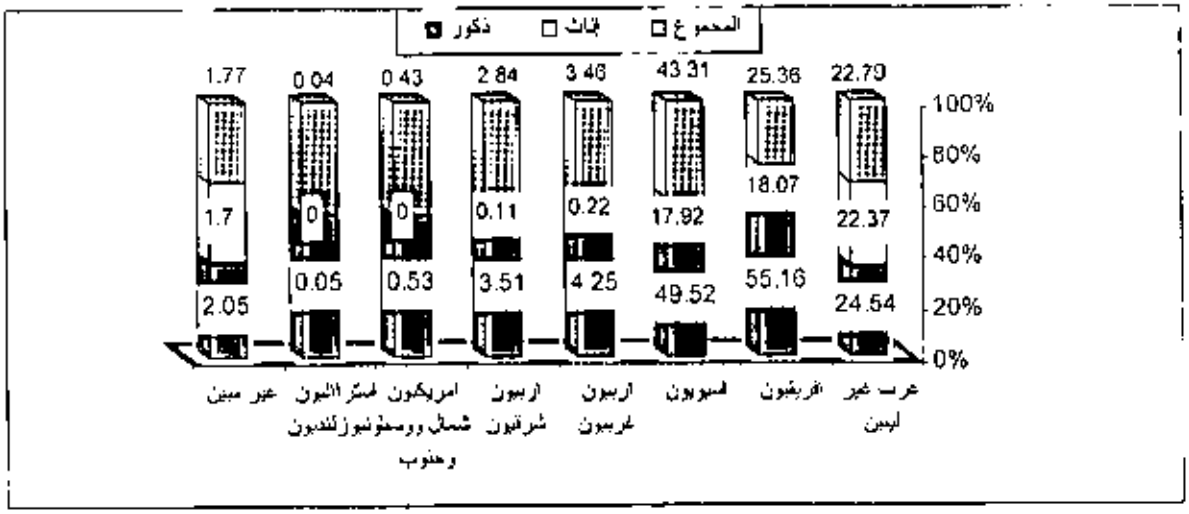

الجدول رقم (8- 2)

التوزيع العددي والنسبي للوافدين المقيمين بمدينة الكفرة خلال عام 2005

حسب مجموع البلدان والقارات التي ينتمون اليها

مجموع البلدان والقارات	التوزيع العددي للوافدين			التوزيع النسبي للوافدين %		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
عرب غير ليبيين	4.335	1276	5.611	34.39	83.83	39.72
افريقيون	8.140	204	8.344	64.58	13.40	59.06
اسيويون	129	42	171	1.02	2.76	1.21
اوربيون غربيون	--	--	--	--	--	--
اوربيون شرقيون	1	--	1	0.01	--	0.01
امريكيون وسط وجنوب	--	--	--	--	--	--
استراليون ونيوزلنديون	--	--	--	--	--	--
غير مبين	--	--	--	--	--	--
المجموع	12605	1522	14.127	100.00	100.00	100.00

المصدر - نتائج الحصر الميداني للوافدين بمدينة الكفرة من قبل الإدارة العامة للجوازات والجنسية فرع الكفرة لعام 2005 ف .

من معطيات الجدول يتبين لنا أن تيار الهجرة الوافدة من جنسيات عربية قد جاء في المرتبة الثانـــية حيث بلغت نسبتها حوالي 39.72 % من إجمالي الوافدين المقيمين بالمدينة ويليها تيارالهجـــرة الوافدة من الجنسيات الآسيوية حيث بلغت نسبتها 1.21% . فهذه الزيادة في نسبة تيار الهجرة الوافدة من الجنسيات الافريقية متوقف على عدة اعتبارات من بينها :

1 / موقـــع المدينةكمـــنطقة حدودية . فهي تكون عرضة دائماً للهجرات الشرعية وغير الشرعية من قبل الدول المجاورة للجماهيرية من ناحية الجنوب الشرقي بوجه الخصوص .

2 / أن ســـكان المدينة تربطهم علاقات اجتماعية واقتصادية قوية مع الدول الافريقية التي تقع في ووسط شرق القارة ، ساهم في وجودها مواطنون ليبيون ترجع أصولهم إلى مدينة الكفرة هاجر أجدادهم إلى تلك الدول أثناء الاحتلال الإيطالي للبلاد .

3 / الـــتوجهات الـــوحدوية التي نادت بها الجماهيرية نحو القارة الافريقية بإقامة الاتحاد الافريقي ، فقد توافد عدد هائل من الافارقة الى الجماهيرية بعد إعلان الاتحاد الافريقي في 9 . 9 . 1999 بمدينة سرت.

إن مايمكن استنتاجه من خلال عرضنا السابق للهجرة الوافدة إلى مدينة الكفرة هو أن تيار الهجرة الوافدة إلى مدينة الكفرة كان ومازال في تزايد مستمر منذ العقود الثالثة الاخيرة من القـــرن العشرين إلى الوقت الحاضر . و ذلك راجع إلى كون المدينة منطقة حدودية تكون عرضـــة دائمـــا للهجرة الوافدة الشرعية أوغير الشرعية هذا من جهة . وحدوث المشاريع التـــنموية في المجـــال الاجتماعي والاقتصادي والتي بدورها ساهمت في وجود فرص عمل للوافدين بالمدينة ، والتوجهات الوحدوية التي نادت بها الجماهيرية نحو الدول العربية والقارة الافريقية ،حيث سجلت نسبة القوى العاملة الوافدة بالمدينة ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقود الثالثة الاخيرة من القرن المنصرم . ففي عام 1973 بلغت نسبة القوى العاملة الوافدة بمدينة الكفـــرة حـــوالي 14.6 % من اجمالي القوى العاملة بالمدينة ثم لتصل إلى 32.7 % عام 1984 وإلي 46.1 % عـــام 1995 [33]. وهكذا نجد أن تيار الهجرة الوافدة الى مدينة الكفـــرة كـــان ومازال في تزايد مستمر . ففي عام 1984 بلغت نسبة الوافدين المقيمين بالمدينة حوالي الكفرة حوالي 17.36 % من اجمالي سكان المدينة ثم لتصل إلى 27.4 % عـــام 1995 وإلي 33.42 % عام 2005 . وإذا ما قارن تيار الهجرة الوافدة الي مدينة الكفـــرة مع تيار الهجرة الوافدة الى الجماهيرية سنجد الاول كان ومازال في زيادة مستمرة والـــثاني الذي كان متذبذباً بين الزيادة والنقصان ، فهذه الزيادة في الهجرة الوافدة إلى مدينة الكفـــرة كان لها آثارها الإيجابية والسلبية على البناء القيمي والتي أمتدت إلى جذور النظم الاجتماعية والأمنية بالمدينة ، حيث سوف نسلط الضوء عليها لاحقا في أحد فصول هذه الدراسة .

هوامش الفصل الثاني .

1 / محمـــد الحسين الصطوفي ، الاحصاء السكاني ، منشورات جامعة سبها ، الطبعة الأولى 1995. ص139

2 / الســـيد عبدالعاطي عبد السيد ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية الطبعة الأولى ص 313

3 / محجوب عطية الفائدي ، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي ، منشورات جامعة عمر المختار ، الطبعة الأولى 1992 . ص 187

4 / ـــــــــــــــــ ، أساسيات علم السكان ، منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس الطبعة الأولى .1997 ص ص 255 -256

5 / غـــريب السيد احمد ، علم الاجتماع الريفي ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع الإسكندرية الطبعة الأولى .1999 ص 181

6 / محجوب عطية الفائدي ،مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي،مرجع سبق ذكره ص187

7 / فتحـــي محمـــد أبـــو عـــيان ،جغـــرافية السكان أسس وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية الطبعة الخامسة .1996 ص ص 200 -202

8 /محجوب عطية الفائدي ،مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي،مرجع سبق ذكره ص 187

9 / غريب السيد احمد ، علم الاجتماع الريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 182

10 / محجوب عطية الفائدي ، أساسيات علم السكان ،مرجع سبق ذكره ص ص266 -268

11 / المرجع السابق ، ص ص 271 -273

12 / محمـــد محـــى الـــدين ، علم السكان ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2002 ص ص 366 -367

13 / المرجع السابق ، ص ص 368 -369

14 / hup : // www . akhbar-Libya . com . 2006 .p1

15 / محمد محى الدين ، علم السكان ، مرجع سبق ذكره ص ص 320 -321

16 / محجوب عطية الفائدي ، أساسيات علم السكان ،مرجع سبق ذكره ص ص276 -283

17 / يسرى الجوهرى ، اسس الجغرافية البشرية ، منشاة المعارف للناشر الإسكندرية الطبعة الأولى .1988 ص 306

18 / المرجع السابق ، ص ص 299 -300

19 / http:// www. Minshowl. Com. 2002 .pp .115-120

20 / محمـــد السيد غلاب و محمد صبحي عبد الحكيم ، السكان ديموغرفيا وجغرافيا ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، الطبعة الرابعة ،1978 ص ص 144 -145

21 / عـــبد الله عـــبد الغني غانم ، المهاجرون دراسة سوسيوانثروبولوجية ، المكتب الجامعي الحديث الطبعة الثانية 2002 . ص ص 23 -25

22 / المرجع السابق ، ص ص 26 – 28

23 / المرجع السابق نفسه ، ص ص 28 -29

24 / المرجع السابق نفسه ، ص ص 30 -33

25 / ســـالم عـــبد السلام رحومة ، مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا 1970 -1980 الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ،1988 ص 47

26 / لوجلـــي صـــالح الـــزوي ، علم الاجتماع الريفي ، منشورات جامعة قار يونس بنغازي الطبعة الأولى ،1998 ص 144

27 / فتحـــي محمـــد أبـــو عيانة ، مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار النهضة العربية بيروت ، الطبعة الأولى 1986 . ص 78

28 / محجوب عطية الفائدي ، أساسيات علم السكان ، مرجع سبق ذكره . ص283

29 /الهيـــئة الوطنـــية للمعلـــومات والتوثيق،النـــتائج النهائـــية للـــتعداد العـــام للســـكان عام 1995، ص 42

30 / شعبية الكفرة أمس . واليوم . وغدا ، مجلة أركنو ، مجلة فصلية جامعة تصدرها اللجنة الشعبية للثقافة والأعلام بشعبية الكفرة ، العدد التجريبي الربيع 2005 . ص ص 32 -37

31 / امانـــة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الاحصاء والتعداد نتائج التعداد العام للسكان بلدية الكفرة 1984 . ص ص 38 – 39

32 / تاج الدين محمد صالح اسماعيل ، التغير الاجتماعي بمنطقة الطينة دراسة انثروبولوجية لمجـتمع الزغاوة " الكوبي " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية جامعة الفاتح 1996 . ص ص 185 – 188

33 / إســـماعيل عبدالغني احموده ، التغيرات السكانية في منطقة الكفرة (1954 – 2000) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم جامعة ناصر 2001 . ص 140

الفصل الثالث

القيم الاجتماعية

- مفهوم القيم .
- مفهوم القيم الاجتماعية .
- خصائص القيم الاجتماعية .
- تصنيف القيم الاجتماعية .
- دراسة القيم في النظرية السوسيولوجية .

هوامش الفصل الثالث .

القيم الاجتماعية

تحتل دراسة القيم مكانة مركزية في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة ، وتعتبر مدخلاً ممتازاً لفهم روح الثقافة .

ورغم ذلك الكم الهائل من التراث السوسيولوجي لدراسة القيم الاجتماعية من قبل المتخصصين في مجال علم الاجتماع ، إلا أنه لا توجد أى محاولة منظمة لدراسة معالجة القيم في النظرية السوسيولوجية إن علم الاجتماع قد أهمل مشاكل القيمة ، و حديثاً فقط بدأت المحاولة الجادة التي أشارت إلى الحاجة لتحليل ودراسة القيم في تفرعاتها السوسيولوجية . [1]

وسوف نحاول في هذا الفصل من هذه الدراسة التعرف على مفهوم القيم بصفة عامة عند الباحثين والدارسين في العلوم الاجتماعية ، ومن ثم نسلط الضوء على مفهوم القيم الاجتماعية ونتعرف على خصائصها وتصنيفها ، وكذلك كيف استخدم مصطلح القيمة وأصبح أحد اهتمامات علماء الاجتماع .

فلكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية نسق من القيم والمعايير الخاصة به . فهناك من يرى أن القيم هي المفاضلات التي يشترك فيها الناس حول ماهو حسن وماهو ردئ وماهو صحيح وماهو خطأ ، على اعتبار أن القيم هى جزء من الثقافة فهي تؤثر على السلوك والعواطف والتفكير فعلى سبيل المثال الناس الذين يقدرون العلم والمعرفة ويعطونهما قيمة عليا نجدهم يجدون في طلبهما ويتفوقون على الآخرين في حقول المعرفة المختلفة . وتعتبر القيم موجهاً عاماً للسلوك الإنساني ؛ وتحتل مكانة مركزية داخل التكوين الشخصي والنسق المعرفي للأفراد [2] وعلى أية حال فعندما نناقش موضوع القيم فإننا نناقش الأبعاد الحضارية العامة التي تكون هيكل البناء الاجتماعي للإنسانية . والقيم أشبه ماتكون بشكل هندسي متعدد الأضلاع يمكن رؤيته من زوايا مختلفة وفي أشكال مختلفة . فالمتخصص في علم الاجتماع له رؤية خاصة والمتخصص في علم الإنسان له رؤية ثانية ، والفيلسوف له رؤية أخري ... ولكن يتفق الجميع على كيان القيم وأثرها الواضح في علاقة الفرد بالجماعة ، وخاصة من حيث تنظيم هذه العلاقة ووضعها في مسارات وقنوات تحافظ على

نمـــو الجماعـــة وتشبع رغبات الفرد فيها "[3] وينظر أيضا إلي القيم على أنها تكوين فرضي يســـتدل علـــيه من خلال التعبير اللفظي والسلوك الشخصي والاجتماعي وهي عبارة عن تنظـــيمات لاحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط وهـــي أيضا ، مفهوم مجرد ضمني غالبا يعبرعن درجة التفضيل الذي يرتبط بالأشخاص أو الأشـــياء أو المعاني أو أوجه النشاط . كما ينظر الي القيم على أنها اتجاهات مركزية نحو ماهـــو مـــرغوب أوغـــير مـــرغوب وتشكل القيم المركزية محوراً لكثير من الاعتقادات والإتجاهات والسلوك ، وقد تؤثر في أحكامنا وأفعالنا إلي ماهو أبعد من الموقف المباشر أو غـــير المباشر وذلك عن طريق إمداد الفرد باطار مرجعي لإدراك وتنظيم الخبرة ؛ والاختيار بـــين بدائل الفعل .وقد وضعت عدة تعريفات للقيم واختلف استخدام العلماء وتعريفهم لمصطلح " القيمة " اختلافا واسعا ابتداء من المستوى الاجرائي حتى مستوى ماوراء النظرية ، وعلـــى الـــرغم مـــن هذا الخلاف إلا أن هناك شبه إجماع واتفاق على أن القيمة هي ((مجموعة من أحكام يصدرها الفرد على بيئته الإنسانية والاجتماعية ، وهذه الاحكام هي في بعـــض جوانبها نتيجة تقويم الفرد أو تقديره إلا أنها في جوهرها نتاج اجتماعي استوعبه الفـــرد وتقـــبله ، بحيث يستخدمها كمحكات أو مستويات أو معايير ويمكن أن تتحدد اجرائيا في صورة مجموعة استجابات القبول والرفض ازاء موضوعات أو أشخاص أو أشياء أو أفكـــار))[4] والقيمة معناها المجرد هي أي شئ أو ظاهرة أو سلوك له قيمة لدى الفرد نتـــيجة لتقديره أو تقويمه الخاص لهذا الشئ أو الظاهرة أو السلوك . كما أن القيم ظاهرة ديناميكية متطورة لذلك لابد من النظر إليها من خلال الوسط الذي تنشأ فيه والحكم عليها حكما موقتاً ، وذلك بنسبتها إلى المعايير التي يضعها المجتمع في زمن معين وبإرجاعها إلى الظـــروف المحيطة بثقافة المجتمع . والقيم هي أيضا إفراز لنشاط اجتماعي واقتصادي معين وظروف وعلاقات معينة ، وعندما تستقر هذه الظروف والأوضاع لفترة من الزمن تستقر معهـــا القيم ، وتتحول في هذه الحالة إلى دوافع ذاتية للسلوك والنشاط ، وفي نفس الوقت إلى أهداف وآمال لاستمرار تحقيق وتأكيد السلوك الذي أفرزها. وعلى أية حال تبقي القيم محصـــلة لنـــتاج اجتماعي يتعلمها الفرد ويتشربها ويكتسبها ويدخلها ويضيفها إلى إطاره المرجعـــي للســـلوك تدريجـــيا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية .كما أن القيم تعتبرمن المفاهـــيم الجوهـــرية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي تمس

العلاقـــات الانسانية بكافة صورها. ذلك لأنها " ضرورة اجتماعية " ولأنها معايير وأهداف لابـــد أن نجدها في كل مجتمع منظم سواء كان متأخراً أو متقدماً ، فهي تتغلغل في الأفراد في شكل اتجاهات ، ودوافع وتطلعات وتظهر في السلوك الظاهرى الشعوري واللاشعوري . وفي المواقف التي تتطلب ارتباط الأفراد وتعبر القيم عن نفسها في القوانين وبرامج التنظيم الاجتماعـــي. كذلك إن مفهوم القيم من المفهومات التي تستخدم عند الحديث عن مستقبل العالم ومصير الإنسانية . ولايقتصر مفهوم القيم على المشكلات العامة ذات الطابع القومي أو الـــدولي فحســـب ، بل نجدها تتناول كذلك سلوك الأفراد ؛ والقيم في هذا المجال من المسائل الهامة في التمييز بين أنماط حياة الأفراد والجماعات .[5] فالقيم لا تنشأ من فراغ ، ولاهـــي مجـــردة مطلقة ، ولاثابتة ، ولا أبدية بل هي كما ترى الفلسفات الطبيعية جزء لا يتجزأ من الخبرة الإنسانية الواقعية . والقيم فضلا على ذلك متغلغة في سلوك الإنسان ؛ وتنـــبع من نفسه ومن تفاعل رغباته مع الأشياء ومع البيئة التي يعيش فيها . ومن النظريات التي تدافع عن وجهة النظر التي نحن بصددها النظرية المعروفة بالنظرية الانفعالية . فمضمون هذه النظرية يرى أن القيم تعتمد على الذات المدركة لا على الصفة في الشئ المدرك .[6] فـــالحكم القيمي في الواقع تعبير عن انفعال المتكلم إزاء شئ ما ؛ سواء كان هذا الإنفعال بالحب أو بالكراهية أو الاستحسان أو الاستهجان .

مفهوم القيم الاجتماعية .

لاشـــك أن هـــذا الموضوع الذى نريد خوض الحديث فيه وسبر أغواره ؛ هو من الموضوعات التي تبدو للباحثين في مجال علم الاجتماع صعب تناوله ؛ حيث تقف عقبات كثيرة في طريقة تناوله ومناقشته مناقشة تحليلية . وذلك لشمولية الموضوع وعمقه ؛ فالقيم الاجتماعـــية وطـــرق تكونها واستمرارها وحتى انتهائها ؛ عملية مستمرة ومتجددة وأكثر ديناميكية . مما يجعل صعوبة تناول هذا المفهوم من قبل المتخصصين في مجال علم الاجتماع فدراســـة القـــيم الاجتماعـــية كمـــا أشرنا سابقاً بأنها تحتل مكانة مركزية في الدراسات الاجتماعـــية ، وتعتـــبر مدخلا ممتازا لفهم روح الثقافة السائدة وكذلك دراسة القيم لأى مجـــتمع يمكنـــنا من خلالها التعرف على أبرز الخصائص العامة المميزة لها . فمجموع القيم والتقاليـــد التي يتعارف عليها الناس ويرتضونها في مجتمع ما وتشكل محركات السلوك العام لـــديهم ترسم تلك الشخصية العامة ؛ أو الأساسية ؛ أو القومية لهذا المجتمع . وقد جرت

دراســـة القـــيم في مجتمعات مختلفة بقصد معرفة محركات السلوك العام وتحديد الشخصية القومية . والقيم الاجتماعية كموضوع سوسيولوجي له منهج في الدراسة من حيث كيفية غرسها في الأفراد وخصائصها الاجتماعية المختلفة ، وتمايز أنوعها . فالقيم الاجتماعية لها دراســـات عديـــدة ومتنوعة لذلك لم يحدد علماء الاجتماع حتى اليوم تعريفا جامعا مانعاً للقيم الاجتماعية ، وذلك كونها تشغل مكانة – أي القيم الاجتماعية من البناء الفوقي في الـــتكوين الاجتماعـــي للمجتمع . وتتمتع منظومة القيمة الاجتماعية بقدر من الاستقلال النسبي فلا يتم التغيير فيها في الوقت نفسه مع التغيير في الأساس المادي ؛ وهي تؤثر بدورها في مدى سرعة تغير هذا الأساس واتجاهه ومن هذا المنطلق نجد أن هناك تباينات واختلافات واضـــحة بـــين العلماء والباحثين في مجال علم الاجتماع حول مفهوم القيم الاجتماعية ، فهـــناك مـــن يعرفها ((بأنها مجموعة من المعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي ، والتي تمثل عناصرتوجيه للأشخاص نحو غايات أو وسائل لتحقيقها أو أنماط سلوكية يختارها ويفضـــلها هؤلاء الأشخاص بديلا لغيرها.وتنشأ هذه الموجهات عن تفاعل بين الشخصية والواقع الاجتماعي الثقافي)) .[٦] في حين نجد من يعرفها ((بأنها اهتمام الفرد وميله الى غـــيره من الناس فهو يحبهم ويميل إلي سعادتهم وينظر إليهم كغايات وليسوا وسائل لغايات أخـــرى ، ويتميز حاملوها بالعواطف والحنان ؛ والإثارة)) .[٧] ومن التعريفين السابقين يتضح لنا أن القيم الاجتماعية ماهي إلا قواعد سلوكية مشتركة ، أو معايير اجتماعية ترتبط بقواعد السلوك . وهذه القواعد السلوكية تفرض نفسها على الأفراد في كل قول وفكر . وهنا تبرز أهمية القول أن قواعد السلوك العامة والمشتركة هي نتاج المجتمع المحلي في الغالب . لأن معيار السلوك يختلف من مجتمع إلي آخر ، كما أن السلوك في المجتمع الواحد قد يعتبر في فترة ما قيمة اجتماعية يجب المحافظة عليها كقيمة إيجابية ، وفي فترة أخرى تخف أو تزول هـــذه القيمة ؛ فيسعى المجتمع للقضاء عل ذلك السلوك واعتباره قيمة سلبية . إذن فالقيم الـــتي يستحسنها المجتمع هي القيم الإيجابية ؛ والتي يستنكرها المجتمع هي قيم سلبية . وقد يستنكر المجتمع قيمة في وقت ما ويستحسنها في وقت آخر بعد أن تتهيأ ظروف اجتماعية أو اقتصـــادية أو سياســـية أو موضوعية مختلفة لتقبلها . ففي الماضي أي قبل عشرين عاماً كانت في الزواج قيمة تعرف (بالزورة) في المجتمع الليبي يستحسنها افراد المجتمع . وبعد فترة من الزمن أصبحت هذه القيمة يستنكرها أفراد المجتمع نظرا لما تحمله هذه القيمة من

أعباء وتكاليف على الزوج .ومن خلال عرضنا يمكننا أن نصل إلى تعريف للقيم الإجتماعية فنقول : هي كل مايثير في مجتمع إنساني ، اهتماماً عاماً ، سواء كانت القيمة متمثلة في موضوع حسي ملموس أو في صفة معنوية مستحبة ، ومن شأن القيمة الاجتماعية أن تسد حاجة اجتماعية حيوية أو ترضي اتجاهات نفسية عامة في عدد كبير من الأفراد ؛ والشعور نحو القيمة والاهتمام بها يتصف بالاستمرار النسبي ، ويتمثل هذا الاهتمام في وجود قواعد سلوكية ؛ بين كيفية التعبير عن أهمية القيمة مع وجود جزاءات (مثوبات وعقوبات) الأولى لمن يحترم القيمة والثانية لمن ينتهكها ، ووجود رموز اجتماعية يتم بها التعبير عن احترام هذه القيم أو أكتسابها . "9"

خصائص القيم الاجتماعية .

لعل عرضنا السريع والمختصرحول مفهوم القيم الاجتماعية ؛ ألقى شيئا من الضوء على مدلولها ويساعدنا على استخلاص صفاتها وأهم خصائصها . ومن التعاريف والتفسيرات السابقة لمفهوم القيم الاجتماعية نجدها تتضمن معاني كثيرة ؛ كالاهتمام أو الاعتقاد أو الرغبة أوالسرور أوالاستحسان أو الاستهجان أو القبول أو الرفض أو المفاضلة والاختيار أو الميل أو النفور ، وكل هذه المعاني تعبر عن عناصر شخصية وذاتية يحسها كل منا على نحو خاص به . وهي عناصر وجدانية وعقلية غامضة ؛ تعتمد على الشعور الداخلي للشخص ، وعلى تأملاته الباطنية ومزاجه وذوقه وهواه ؛ مما يجعل القيم بصفة عامة والقيم الاجتماعية بصفة خاصة غير خاضعة للقياس . "10" وعلى أية حال فإن كثيراً من علماء الدراسات الاجتماعية لايعطون أهمية لدراسة القيم الاجتماعية ؛ حيث نجدهم يبملونها أهمالاً تاماً ولايعيرون دراستها أي اهتمام على الاطلاق ،نظراً لصعوبة تعريف القيم ؛ وهنا يمكننا تعريف القيم كما ورد في قاموس علم الاجتماع (فيرتشايلد) بانها مواضيع تتعلق بها النفس ؛ وتشعر بالحاجة إليها ، أو باستحسانها ؛ أو بضرورتها ... وقد تكون هذه المواضيع مصنوعة أو غير مصنوعة ... الخ والمهم أنه يوجد اتفاق عام على أهميتها في المجتمع فهو في الواقع تعريف لابد من وجود ما اصطلح العلماء على تسميته ((سلم القيم)) فالتفصيل ينتج عنه وضع الأشياء في مراتب ودرجات بعضها فوق بعض ،وبعضها أرفع من بعض . ولذلك كان من خصائص القيم الاجتماعية أنها تترتب فيما بينها

تـــرتيباً هـــرمياً فتهيمن بعض القيم على غيرها أو تخضع لها .فالمفروض أن الفرد في حياته يحـــاول أن يحقق كل رغباته التي يعتقد أن لها قيماً عنده،ولكن طبيعة الحياة نفسها وطبيعة الظـــروف التي تحيط به تحول دون ذلك.ومن هذا المنطلق يمكننا تحديد أهم خصائص القيم الاجتماعية فيمايلي :-

أولاً / القيم الاجتماعية المشتركة بين عدد كبير من الناس

إن القـــيم هـــي المعيار الذي نحكم به على الناس ، كجماعة ، أو أفراد ، وعلى المواقـــف وعلى ألوان السلوك والأفكار ، والمشاعر، والأحداث والألفاظ . بانها مستحبة أو مكروهة خيرة أوشريرة ، قبيحة أو جميلة رديئة أو حسنة ، مفيدة للمجتمع أو ضارة به صحيحة أوخاطئة ؛ تستحق الاهتمام لاتخاذ تصرف في خدمتها أو محاربتها. ومن الواضح أن الـــناس الـــذين يعيشون معاً على رقعة جغرافية واحدة .ما لم يتفقوا على هذه المعايير أو الأسس فإن الحياة الاجتماعية بين أفراد المجتمع تصبح مستحيلة . وهذه القيم لو مُسّت لأدت إلى كارثـــة في المجـــتمع ، فمثلا من أسباب الثورة المهدية في السودان أن جوردن الحاكم الإنجليزي أعطى تراخيص للجواري ــ باسم إلغاء الرقيق ــ لممارسة الدعارة . وقد تســـتخدم في الدعاية الضارة إثارة للقيم المركزية كأن يقال مثلاً في وسائل الإعلام المعادية للثورة العربية موجهة من أمريكا ، فهذه الكلمة أو المعنى للعامة تعني الإخلال بقيم مركزية كالدين أو العلاقات الأسرية أوالشعور الوطني العام ، وبذلك تستثار العامة ضد الحدث .

ثانـــيا / القـــيم الاجتماعـــية الـــتي تستثير اهتمام الفرد والجماعة ، لارتباطها بحاجات حيوية أو اجتماعية

تتصـــف القـــيم ــ لاسيما المركزية منها ــ بأنها لا يمكن أن تعامل باللامبالاة ، ســـواء من الفرد أو من الجماعة .فالأب المستهتر بالأبوة كقيمة اجتماعية يكون منبوذاً من المجتمع ؛ والعكس صحيح ؛ فمن يقوم تجاه أسرته بتضحيات شتى ؛ وتحمّل المشاق ليحصل علـــى ضـــرورات الحـــياة لأسرته هو أب مُقَدّر من المجتمع . فثورة الفاتح التي قامت عام 1969 من أجل القضاء على الحكم الملكي في ليبيا وطرد القواعد الاستعمارية هي استثارة جماعية للدفاع عن مصالح حيوية عن الوطن والارض .

ثالثا / القيم الاجتماعية التي تستهدف صالح الجماعة .

تعمـــل الجماعات على الاحتفاظ بمقوّمات حضارتها : كاللغة ، و الدين والتقاليد ، لأنهـــا نظمـــت حـــياتها وفقاً لقيم حضارية ألفتها وتصلح لنظم الحياة الاجتماعية ؛ فعدم الاعتداء على المرأة في الحروب العربية التقليدية معروف لأن الاعتداءعلى المرأة يجلب على المعتدي وجماعته عقوبات تبدو ـــ في نظر البعض ـــ وحشية رهيبة : على أية حال ، فإن الحروب العربية التقليدية ـــ أياً كانت نتيجتها ـــ لا تؤدي إلى انتهاك عفة الناس ... وأن أي انتهاك لحرمة المرأة أثناء الحروب يجلب على المعتدين من العار ، وسوء السمعة ؛ ما يؤدي بشرف المنتصرين ولا أحد في القبائل العربية قديما يرتضي أن يجلب على قبيلته عاراً ؛ فمن ينتصـــرون اليوم قد ينهزمون في الغد ومن ثم كان من الحكمة ومن بعد النظر أن يحدث الاتفـــاق علـــى اعتبار أن النساء أمنات ؛ وفي دنيا البدو فإن الزوجات والبنات هن أغلى المقتـــيات ومن ثم فالمبدأ المعمول به لا تمس نسائي ، ولن أمس نساءك . ووراء الاحتفاظ بعـــرض المرأة شريفاً لا يمس ؛ طاهراً لا يدنس تحقيق لصالح الجماعة من نواح عديدة عن طريق قيم اجتماعية نافعة . "[11]

رابعاً / القيم الاجتماعية التي تتصف بالدينامية أى القابلية للتغير الاجتماعي .

قد يكون التغير سريعاً جداً ، كما في المجتمعات الصناعية المتقدمة والتي تعتبر " الرغبة في التغـــيير " قـــيمة اجتماعـــية وقد يكون التغير الحضاري بطيئاًجداً ؛كما في حالات المجـــتمعات المنعـــزلة ، الـــتي تعيش في تجمعات قليلة العدد ، فيميل الفرد الى الالتزام بقيم الجماعـــة والتقيد بقواعدها السلوكية ، بحكم شدة كثافة الرقابة الاجتماعية على سلوكه وعـــدم امكانية تحدي مشاعر الجماعة ، لحاجته إلى إخوانه : عاطفياً ، ومادياً ، ولأن نظام الأسرة ونظام الجماعة القرابية قد يتصف بالصرامة ؛ مما جعله يألف سلطة الرأي العام قوية عليه . ومع هذا ، فحتى في أمثال هذه الجماعات ، يحدث تطور ، ولكن في بطء شديد ، علـــى الصـــورة التي عبر عنها أحد العلماء بعبارة مجازية فقال : ((إن الظواهر الاجتماعية كالســـفينة البعيدة في بحر الزمان تبدو للناظر المتعجل أنها ثابتة لاتتحرك في حين أنها تمخر عباب البحر في حركة دائمة فسنّة الحياة التطور))"[12]

خامساً / القيم الإجتماعية التى تحميها نظم المجتمع ومنظماته .

لايستطيع الإنسان أن ينسجم مع الجماعة ؛ ولا مع أفراد لا يستطيعون أن يتوافقوا مالم يكن بينهم اتفاق على قيم اجتماعية مشتركة غير مكتوبة ،من شأن هذا الاتفاق أن يولد ضغطاً على سلوك الأفراد حتى يتلاءموا ويتكيفوا مع الأعراف والتقاليد في ذلك المجتمع.[13] ومعنى هذا تصبح القيم الاجتماعية من خلال النظم الاجتماعية محكات ومعايير يتحتم أن تتطابق معها الانماط السلوكية ، أى أن المجتمع عندما يقر طائفة معينة من القواعد السلوكية فإنه يكون قد حدد — من وجهة نظره — ماهو صواب ؛ وماهو خطأ ، وماهو مستحسن أومستهجن ... أى يكون قد أخذ نفسه بقيم اجتماعية ؛ تعرّض من ينتهكها لتوقيع الجزاءات الاجتماعية عليه بنوعيها المتصل بالثواب والمكافأة ؛ والمتصل بالعقاب والتأديب ؛ ومن هذا نفهم أن قوى الضبط الاجتماعي تستمد مبررات وجودها من القيم الاجتماعية ، وفي الوقت نفسه تتحول إلى قوى اجتماعية تحرس هذه القيم الاجتماعية عن طريق ماتفرضه من قواعد سلوكية .

سادساً / القيم الاجتماعية التى تعبر عن نفسها بالرموز الاجتماعية .

لايستغني الناس عن القيم . وهم يعبرون عنها رمزياً ؛ وهناك طرائق يمكن للشخص أن يعلن بها عن تمسكه بالقيم الاجتماعية العالية أمام الناس . أو عن تمايز الأفراد بعضهم على بعض بموجب قيم اجتماعية معترف بها .ومن أمثلة هذه الرموز المعبرة عن القيم الاجتماعية . مثل الكفاءة في الانتاج والذكاء في العمل ؛ والجد والمثابرة والنشاط وعوامل الإثراء . وتؤدي الرموز وظيفة حفز الفرد الى تشكيل سلوكه وتوجيه نشاطه في اتجاهات قيمية معينة ويعمل كرمز ينشط الفرد. وكجائزة تدل على هذا الرمز مثل النجاح في الدراسة (والرمز ها هو الشهادة ومرتبة النجاح) .والعمل (الرمز له هو نوع الوظيفة ومقدار الدخل) .

سابعاً / القيم الاجتماعية التي لها أهداف خلقية .

تستهدف القيم الاجتماعية خدمة الجماعة وهذا هدف أخلاقي . ولايكاد يوجد سلوك إنساني إلا وصف بأنه خير أو شرير ؛ مؤدب أو غير مؤدب ... ويقول ــ في هذا المعنى ــ ماكيفر في كتابه المجتمع المحلي:((إن كل مسألة خاصة بالقيم هي مسألة أخلاقية

وكـــل هدف من أهداف الناس يمكن أن يقرن بإحدى القيم ولهذا فإن النشاط الأخلاقي نشـــاط يتصـــف بالشمول ... إنه ليس نوعياً كالنشاط الاقتصادي في المصنع مثلا ... إنه أوســـع مـــن كل نشاط آخر ؛ فهو عالمي بالمعنى الحرفي للكلمة ، ويبدو في كل نشاط من أنشطة الحياة)) بل إن الاهتمام بالأخلاق وفهم المعنويات هو من أبرز خصائص الإنسان كإنسان "[44] .

تصنيف القيم الاجتماعية .

يقـــرر كـــثير ممـــن تعرضـــوا لـــبحث القيم الاجتماعية ودراستها في الدراسات السوســـيولوجية ؛ أنه من العسير ؛ تصنيفها تصنيفا شاملا ومن المستحيل أن تكون هناك قاعـــدة ثابتة يمكن على أساسها تحديد كل أنواع القيم الاجتماعية . ولذا نجد أن كثيراً من أبحاث العلماء تتجنب كلياً أية محاولة لتصنيف القيم الاجتماعية أو تمييز بعضها عن بعض . و هذه دراسة نحاول قدر المستطاع التعرض الى تصنيف القيم الاجتماعية ، على الرغم من أننا في البداية حديثنا أشرنا إلى سبر أغوار الحديث في هذا الموضوع (القيمة الاجتماعية) . وفي الواقع أنه مهما يكن في تصنيف القيم الاجتماعية من قصور عن الإحاطة بكل أنواعها ، فإن التصنيف أمر ملزم عند دراستها ومادمنا في مجال البحث العلمي فإن أى تصنيف أيا كان ، خير من عدم التصنيف .

ومـــا لا شك فيه أن تصنيف القيم الاجتماعية يساعدنا نحن أصحاب الدراسات السوسيولوجية على التخفيف والتقليل من الخلط والبلبلة في مناقشتها . ويعزى هذا الخلط وتلك البلبلة في الغالب إلى الاختلاف في مقصد المتناقشين ووجهة نظرهم ، حول تصنيف القـــيم الاجتماعـــية . من هذا المنطلق يمكننا استعراض تصنيف القيم الاجتماعية في هذه الدراسة على النحو التالي :

أولا : القيم الموجبة والقيم السالبة .

إذا كـــان كـــل مجتمع ؛ يحدد مايرغب لأفراده أن يتصفوا به من صفات فاضلة أى يضـــع أمـــام الأفراد قيماً تؤدى وظيفة المنارات ترشد الى السلوك الأمثل ؛ فإن كثيراً من الأفراد — لأمر أوآخر — لا يلتزمون بهذه القيم . تعرف كل المجتمعات الإنسانية أو أكثرها أن أخذ ممتلكات الآخرين عنوة هو عدوان صريح ، ومع ذلك وجد النهب والسلب . وفي

كـــل تـــاريخ الإنسان وعلى مختلف المستويات الحضارية ؛ وبعبارة أخرى فإن هناك قيماً مشروعة و أخرى غير مشروعة ، أي سالبة ويمكن تقسيم هذا الضرب الأخير إلى :

أ) القيم السالبة الشخصية : وهذه تلاحظ حين ينحرف الأشخاص في بعض سلوكهم عن القـــيم الشـــريفة التي احتضنوها ؛ وحين يتنكرون لها ، (بسبب ضعف في الإرادة مثلا) وعندها فإن المؤمن الذي يخطئ رغم انزلاقه للخطيئة يستشعر الخزي مما فعل بوخز الضمير ويشعر بعدم احترام الذات ؛ وبهبوط مكانته هونفسه حتى في نظر نفسه . [150]

ب) القـــيم الســـالبة الجماعـــية : تظهر هذه القيم السالبة الجماعية ، والمعادية للمجتمع في صورة ألوان من الاستغلال غير العادل ؛ تقوم به بعض الجماعات كما في حالة عصابات اللصـــوص والمزيفين وغيرهم . وهؤلاء تتعارض مصالحهم مع مصالح المجتمع الأكبر بل هي تكون على حساب خراب المجتمع وضياع رفاهيته وأمنه .

ثانيا : القيم المثالية والقيم الواقعية .

في بعض المجتمعات ، يشيع الاستنكار العام ، وعلى أوسع نطاق . وبصورة قوية لـــبعض الأنماط السلوكية غير المشروعة ، والتي تتنافى مع قيم عالية : دينية أو خلقية مثلا ومـــع ذلـــك فـــإن هذه الأنماط المنحرفة غير المشروعة ، وجدت وعاشت ، وتعيش جنباً إلى جـــنب مع القواعد السلوكية التي يفترض فيها أن تمنع الانحرافات ، ويحسن بنا إعطاء أمثلة على ذلك في المجتمعات البدائية والمتمدينة .

أ / المجتمعات البدائية .

ينظر أهالي جزر تروبرياند ، إلى الزواج ببنات العم ، على أنه انتهاك فظيع شنيع للمحارم ويمتد هذا التحريم إلى الدرجة الثالثة والرابعة . وقديماً ايضاً كان في بعض الدول الأوربـــية يحرم الزواج بين أولاد الاعمام والعمات والأخوال والخالات وفقاً لما نصت عليه القـــوانين القديمة للكنيسة الرومانية الكاثوليكية . ولم يقتصر ذلك على المجتمعات البدائية فحســـب . بـــل إن القانون اليوناني الحديث يحرم على الأرثوذكس زواج الأقارب بين الأصـــول والفـــروع على ما لا نهاية وبين الحواشي إلى الدرجة الرابعة ؛ ويعتبر هذا باطلا بطلاناً مطلقاً لايصححه أي اعتبار فيحرم زواج الرجل بابنة عمه أو خاله أو ابنة عمته أو خالته ... وهلمّ جرا. وعلى الرغم من إباحة الزواج بين الطوائف في معظم الأمم الأوربية

في الـــوقت الحاضـــر . ومعظم العرب قديماً كانوا يكرهون الزواج بين الأقرباء وإن كانوا لايحرمونه . فقد كانوا يعتقدون أن زواج الرجل بقريبته ينتج نسلاً ضعيف الجسم والعقل ، وقد أقر الإسلام وجهة نظرهم هذه من بعض الوجوه . فقد روى عن عمر ابن الخطاب رضـــي الله عـــنه قـــال ((اغتربوا لا تضووا)) ، أى تزوجوا بغير قريباتكم لأن زواجكم بالقريبات ينتج نسلا ضاويا أى ضعيفاً. "16"

ب / المجتمعات المتمدينة .

في المجتمعات المتمدينة ، تكثر الأساليب التهريبية النمطية التي يحتال بها الناس علـــى انـــتهاك المعايير المتعارف عليها ، والقيم التي ارتضاها المجتمع ومن أمثلة هذه الأنماط المنحـــرفة التهرب من الضريبة يعتبر من الناحيتين القانونية والخلقية : جرماً وذنباً ؛ ولكن يبدو مع ذلك أن أكثر الناس يمارسونه كلما وجدوا الفرصة سانحة . وحياة العمل تتطلب الأمانة بشدة ولكن إلى جانب الأخذ بالاستقامة ؛ تعمد بعض الشركات إلى أساليب بارعة لـــبقة منظمة من تقديم الرشوة لمن في أيديهم الأمر ، من العاملين في المؤسسات الأخرى أو المصالح الحكومية فتقدم إلى هؤلاء هدايا خاصة وخدمات مجانية في الجهة المطلوب التعاقد معها وذلك بقصد تسهيل الاتفاقات العملية .

والخلاصة أن الأنماط الواقعية والأنماط المثالية ؛ تتدخلان كلتاهما في تكوين الثقافة . ولكن الأنماط الواقعية لا تذكر في البيانات الرسمية ولا نعلمها تعليماً عن قصد لأبنائنا . وإنما تنتقل تلـــك الأنمـــاط غـــير المستحبة عن طريق تدول الكلام بين أفراد المجتمع ؛ وأحياناً باسم النصـــيحة ، ويقتـــرح أن يطلق على الأنماط الواقعية مصطلح النمط المستتر ،وعلى الأنماط المثالية مصطلح السلوك السافر ذلك لأن الثانية هي التي يعلن عنها صراحة ، على حين أن نوع الأولى يمارس بصورة غير رسمية ، وربما بطريقة سرية وفي الخفاء .

ثالثا / القيم المفروضة (أو المنسبة) والقيم المكتسبة .

قـــد تكون القيم المفروضة على الإنسان من الخارج (منسبة) كأن يرث الانسان بموجبها وضـــعاً اجتماعياً ليس بسبب عمله ؛ بل لانتمائه إلى جماعة معينة (عائلة أو قبيلة ...الخ) ومن جهة أخرى هناك القيم المكتسبة وهي التي تحقق للشخص نتيجة لما بذل من جهد ؛

وما وفق اليه من نتائج عملية في ميدان يقدره المجتمع ، والمظهر لوجود هذه القيم أن نقول للشخص : ماذا فعلت ؟ أوماذا حققت ؟

ومـــن أشكال القيم المفروضة ... هي القيم المفروضة على أساس الجنس اختلاف الذكور عـــن الأناث . حيث تختلف القيم الخلقية التي تفرض على الإناث عن تلك التي يطالب بها الذكـــور فالواجـــبات التي تناط بالإناث والتي تتمثل في الاهتمام بشؤون البيت ، ورعاية الأطفال ومن ثم تستبعد المرأة من الأعمال العسكرية ومن كثير من الأعمال الاقتصادية . وبالـــتالي نجد أن القيم المفروضة على الفتاة كثيرا ماتعوقها عن تحقيق المكانة المكتسبة التي تصـــبوا إليها (كأن تعمل قاضية أو ضابطة أوتعمل في مختلف المجالات الخدمية والانتاجية بالمجتمع) ففي الماضي أي قبل حدوث الانقلاب الصناعي ، كان يسمح للذكور أن يكونوا أكثر تعبيراً عن النفس وإظهاراً للسيطرة والقيادة ، وكان عين هذا المسلك من جانب الفتاة ينظر إليها باستياء . ولقد كثر الحديث عن قضية المرأة ومحيطها الاجتماعي ، حتى صارت القضية وكأنها محاكاة للغرب أو للشرق . إن ما نود الإشارة إليه هنا هو أن بعض المجتمعات ســـاهمت في تقـــدم الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة من خلال اكتسابها مكانة في الحقـــوق والواجبات ، حيث أتاحت الفرصة أمامها لدخول معترك التنمية دخولاً تتساوى فيه من حيث الفرصة والمسؤولية والمزايا مع الرجل . [17] وهذا ما سوف نناقشه في النقطة التالية من تصنيف القيم الاجتماعية .

رابعا / القيم بحسب مراتبها في نظر الجماعة الواحدة .

يختلف الناس في تقديرهم للقيم المركزية في الحياة ، وهنانرى أن المجتمعات المختلفة تـــتفاوت وجهـــات نظرها بل وداخل المجتمع الواحد إذا كان مجتمعاً غير متجانس الثقافة .وتتغير نظرة المجتمع لنوع القيم الأكثر أهمية من وقت لآخر حسب الظروف الاجتماعية . ويمكن تقسيم هذا التصنيف من القيم الى مايلي :

أ / الإختلافات القيمية بسبب اختلاف أنماط المعيشة .

فالسلع المادية كقيمة اجتماعية .عند الريفيين قبل الاحتكاك الكثير بالحضارة الحديثة كانت تحث على التقشف والخشونة ، وقد ألف الريفيون التقشف والخشونة ، فأ بتعدوا عن المدن وسكنوا الارياف ، إلا أن الريفيين في الدول العربية المنتجة للنفط ، تحول واقعهم الريفي إلى

واقـــع حضـــري ،وأنغمسوا في حياة أهل المدن مما اتاح لهم البترول من رخاء اقتصادي . فاعـــتادوا أكل الفواكه المحفوظة ، والأغدية المعلبة ، كما امتلكوا الأجهزة المنزلية الحديثة مثلا ، وعشقوا السيارات .

ب / الاختلافات القيمية باختلافات التطور الاجتماعي والاقتصادي .

وهنا نشير إلى مكانة المرأة كقيمة اجتماعية ، حيث نحاول إعطاء لمحة سريعة جداً ، ففي الماضـــي قـــبل الـــثورة الصناعية، كانت القيم الريفية السائدة خاصة بما يتعلق بواقع المرأة ومكانتها فكانت الفتيات في الماضي يقرن في منازلهن ، وكانت المرأة في بعض أنحاء البلدان معرضـــة لأن تخســـر مكانتها إذا تجرأت على المشي وحدها في الطريق العام [19] أما بعد الانقـــلاب الصناعي فقد تحررت المرأة من التبعية المطلقة للرجل في الأسرة حيث أصبحت المرأة مسئولة في إدارة الأسرة ووصل بها الأمر إلى تحمل أعباء إدارة الأسرة وحدها مع بقاء زوجها على قيد الحياة .

دراسة القيم في النظرية السوسيولوجية .

في بدايـــة حديثنا في هذا الفصل حاولنا التعرف على مفهوم القيم ، وتبين لنا من خلال عرضنا أن هناك تبايناً واضحاً بين العلماء في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية حول تحديـــد مفهوم القيم ومن ثم تطرقنا إلي مفهوم القيم الاجتماعية ورأينا من خلال عرضنا أيضاً لهذا المفهوم الأخير أنه تميز بعدة خصائص مماجعل صعوبة بمكان تحديد تصنيف دقيق للقـــيم الاجتماعـــية . أما في هذه الجزئية من هذا الفصل سوف نحاول تسليط الضوء على دراســـة القيم في النظرية السوسيولوجية ، و أصبح مصطلح القيمة أحد اهتمامات علماء الاجـــتماع ، فعند الحديث عن مفهوم القيم من المنظور السوسيولوجي ، نجد أن الباحث لايعثر على أي محاولة منظمة ، أو تاريخية ، لدراسة معالجة القيم في النظرية السوسيولوجية ، بمعنى آخر لم نجد أحداً يطالب بالحاجة إلي قيام علم اجتماع القيم . بمعنى أكثر وضوحاً إن علـــم الاجـــتماع قـــد أهمل مشاكل القيمة و إنه حديثا فقط بدأت المحاولة الجادة التي أشـــارت الى الحاجة لتحليل ودراسة القيم في النظرية السوسيولوجية [19] . وبصفة عامة ، فـــإن مسحاً تاريخياً لعلم الاجتماع يشير الى حقيقة فحواها أنه من أجل تاكيد الموضوعية مال كثير من السوسيولوجين إلى تجنب المعالجة الصريحة للقيم . فالقيم اعتبرت ذاتية وعلى ذلـــك فإنها تقع خارج نطاق الدراسة السوسيولوجية ، وفي الحقيقة أنه حتى عام 1918 ومـــع نشر كتاب توماس وزنانيكي . بعنوان (الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا) جاء استخدام مصطلح القيمة ليكون محور التركيز بالنسبة للبحث والتنظير في علم الاجتماع ، والحقـــيقة أن علـــم الاجتماع الأوروبي له أثر واضح على دراسة القيم فعلماء من أمثال . باريـــتو ، ودوركـــايم ومـــاكس فيبر ، وزنانيكي ، و بارسونز ، لم يسهموا فقط في علم اجتماع القيم ، بل إن أعمالهم قد أثرت في علم الاجتماع الأمريكي حتى يومنا هذا حيث تـــبلورت دراســـة القيم هناك((والحق أن هناك شيئاً ما ظهر للحاجة إليه ليوضح الجوانب الاتجاهيةوالنظامية للقيمةووضعها في مكانها المناسب والثابت في النظرية السوسيولوجية)) [20] ومـــن أجل اكتشاف هذه النظريات ، فإن علماء الاجتماع الامريكيين رجعوا إلى الجذور الاوروبـــية لعلم الاجتماع طالما ان هدفنا المحدد هنا هو نظرة النظرية السوسيولوجية لنسق القـــيم ، فـــإن أهـــم الـــرواد الذين سوف نناقش أفكارهم حول دراسة القيم في النظرية السوسيولوجية هم :

أولاً . دوركايم .

أن دوركـــايم كـــان مهـــتماً بمشـــكلة القيم الأخلاقية أي الجانب المعياري للحياة الاجتماعـــية . ولعـــل إســـهامه يتمثل في تأكيد ه على دور نسق القيم في تحديد السلوك الاجتماعي وفي الحقيقة أن دوركايم وجة انتباه السوسيولوجين إلى أهمية القيم والأفكار في الحياة ، ولتأكيد المستوى الاجتماعي للقيم فإن دوركايم رفض العملية التقييمية التي يقوم بها الفـــرد . فدوركايم قد وضح كيف أن المجتمع يعتبر ظاهرة أخلاقية ، وأن الأخلاق ظاهرة اجتماعـــية وفي مفهوم الشعور الجمعي أورد دوركايم فكرة الاعتقادات المشتركة أو القيم العامـــة ، فإن المفتاح الأساسي لتعريف دوركايم للشعور الجمعي هي الاعتقادات والمشاعر الـــتي هـــي عامـــة للجميع . وفي كتابه تقسيم العمل في المجتمع تصدى دوركايم لدراسة الـــتغيرات الـــتي تحـــدث في المجتمع نتيجة للتكنولوجيا ، وكيف يؤثر ذلك في نسق القيم والتوقعات المشتركة . وطبيعة النظام الاخلاقي ؛ وأطلق دوركايم على ذلك إسم التضامن العضوى في مقابل التضامن الآلي . التضامن الآلي – عند دوركايم – متأصل في نسق القيمة العامة أو في العقل الجمعي . وهكذا ، ففي المجتمعات غير الصناعية يتم الوصول إلى التكامل أو التضـــامن خـــلال نسق القيمة العامة التي تعطي شرعية لمصالح الأهداف الجمعية وتحدد المســـئولية . أما التضامن العضوى فهو نتيجة العلاقات المتداخلة لنسق مركب من تقسيم العمل ، حيث إن كل فرد له حرية الاستقلال الخاص . ويرى دوركايم أن المجتمع هو القوة والســـلطة وراء الفرد . فالمجتمع هو القوة الأخلاقية الوحيدة التي لها التفوق والسمو على الأفراد . [21] وقد توصل دوركايم بعقد علاقات بين معدلات الانتحار في أنساق اجتماعية متنوعة وبين طبيعة القيم والاعتقادات الرئيسية المشتركة للمجتمع . ولقد وجد دوركايم أنه حيـــنما تـــتحطم وتضعف روابط المجتمع أو " قيمة " يكون هناك حيز بسيط للإحساس الداخلي بالمسئولية ؛ تجاة الآخرين وفي هذه الحالة تكون الالتزامات المشتركة قليلة ؛ ولهذا فـــإن الانتحار يكون من المتوقع حدوثه .هذا يعني أن نسق القيمة والتقييم الأخلاقي للنسق القيمي لايمكننا أن نفصلها عن الطبيعة الحقيقية للمجتمع . والحق أن هذا المفهوم عن وحدة القيم والنظام الاجتماعي هو الذى يضع دوركايم في المركز الأساس لعلم اجتماع القيم .

الخلاصة . على الرغم من تناول دوركايم لمفهوم القيم إلا أن المهتمون بالقيم في الدراسات السوسيولوجية يرون أن ما يعاب على دوركايم في دراسته لمفهوم القيم .أنه لم يكن مهتما

بتغير القيم ،كذلك لم يبذل أى محاولة منظمة لتمييز وتصنيف محتويات نسق القيم أو العقل الجمعي .كذلك لم يذهب في تحليله لمعرفة الدوافع المشكلة للالتزام بالقيم أو الامتثال للمعايير .[22]

ثانياً . توماس و زنانيكي .

في الملاحظة المنهجية التي تضمنها الجزء الأول من كتابهما (الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا) نجد أول محاولة منظمة لمعالجة القيم . ففي هذه الملاحظة المنهجية عرف الباحثان توماس وزنانيكي موضوع بحثهما على أنه : " القواعد الرسمية الظاهرة للسلوك التي عسن طريقها تستمر الجماعة وتنظم ، وتجعل أنماط الأفعال المتصلة دائمة وعامة بين أعضائها " هذه القواعد بالنسبة لتوماس و زنانيكي هي القيم ، وهى موضوع الدراسة السوسيولوجية [23] . لقد عرف توماس وزنانيكي القيم وعالجاها في علاقتها ومقارنتها بالاتجاه . فالقيم كما ادعيا هي موضوعات لها معنى عند أعضاء المجتمع ولكن الاتجاهات هي الخصائص الذاتية للأفراد في المجتمع نحو القيم . والقيم والاتجاهات هما وحدهما النظرية الاجتماعية ، ومن خلالهما حاول توماس و زنانيكي بناء نظريتهما الاجتماعية . فبينما يهتم علم النفس الاجتماعى بالاتجاهات فإن علم الاجتماع يجب أن يدور حول القيم والاثنان معا (الاتجاهات والقيم) يشكلان النظرية الاجتماعية .

الخلاصة . لقد وجه بعض العلماء انتقاداً لكل من توماس و زنانيكي ذلك بقولهم : إن الاتجاهات والقيم مصطلحات غامضة وغير واضحة ومشوهة ؛ ولم يفرق توماس وزنانيكي بينهما بدرجة كافية ؛ حتى يمكن الاستفادة منهما في التحليل ولكنهما استخدما في التعبير أساساً عن نفس الشئ ؛ ولم يحدد الباحثان لنا كيف تعمل القيم بالتحديد في تشغيل الاتجاهات والعكس . كذلك فإن تعريفهما للقيم كان في شكل إشارات مجازية فتحت الباب أمام كل التعبيرات ، فلقد عرفا القيم على أنها : ((طعام ، آلة ، قصيدة شعرية ... كل هذا قيم اجتماعية دون تمييز)) كذلك لم يأخذا في الحسبان أى شئ عن القيم السلبية ومصادرها في دراستهما .

ثالثا . ماكس فيبر .

لاشك أن ماكس فيبر قد اتجة إلى جوهر علم اجتماع القيم عن طريق اهتمامه بثلاث مسائل أساسية للقيمة :

أ – القيمة كموضوع لدراسة سوسيولوجية .

أن هـــدف علـــم الاجتماع ـ كما ينظر إليه فيبر ـ هو فهم الفعل الاجتماعي من أجل الوصول إلى فهم أساليبه ونتائجه .ومايهمنا هنا أن مفهوم الفعل الاجتماعي عند فيبر يعني أي السلوك إنساني يعطيه الفرد معنى .فالفعل بالنسبة لفيبر يختلف عن النشاط من زاوية أن الفعـــل يتضـــمن فكـــرة الهدف وله معنى ، والحقيقة أنه في هذه النقطة أظهر فيبر اهتماماً واضـــحاً بالقيم والمعايير أو نسق المعنى الذى يشكل الفعل الاجتماعي . إن مايريد فيبر أن يعـــبر عـــنه هنا ؛ هو أنه من أجل تفسير الفعل الاجتماعي فإننا يجب أن نصل هذا الفعل بالمعنى أو بنسق القيمة . هكذا تعتبر دراسة المعنى أو نسق القيمة جوهر علم الاجتماع .

ويـــؤكد فيـــبر على أن علم الاجتماع ليس له وظيفة معيارية ويجب أن يكون متحرراً من حكـــم القيمة .[24] إن هذا القول عن فيبر فهم خاطيء ، وذهب بعض العلماء المهتمون بدراسة القيم في الدراسات السوسيولوجية إلى الاعتقاد بأن فيبر قد أزال القيم كموضوع مـــن الدراســـة السوسيولوجية . ولكن على العكس من ذلك فقد كان فيبر مهتماً أساساً بالقيم وبوجودها ؛ وعلاقتها بالفعل الاجتماعي .

ب ـ المنهج في دراسة نسق القيم .

لاستيعاب المعنى وراء الفعل الاجتماعي قدم لنا فيبر مفهومه الشهير (الفهم) . ويقصد فيبر ؛ بـــالفهم ، أنه فهم لأنساق المعاني الثقافية ، وكذلك المعاني الدافعه والمقصودة من الفرد الفاعـــل في مواقـــف معينة .وهذا يعني أن الفهم ما هو إلا وسيلة للبحث السوسيولوجي والذى يهدف تقدم علاقة فعلية بين القيم والفعل في موقف معين . وعلى أية حال يرى فيبر أن كثيراً من القيم المطلقة التي توجه سلوكنا الاجتماعي لا يمكن فهمها عن طريق التصور التقمصي وبدلا من ذلك فإنه من الممكن أن نتوصل الى الفهم ذهنياً ؛ هذا الفهم الذهني أو الفكـــرى لهذه القيم هو ما يطلق عليه فيبر النموذج المثالي .وما يجب أن يلاحظ هنا ؛ أن النموذج المثالي ليس هدفا للبحث الاجتماعي ولكنه مجرد أداة ليس لها وجود في حد ذاتها ؛ فالـــنموذج المثالي دائما نتيجة لتجريد الواقع ـ إنه محاولة لمعالجة مشكلة التغير وانساق القيم المقارنة . والحق أن أعمال فيبر الامبريقية ماهي إلا إيضاحات وتطبيقات استنتاجية للنماذج المثالية .[25]

ج ـ الدراسة التجريبية للقيم .

تشـــكل أعمـــال فيبر عن العلاقة بين القيم الدينية والأنساق الاقتصادية مساهمة أحـــرى لعلـــم اجتماع القيم . فلقد بين فيبر اهتمامه على اعتبار القيم عاملاً ديناميكياً في الـــتغير التاريخي والثقافي . ولاشك أن فيبر قد أدرك أهمية متغيرات أخرى مثل التكنولوجيا والمصـــادر الماديـــة ولكن منهجه جعله يخطو خطوة أبعد من ذلك ، فقد أخذ فيبر متغيراً واحداً وعزله وحاول قياس أهميته في إخراج الموقف أو الظاهرة .

الخلاصة . يبدو أن مفهوم فيبرعن علم الاجتماع متحرر من القيمة لم يفهم أو يفسر كما ينبغي ؛ فمفهوم فيبر عن التحرر من القيمة اعتبر اسطورة .أكثر من هذا ، فقد هوجم فيبر من قبل بعض العلماء المهتمون بدراسة القيم في الدراسات السوسيولوجية كونه رأى أن الأســـاس الجدلي للنسبة القيمية وإلغاء القيم من الدراسات السوسيولوجية .الحق أنه ليس هـــناك أي شـــئ في فهم فيبرعن علم الاجتماع متحررمن القيمة يدعم تلك المغالطات ، فاســـتبعاد فيـــبر لأحكام القيمة من العلوم الاجتماعية . لايعني أنه ليس لهذه العلوم علاقة بدراسة القيم على العكس فإن القيمة الاساسية لهذه العلوم هي تحديد الظروف المتحكمة في تحقيق القيم .

وهكذا فإن العلوم الاجتماعية لها وظيفة مزدوجة ، الجانب الأول لها ؛ هو المهمة التفسيرية الـــتي تجعل الناس على وعي بالقيم دون أن تفرضها من أجل الوصول إلى الغاية أو القيمة المعينة ، وتستخدم القيم كذلك كمعايير التحرر اتجاه البحث .

رابعاً . بارسونز .

يـــرى بارسونز في كتابه ((البناء الاجتماعي والشخصية)) أن القيم ((تصورات للتفضـــيل وهي جزء من الثقافه)) [35] فالقيم تصورات عن الموضوع المرغوب فيه سواء أكـــان نســـقاً اجتماعياً أو نسقاً شخصياً وتتسم هذه التصورات بالعمومية ، وتحكم كل أنســـاق الفعـــل وهـــي تصورات يقبلها مجموعة من الأشخاص هم أعضاء ثقافة ، وهذه التصـــورات ليست مجردة ، بل تصاغ في كلمات ويستدل عليها دائما من أشكال السلوك والاتجاهات الخاصة والشائعة ؛ كما يميل تصور القيمة إلى الارتباط مع محتوى معيارى قوى لتنظيم السلوك عامة . فبارسونز يؤكد على أهمية تماسك القيم الاجتماعية وإلاّ تفكّكَ البناء

الاجتماعـــي وأصـــيبت الشخصية بالاضطرابات النفسية ، ويرى بارسونز أن الأشخاص الفاعلين يقفون من القيم موقفاً عاماً يعبر عن قبولهم التوقعات المناسبة وتوافقهم معاً .

وتـــبدو هذه القيم واضحة وحاسمة في تحديد الفعل أثناء مواقف التفاعل ؛ إذا أنها مكونات الموقـــف ؛ وتتجلـــى أصالة بارسونز في تحليله للقيمة ؛ فالقيمة لديه لن تكتسب واقعيتها إلا إذا توحدت بها الشخصية لتصير دافعاً لها على ذلك السلوك المرغوب فيه ، وإذا توحد بهـــا شخصـــيات صارت عناصر منظمة للعلاقات داخل البناء الاجتماعي . وهكذا يرى بارسونز أن القيم عنصر مشترك في تكوين كل من نسق الشخصية والبناء الاجتماعي .

وقد انتقد بارسونز الموقف الوضعي وذلك بتاكيده على أن السلوك الإنساني يمكن فهمه في ألفـــاظ القيم المقبولة من الإنسان [26] أي أن بارسونز كان مهتما بالقيم كعناصر أساسية للفعل ، والتي تفسر العلاقة بين الوسيلة والغاية ؛ فمفهوم الغاية عند بارسونز ؛ ليس محدداً بالغايات الأمريقية ؛ أي الطبيعة البشرية أو البيئة .

ويرى بارسونز أن هناك غايات أخرى خارج نطاق الواقع الأمريقي تلك التي يسميها الغايـــات المتســـامية أو الغايات المطلقة ؛ والهدف الأساسي لهذه الغايات المطلقة هو تبرير الغايـــات الامبيريقية وتحدد وضع القيم في الغايات المرغوبة للفعل . إن بارسونز يعتقد أن الغايات المطلقة يجب أن ينظر إليها على أنها نسق القيم . وهذا النسق العام للغايات المطلقة هـــو الذي يحدد الواجب ويضع المعايير التي تحدد فعل الفرد .ويرسم علاقة بعضها بالبعض الآخـــر ودور عـــالم الاجتماع نحو نسق القيم هذا يجب أن يكون ؛ محاولة لتحديد ماهي أنساق القيمة المطلقة المناسبة لتفهم الفعل في مجتمع ما ؛ وفي زمان محدد . وقد بين بارسونز في كتابه ((بناء الفعل الاجتماعي)) أن التوجية المعياري للفعل يعمل كضابط للاختيار في مجرى الفعل ؛ كذلك على امتثال فعل فرد ما ؛ للأنماط المشتركة بين كل أعضاء المجتمع ؛ والمعـــبر عنها في نسق عام للقيم ـ لما هو مرغوب فيه .وبكلمات أخرى فإن هذه الأنماط أو توجيهات القيمة هي نفسها موجهة بالمقاييس المعيارية للمجتمع . وفي كتابه ((النسق الاجتماعي)) ركز بارسونز على أنساق الفعل والتي يمكن أن نميزها كما يرى بارسونز ـ إلى ثلاثة أنواع هي :

1 / أنساق الشخصية 2 / الأنساق الاجتماعية 3 / الأنساق الثقافية .

وهذه الأنساق بالنسبة لبارسونز لها جوانب أو وسائل هي :

1 / الجانب الإدراكي 2 / الجانب الانفعالي 3 / الجانب التقيمي .

ويؤكد بارسونز على أن توجيهات القيمة موجودة في هذه الجوانب الثلاثة وهذه التوجيهات ليست عقوبة ولكنها تميل إلى تشكيل نسق توجيهي للقيم . وعلى أية حال فإن بارسونز يميز بين جوانب التوجيهات القيمية في الأنساق الثقافية : الأول نسق الأفكار والاعتقادات ((الدراكي)) والثاني نسق رموز للخبرة ((الانفعالي)) والثالث نسق القيم ((التقيمى)) هذه المتغيرات النمطية تتخلل الحياة الاجتماعية على كل المستويات ، فهي تحدد شكل التكامل الاجتماعي في المجتمع وتعمل على وصف مقاييس القيمة . ويعتبر بارسونز هذه الوظيفة أكثر الوظائف أهمية ، لأن هذه المتغيرات النسطية تشكل الأنساق الاجتماعية أو العلاقات المتداخلة المنتظمة ، ولهذا الوصف نسق اجتماعي معين فإننا يجب أن نبدأ بتصنيف نسق القيمة المركزية وعلاقتة بالقيم المشاركة في ألفاظ المتغيرات النمطية . وبعد ذلك يمكننا التحرك نحو بيان كيف إن هذه القيم قد تحققت داخل جوانب متنوعة للحياة الاجتماعية أى الانساق الفرعية الثلاثة للمجتمع . [27]

الخلاصة . على الرغم من أن بارسونز تناول موضوع القيم وحاول ربطها بالنسق الاجتماعي ونسق الشخصية .وكذلك حاول ربط العلاقة بين الغايات المطلقة ووضع القيم في الغايات المرغوبة للفعل .كما حاول أيضاً ربط المتغيرات المنطقية بنسق القيم من أجل تحديد شكل التكامل الاجتماعي في المجتمع . إلا أن ما يعاب على بارسونز عند تناوله لموضوع القيم وتوجيهاتها فإن دراسته كانت تفتقد إلى الدراسات الميدانية التي تدعمها . كذلك أكد بارسونز أن هذه الأنماط المتغيرة كأسس لتحديد السلوك باعتبارها أنماط جامعة مانعة لاتسمح بإضافة أنماط جديدة ، أو الخروج عليها ، ورغم أن بارسونز قد ناظر بين القيم وتوجيهاتها ، إلا أن هناك من العلماء من يرى أن أى ميل لفهم واعتبار وإدراك المتغيرات البارسونية كقيمة في ذاتها يبدو أمراً مضللاً . ورغم أن بارسونز قد أشار إلى أن هذه المتغيرات النمطية تحددها الثقافة وتنظمها في شكل أنماط معيارية ، وبين قدرتها على الارتباط في علاقات مختلفة مع الشخصية والأنساق الاجتماعية والثقافية . فإن اختيار هذه الأنماط لتوجيه السلوك مسألة تعبر عن تفضيل الشخص الذى يحدده بناء الشخصية كمحصلة لعملية التنشئة الاجتماعية .

إن ما يمكننا استخلاصه من خلال حديثنا عن دراسة القيم في النظرية السوسيولوجية . هو أن تحليل القيمة قد شغل علماء الاجتماع منذ فترة طويلة ، إلا أن القيم كموضوع لم تحـــظ بأن تكون محوراً للنظرية السوسيولوجية . ولذلك فإن الدعوة إلى قيام علم اجتماع القـــيم قـــد أهملت ، وبدلا من ذلك فإن علم الاجتماع قد ركز على جمع الحقائق تاركا مشاكل القيم للبحث الفلسفي والأخلاقي . ولهذا فإن ماقدمه علماء الاجتماع المعاصرون ماهو إلا دراسات تعتبر كحلول جزئية فقط لمشكلة القيم ، والمتطلع على الاتجاهات الحديثة في النظـــرية السوسيولوجية يلاحظ أن إسهامات دوركايم وتوماس وزنانيكي وغيرهم بالنسبة لدراســـة القيم لم تحظ باهتمام كافٍ من جانب علماء الاجتماع المعاصرون ؛ كذلك لم تـــتطور أى نظـــرية سوسيولوجية شاملة للقيم . بل إن علماء الاجتماع قد شايعوا الاتجاه القائل بأن القيم " غير عملية " ومن ثم فهي تقع خارج نطاق البحث السوسيولوجي .فقد اعتـــبر علماء الاجتماع المبكرون القيمة كجزء من اللغة والتكنولوجية والثقافة الطبيعية ؛ ونظر الرواد إلى القيم باعتبارها اجتماعية . أما علماء الاجتماع المحدثون فإنهم اعتبروا القيم ميكانيـــزمات للموجهات الاجتماعية للإنسان . على أية حال ؛ لم يظهر بعد في الغرب ما يعرف بعلم اجتماع القيم باستثناء مدرسة بارسونز.

إن الاهـــتمام بالقـــيم كموضـــوع من موضوعات علم الاجتماع لم يلقى أى من علماء الاجـــتماع المحـــدثين . فلو أراد علم الاجتماع أن يؤدى دورا فعالا في التأثير في الشئون الإنســـانية فإنـــه من المحتم أن يهتم بالقيم . و الخوض في مشاكل القيم من جانب علماء الاجتماع سوف يعجل بقدوم الوقت ؛ الذى لن يكون لهم فيه أن يتمتعوا بالحرية في اتخاذ موقـــف من أية مشكلة . إن اتجاه تحريم القيم وأعمال القيمة المنسوبة لعلم الاجتماع هي التي جعلته أقل نسبيا في التأثير في عالم الأفكار وأكثر من هذا في عالم الفعل . "[28]

وبالـــرغم مـــن ذلك الكم الهائل من التراث السوسيولوجي ؛ إلا أن الباحث لايعثر على أى محاولـــة مـــنظمة لدراسة القيم في النظرية السوسيولوجية . إن الاختلافات بين علماء الاجتماع بالنسبة لمشكلة حكم القيمة ، لها جذورها في الاختلافات الأساسية في المنهج ؛ ولـــيس هناك أى إمكانية للتسامي عن هذه الاختلافات إلا بعد أن تحل المشاكل المنهجية الأساسية .

هوامش الفصل الثالث .

1 / محمد أحمد محمد بيومي ، علم الاجتماع القيم ، دار المعرفة الجامعية الطبعة الأولى 2004. ص 64

2 / شعبان الطاهرالاسود ، الثقافة والمجتمع والتغير الاجتماعي ، مجلة الدراسات العدد الرابع السنة الاولى ، الكانون / ديسمبر 1999 . ص ص 9- 10

3 / فؤاد البهي السيد و سعد عبدالرحمن ، علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة ، دار الفكر العربي القاهرة الطبعة الاولى ، 1999 . ص ص 47 – 48

4 / سهير كامل احمد ، علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، مركز الاسكندرية للكتاب الطبعة الاولى 2003 . ص ص 186 – 189

5 / فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، دار النهضة العربية بيروت الطبعة الثانية 1980. ص ص 16 – 17 .

6 / المرجع نفسه ، ص 34

htt p // www . balagh . com . 2000 . pp1-2 / 7

htt p // www .dnabil .8m . com . 2004 . p 3 / 8

9 / محمد غانم الرميحي ، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، دار الجديد بيروت الطبعة الثالثة 1995 . ص ص 87 – 89

10 / محمد محمد الزلباني ، القيم الاجتماعية مدخلا للدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية مطبعة الاستقلال الكبرى الطبعة الاولى 72 /1973 . ص ص 23 – 24

11 / المرجع نفسه ، ص 26

12 / محمد غانم الرميحي ، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، مرجع سبق ذكره . ص 90

13 / محمد محمد الزلباني ، القيم الاجتماعية مدخلا للدراسات الانثربولوجية والاجتماعية مرجع سبق ذكره . ص 52

14 / المرجع نسفه ، ص ص .148 – 149

15 / علي عبدالواحد وافي ، الاسرة والمجتمع ، دار نهضة مصر للطبع والنشر الطبعة الثامنة ، بدون تاريخ نشر . ص ص 45 – 46

16 / الطاهر الهادي الجهيمي ، التنشئة والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي ، مجلة القوى العاملة ، مجلة فصلية تصدر عن اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل العدد الاول – الربيع " مارس " 2005 . ص 46

17 / محمـــد محمـــد الزلباني ، القيم الاجتماعية مدخلا للدراسات الانثربولوجية والاجتماعية مرجع سبق ذكره . ص 262

18 / محمد أحمد محمد بيومي ، علم الاجتماع القيم ، مرجع سبق ذكره. ص 64

19 / المرجع نفسه ، ص ص 73 – 74

20 / المرجع السابق نفسه ، ص 74

21 / المرجع السابق نفسه ، ص 79

22 / المرجع السابق نفسه ، ص 76

23 / المرجع السابق نفسه ، ص ص 77 – 78

24 / المرجع السابق نفسه ، ص ص 79 – 82

25 / محمـــد سعيد فرح ، البناء الاجتماعي والشخصية ، دار المعرفة الجامعية القاهرة الطبعة الأولى 1998 . ص 369

26 / المرجع نفسه ، ص ص 387 – 390

27 / محمد أحمد محمد بيومي ، علم الاجتماع القيم ، مرجع سبق ذكره . ص 154

28 / المرجع نفسه ، ص 155

الفصل الرابع

الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض أنساق القيم الاجتماعية في مدينة الكفرة

- الهجرة الوافدة وعلاقتها بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بمدينة الكفرة .
- الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية بمدينة الكفرة .
- الهجرة الوافدة وعلاقتها بانتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها بمدينة الكفرة .

هوامش الفصل الرابع .

بعـــدما تناولنا مفهوم الهجرة وبينا أسبابها وأنواعها ونظرياتها، وتعرفنا فيما بعد على ظاهرة الهجـــرة الـــوافدة إلى الجماهيرية ومنطقة الدراسة . ومن ثم قمنا بتسليط الضوء أيضاً على مفهـــوم القـــيم بصفة عامة والقيم الاجتماعية بصفة خاصة . وتعرفنا على أهم خصائص وتصـــنيفات القيم الاجتماعية ؛ وأستعرضنا أهم رواد أصحاب النظرية السوسيولوجية في دراستهم للقيم . وصلنا الآن إلى الموضوع الذي يثير جدلاً و يتجنب الكثير من الباحثين في مجـــال علم الاجتماع دراسته ألا وهو(**ظاهرة تغير القيم الاجتماعية**) إذ تعد ظاهرة تغير القـــيم من أكثر الظواهر الاجتماعية شيوعاً وخطورة في المجتمعات الانسانية . والواقع أن مفهوم ((**تغير القيم**)) من المفاهيم الاجتماعية التي يكتنفها الكثير من الغموض والتعقيد . فالـــبعض اســـتخدم المفهوم ليقتصر على بعض المتغيرات في العادات والتقاليد أو التغيرات المتتابعة والسريعة في الطرائق الشعبية . وقد يوسع البعض من استخدام المفهوم ليحتوى كل التحولات السريعة في القيم الثقافية للمجتمع. فهذه دراسة ستكون أقرب إلى الفريق الأول الـــذي يضيق استخدام المفهوم ليقتصر على بعض المتغيرات في العادات والتقاليد . فالتغير القيمي في المواقف الاجتماعية المتجددة تتطلب أن يكون الأفراد قادرين على التكيف على أساس موضوعي ؛ لا على أساس تقليدى أو عاطفي ؛ وعملية تحديث القيم ليست بالأمر السهل ؛ فهي عملية بطيئة ولاتحدث تأثيراً إلا في القليل بين الأفراد.فهناك العديد من الأفراد الـــذين يخشـــون من التحديد أو تمنعهم مصالحهم أو مراكزهم من تقبل التغير القيمي .[1] بالـــتالى نجد من يرى أن التغير هو تغير في الإنسان بمعنى أن تغير القيم هو تغير في الإنسان نفســـه . فتغير القيم الاجتماعية من قبل الهجرة الوافدة يعد من الموضوعات المهمة في مجال الدراســـات السوسيولوجية . فالمجتمعات المستقبلة للوافدين تكون عرضة إلى إدخال أنماط ســـلوكية وعادات وتقاليد جديدة عن طريق الوافدين . فهؤلاء الوافدين أصبحوا يشكلون قـــوة ثقافية واجتماعية مؤثرة في المجتمعات التي استقبلتهم ؛ فأبعاد عملية تغير البناء القيمى من قبل الوافدين تتوقف على مدى التعددية السكانية ومدى تجانس تكوين مجتمع الوافدين ودرجة اختلاط مواطني مجتمع الاستقبال مع الوافدين [2] .

لقـــد لعبت الهجرة الوافدة دوراً في تنوع أوجة الحياة الاجتماعية بالمجتمع الليبي بصفة عامة ومجـــتمع الدراسة بصفة خاصة في الوقت الحاضر . فالهجرة الوافدة عملت ومازالت تعمل

على حدوث تغير في بعض القيم الاجتماعية بمجتمعنا ، وعلى إية حال إن الاثار الاجتماعية التي مازالت تتمخض من قبل الهجرة الوافدة تكون في مجملها سلبية .حيث نحاول في هذه الدراسة تشخيص بعض التغيرات في القيم الاجتماعية التي تمت في مجتمع الدراسة من قبل الوافدين . وقد عايشنا بعض العادات والقيم الاجتماعية التي كانت سائدة في مجتمع الدراسة في فترة زمنية سابقة وهي فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، فهذه التغيرات في القيم الاجتماعية نرجحها إلى عدة اعتبارات : من بينها الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية وكذلك التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث للمجتمع الليبي . فكلاهما ساهم في تغيير بعض القيم الاجتماعية ، بحيث لم يعد لبعض منها أي وجود في الوقت الحاضر ؛ ولعل ذلك راجع إلى أنها لم تعد مناسبة لنمط حياة الناس الحالية بمجتمع مدينة الكفرة ، فقد تغيرت العديد من القيم الاجتماعية السائدة في مدينة الكفرة على سبيل المثال تغير الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة . فلم يكن في الماضي بمدينة الكفرة يحق للمرأة أن تتعلم لكي تحصل على شهادات دراسية ، تؤهلها لأن تلتحق بوظيفة عامة أوخاصة ، تمكنها من الحصول على مرتب ، يمكن أن تساهم بواسطته تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة : بل إن كل ما كان يجب أن يتوفر فيها هو أن تجيد طهي الطعام ، وأن تكون خبيرة بشؤون بيتها ، وهو ما يعتبر عماد البنت للزواج في المجتمعات التقليدية ، فالتفكير في تعليم المرأة و خروجها إلى العمل كان يعتبر خروجاً عن العرف المألوف بالمدينة ، ويعرض صاحبه للاستهجان الاجتماعي : كما تغيرت العادات والقيم والمعايير المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية بالزواج والمآتم ، فلم يعد الزواج في السن المبكرة للذكور والإناث وإقامة عقد القران في بيت أهل العروس : من المسائل الضرورية في مجتمع مدينة الكفرة كما إن زواج الوافدين من الليبيات وزواج الليبين من الوافدات لم يعد من الظواهر الغريبة التي عرفتها ومازالت تعرفها مدينة الكفرة.كما أنه عند وفاة شخص ما بالمدينة فلم يعد يتم تعزية أهل المتوفي في منزل المتوفي فقط . بل أصبحت ظاهرة تعزية آهل المتوفي بالمقبرة أكثر شيوعاً بالمدينة ، كما أن أنماط الثقافة الاستهلاكية تعددت أيضاً . بمعنى آخر: تم استحداث أنماط استهلاكية جديدة نتيجة لوجود الوافدين في مدينة الكفرة.حيث ظهرت أنماط استهلاكية جديدة متعلقة بالمناسبات الاجتماعية وأصبح مجتمع الدراسة مجتمعاً مستهلكاً .

وسوف نحاول في هذه الدراسة التعرف على بعض القيم الاجتماعية التي تم تغيرها من قبل الهجرة الوافدة بمدينة الكفرة والمتمثلة في تغير النظرة إلى تفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادى للمرأة في المجتمع ، وظهور بعض القيم الجديدة المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية (الزواج ، المأتم) كذلك أنتشار مظاهر الثقافة الاستهلاكية ، بالأضافة إلى ذلك أنتشار بعض أنماط الجرائم التي لم تعرفهاالمدينة من قبل .

أولا : الهجرة الوافدة وعلاقتها بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بمدينة الكفرة .

لقد بدأت مشكلة المرأة تحظى بأهتمام متزايد من قبل الباحثين الاجتماعيين والمؤسسات الدولية المهتمة بالعمل الاجتماعي.كما أن المنظمات النسائية في معظم المجتمعات الإنسانية صارت تؤدى أدوراً متعاظمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ويرى بعض الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية أنّ مشكلة المرأة تتلخص في الاضطهاد الذى يمارسه الرجل عليها ، الذى يمنع المرأة من الخروج من بيتها للتعلم أوالعمل أو ممارسة أى نشاط اجتماعي أو اقتصادي .

ويعتقد آخرون أن العادات والتقاليد والأعراف ، هي التي تقف عائقاً في وجه تحرير المرأة ومساهمتها في مسيرة التقدم الاجتماعي ، وغالباً ما يؤيد بعض منا هؤلاء على أن هذه العادات والتقاليد هي من الخصائص الثابتة للمجتمع . وأن من العبث محاربتها ، فالمرأة مكانها البيت ، والرجل مكانه العمل خارج البيت .[39]

والواقع أن عمل المرأة وتعلمهاومشاركتها للرجل في النشاطات المختلفة لاتتناقض مع عاداتنا وتقاليدنا الأصيلة ، وأن العناصر السلبية من هذه العادات والتقاليد هي عناصر دخيلة يجب محاربتها والتغلب عليها .

فالحقيقة أن وضع المرأة في بعض البلدان ، مازال في وضع دون المستوى الذى من المفروض أن تصل إليها على الرغم من النهضة العلمية التي تحققت للمرأة في معظم المجتمعات الإنسانية ، فالواقع الاجتماعي المؤلم الذى تمر به المرأة يشكل حجرعثرة في سبيل تقدمها ورقيها وخروجها إلى ميدان العمل بهدف المشاركة الفاعلة فى خدمة وطنها .[40]

إن واقع المرأة الاجتماعي هو مرآة المجتمع .إن مجتمعاً يظلم المرأة هو مجتمع غير إنساني ، وغير أهل للحياة .فالمجتمع الذى يحرم المرأة من حقوقها الإنسانية هو مجتمع غير حر. فحرية الإنسان عامة غير قابلة للتجزئة .فحياة المجتمع الإنساني لا تستقيم الاّ بمشاركة المرأة .[41]

فظهـــور الـــنفط في بعـــض الاقطـــار العربية ودورها في تبني سياسات تنموية والانفتاح الاقتصادي ، ساهم في تغير أوضاع المرأة من الناحية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ؛ فقد كـــان للهجرة الوافدة خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في عقد السبعينيات _ آثار عديدة علـــى المجتمعات المستوردة للعمالة الوافدة وتختلف الآثار الاجتماعية لظاهرة الهجرة الوافدة مـــن قطـــر لآخر ؛ بسبب أختلاف حجم الهجرة النسبي ؛ وأختلاف البنيان الاجتماعي ؛ ومستوى الثقافة والتعليم للمجتمعات المستقبلة للوافدين .

فالهجـــرة الـــوافدة تتم من و إلى مجتمعات لها أنماطها الحياتية والثقافية وقيمها الاجتماعية المخـــتلفة ، قد تتصف البنية الاجتماعية لها بدرجة عالية من المحافظة والجمود وقد تتمتع بدرجة عالية من المرونة والقدرة على استيعاب التغيرات المستخدمة وخلق توافق جديد بين العلاقات التي ستحدث وتلك التي كانت قائمة ولذلك فإنه من الصعب بمكان الفصل بين آثار الهجرة الوافدة من ناحية ، وتأثير بعض العوامل الأخرى التي يمكن أن تكون حدثت في المجتمعات المستقبلة للوافدين في الفترة الزمنية نفسها .

ومـــا يعنينا هنا هو محاولة معرفة العلاقة الجدلية بين الهجرة الوافدة وتغير بعض أنساق القيم الاجتماعية بمنطقة الدراسة . ومحاولة معرفة هذه العلاقة نعرضها على النحو التالي :

أ / تغير النظرة نحو تعليم المرأة .

يعتبر التعليم من الحقوق الأساسية لكل إنسان ؛ وعن طريقه تكتمل شخصية الإنسان ويزداد نضـــجاً وإدراكاً لحقوقه وواجباته . وأذا ألقينا نظرة على تعليم المرأة بمدينة الكفرة خلال عقـــدين من الزمن أي من عام 1984 إلى عام 2005 ؛ سنلاحظ أن النظرة إلى تعليم الفـــتاة تغـــير ؛ فبعدما كان تعليم المرأة يعتبر خروجاً عن العرف المألوف بالمدينة . وبعد ما كانـــت الإنـــاث يشـــكلن في عام 1984 حوالي 39.53 % من مجموع الدارسين في المدارس بمدينة الكفرة والباقي حوالي 60.47 % وهم من الذكور ، أي أنه كانت هناك 2323 طالـــبة بـــين مجموع طلاب المدينة آنا ذاك والبالغ عددهم 5876 طالباً وطالبة وتمثل الطالبات الليبيات مانسبته 98.06 %من نسبة الإناث التي بلغت حوالي39.53 % مـــن مجموع الدارسين في المؤسسات التعليمية بمدينة الكفرة ؛أما البقية فهي من الطالبات الـــوافدات وكـــن يشكلن حوالي 1.94 % هذا ما تبينه الإحصائيات المبينة في الجدول (1 _ 4 / ب) .

الجدول (1 – 4 / أ) يوضح التوزيع العددي الطالبات الليبيات والوافدات في مراحل الدراسية بمدينة الكفرة خلال الأعوام . 84 / 95 / 05

	المرحلة الدراسية	1984			1995			2005		
		الليبيات	الوافدات	المجموع	الليبيات	الوافدات	المجموع	الليبيات	الوافدات	المجموع
		إناث	إناث		إناث	إناث		إناث	إناث	
1	المستوى الأول من مرحلة التعليم الاساسي	1839	38	1877	2846	278	3124	3613	252	3865
2	المستوى الثاني من مرحلة التعليم الاساسي	351	5	356	1171	54	1225	1735	203	1938
3	مرحلة التعليم الثانوي والمعاهد المعادلة لها	86	1	87	883	20	903	1075	109	1184
4	مرحلة ما فوق الثانوي ودون الجامعة	-	-	-	3	2	5	245	31	276
5	مرحلة التعليم الجامعي فما فوق	2	1	3	41	3	44	615	92	707
	المجموع	2278	45	2323	4944	357	5301	7283	687	7970

الجدول (2 – 4 / ب) يوضح التوزيع النسبي الطالبات الليبيات و غير الليبيات في مراحل الدراسية بمدينة الكفرة خلال الأعوام . 84 / 95 / 05

	المرحلة الدراسية	1984			1995			2005		
		الليبيات	الوافدات	المجموع	الليبيات	الوافدات	المجموع	الليبيات	الوافدات	المجموع
		إناث	إناث		إناث	إناث		إناث	إناث	
1	المستوى الأول من مرحلة التعليم الأساسي	79.16	1.64	80.80	53.69	5.24	58.93	45.33	3.16	48.49
2	المستوى الثاني من مرحلة التعليم الاساسي	15.11	0.22	15.33	22.09	1.01	23.1	21.77	2.55	24.32
3	مرحلة التعليم الثانوي والمعاهد المعادلة لها	3.70	0.04	3.74	16.66	0.37	17.03	13.49	1.37	14.86
4	مرحلة ما فوق الثانوي ودون الجامعة	0.00	0.00	0.00	0.06	0.04	0.1	3.07	0.39	3.46
5	مرحلة التعليم الجامعي فما فوف	0.09	0.04	0.13	0.77	0.07	0.84	7.72	1.15	8.87
	المجموع	98.06	1.94	% 100	93.27	6.73	% 100	91.38	8.62	% 100

المصدر . الجدول (2 – 1 / أ) و (2 – 1 / ب)

1 / أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط والاقتصاد ، مصلحة الاحصاء و التعداد ، نتائج التعداد العام للسكان بلدية الكفرة لعام 1984 ، ص 81

2 / الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان منطقة الواحات لعام 1995 ، ص ص 100 _ 102

3 / اللجنة الشعبية لقطاع التعليم بشعبية الكفرة احصائيات الطلبة بمختلف المراحل التعليمية بمدينة الكفرة خلال العام الدراسي 2005_2006

4 / مكتب التعليم العالي بشعبية الكفرة إحصائيات الطلبة بمختلف مؤسسات التعليم العالي بمدينة الكفرة خلال عام . 2006

وكانـــت غالبـــية الإناث يدرسن في مرحلة التعليم الأساسي حيث بلغ عدد الإناث بهذه المـــرحلة 2233 طالبة هذا ما تبينه الإحصائيات المبينة في الجدول (1 _ 4 / أ) . ونود أن نقـــول هنا إن الكثير من الأسر الليبية بمدينة الكفرة والتي لديها فتاة تدرس في مستوى مرحلة التعليم الأساسي كانت لا تؤمن بمواصلة تعليم الفتاة بعد هذه المرحلة ، بمعنى آخر إن الأسر الليبية بمدينة الكفرة ترى أن مرحلة التعليم الأساسي كافية لتعليم البنت. وبالتالي نجد أن أقصى مرحلة تعليمية تصل إليها الفتاة بمدينة الكفرة حتى السنوات الأولى من عقد التسعينيات من القرن الماضي هي مرحلة التعليم الأساسي .

وخـــلال بدايـــة عقد التسعينيات من القرن المنصرم لم تكن بالمدينة سوى مدرسة ثانوية واحـــدة و لم تكـــن فيها سوى 9 طالبات منهن 5 طالبات ليبيات و4 طالبات وافدات .

وخـــلال نصـــف عقـــد التســـعينيات من القرن المنصرم ارتفعت نسبة الإناث في مختلف المؤسســـات التعليمية ليشكلن 48.41 % من مجموع الدارسين في مدارس مدينة الكفرة حـــيث بلـــغ عدد الإناث في مختلف المؤسسات التعليمية بمدينة الكفرة 5301 طالبة من مجمـــوع طـــلاب المدينـــة والبالغ عددهم 10951 طالباً وطالبة آنذاك ، وتمثل الطالبات الليبـــيات مانســـبته 93.27 % أما الطالبات الوافدات فيشكلن حوالي 6.73 % . إننا نلاحظ أن هناك زيادة في نسبة الطالبات الليبيات في مقابل زيادة في نسبة الوافدات هذا ما تبينه الإحصائيات المبينة في الجدول رقم (1 _ 4 / ب) .

ولعـــل الـــتحول الكبير الذي تحقق في تعليم المرأة بمدينة الكفرة بعدما أصبح للفتاة الحرية الكاملـــة في اختـــيار نوعية التعليم الذي ترغب فيه ، حيث خرجت الفتاة بمدينة الكفرة لتواصـــل تعليمها في مختلف المؤسسات التعليمية ، وهذا بدوره قد يكون راجعاً إلى عدة عـــوامل مـــن بينها تأثير الأسرة الوافدة والتي كانت لديها فتاة تواصل تعليمها في إحدى المؤسســـات التعليمية بالمدينة وقد غير هذا وجهة نظر الأسرة الليبية نحو تعليم الفتاة بمدينة الكفـــرة في مختـــلف المـــراحل التعليمية ، حيث ارتفع عدد الإناث في مختلف المؤسسات التعليمية بمدينة الكفرة عام 2005 ليبلغ عددهن 7970 طالبة بين مجموع طلاب المدينة والـــبالغ عـــددهم 15876 طالباً وطالبة وتشكل الإناث حوالي 52.23 % من مجموع الدارســـين في مختلف المؤسسات التعليمية بمدينة الكفرة. وتمثل الطالبات الليبيات مانسبته 91.38 % أما الطالبات الوافدات فيشكلن حوالي 8.62 % .

وتسؤكد هـــذه البيانات أن التقدم الهائل الذي تحقق في تعليم الإناث بمدينة الكفرة يمكننا تـــرجيحة إلى عـــدة اعتبارت من بينها تشعب وتباين الثقافات الوافدة الدخيلة على مدينة الكفرة من قبل الوافدين المقيمين بها والذين كان لهم تأثير على الأسرة الليبية وتغير وجهات النظر نحو تعليم الإناث . وبالتالي نجد إن المرأة تفوقت على الرجل في جلوسها على مقاعد الدراســـة حيث بلغت نسبة الطالبات بمدينة الكفرة عام 2005 حوالي 52.23 % من مجمـــوع الطلبة في مدينة الكفرة ، بينما بلغت نسبة الذكور 47.77 % وهذا في الحقيقة يدعم ما نود الوصول إليه ، وهو أن الثقافات الوافدة الدخيلة على مدينة الكفرة كانت لها تأثير وتغير في وجهات النظر نحو تعليم الإناث .

ب / خروج المرأة إلى ميدان العمل .

إن واقع المرأة قد تعرض لتحولات دراماتيكية هائلة وسريعة سواء اعتبر هذا التحول دلالة لردة جديدة ونكوص عن انجازات سابقة وعظيمة . أم اعتبر ممن يسمون بالتقليديين الجدد مؤشـــراً لصحوة جديدة لواقع المرأة يجب أن لا يفهم كقضية منفصلة عن مجمل التحولات الاجتماعـــية والاقتصادية التي شهدها النظام الاجتماعي الليبي ، فدخول المجتمع الليبي في دائرة سياسات الباب المفتوح أمام العمالة الوافدة قد غير في كثير من عاداتنا وتقاليدنا على دور ومركـــز المـــرأة في مجتمع الدراسة .فالهجرة الوافدة دفعت إلى تغيرات مجتمعية عميقة أصـــابت مجـــتمع الدراســـة وعكست آثارها على نظرة الفرد المحلي لذاته وعلى علاقاته بالآخرين من أفراد مجتمعه . حيث كان للهجرة الوافدة مصاحبات في زيادة المرأة في القوى العاملة بمدينة الكفرة .

فالقضـــية المهمـــة التي نود أن نتناولها هنا هي قضية مشاركة المرأة بمدينة الكفرة في تأدية الخدمات والوظائف العامة التي كانت حتى عهد قريب حكراً على الرجال .

علـــى الـــرغم مـــن ازدياد عدد النساء المشاركات في العمل بمدينة الكفرة ، إلا أن نسبة مشـــاركتهن لم تتقدم إلا بشكل بطيء ، حيث كانت القوى العاملة النسائية بمدينة الكفرة عـــام 1980 يـــبلغ عددها (210) عاملة في مختلف المهن ، فقد كانت القوى العاملة النسائية تشكل حوالي 7.44 % من إجمالي القوى العاملة بالمدينة . فالنساء الليبيات يمثلن حوالي 78.10 % من إجمالي القوى العاملة النسائية بالمدينة .

الجدول (2 _ 4) التوزيع العددي والنسبي للعاملات الليبيات والوافدات حسب أقسام المهن والنوع بمدينة الكفرة لعام 1980 / 2001

ت	أقسام المهن	التوزيع العددي						التوزيع النسبي					
		1981			2001			1981			2001		
		الليبيات	الوافدات	المجموع	الليبيات	الوافدات	المجموع	الليبيات	الوافدات	المجموع	الليبيات	الوافدات	المجموع
1	الزراعة والغابات	5	4	9	29	1	30	2.38	1.90	4.28	2.33	0.08	2.42
2	المناجم والحاجر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
3	الصناعات التحويلية	-	-	-	76	2	78	-	-	-	6.13	0.16	6.29
4	التشييد والبناء	-	-	-	10	1	11	-	-	-	0.81	0.08	0.89
5	الكهرباء والغاز والمياه	4	-	4	15	-	15	1.90	-	1.90	1.21	-	1.21
6	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	2	-	2	24	5	29	0.95	-	0.95	1.94	0.40	2.34
7	النقل والتخزين والموصلات	2	-	2	20	-	20	0.95	-	0.95	1.61	-	1.61
8	مؤسسات التمويل والتامين والخدمات العقارية	1	1	2	28	-	28	0.48	0.48	0.96	2.26	-	2.26
9	الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية	150	41	191	974	50	1024	71.43	19.52	90.95	78.55	4.03	82.58
10	متجولون	-	-	-	2	3	5	-	-	-	0.16	0.24	0.40
	المجموع الكلي	164	46	210	1178	62	1240	78.10	21.90	%100	95	5	%100

المصدر .

1 / اللجنة الشعبية للتخطيط تعداد القوى العاملة لبلدية الكفرة 1980 . ص 14

2 / الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق النتائج النهائية لحصر القوى العاملة بالجماهيرية 2001 . ص 25

وهذا ما يوضحه لنا الجدول (4 – 2) وكن معظمهن يعملن في قطاعي التعليم والصحة وفي وظائف مثل (التدريس والتمريض وأعمال النظافة) .

أما النسبة المتبقية من إجمالي القوى العاملة النسائية بالمدينة . فقد كانت تتمثل في النساء الوافدات وكن يشكلن حوالي 21.90 % وكان معظمهن يعملن في الوظائف العامة في مؤسسات الدولة والشركات الموجودة بمدينة الكفرة . والتي كانت تحفها بعض المخاذير من قبل المرأة الليبية المقيمة بمدينة الكفرة في تلك الفترة .

وعلى أية حال فإن المشاركة النسائية في القوى العاملة بمدينة الكفرة كانت لا تتعدى 7.44 % من إجمالي القوى العاملة بالمدينة . فهذا التدني في نسبة القوى العاملة النسائية في مدينة الكفرة راجع إلى نظرة الناس إلى واقع المرأة بأن المكان المناسب للمرأة هو الأهتمام بشؤون المنزل ورعاية الأطفال كما جاء في المثل الشعبي السائد ((الحرة أول ما تزرب بيتها)) [6] . ولكن هذه نظرة قد تغيرت لدى عدد من الناس بمدينة الكفرة ، وهذا قد يكون أحد أسبابه تباين الثقافات الوافدة والدخيلة على سكان مدينة الكفرة والتي زادت من الوعي لديهم حول أهمية الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة . فإذا أجرينا مقارنة بين نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بمدينة الكفرة بعد عقدين من الزمن آي عام 2001 مع نسبة عام 1980. سنجد أن المشاركة النسائية في القوى العاملة بمدينة الكفرة قد أرتفعت لتصل نسبتها حوالي 16.35 % من إجمالي القوى العاملة بالمدينة ، وهذه الزيادة الملحوظة وبشكل بطئ في نسبة القوى العاملة النسائية في مدينة الكفرة ، وبزيادة قدرها حوالي 8.91 % عما كانت عليه القوى العاملة النسائية بمدينة الكفرة عام 1980 . حيث تشكل النساء الليبيات حوالي 95 % من إجمالي القوى العاملة النسائية بالمدينة . وأصبحت المرأة الليبية في مدينة الكفرة والتي خرجت إلى العمل خارج المنزل تطرق باب الدخول للعمل في الوظائف العامة بموسسات الدولة والشركات والتي كانت في السابق حكراً على القوى العاملة النسائية الوافدة بمدينة الكفرة في عام 1980 . فلم يعد التدريس والتمريض هما الأعمال والوظائف التي تعمل بهما المرأة العاملة الليبية في مدينة الكفرة فحسب على الرغم من أن القوى العاملة النسائية الليبية بمدينة الكفرة لا يزال أغلبها في قطاعي التعليم والصحة وفي ظائف مثل التدريس والتمريض . وبالتالي تجدر الإشارة هنا إلى أن العمل في الوظائف العامة بموسسات الدولة والشركات لم يعد قاصراً على الرجال

فقط . بل إن المرأة العاملة الليبية في مدينة الكفرة أصبحت تتولى مناصب قيادية وتعمل في أعمال كالسكرتارية والأعمال المكتبية في مؤسسات الدولة والتي كانت تعمل بها الوافدات كذلك أصبحت تعمل في القطاع الخاص بأن تتحمل المسؤلية بنفسها بالإشراف على عملية البيع في المحلات التجارية دون وجود الرجل . إن هذا التغيرالاجتماعي الذى شهده واقع المرأة بمدينة الكفرة يرجع إلى عدة عوامل من بينها : التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الليبي بصفة عامة ومجتمع الدراسة بصفة خاصة ؛ بالاضافة إلى تواجد الثقافات الوافدة بمنطقة الدراسة . أما عن نسبة القوى العاملة النسائية الوافدة فقد أصبحت تشكل حوالي 5 % من إجمالي القوى العاملة النسائية بالمدينة وهذا ما يوضحه لنا الجدول (2–4).

فالإنسان عبر مسيرته التاريخية كان دائماً يغير عاداته ويستحدث أخرى كي تتلاءم هذه العادات مع طبيعة كل مرحلة من مراحل تاريخه لتكون أكثر انسجاماً مع الواقع ومستجداته على الأرض ؛ فالإنسان هو الذي أوجد عاداته وتقاليده ؛ وبإمكانه تغييرهما إذا توفرت لديه الرغبة والفعالية الإنسانية الواعية والحزم في تحقيق ذلك ؛ هذا إذا امتلك الإرادة الحرة لإيجاد علاقة إنسانية نبيلة بين الرجل والمرأة وضمن شروط عادلة لضمان حقوقها المختلفة وخاصة حقوقها في التعليم والعمل [7]

فالتقدم الذي تحقق للمرأة بمدينة الكفرة من خلال تفعيل دورها الاجتماعي والاقتصادي ، راجع إلى عدة عوامل من أهمها : التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الليبي من ناحية ، ووجود الثقافات الوافدة والتي بدورها ساهمت في تفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بمجتمع الدراسة من ناحية أخرى .

ثانياً : الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية بمدينة الكفرة.

تعد المناسبات الاجتماعية والمعايير المصاحبة لها من أكثر القيم الاجتماعية عرضة إلى التغير الاجتماعي من قبل الوافدين في مجتمع الاستقبال وهذه قضية قد لايختلف عليها اثنين حيث يحدث التمازج الثقافي بين أبناء المجتمعات المضيفة والوافدين والذي يكون نتيجته وجود تفاعل قوي من خلال الدخول في العلاقات الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المضيفة

وأولئك الوافدين . وبالتالي فإن الوافدين وعلى اختلاف قيمهم الاجتماعية والثقافية يحاولون بشكل أوبآخر الاندماج في المجتمع المضيف من خلال إقامة العلاقات الاجتماعية مع أبنائه حتى يستطيعوا التعايش مع أوضاع المجتمع المضيف . وبذلك تحدث تأثيرات الثقافات الوافدة على ثقافة المجتمع المضيف ، إن ما أود الإشارة إليه هنا هو أن وجود الوافدين بمدينة الكفرة كان لهم الأثار العميق على الحياة الاجتماعية بمدينة الكفرة . والجدير بالذكر أن التمازج الثقافي الذي حدث بين السكان الليبين والوافدين بمدينة الكفرة من خلال إقامة العلاقات الاجتماعية أفسح الطريق لتقبل الثقافات الوافدة والتي ساهمت بدورها فيما بعد في تغير بعض القيم والمعايير المصاحبة للمناسبات الاجتماعية بمدينة الكفرة كالقيم المتعلقة بالزواج والمآتم والتي سوف نستعرضها على النحو التالي :

أ / تغير بعض العادات والتقاليد المصاحبة لظاهرة الزواج .

يشير مصطلح الزواج إلي ذلك النظام الاجتماعي الذي تقوم فيه العلاقة بين الرجل والمرأة على مجموعة من الغرائز هدفها تكوين أسرة .[*]

فالأسرة والزواج مرتبطان و ليس شيئاً واحداً ، إن العلاقة بينهما علاقة قياسية بين مقدمة ونتيجة وينبغي أن ندرك بأنه ليس ثمة إقرار لاتصال رجل بامرأة في أي مجتمع من المجتمعات ما لم يكن هذا الاتصال في إطار الحدود التي رسمتها مجموعة من المعايير والعادات وأنماط السلوك ، إذ أن لكل ثقافة مجموعة من المعايير والعادات لظاهرة الزواج . فوجود الوافدين بمدينة الكفرة وتباين ثقافاتهم لعب دوراً في تغيير المعايير والعادات المتعلقة بظاهرة الزواج بالمدينة ، فقد ساهم الوافدون في إدخال بعض المعايير والعادات الجديدة المصاحبة لظاهرة الزواج لم تكن موجودة في الماضي بمجتمع الدراسة .

ولاشك أن وجود الوافدين وتباين ثقافاتهم في مدينة الكفرة ساهموا في إحداث تغيُّرات على الواقع الاجتماعي في حياة الأسرة الليبية في مدينة الكفرة ، فقد تغيرت إلى حد ما بعض المظاهر الخارجية في حياة الاسرة الليبية في مدينة الكفرة وهي راجعة إلى وجود الوافدين وتباين ثقافاتهم . وتقتصر دراستنا هذه على دراسة تغير المعايير والعادات المتعلقة بظاهرة الزواج بمدينة الكفرة والتي حدثت بمرور الزمن . ومن هذا المنطلق يمكننا تناول المعايير والقيم المتغيرة والمتعلقة بظاهرة الزواج على النحو التالي :

أ / تاخر سن الزواج لدى الجنسين (الذكور / الإناث) :

من بين تلك التغيرات التي أحدثت بمجتمع مدينة الكفرة ، هوما يتصل بمعيار سن الزواج لكـــل من الذكر والأنثى حيث تأخر الشباب من الجنسين في مدينة الكفرة في الإقدام على الزواج ، إذ أنه خلال فترة ماقبل عقد التسعينيات من القرن المنصرم ، كان الزواج في سن مبكـــرة ، ربمـــا يرجع ذلك إلى طبيعة البناء الإجتماعي ، الذى كان يفرض الزواج المبكر حيث كانت النظرة إلى أسباب تلك الظاهرة لها بعد ديني ، إلى جانب سهولة ويسر الحياة وتوفـــر المتطلبات الخاصة بالزواج ، وبعود تغير سن الزواج لكل من الذكور والإناث إلى عـــدة اعتبارات قد يكون للهجرة الوافدة الأثر العميق فيها من بينها _ على سبيل المثال _ خروج الفتاة الليبية في مدينة الكفرة إلى ميدان التعليم والعمل وهذا قد أشرنا إليه مسبقاً إلى جانب المغالاة في تكاليف الزواج . إن معدل سن الزواج للفتاة الليبية في مدينة الكفرة كان يتراوح بين 13 ؛ 18 سنة ، أما بالنسبة للرجل ، فقد كان يتراوح معدل الزواج لديه بين 20 ؛ 25 ســـنة إلى نهاية فترة الثمانينيات من القرن المنصرم . ومع بداية التسعينيات وإلى وقتنا الحاضر ؛ لم يحدد سن الزواج بالنسبة للمرأة ، وإن كانت لاتتراوح قبل عمر 22 سنة . وربما يرتفع لأكثر من 30سنة . ويتراوح معدل عمر الزوج بين 30 ؛ 40 سنة وهذا ما أفصـــحت عـــنه النتائج الأولية لتعداد السكان بمدينة الكفرة لعام 1995 . وهو ما يمكننا عرضـــه مـــن خلال الجدول (4 – 3). حيث تكشف معطيات هذا الجدول أن حوالي 93.27 % مـــن الذين لم يسبق لهم الزواج من فئة الجنسين (الذكور ، الإناث) والذين تتـــراوح أعمـــارهم فوق سن 15 سنة تقع أعمارهم بين الفئة العمرية 15 _ 29 سنة في عام 1995 . وأن حوالي 53.31 % من فئة الجنسين (الذكور ، الإناث) متزوجين و تتـــراوح أعمارهم بين الفئة العمرية 20 _ 39 سنة في عام 1995 . فهذا التغير الذي حـــدث في سن الزواج من فئة الجنسين (الذكور ، الإناث) في مدينة الكفرة . ربما يعود ذلـــك إلى الـــتحولات الاقتصـــادية والاجتماعية التي حدثت في الجماهيرية خلال فترة الســـبعينيات والثمانينـــيات ، وهي نفس الفترة التي شهدت تدفقاً هائلاً من الوافدين إلى مختلف مدن وقرى الجماهيرية .

الجدول (3 – 4) عدد السكان الليبين المقيمين بمدينة الكفرة والذين
اعمارهم (15 سنة فما فوق) حسب فئات العمر والحالة الزوجية والنوع

فئات العمر	الحالة الزواجية					
	لم يسبق له أو لها الزواج			متزوج أو متزوجة		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
19 _ 15	1667	1524	3191	5	27	32
24 _ 20	1254	1142	2396	47	367	414
29 _ 25	1027	467	1494	497	673	1170
34 _ 30	255	163	418	725	715	1440
39 _ 35	41	19	60	538	494	1032
44 _ 40	12	4	16	336	312	648
49 _ 45	5	2	7	392	280	672
54 _ 50	2	1	3	417	237	654
59 _ 55	3	1	4	217	192	409
60 فاكثر	2	1	3	190	171	361
المجموع	4268	3324	7592	3364	3468	6832

المصدر. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، مكتب الكفرة النتائج الأولية لتعداد السكان بمدينة الكفرة لعام 1995 .

وقد كانت مدينة الكفرة إحدى مدن الجماهيرية التي شهدت التدفق اهائل من الوافدين والذين ساهموا في إحداث تغيرات بنائية في القيم الاجتماعية بمجتمع مدينة الكفرة .وبالتالي نجد أنه كان للوافدين دور مباشر وغير مباشر في تغير البنية الاجتماعية التي ارتكزت عليها الأسرة الليبية بمدينة الكفرة منذ عقود طويلة .

ب / الخطبة :

والخطبة هي أن يتقدم الرجل بطلب يد امرأة معينة ليتزوج بها .ولكي تكون الخطبة صحيحة دينياً يجب أن يكون كل من الزوجين على علم بالطرف الآخر خلقاً ودينا .

وتعتبر عملية الاختيار للزواج عملية مجتمعية تختلف باختلاف ثقافة كل مجتمع . حيث نجد أن في مجتمع مدينة الكفرة ـ مثلاً ـ بالخطبة الرسمية التي تسبق قراءة الفاتحة ، حيث نجد أن النمط السائد في الماضي بمدينة الكفرة ـ أي خلال عقد الثمانينيات فيما يتعلق بالاختيار للزواج في مجتمع مدينة الكفرة هو سيطرة الوالدين في الاختيار .

وتتم عملية الاختيار للزواج في الماضي بمدينة الكفرة وفقاً للمعايير التالية :

أ / محددات الاختيار ، فهي كثيرة وقد تفرض بعض القيود على الشباب في عملية الاختيار وهذه القيود قد تكون صارمة وملزمة من قبل المجتمع مثل : قيود السن والمستوى الاجتماعي ... الخ .

ب / مواصفات الاختيار ، وهي صفات وقيم معينة لمن يريد الاختيار للزواج ، نذكر منها على سبيل المثال ـ الجمال ، والأصل والطيب ، والمهارة في ادارة شئون المنزل .

أما الشباب بمجتمع مدينة الكفرة في أيامنا هذه فإنهم يتمكنون من رؤية أغلبية الفتيات اللائي في سن الزواج بحكم طبيعة الحياة الاجتماعية الاقتصادية للمرأة في المدينة ، وبالتالي فإن عملية الاختيار للزواج قد اختلفت عكس ما كانت عليه في الماضي . فلم يعد أسلوب الاختيار للزواج من قبل الوالدين موجوداً برؤية واضحة بمجتمع مدينة الكفرة . لذلك يبدأ الشاب التركيز على إحدى الفتيات التي نالت إعجابه . وعندما يتم الاختيار على فتاة معينة يذهب رجل لخطبة الفتاة ، ولابد أن يكون هناك تكافؤ بين الزوج والزوجة ولا يذهب الرجل لطلب الفتاة الا ولديه القبول المبدئي من قبل الفتاة ، وهكذا نجد أن هناك تغيرات قد حدثت على مجتمع مدينة الكفرة من ناحية أسلوب الخطبة عما كانت عليه في الماضي . فالخطبة موجودة في كل مكان من العالم ، وإن اختلفت أشكالها فنادراً ما يحدث الزواج فجأة أو بدون تمهيد ، ويتضمن البناء الاجتماعي لمعظم المجتمعات طريقة للتعارف بين الشابين المقبلين على الزواج تؤكد لهما جدية العلاقة وضرورة حدوث الزواج "9"

خلاصة القول ، إن الاختيار للزواج سلوك اجتماعي لايتحدد فقط برغبات الشخص بل وفق معايير المجتمع ، سواء كانت هذه المعايير واضحة مثل الحال في التحريم والإباحة ، أوكانت تلك المعايير مستترة في شكل توقعات ومرغبات في الاختيار للزواج بشكل معين . "10"

ج / عقد القران .

يطلـــق على عقد القران في مدينة الكفرة (قراءة الفاتحة) وهو مايعرف في بعض الدول العـــربية بـــ (كتب الكتاب) فقد كان في الماضي بمدينة الكفرة يتم عقد القران على يد مـــأذون شـــرعي في بيت أهل العروس وبحضور شهود ، وغالباً ما يكون الشهود من أهل العروســـين . ولا يعقـــد القران إلا بعد أن يدفع العريس أو والده ، أو من ينوب عنه مهر العروس إلى أهلها ويكون ذلك قبل يوم الزفاف بأسبوع .

أما في أيامنا هذه ، فإن عقد القران في مدينة الكفرة يتم عقده في أحد المساجد وهي قيمة تغـــيرت عمـــا كانت عليه في الماضي ، شرط أن يكون المسجد الذي يتم فيه عقد القران قـــريب من بيت أهل العروس ، ويعقد القران على يد مأذون شرعي وبحضور شاهدين من جماعة أهل العروسين ، ويكون ذلك عادةً يوم الثلاثاء قبل يوم الزفاف بيومين فقد ظهرت هـــذه القيمة ـــ ألا وهي قراءة عقد القران في أحد المساجد بالمدينة لأولى مرة من خلال تواجد الوافدين ، وهناك من يرى أن هذه القيمة تم استعارتها من الثقافة الوافدة التي جاءت مـــن الـــدول المجاورة من الناحية الجنوبية للجماهيرية مثل دول تشاد وجمهورية السودان . ونتـــيجة للتدفق الهائل من قبل الوافدين على الجماهيرية ، من خلال التحولات الاقتصادية والاجتماعـــية التي مَرّبها المجتمع الليبي ـــ خلال فترة السبعينيات والثمانينيات ، فقد تأثرت الأســـرة الليبـــية في مدينة الكفرة بمجموعة من التغيرات الاجتماعية ساهمت في تغير القيم والعادات الاجتماعية المتعلقة بظاهرة الزواج .

د / الزواج (الزفاف)

الزواج ماهو إلا مفهوم سوسيولوجي له وظائف اجتماعية أخرى غير الإشباع الجنسي .

ويعـــرف الزواج ـــ بأنه طريق الارتباط والاشتراك والتمهيد لبناء الحياة الأسرية بين الرجل والمرأة ، اللذين اجتمعا سواء كان ذلك برغبتهما أو خارجاً عنها . "[11]

ويعتبر الزواج ضرورة اجتماعية تهدف إلى المحافظة على القيم الجماعية والشخصية لأعضاء المجـــتمع . وقد تطورت ظاهرة الزواج بمجتمع مدينة الكفرة بتطور الحياة الاجتماعية ، من خـــلال وجود الوافدين بها . وقد تأثر الزواج كنظام وأساس شرعي تقوم عليه الأسرة في مجـــتمع مدينة الكفرة ببعض التغيرات التي تعرض له مجتمع الدراسة من قبل الهجرة الوافدة فيها ، ومن أهم هذه التغيرات المتعلقة بظاهرة الزواج بمدينة الكفرة حدوث علاقة مصاهرة

بـــين الوافدين والليبين بمدينة الكفرة . وفي محاوله لرصد تطور علاقة المصاهرة بين الوافدين والليـــبين بمدينة الكفرة ، تشير الإحصاء ات الخاصة بمعدلات زواج الوافدين من الليبيات والليبين من الوافدات ، إلى أن هناك ارتفاع نسبي بين حالات الزواج القائمة بين الوافدين والليـــبين بمدينة الكفرة . الأمر الذي يكشف عن أن معدلات هذه الحالات غير ثابتة ، بل إنهـــا متغيرة تتأرجح هبوطاً وصعوداً . وفي محاولة لرصد تطور حالات الزواج بين الوافدين والليـــبين بمديـــنة الكفـــرة خلال الثمانينيات وحتى وقتنا الحاضر . وهذا ما يوضحه لنا الجدول . (4 – 4)

الجدول (4 – 4) عدد ونسب حالات الزواج بين الوافدين والليبين بمدينة الكفرة خلال الفترة من عام 1980 _ 2004

السنوات	عدد ونسبة حالات زواج الوافدين من الليبيات		عدد ونسبة حالات زواج الليبين من الوافدات	
	عدد حالات الزواج	نسبة حالات الزواج	عدد حالات الزواج	نسبة حالات الزواج
1984 / 1980	6	5.71	28	32.56
1989 / 1985	10	9.52	4	4.65
1994 / 1990	25	23.81	32	37.21
1999 / 1995	33	31.43	17	19.77
2004 / 2000	31	29.52	5	5.81
المجموع	105	% 100	86	% 100

المصـــدر . الاحصـــائيات السنوية للسجل المدني بمدينة الكفرة والخاصة بحالات الزواج الوافدين من الليبيات والليبين من وافدات خلال الفترة من 1980 _ 2004 .

إن مـــا يهمنا من معطيات هذا الجدول هو حالات زواج الوافدين من الليبيات . إذ بلغ عدد الأزواج الوافدين الذين تزوجوا من الليبيات في عام 80 / 1984 ، 5 حالات ، في حين هذه الحالات ارتفعت في عام 95 /1999 ، لتصل 33 حالة ، وربما يرجع ذلك إلى عدة أعتبارات لعل من أهمها ازدياد التدفق الهائل من الوافدين على مدينة الكفرة ، خلال فتـــرة نهايـــة الثمانينـــيات وهي الفترة التي بدأت بها الجماهيرية نحو التوجهات الوحدوية وتحطـــيم البوابات الوهمية مع الدول العربية المجاورة للجماهيرية ، بالإضافة إلى إقامة بعض الوافدين لمدة طويلة في مدينة الكفرة الأمر الذي ساهم في ازدياد حالات زواج الوافدين من

الليبيات من أجل الحصول على إقامة دائمة . فوجود علاقة مصاهرة بين الليبين والوافدين دليل على وجود توافق اجتماعي بينهم مبني على علاقات اجتماعية متينة وقديمة أيضاً بين الليبين والوافدين .فزواج الوافدين من الليبيات أصبح من الامور المتعارف عليها ؛ إذا ما وضعنا في الحسبان أن مدينة الكفرة تضم مجتمعاً قبلياً كان في الماضي لا يسمح للذكور بالزواج من خارج القبيلة والبنت لا يتزوجها إلا ابن عمها ؛ وأن الأسرة التي تزوج ابنتها إلى شخص وافد تعتبرخارجة عن العرف والمألوف وتعرض نفسها للقيل والقال بالمدينة . أما في أيامنا هذه نجد أن ظاهرة زواج الوافدين من الليبيات لا تنظر إليه بعض الأسر الليبية خروجاً عن العادات والتقاليد التي تحكم الحياة الاجتماعية بمجتمع الدراسة .

2 / تغير بعض العادات والتقاليد المصاحبة لعادة الوفاة .

مثلما تبدأ دورة حياة الأسرة بالخطبة ؛ فهي تنتهي بالوفاة ؛ أما عن العادات المرتبطة بالوفاة في مدينة الكفرة فيمكن القول : إنها تغيرت عما كانت عليه في الماضي .

فعندما تحدث حالة وفاة بمدينة الكفرة ؛ يعلن أهل المتوفى عن وفاته ؛ ويقتصر العزاء في مدينة الكفرة على ذهاب الناس إلى المقابر لكي يتم تعزية أهل المتوفى فيها ؛ ويتم ذلك من خلال إقامة صف في المقابر بحضور أهل الميت وأقاربه ؛ وتعتبر هذه الظاهرة دخيلة على مجتمع الكفرة ، وقد ظهرت هذه العادة لأول مرة في مدينة الكفرة ؛ وهي تعزية أهل الميت في المقابر من خلال وجود الوافدين المقيمين بالمدينة ، أما الذى لا يذهب إلى المقبرة لتعزية أهل الميت ، فإنه يقوم بالذهاب إلى بيت المتوفى بعد أن تتم عملية الدفن لكي يتمكن من تعزية أهل الميت . فلقد جرت العادة في الماضي وعند حدوث حالة وفاة بالمدينة ، أن يقتصر العزاء على الذهاب إلى بيت أهل الميت ، بينما ظاهرة تعزية أهل الميت في المقابر فهي حديثة لم يكن لها وجود في الماضي عند السكان الليبين في مدينة الكفرة . أما عن مدة إقامة العزاء فقد أصبحت تقتصر على ثلاثة أيام بعد أن تتم عملية دفن الميت ، وذلك بحضور أهل واقارب الميت . بينما كان في الماضي بمدينة الكفرة مدة العزاء تتراوح مابين أسبوع إلى أربعين يوماً _ أما عن العبارات التي تقال عند تعزية أهل الميت ((هذا حال الدنيا)) وردها ((الدنيا والدوام لله)) أو ((عظم الله أجركم)) وردها ((أجرنا وأجركم على الله)) أو ((البقية في حياتكم)) وردها ((حياتكم الباقية)) أو ((شكر الله سعيكم)) وردها ((غفر الله ذنبكم)) . فبعض هذه العبارات التي يرددها كل من المعزين

و أهل الميت ، هي نتاج التمازج الثقافي الذي حدث بين كل من السكان الليبين والوافدين بمدينة الكفرة .

3/ ظهور مظاهر جديدة لأنماط الثقافة الاستهلاكية بمدينة الكفرة .

يعتبر الاستهلاك من بين الأهداف الرئيسية والمؤشرات الاقتصادية الهامة بالنسبة لحياة الفرد في المجتمع ، ومن ثم فإن الاستهلاك الحقيقي للفرد الواحد هو مؤشر هام للمزايا الفورية التي يحصل عليها الفرد من النمو الاقتصادي ؛ خلال فترة زمنية معينة في مجتمع معين .

ولما كان الاستهلاك ضرورياً لاستمرار دورة الحركة الاقتصادية فإن الدول تبذل قصارى جهدها لتوفير احتياجات المواطنين من مختلف السلع والخدمات ؛ لاشباع الحاجات المتزايدة للأفراد وتحقيق مستوى معيشي أفضل لهم .[12] بالإضافة إلى استيراد مختلف السلع الاستهلاكية غير المتوافرة محلياً في الدولة .

ومن الطبيعي أن يتزايد الاستهلاك نظراً لتزايد السكان المستمر من جهة ؛ ولتنفيذ العديد من المشروعات الانتاجية والخدمية وزيادة الأجور من جهة أخرى . ولذا فإن الزيادات في معدلات الاستهلاك ، بحيث يتزايد الطلب على السلع والخدمات حيث حاجات المجتمع المستمر إليها ، متوقف على الإعتبارات السابقة . وقد تنشأ بعض الأنماط الاستهلاكية ذات الآثار السلبية نتيجة الطفرة الكبيرة في دخول بعض أفراد المجتمع ، مع وجود بعض العادات السيئة من حيث التقليد والمباهاة قد أدت إلى ظهور ما يسمى بالثقافة الاستهلاكية .

وقد حظيت ثقافة الاستهلاك باهتمام بالغ في التراث السوسيولوجي . اذ يستخدم مفهوم الثقافة الاستهلاكية للإشارة إلى تلك الجوانب الثقافية المصاحبة للعملية الاستهلاكية .

وتنطلق الثقافة الاستهلاكية من التوسع في الإنتاج الرأسمالي العالمي ، الذى أدى إلى تراكم هائل في الثقافة المادية في صورة منتجات استهلاكية بهدف الشراء والاستهلاك ، وقد أدى ذلك إلى وجود عدة ظواهر من بينها : الاستهلاك المفرط ، وفوضى الاستهلاك ... الخ

إن وسائل أنتشار الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية في العصر الحاضر يأخذ طابعاً جديداً يتمثل في الاختراق الثقافي الرأسمالي العالمي ويستند ذلك إلى مجموعة من الركائز الفلسفية تدورحول بعض المسلمات والفرضيات التي تنطلق من فلسفة الوضعية (المنظور البراجماتي النفعي والرؤية السلوكية) مثل قيم الفردية والحرية الشخصية ، والحياد وثبات الطبيعة البشرية ، وكلها تشكل المقومات النظرية للسياسة الثقافية الاستهلاكية الرأسمالية ، التي

تسـعى إلى تنميط السلوك الإنساني وخلق الانسان ذى البعد والاتجاه الواحد سواء داخل الدول الرأسمالية أو على مستوى العالم .[13]

إن تعميم النمط الاستهلاكى الرأسمالى الذى تسود فيه السلع الكمالية والوسائل الترفيهية ، يمثل الهدف الأساسى الذى تسعى الرأسمالية إلى تحقيقه من خلال الاختراق الثقافي وذلك من خلال منظومة معينة من القيم الوافدة ، تتفاعل داخل المجتمعات غير الرأسمالية فتعمل على تفتيتها وتمزيقها من الداخل، وإحلال القيم الرأسمالية ذات الطابع الاستهلاكي محلها. [14] إن نتائج سياسة باب الانفتاح نحو الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية ، كانت لها آثارها على المجتمع الليبي ، مما ساعد على تحولات في انتشار القيم الاستهلاكية في المجتمع الليبي بصفة عامة ، ومجتمع الدراسة بصفة خاصة . وفي هذا الصدد يرى (أحمد زايد) أنه يجب النظر إلى قضية الاستهلاك من منظور مجتمعي شامل ، أى أنه ليس بالضرورة ارتباط تفشي ثقافة الاستهلاك بالهجرة . فهو يؤكد على عالمية ثقافة الاستهلاك . كما يؤكد(أحمد زايد) على ما ذهب إليه (نادر الفرجاني) في أن ارتفاع معدلات الإنفاق الاستهلاكى ليست مقصورة على المهاجرين فحسب ، بل تنطبق على كل المجتمع ، فإذا ارتفعت المعدلات الاستهلاكية للمهاجرين فإنها ترتفع عند غير المهاجرين خاصة مع ارتفاع الدخول ، وأن القيم الاستهلاكية لا يبثها المهاجرون ، وإنما قد يساهمون مساهمة طفيفة في بثها . [15]

ولاشك أن ثقافة الاستهلاك تركز على الجوانب المادية المرتبطة بالممارسات الاستهلاكية ، كما أنها تركز ـ أيضاً ـ على الجوانب المعنوية المتعلقة بالقيم والدوافع الخاصة بالاستهلاك وانطلاقا من كل ماسبق سوف نركز على الجوانب التالية :

عوامل انتشار الثقافة الاستهلاكية في مجتمع مدينة الكفرة وأنماطها .

1/ عوامل انتشار الثقافة الاستهلاكية في مجتمع مدينة الكفرة .

2 / أنماط الثقافة الاستهلاكية في مجتمع مدينة الكفرة .

وسنعرض كلاً من هذه القضايا على النحو التالي :

1 / عوامل انتشار الثقافة الاستهلاكية في مجتمع مدينة الكفرة وأنماطها .

إن الثقافة الاستهلاكية التي ظهرت في مجتمع مدينة الكفرة ، خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات ـ لم يكن في السابق لها وجود بالمدينة ، إذ لعب التفاعل الاجتماعي بين

الليبيين والوافدين في العلاقات الاجتماعية في مدينة الكفرة على خلق ثقافة استهلاكية جديدة لم تكن موجودة من قبل .

لاشك أن هناك عوامل أدت إلى انتشار الاستهلاك في المجتمع الليبي بصفة عامة ومدينة الكفرة بصفة خاصة ، و سنتناول أهم هذه العوامل على النحو التالي :

أ / زيادة العائدات النفطية .

شهد عقد السبعينيات والثمانينيات تحولات اقتصادية في الاقتصاد الليبي ؛ ترجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ؛ حيث أدى هذا الارتفاع في أسعار النفط إلى تدفق حجم كبير من الأموال على المجتمع الليبي . وقد كانت من نتيجة القدرات المالية الكبيرة لهذا المجتمع أن حدث تحسن في المستويات المعيشية لأبنائه ؛ وإن الثروة النفطية كعامل من بين عوامل انتشار الثقافة الاستهلاكية في المجتمع الليبي ؛ أدت دوراً في انتشار قيم الاستهلاك الغربي من ناحية ؛ كما أنها أدت دوراً في انتشار هذه القيم في مجتمع مدينة الكفرة نتيجة للتفاعل والتعامل الإنساني المستمر بين أبناء مدينة الكفرة من الليبين ؛ والاحتكاك مع مختلف مجالات التفاعل الثقافي مع الوافدين المقيمين بالمدينة . وقد انعكس ذلك على تغير أسلوب الإنفاق في مجتمع الدراسة .

ب / التحديث .

أدى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في المجتمع الليبي ؛ كمؤشر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛ إلى ارتفاع نصيبه من الاستهلاك كمظهر من مظاهر الرفاهية . وقد أدى اكتشاف النفط وتوافره بالمجتمع الليبي إلى ظهور نمط غريب في استهلاك الطاقة وتطوير العديد من التكنولوجية ، ومن ثم استحداث استيراد العديد من السلع الاستهلاكية الغربية الأمر الذى أدى إلى وجود ثقافة استهلاكية جديدة على واقع المجتمع الليبي بصفة عامة ومجتمع مدينة الكفرة بصفة خاصة . حيث تم التركيز على ممارسات ثقافية معينة مثل . إنشاء مراكز للمدن ، وإقامة أحياء سكنية ، وهي ظواهر تصاحب عمليات الانتاج والاستهلاك.

2 / أنماط الثقافة الاستهلاكية في مجتمع مدينة الكفرة .

انتشرت أنماط عديدة للثقافة الاستهلاكية في مدينة الكفرة بفعل عوامل انتشار ثقافة الاستهلاك ، ويمكننا عرض هذه الأنماط من خلال المظاهر التالية :

أ / الزواج من جنسيات أخرى .

أن زواج الليبيين في مدينة الكفرة (ذكوراً وإناثاً) من جنسيات مختلفة . أدى إلى تواجد أنماط سلوكية استهلاكية معينة ترجع إلى جنسيات أخرى . وفي هذا الاطار سوف نركز على التفاعل بين الليبين والوافدين في مجتمع الدراسة ؛ في مجال الاستهلاك من واقع الزواج بين بعض أفراد المجتمعين ؛ حيث فرض ذلك وجود أنماط استهلاكية مشتركة بين الليبين والوافدين في مدينة الكفرة في الحياة المعيشية ؛ من مأكل وملبس ومسكن وتأثيث .

ورغم أن مجتمع مدينة الكفرة يعكس ميلاً واضحاً للمحافظة على الوضع القائم ورغم ما تتميز به ثقافته ؛ وخاصة ذات الجذور الريفية التقليدية . وفي كثير من الأحيان ؛ يصعب على مجتمع مدينة الكفرة والتقليدى في الوقت نفسه . « السيطرة على القوى الاجتماعية الجديدة والمتفجرة فيه ؛ نتيجة للانفتاح على ثقافات وأنماط من الاستهلاك والمعيشة غريبة عنه ولم ينتجها » . [16] ولكنه يتفاعل ويتعايش معها .

ب / نمط استهلاك المناسبات .

أدى الزواج بين الليبين والوافدين في مجتمع الدراسة إلى ظهور نمط جديد للثقافة الاستهلاكية بمجتمع الدراسة ، وهي ثقافة استهلاك المناسبات حيث انتشرت أنماط سلع الاستهلاك ورموزها الخاصة بالطعام والشراب والملبس وتأثيث المسكن والاحتفال بالأعياد (الفطر والأضحى) وأعيادالميلاد والأفراح والمناسبات الدينية وما إلى ذلك .

وبالإضافة إلى هذه المناسبات ؛ هناك مناسبات أخرى جديدة لثقافة الاستهلاك تم إدخالها على مجتمع الدراسة لم يكن لها وجود في السابق ؛كإعادة تأثيث المسكن وتجديد دهاناته بعد كل عام ، وفي محاولة للتعرف على المناسبات التي تتطلب انفاقاً خاصاً ؛ بمجتمع الدراسة قد نجد أن الزواج والمآتم هي من أهم المناسبات التي يزيد فيها إنفاق الليبين والوافدين في مجتمع الدراسة عن الإنفاق الشهرى المعتاد .

ج / قضاء وقت الفراغ .

إن التغيرات التي عرفتها المجتمعات الإنسانية ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين بفعل عوامل كثيرة منها : أرتفاع مستوى المعيشة ؛ وتزويد المدن بالمؤسسات الترفيهية الحكومية والخاصة ؛ والتقدم العلمي والتكنولوجي الذى ساعد على تطوير الحياة في المنزل ؛ وإدخال كثير من الوسائل التي لم تكن معروفة من قبل في المنزل مثل التلفزيون ؛ والثلاجة ؛

والغسالة ، ووسائل الطبي الحديثة ، كل ذلك أسهم في الاقتصار في الوقت والجهد وأفسح المجال لمزيد من وقت الفراغ لدى كثير من أفراد المجتمعات الإنسانية . [17]

إن الاتجاه نحو قضاء وقت الفراغ في نشاطات إيجابية يمثل في حقيقة الأمر : ظاهرة تـــرتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة ، وبمستوى الوعي الثقافي من جهة أخرى .

وإذا ألقينا نظرة على الكيفية التي يتم بها قضاء وقت الفراغ لدى أفراد مجتمع الدراسة من الليبين والوافدين بين الماضي والحاضر . سنجد أنه في ماضي مدينة الكفرة إلى نهاية عقـــد الثمانينيات وبسبب افتقار المدينة إلى المؤسسات الترفيهية ؛ والمقـــاهي ونـــدرة النـــوادي الرياضية الثقافية الاجتماعية ...الخ وانشغال الناس في أنشطة العمل ، والكسب والمعيشة . كان أغلب أفراد مجتمع الدراسة الذكور من الليبيين والوافدين يقضون أوقـــات فـــراغهم داخل المنزل للنوم ، وطلباً للراحة وزيارة الأهل والأقارب والجيران .أما النساء فكن يعشن حبيسات المنزل ، ولايخرجن إلا نادراً لزيارة الأهل والأقارب ، وكن يقضين جل أوقـــات فراغهن بالاعتناء بالمنزل وممارسة الخياطة والتطريز وزيارة الجيران وكان الأولاد بـــدورهم يقضون معظم أوقات فراغهم خارج المنزل في اللعب مع أطفال الحي . أما في الحاضر وفيما يتعلق بقضاء وقت الفراغ وبوجود الهجرة الوافدة في مجتمع الدراسة نجد أن الثقافة الوافدة كان لها تأثير كبير على مجتمع الدراسة في مسألة قضاء وقت الفراغ في عدة أساليب مـــن أهمها : انتشار المقاهي التي تحمل الثقافات الوافدة في المدينة باعتبارها مركب ثقافي واضحاً كما أنها وسيلة لقضاء وقت الفراغ حيث أصبحت ظاهرة واسعة الانتشار في مجتمع مدينة الكفرة وملتقى للأصدقاء لتدخين الشيشة ؛وذلك لأنها أكثر ملاءمة للرجال ؛ وخاصة من فئة الشباب العمرية 20 _ 40 .في حين يقضي البعض الآخر أوقات الفراغ في مشـــاهدة الناس والمحلات والبضائع في الأسواق ؛ ومنهم من يقضي وقت الفـــراغ في الـــذهاب إلى صالات الإنترنت ومدينة الملاهي .

إن وجود الوافدين أفسح المجال في نشر ثقافة أدت الى أكتساب قيم وعادات اجتماعيـــة لم تكن موجودة من قبل في مجتمع الدراسة ؛ ساهمت في تطوير أنشطة الفراغ وبدأ كثير من الأفراد يميزون بين أوقات الفراغ وأوقات العمل ؛ ولا يحولون أوقات الراحة إلى أوقـــات عمل وكسب . وهذه الحقيقة أصبحت واضحة وجلية لدى أبناء مجتمع الدراسة .

ثالثاً:الهجرة الوافدة وعلاقتها بانتشار الجريمة وأرتفاع معدلاتها بمدينة الكفرة .

الجـــريمة ظاهرة موجودة في كل المجتمعات لا يخلو منها مجتمع على وجه البشرية . فالجريمة مفهـــوم نســـبي يختلف باختلاف الأزمنة في المجتمع الواحد . كما أن الجريمة تختلف أيضاً باخـــتلاف المجتمعات في مدى فهمها للصواب والخطأ وهذا بدوره يخضع لتغير قيم المجتمع واتجاهاتـــه بمـــرور الزمن ، فاستجابة المجتمع لأى فعل تتحدد بنظرته لخطورة هذه الأفعال ومدى ضررها بالمصلحة الاجتماعية له ولأعضائه . ومن هنا تخضع عملية تقييم السلوك من حيث الأضرارالمترتبة عليه من وجهة نظر الثقافة السائدة في المجتمع .

إن الجـــريمة ظاهـــرة نسبية تعرف من خلال الظروف الاجتماعية السائدة . وفهم الجريمة في أي مجتمع يتطلب اكتشاف المعاني الاجتماعية وردود الفعل الاجتماعية لها في أي مجتمع وكذلك العمليات التي تنشأ من خلالها هذه المعاني وتتغير وتستمر .[18]

ومن هذا المنطلق سوف نحاول تسليط الضوء على مفهوم الجريمة من الناحية الاجتماعية قبل الشـــروع في الحديث عن الهجرة الوافدة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة بمدينة الكفرة .

لا يستطيع أحد منا أن ينكر زخم التراث السوسيولوجي بدراسة ظاهرة الجريمة من الناحية الاجتماعـــية . ويشير مفهوم الجريمة من الناحية الاجتماعية إلى " أنها نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده ؛ والمجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك العادي ؛ وماهـــية الســـلوك المنحرف أو الإجرامي وفقاً لقيمه ومعاييره ، أو هي كل سلوك مضاد للمجتمع ، أو كل فعل يتنافى مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية .[19]

فدراســـة الجـــريمة من الناحية الاجتماعية تناولها العديد من الباحثين في مجال الدراسات السوســـيولوجية مـــن عدة جوانب ؛ حيث يرى البعض منهم أن عوامل ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمعات الإنسانية راجع إلى الهجرة ، ونحن في هذه الدراسة نحاول ربط العلاقة بين الهجرة الوافدة و ارتفاع معدلات الجريمة بمدينة الكفرة .

على الرغم من أن التراث الذي تناول العلاقة بين الهجرة الوافدة (الخارجية) والجريمة فيه تضـــارب كبير حول طبيعة هذه العلاقة ، فالبعض قد توصل إلى وجود علاقة موجبة بين الظاهـــرتين والـــبعض الآخر يرى أن هذه العلاقة سالبة بينما ينفي فريق ثالث وجود هذه العلاقـــة بينهما .[20] فالتدفق الهائل من الوافدين إلى الجماهيرية بصفة عامة وعلى مدينة

الكفـــرة بصفة خاصة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، كانت له انعكاسات سلبية خاصةً على معدلات الجريمة في منطقة الدراسة .

إن وجـــود الـــوافدين في مدينة الكفرة وبأعداد كبيرة ومن مختلف الجنسيات كونها منطقة حدوديـــه ساهم في وجود خلل سكاني ، فكان لهذا الخلل آثاره الخطيرة وانعكاساته على ارتفـــاع معدل الجريمة في مجتمع الكفرة . فوجود الوافدين بالمدينة كان له تأثيرات مباشرة وغيرمباشـــرة علـــى واقع الحياة الاجتماعية بمجتمع الكفرة ، فالآثار غير المباشرة للهجرة الـــوافدة تلك المرتبطة بإدخال أنماط سلوكية على مجتمع الكفرة تتنافى مع القيم والعادات والتقالـــيد الاجتماعية بها ، أما الآثار المباشرة فهي متمثلة في الأضرار الأمنية كتهريب الخمور والمخـــدرات والنصـــب والاحتيال وغسيل الأموال . فوجود الهجرة الوافدة بمدينة الكفرة ســـاهم في ارتفاع معدلات الجرائم وبمختلف أنواعها وتفاقمها هذا ما يمكننا ملاحظته من خـــلال الجـــدول (5 ــ 4) . إن ما يهمنا من معطيات هذا الجدول هو نسبة معدلات الجـــرائم المـــرتكبة مـــن قبل الوافدين . إذ بلغ عدد الجرائم المرتكبة بمدينة الكفرة في عام 1995 حـــوالي (204) جـــريمة وقـــد بلغ عدد الجرائم التي ارتكبت من قبل الوافدين (120) جريمة .وقد كانت جميع الجرائم المرتكبة بالمدينة قد ارتكبت أثناء فترة النهار . * بالـــتالي أصبحت المدينة مسرحاً لأنماط السلوك الإجرامي وهذا بدوره راجع إلى اعتبارات عدة لعل من أهمها :

أنها منطقة حدودية فهي عرضة دائماً إلى الهجرة الوافدة الشرعية أوغير الشرعية ، وفي نفـــس الوقت بيئة للمجرمين الوافدين الهاربين من وجه العدالة في دولهم ، وقد تكون لهم الـــرغبة الجامحـــة في ارتكاب الجرائم لتحقيق اهدافهم في العيش ،حيث شكلت معدلات الجـــرائم المـــرتكبة من قبل الوافدين بمدينة الكفرة في عام1995مانسبته 58.82% من أجمـــالي معدلات الجرائم المرتكبة في مدينة الكفرة .وكما هو موضح في الشكل (6) . وتكشـــف لـــنا معطـــيات الجدول (5 ــ 4) أن معدل جريمة تعاطي الخمور وتصنيعها والاتجار بها قد سجلت أعلى نسبة في الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين لتصل إلى ما نسبته 13.73 % وقد جاء معدل جريمة سرقة المنازل في المرتبة الثانية بعد جريمة تعاطي الخمور وتصـــنيعها والاتجـــار فيها لتصل نسبتها حوالي 9.80 % . من مجموع معدلات الجرائم

---

* اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام،الادارة العامة للبحث الجنائي التقرير السنوي عن الجريمة لعام 1995ص.34

الجدول (5 ـ 4) التوزيع النسبي للجرائم المرتكبة من قبل المهجرة الوافدة بمدينة الكفرة خلال الأعوام (2004 ، 1999 ، 1995)

ت	أنواع الجرائم	بين التوزيع النسبي للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين بمدينة الكفرة خلال الأعوام					
		1995		1999		2004	
		والدين	المجموع	والدين	المجموع	والدين	المجموع
1	القتل العمد	1.96	3.43	0.92	1.84	0.00	0.75
2	الضرب والشجار	1.96	2.94	5.05	7.80	2.64	4.53
3	تعاطي المخدرات والاتجار بها	5.88	10.78	9.63	17.89	3.77	5.28
4	سرقة المنازل	9.80	17.15	6.88	9.17	27.17	45.66
5	تزوير النقود والوثائق الرسمية	3.43	3.92	2.29	3.21	2.64	3.77
6	سرقة المال العام	0.00	0.98	0.00	0.00	1.51	3.02
7	جرائم العرض	7.35	10.29	5.50	8.72	3.02	5.28
8	خيانة الأمانة	8.33	10.78	7.34	12.84	5.28	15.09
9	تعاطي الخمور وتصنيعها والاتجار بها	13.73	23.54	14.22	24.77	3.40	7.93
10	قرب الضائع	6.37	16.18	3.67	13.76	3.02	8.68
	المجموع %	58.82	% 100.00	55.50	% 100.00	52.45	% 100.00

ر . ا / اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام . الادارة العامة للبحث الجنائي التقرير السنوي عن الجريمة لعام 1995 ص .35
جنة الشعبية لقطاع العدل والأمن العام بشعبية الكفرة إحصائيات الجرائم المرتكبة بمدينة الكفرة عام 1999.
جنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام ،الادارة العامة للبحث الجنائي التقرير السنوي عن الجريمة لعام2004 ص ص.206 _ 208

الشكل (6)

يوضح نسبة معدلات الجرائم المرتكبة من قبل المهجرة الوافدة مقارنة مع الجرائم المرتكبة من قبل الليبين في مجتمع الدراسة خلال الاعوام 1995 ، 1999 ،2004 .

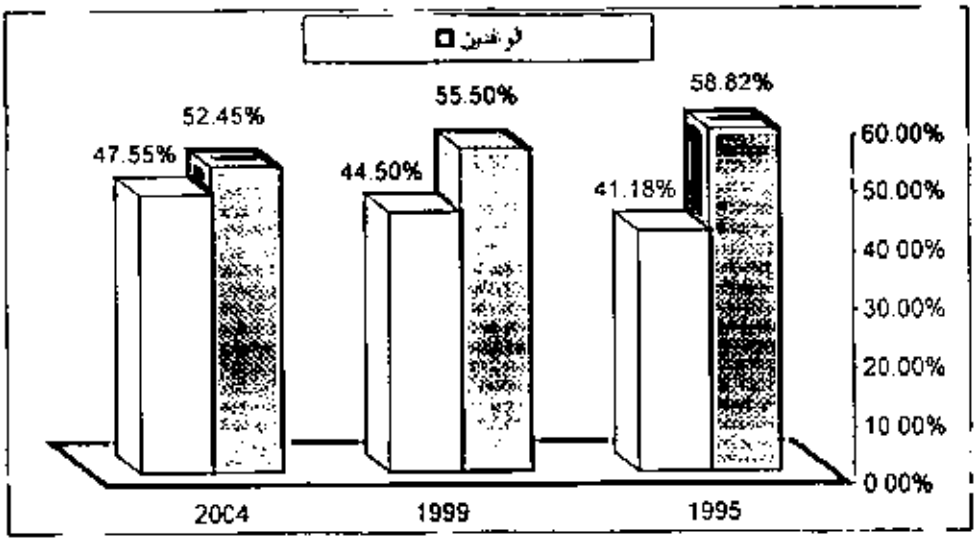

المـــرتكبة مـــن قبل الوافدين في مدينة الكفرة عام 1995 . أما عن الجرائم المرتكبة بمدينة الكفـــرة في عام 1999 فقد بلغ عددها حوالي (218) فالجرائم التي تم ارتكبها من قبل الـــوافدين بلـــغ عـــددها (121) جريمة من إجمالي الجرائم المرتكبة بمدينة الكفرة . وقد شـــكلت معدلات الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين بمدينة الكفرة في عام 1999 مانسبته 55.50 % وبانخفاض بسيط بلغ حوالي 3.32 % عما سجلته معدلات الجرائم المرتكبة مـــن قـــبل الـــوافدين بمدينة الكفرة عام 1995. فمعدل جريمة تعاطي الخمور وتصنيعها والاتجـــار بها قد سجل أعلى نسبة في الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين ليصل إلى ما نسبته 14.22 % إجمـــالي معـــدلات الجـــرائم المرتكبة من قبل الوافدين بمدينة الكفرة في عام 1999 . وقـــد جاء معدل جريمة تعاطي المخدرات والاتجار بها في المرتبة الثانية بعد معدل جـــريمة تعاطـــي الخمور وتصنيعها والاتجار فيها لتصل نسبته 9.63 % إجمالي معدلات الجـــرائم المرتكبة من قبل الوافدين بمدينة الكفرة في عام 1999 أما عن معدل جريمة حيانة الأمانـــة فقـــد جاء في المرتبة الثالثة ؛ إذ بلغ معدلها 7.34 % من إجمالي معدلات الجرائم المـــرتكبة مـــن قبل الوافدين . كما تكشف لنا معطيات الجدول (5 ـ 4) أن معدلات الجـــرائم المـــرتكبة مـــن قـــبل الـــوافدين بمديـــنة الكفرة في عام 2004 بلغت مانسبته 52.45 %مـــن إجمـــالي معدلات الجرائم المرتكبة بمدينة الكفرة ؛ وبانخفاض بلغ حوالي 6.37 % عمـــا ســـجلته معدلات الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين عام 1995. وقد سجلت جريمة سرقة المنازل أعلى معدل في الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين بالمدينة ، حيث وصـــل معـــدلها 27.17 % مـــن إجمالي معدلات الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين عام 2004 . ويليها معدل جريمة خيانة الأمانة المرتكبة من قبل الوافدين ، حيث وصل معدلها 5.28 % . كما تكشف لنا معطيات الجدول المشار إليه ؛ إلى أن جريمة سرقة المال العام ســـجلت أقل معدل في الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين بالمدينة خلال الأعوام 1995 ؛ 1999، 2004 . حيث وصل أعلى معدل لهذه الجريمة 1.51 % وكان ذلك خلال عام 2004 . كـــذلك تكشـــف لنا معطيات الجدول (5 ـ 4) أن نسبة معدلات الجرائم المرتكبة من قبل الليبين بمجتمع الدراسة أخذت تتدرج تصاعدياً .

فـبعدما كـان معـدل الجريمة المرتكب من قبل الليبين يصل إلى حوالي 41.18 % عام 1995 .فقد ارتفع ليصل في عام 1999 إلى حوالي 44.50 % . ثم يزداد معدل الجرائم المـرتكب مـن قبل الليبين ارتفاعه حتى وصل عام 2004 . إلىحوالي 47.55 % من أجمالي معدلات الجرائم المرتكبة في مدينة الكفرة .وهذا ما يوضحه لنا الشكل (6) .

إن مـا يمكـننا استنتاجه من خلال ما سبق هو ان هذه الفئة من (الوافدين) قد حققت فظائـع على مجتمع الدراسة وقيمه وأخلاقه . فالجرائم المرتكبة من قبل الوافدين أصبحت تقلق المواطن في المجتمع الليبي بصفة عامة ومجتمع الدراسة بصفة خاصة .

من خلال استعراضنا في هذا الفصل لبعض القيم الاجتماعية التي تعرضت إلى التغير بمجتمع الدراسـة خلال العقدين الأخيرين من القرن المنصرم إلى وقتنا الحاضر ونحن نعيش في أوائل القـرن الحـادي والعشرين . ولعل أبرز ما يميز تلك التغيرات في القيم الاجتماعية بمجتمع الدراسـة هو تأثيرات الثقافية الوافدة والتي تركت أثاراً واضحة على الثقافة المحلية بمجتمع الدراسـة في كافـة المجالات الاجتماعية والاقتصادية . فهذه التغيرات في القيم الاجتماعية كونها تغيرات ثقافية اختيارية ، لم يتم فرضها بشكل قصري . بل إنها نبعت من اقتناع ذاتي من فئات المجتمع .فقد ارتبطت القيم والأنماط الاجتماعية الوافدة بمفهوم التحديث والتحضر في كافة مراحل التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي شهده المجتمع الليبي. مما أدى إلى تمثل العديـد مـن تلك الثقافات الوافدة وتقبلها من فئات المجتمع بصورة طوعية اختيارية على درجات متفاوتة . إلا أنها في مجملها لم تواجه برفض كلي كما هو الحال في فرض ثقافات المستعمر على الشعوب المستعمرة . كما أن طابع التدرج الذى مرت به تأثير الثقافة الوافدة علـى الثقافة المحلية في مجتمع الدراسة جعل كل مرحلة تمهد للمرحلة التي تليها .مما أوجد لدى شرائح عديدة من أبناء مجتمع الدراسة نوعاً من التقبل الاجتماعي للثقافات الأخرى ؛ وأتاح لهم فرص الاختيار والانتقاء والمقارنة بما يتفق مع أهوائهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم في بناء مجتمع حديث . وبالتالي دخلت العديد من الثقافات الوافدة إلى مجتمع الدراسة، وأدت الدور الأكبر في تحجين الثقافة المحلية بمجتمع الدراسة لتقبل الثقافات الأخرى الدخليةعليها .

هوامش الفصل الرابع .

1 / أسماعيل علي سعد و محمد أحمد بيومي ، القيم وموجهات السلوك الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية الطبعة الاولى 2004 . ص ص 80 _ 81

2 / نادر الفرجاني ، العمالة الوافدة إلى الخليج العربي حجمها _ مشاكلها _ والسياسات الملائمة ، مجلة المستقبل العربي العدد الثالث والعشرون يناير 1981 . ص 63

3 / خضر زكريا ، عمل المرأة في الوطن العربي الواقع والافاق ، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد الرابع عشر _ العدد الثالث 1986 . ص 113

4 / لوجلي صالح الزوى ، المدينة المتغيرة ((أجدابيا 1966 _ 1990)) منشورات جامعة قاريونس بنغازى الطبعة الأولى 1999 . ص 265

5 / عبدالقادر عرابي و عبدالله الهمالي ، المرأة العربية والمشاركة السياسية منشورات جامعة قاريونس الطبعة الأولى 1983 . ص 30

6 / حبيب يوسف مغنية ،الامثال الشعبية النيبية أبعادها الحضارية والثقافية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى 1996 . ص 93

7 / http:// www.ewraq @ Amude . Com . 2003 .p .6

8 / محمد أحمد غنيم ، العرب الرحل في مصر ، دراسة أنثروبولوجية لبعض جماعات البدو مركز للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية القاهرة الطبعة الاولى 2001 . ص 177

9 / سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الاسرية الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1990 . ص 190

10 / سامية الساعاتي ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، دار النجاح بيروت 1973. ص ص 27 _ 28

11 / أمينة على كاظم ، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري ، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة ، مطبعة هجر الطبعة الاولى ، 1993 ص 384

12 / منى السيد حافظ عبدالرحمن ، التفاعل الثقافي بين مصر ومجتمعات الخليج العربي دراسة في الثقافة والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية الطبعة الاولى 1996 . ص 378

13 / المصدر السابق نفسه . ص 379

14 / عبدالرحمن بن محمد عسيرى ، مراحل التغيرات الثقافية في المجتمع السعودى ، مجلة كلية الآداب جامعة حلوان ، العدد الثامن يوليو 2000 . ص ص 234 _ 235

15 / أماني عزت طولان ، القرية المصرية بين التقليدية والحداثة ، المكتبة المصرية الطبعة الاولى ، 2004 . ص ص 221 _ 222

16 / عبدالله بن حسن العبادي ، قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي من منظور نقدي ، مجلة المستقبل العربي بيروت العدد 140 1990 ، ص 114

17 / عبد القادر القصير ، الاسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية ، دار النهضة العربية بيروت الطبعة الاولى 1999 ، ص 239

18 / السيد عوض ، الجريمة في مجتمع متغير ، المكتبة المصرية الاسكندرية الطبعة الاولى 2001 ، ص ص 19 _ 21

19 / محمد منبي عبدالنبي بكار ، العوامل الأسرية لجريمة المرأة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة قاريونس 2004 ، ص 19

20 / مصلح الصالح ، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية ، مؤسسة الوراق عمان الاردن الطبعة الاولى 2000 ، ص ص 222 _ 223

أولاً . الدراسات العربية .
ثانياً . الدراسات المحلية .
ثالثاً . الدراسات العالمية .

هوامش الفصل الخامس .

تمهيد :

الهجرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ، نعني بها انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة ، أي الانتقال من دولة أو إقليم . والهجرة الوافدة بإعتبارها إحدى أنواع الهجرات وهي هجرة الإنسان خارج حدود الدولة والتي يتم فيها تجاوز المهاجرين لحدود أوطنهم . [1] حيث تلعب الهجرة الوافدة دوراً أساسي في تغير أنساق القيم الاجتماعية سواء في المجتمعات المصدرة أو المستوردة ، ويتم ذلك من خلال التفاعل الادجتماعي بين الوافدين وابناء المجتمع المضيف ، ويتضح أثار هذا التفاعل على طبيعة أنساق القيم الاجتماعية الموجودة في المجتمع المضيف لهؤلاء الوافدين . وبالتالي تؤدي إلى تغيرات واضحة في ترتيب القيم الاجتماعية نتيجة لتغير الحاجات الاجتماعية وطرق إشباعها وأساليب السلوك المعبر عنها . فطبيعة العلاقة بين الوافدين وأبناء المجتمع المضيف تلعب في الأساس دوراً بارزاً في تغير القيم الاجتماعية للمجتمع المستقبل لهؤلاء الوافدين . ومن هذا المنطلق نجد أن هناك العديد من الدراسات السوسيولوجية التي أهتمت بدراسة موضوع الهجرة بصفة عامة وكذلك الهجرة وتغير القيم الاجتماعية بصفة خاصة. إن مسألة الإحاطة والإلمام بكل الدراسات فيما يتعلق بالهجرة وتغير أنساق القيم الاجتماعية عامةً ، وحصرها هي مهمة ليست بالسهلة ، ناهيك عن الإلمام بجانب محدد منها يخص العلاقة بين الهجرة الوافدة وتغير بعض أنساق القيم الاجتماعية ، وعلى الرغم ذلك فقد وقف الباحث على عدد من الدراسات العربية ،والمحلية ، و العالمية ، ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع هذه الدراسة ،والتي تمّ الاعتمادعليها لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

وقد تمّ عرض الدراسات وفقاً لتغير القيم الاجتماعية في المجتمعات المصدرة والمستقبلة للوافدين من حيث الأبعاد والمنطلقات المختلفة لهذه الدراسات ، بدءاً بالدراسات العربية باعتبارها تشكل عمقاً وبعداً فكرياً في مجال الهجرة الوافدة والأثار المترتبة عليها في المجتمعات المستقبلة لها بالنسبة للدراسات التي أجريت في المجتمع الليبي في هذا المجال وبالنظر أيضاً إلى التقارب الشديد في الأبعاد الثقافية والاجتماعية وغيرها ، بين المجتمعات العربية والمجتمع العربي الليبي ، باعتباره جزءاً منها ، تلى ذلك التطرق للدراسات العالمية من أجل الوصول إلى القواسم المشتركة بين جميع هذه الدراسات ، لإثراء الجانب النظري لهذه الدراسة ، وتحقيق أهدافها .

اولاً . الدراسات العربية .

وقف الباحث على بعض الدراسات ذات العلاقة المباشرة ، وغير المباشرة بالهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير القيم الاجتماعية ، ومن بين هذه الدراسات ، تلك الدراسة التي قام بها .

1/محمد أحمد بيومي عام (1979) عن القيم وموجهات السلوك الاجتماعي كدراسة ميدانية اجتماعية وصفية بهدف: التعرف على ما ينتج عن تغير نسق القيم من مجتمع تقليدي إلى مجتمع مستحدث يخلع أفراده عن أنفسهم تقاليدهم وعاداتهم القديمة وليلبسوا ثوبا جديدا من القيم والعادات والتقاليد الجديدة التي تحقق لهم التكيف مع مطلبات بيئتهم. [2]

شملت الدراسة عينة من المصريين ، بلغ حجمها (1000) فرد ،أما من حيث منهج واسلوب الدراسة ، فقد اعتمد الباحث على الطريقة الوصفية وأسلوب المسح بالعينة ، و استخدام الباحث في جمع البيانات ، المقابلة المقننة من اجل التحقق من اهداف الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها :

1 ــ بيّنت الدراسة أن نسبة الإناث بلغت (56.44 %) من عينة الدراسة ، ونسبة الذكور بلغت (39.55 %) من عينة الدراسة .

2 ــ كذلك بيّنت الدراسة أن (64.2 %) من المبحوثين يوافقون على عمل المرأة خارج المنزل ، في حين الذين لا يوافقون من المبحوثين على عمل المرأة خارج المنزل فقد بلغت نسبتهم (21.6 %) ، أما الذين لم يجيبوا على هذا الاتجاه بلغت نسبتهم (14.2 %)

3 ــ أثبتت الدراسة أن (62 %) من المبحوثين أكدوا تدعمهم وتقبلهم تعليم الذكور والإناث معاً .

4 ــ كما بيّنت الدراسة أن (54.7 %) من المبحوثين أكدوا أن الاختيار الشخصي هو الأسلوب المناسب عند الاختيار للزواج .

2 / وفي دراسة أخرى قام بها **عبد الباسط عبد المعطى** عام (1982) عن بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين المصريين إلى الدول العربية النفطية [3] كدراسة ميدانية اجتماعية وصفية تفسيرية .

انطلقت هذه الدراسة من أهداف و تساؤلات الآتية:

1 ـ التعرف على أهم مصاحبات هجرة الريفيين إلى الدول العربية النفطية على قيمهم الاجتماعية وبخاصة قيم العمل والتعليم .

2 ـ التعرف على أهم مصاحبات هجرة الريفيين إلى الدول العربية النفطية على القوى الاجتماعية .

3 ـ التعرف على أهم ملامح تأثير الهجرة على الأسرة الريفية . خاصة الأدوار الاجتماعية للمرأة .

واستنادا لأهداف الدراسة ، حدد الباحث تساؤلات هذه الدراسة على النحو التالي :

1 ـ ماهي أهم مصاحبات هجرة الريفيين إلى الدول العربية النفطية على قيمهم الاجتماعية وبخاصة قيم العمل والتعليم ؟

2 ـ هل أحدثت هجرة الريفيين إلى الدول العربية النفطية على القوى الاجتماعية ؟

3 ـ ماهي أهم ملامح تأثير الهجرة على الأسرة الريفية . خاصة الأدوار الاجتماعية للمرأة ؟ .

طبقت هذه الدراسة على عينة طبقية من المهاجرين الريفيين الذين هاجروا إلى الدول العربية النفطية الريفيين ، بلغ حجمها (93) مهاجراً ، ، كما استخدم الباحث دراسة الحالة على (25) أمرأة يمثلن زوجات لهؤلاء المهاجرين ؛ وقد روعي في اختيارهن عدة اعتبارت أهمها :ضرورة أن يكون أزواجهن قد قضوا عامين فأكثر في الدول العربية النفطية أما من حيث منهج واسلوب الدراسة ، فقد اعتمد الباحث على الطريقة الوصفية و استخدام في جمع البيانات استمارة استبيان عن طريق المقابلة .

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج ، من اهمها :

1 ـ أثبتت الدراسة أن (75 %) من المبحوثين تقع أعمارهم بين 35 ـ 45 عاما وأن (20 %) تزيد عمرهم عن خمسة واربعون عاما . وأن (5 %) تقل عمرهم عن خمسة وثلاثين عاما .

2 ـ بينت الدراسة أن هجرة الازواج ؛ صاحبها تغير في بعض الأدوار الاجتماعية التقليدية للمرأة الريفية ؛ بصفة خاصة أدوارها على مستوى المجتمع المحلي مما يؤثر على نظرة المجتمع الريفي لها .

3 ـ كما بيّنت الدراسة بأن الهجرة الريفيين المصريين إلى الدول العربية النفطية صاحبها ظهور نشاطات كثيرة مرتبطة بنمط الاستهلاك ، الأمر الذي أدى بكثير من المهاجرين إلى تغيير موقفهم من عملهم .

3 / وفي دراسة أخرى قام بها . عبدالله عبدالغني غانم عن المهاجرين المصريين في السعودية (1984 ـ 1989) [3] كانت الدراسة سوسيوأنثروبولوجية ، علمى عينة من المصريين ، بلغ حجمها (520) مصرياً ، اختيرت عشوائياً من بين بعض المصريين الموجودين بالسعودية . اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي والاستبيان كأداة لجمع البيانات بهدف : التعرف على الخصائص الديموغرافية و الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين المصريين ، وارتباطهم بأقدامهم على الهجرة الخارجية ، والتعرف على نسق العلاقات والروابط الاجتماعية التي تربط بين المهاجرين المصريين وأبناء المجتمع المضيف وعوامل تشكيل هذه العلاقات ، ومن أبرز النتائج التي أسفرت عنها الدراسة مايلي :

1 ـ أثبتت الدراسة أن (67 %) من المبحوثين تقع أعمارهم بين 35 ـ 45 عاما (12 %) يزيد عمرهم عن الخمسين عاما ، وأن (8 %) يقل عمرهم عن ثلاثين عاما .

2 ـ كما أثبتت الدراسة أن (47.5 %) من المبحوثين هم من ذوي التعليم المتوسط وأن (24.6 %) من المبحوثين هم من ذوي التعليم الجامعي .

3 ـ ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضاً أن (76 %) من المبحوثين متزوجين وأن (43 %) من المبحوثين متزوجين من قريبات لهم ويعتبرون الزواج بين الأقارب مهم وأن من المبحوثين يوافقون على إقامة علاقات نسب ومصاهرة بين المهاجرين وابناء المجتمع المضيف .

4 ـ أوضحت الدراسة أن (83 %) من المبحوثين يقيمون علاقات صداقة وجيرة مع أبناء المجتمع المضيف .

5 ـ كما أوضحت الدراسة أن (56 %) من المبحوثين يحرصون على أن يرتدون الزي المصري ، وبالتالي كانت لهم القدرة على التاثير على أبناء المجتمع المضيف لكي يرتدوا الزي الذي جاءت به الثقافة الوافدة إليهم .

6 ـ إضافة إلى ذلك أكدت الدراسة أن (49.5 %) من المبحوثين كانوا يسكنون في مناطق ريفية ، وأن (43 %) منهم كانوا يسكنون بالمدن.

4 / وفي إطار مجال آخر يتعلق بالهجرة الوافدة ، قام محمد أحمد بيومي عام (1986) بدراسة عن الهجرة النفطية والقيم الاجتماعية [4] . اتبع الباحث في هذه الدراسة الطريقة الوصفية بتحديد الهدف الرئيسي للدراسة : على أنه بحث الآثار التي ترتبت على تدفق الثروة النفطية في التغير بصفة عامة وأنساق القيم بصفة خاصة في كل من الدول النفطية المستوردة للعمالة والدول غير النفطية المصدرة للعمالة .

ولتحقيق هذا الهدف تعين على الباحث وضع مجموعة من الاهداف الفرعية التالية :

1/ التعرف على البناء القيمي للمجتمع المصري : الخصائص والمتغيرات : من حيث خصائص هذا البناء ، والتغيرات القيمية التي حدثت وعواملها وصورة الآثار المترتبة على التغير القيمي .

2/ التعرف على القيم المرتبطة بالزواج ، والنظرة للمرأة ، وتقسيم العمل في الأسرة .

3/ التعرف على القيم المتصلة بالعمل من حيث ، المكانة الاجتماعية التعليم ،فرص العمل.

4/ التعرف على القيم الخاصة بنمط الاستهلاك ، واستغلال أوقات الفراغ والترويح .

كما افترض الباحث عدداً من الفروض : أبرزها من حيث العلاقة بالدراسة الحالية : افترض وجود علاقة بين الثروة النفطية وتغير أنساق القيم في كل من المجتمعين موضوع البحث وذلك على النحوالتالي :

1/ يفترض الباحث بأن تدفق الثروة النفطية أدى إلى تغيرات واضحة في ترتيب القيم نتيجة لتغير الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وطرق اتباعها وأساليب السلوك المعبر عنها . بصفة عامة يرى الباحث أن التدفق في عائدات النفط صاحبه صعود للقيم المادية في أعلى السلم القيمي بينما هبطت أو تراجعت القيم الروحية والمعنوية في سلم القيم المجتمعي .

2/ يفترض الباحث بأن تدفق الثروة النفطية أدى إلى تراجعاً بالنسبة لقيم العمل الانتاجي ؛ في المقابل هناك تصاعد في قيم الاستهلاكية .

3/ يفترض الباحث أنه كلما زاد الاعتماد على العمالة المهاجرة زادات فرص الاحتكاك الثقافي وظهور الصراعات القيمية .

4/ يفترض الباحث أن الثروة النفطية أدت إلى زيادة الانفتاح على العالم الخارجي والتحرر من القيم التقليدية فيما يتعلق بقيم الزواج والتعليم ومكانة المرأة وخروجها للعمل ، وظهور الكثير من أنماط السلوك الانحراف بين العمالة المهاجرة .

شملت الدراسة عينة من المصريين ، بلغ حجمها (1500) مصرياً ، منهم (500) شخص عادوا إلى الي مصر في فترة زمنية لاتزيد عن عام من الدول النفطية ..وقصد بهؤلاء بأنهم اكتسبوا قيم جديدة من الدول النفطية . و (500) شخص كسبوا قيماً جديدة وعادوا واستقر بهم الامر بموطنهم الاصلي (مصر) بعد خمس سنوات من الهجرة و (500) شخص كمجموعة ضابطة تمثل المقيمين في المجتمع المصري ويشترط فيهم عدم السفر خارج مصر .

أما من حيث منهج واسلوب الدراسة : فقد اعتمد الباحث على الطريقة الوصفية وأسلوب المنهج التجريبي البعدي ، و استخدام في جمع البيانات ، المقابلة المقننة من اجل التحقق من صحة الفروض بطريقة مقارنة وتسمح بإجراء التحليلات الاحصائية للبيانات واستخراج دلالاتها بصورة دقيقة . بالإضافة إلى استخدام المقابلات الجماعية ؛ كما استعان الباحث أيضاً بدراسة الحالة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة بهدف من التعمق في مجموعة من الحالات النموذجية التي تلقي الضوء على البيانات الكمية وتضيف أبعاداً تحليلية على الدراسة . وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها :

1 ـ أثبتت الدراسة على أن (61 %) من المبحوثين تقع أعمارهم بين 30 ـ 40 عاما وأن (33.3 %) تقع أعمارهم بين 40 ـ 50 عاما .

2 ـ كما أثبتت الدراسة أن (65.1 %) من المبحوثين الذين عادوا في فترة زمنية لاتزيد عن عام من الدول النفطية كانوا يقيمون في مناطق ريفية قبل هجرتهم ، وأن (34.9 %) كانوا يقيمون في مناطق حضرية ، أما عن المبحوثين الذين عادوا بعد خمس سنوات من الهجرة . فإن (71.1 %) كانوا يقيمون في مناطق ريفية في مقابل (28.9 %) في المناطق الحضرية .

3 ـ ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة : أن (66.2 %) من المبحوثين الذين لم يسافروا يرفضون عمل المرأة خارج المنزل ؛ أما عن

المبحوثين الذين عادوا بعد خمس سنوات . والذين يرفضونهم عمل المرأة خارج المنزل فجد وصلت نسبتهم (26.4 %).

4 ـ بالإضافة إلى ذلك أكدت الدراسة على أن (70.4 %) من المبحوثين يرون بأن المفروض أن تتولى الزوجة كل ما يتعلق برعاية الأبناء وأن يتفرغ الزوج لتوفير متطلبات الأسرة . كما أوضحت الدراسة أن (76 %) من المبحوثين يروا بأن المرأة هي المسئولة عن شئون المنزل وعلى الرجل توفير متطلبات الأسرة.

5 / وفي مجال آخر يتعلق بالقيم والتنمية الاجتماعية ، قام غريب سيد أحمد عام (1987) بدراسة عن القيم والتنمية الاجتماعية في المجتمع الريفي [5] استهدفت هذه الدراسة الأهتمام بالقضايا المتعلقة بمعايير الزواج من ناحية ؛ وكذلك طبيعة الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المجتمع القروي من ناحية أخرى .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها :

1 ـ أضحت الدراسة أن (75 %) من المبحوثين هم من الذكور ،وأن (25 %) من الإناث .

2 ـ كما أوضحت الدراسة أيضاً أن (50 %) من المبحوثين متزوجون ، وأن (28 %) من المبحوثين هم من فئة أعزب ؛ وأن (13 %) هم من فئة مطلق ؛ أما البقية فهم من فئة أرمل ، وقد بلغت نسبتهم (9 %) .

3 ـ بينت الدراسة أن (56.12 %) من المبحوثين تقع أعمارهم بين 20 ـ 30 عاما

4 ـ أثبتت الدراسة أن (82.14 %) من المبحوثين يفضلون تعليم البنات ، في حين الذين لايرغبون في تعليم البنات ، بلغت نسبتهم (17.86 %) .

6 / في دراسة أخرى تتعلق بالتوافق الاجتماعي للعمالة المصرية بالمجتمع العربي السعودي ، قام بها الباحث محمد حامد يوسف عام (1993) [6]

انطلقت الدراسة من مجموعة من الاهداف والتساؤلات أهمها :

استهدفت هذه الدراسة القضايا التالية :

1 ـ الكشف عن أنماط السلوكيات العامة للعمالة المصرية الوافدة بالسعودية ؛ والتغيرات التي طرات على تلك الانماط نتيجة التأثر بالثقافة والعادات والقيم السعودية .

2 ـ التعرف على طبيعة الانساق الاجتماعية للمجتمعات الجاذبة للعمالة الوافدة .

3 ـ الكشف عن أسباب تحقيق التوافق الاجتماعي للعمالة الوافدة في السعودية .

وانطلاقاً مما تقدم ، قام الباحث بصياغة موضوع دراسته في ضوء التساؤلات التالية :

1 ـ إلى أي حد تمكنت العمالة المصرية الوافدة من تحقيق التوافق الاجتماعي في المجتمع السعودي ؟

2 ـ ماهي العوامل التي تساعد ، أو تعوق عملية التوافق الاجتماعي للعمالة المصرية في بلدان المهجر ، وإذا كانت هناك بعض العوائق ، كيف يمكن محاولة التغلب عليها ؟

طبقت هذه الدراسة على عينة عمدية من المصريين الذين يقيمون بمدينة بريدة بالسعودية ، بلغ حجمها (2860) مبحوثاً ، ، حيث تم اختيار ثلاث فئات لعينة الدراسة (فئة من غير الحاصلين على شهادات علمية ، وفئة من الحاصلين على مؤهل متوسط وعالى ، وفئة من الحاصلين على الماجستير والدكتوراه) باتباع الباحث المنهج المقارن ، فقد اعتمد الباحث على صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ، من اهمها :

1 ـ أكدت الدراسة على وجود اختلاف في العوامل التي ساعدت على توافق المبحوثين في المجتمع السعودي.

2 ـ كشفت الدراسة عن انخفاض نسبة التوافق الاجتماعي للمبحوثين في مجتمع الدراسة ، حيث وصلت نسبة التوافق ايجابياً إلى (45.5 %) وسلبياً (54.5 %) .

3 ـ بينت الدراسة أن أكثر عوائق التوافق الاجتماعي لفئات المبحوثين ، تتحدد في التفرقة بين معاملة المواطن السعودي عن غيره من الأجانب وصعوبة حصول الوافد على أية معلومات دون اللجوء للمعقب .

7 / وفي إطار مجال آخر يتعلق بالهجرة الوافدة وتفعيل دورها في مجتمع الاستقبال ، قامت الباحثة منى السيد حافظ عبدالرحمن عام (1994) بدراسة عن التفاعل الثقافي بين مصر ومجتمعات الخليج العربي دراسة في الثقافة والمجتمع .[7] اتبعت الباحثة في الدراستها على منهج دراسة الحالة ، مستخدمة استمارة المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات بهدف : رصد طبيعة التفاعل الثقافي الذى حدث بين مصر ومجتمعات الخليج العربي بفعل تقابل أفراد المجتمعين على أرض المجتمع الخليجي والمصري .

اعتمدت الباحثة على الطريقة العشوائية المنتظمة في اختيارها لعينة الدراسة ، والتي بلغ حجمها (180) مفردة مقسمة إلى ثلاث فئات بالتساوي بين مصريين (60) حالة ، ومصريين حاصلين على الجنسية السعودية(60) حالة ، وسعوديين (60) حالة ، وقد تم تنويع عينة الدراسة مناصفة بين ذكور وإناث في فئات الدراسة الثلاثة.

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

1 ـ بينت الدراسة أن (80 %) من المبحوثين المصريين تقع أعمارهم بين 20 ـ 50 عاما . أما فيما يتعلق بالمصريين الحاصلين على الجنسية السعودية فتصل نسبتهم في الذكور (63.3 %) من جملة الذكور المصريين الحاصلين على الجنسية السعودية بينما تقل نسبتهم في الإناث (43.3 %) من جملة الإناث الحاصلات على الجنسية السعودية . أما بالنسبة للسعوديين : فتصل نسبتهم بين الذكور (66.6 %) والإناث(73.3 %) في الفئة العمرية (20 ـ 50) .

2 ـ بينت الدراسة أن من يقرأ ويكتب من المصريين وصلت نسبتهم (5 %) و (2.2 %) بالنسبة للمصريين الحاصلين على الجنسية السعودية ،في حين بلغت (3.9 %) للسعوديين . أما فيما يتعلق بالذين أتموا التعليم الابتدائي والمتوسط فقد بلغت نسبته (0.6 %) و(2.2 %) على التوالي للمصريين و (7.2 %) (12.2 %) للمصريين الحاصلين على الجنسية السعودية و (4.4 %) و (6.7 %) للسعوديين .

أما الذين أتموا التعليم الجامعي فمافوق (الماجستير ؛ دكتوراه) اذ بلغت نسبتهم (70 %) للذكور ، في حين وصلت نسبة الإناث إلى (76 %) للمهاجرين المصريين بالسعودية ، بينما بلغت نسبة الذكور المصريين الحاصلين علىالجنسية السعودية إلى (43 %) والإناث إلى (10 %) من الحاصلين على التعليم الجامعي و الماجستير والدكتوراه ، أما فيما يتعلق بالسعوديين فقد وصلت بنسبة الذكور إلى (23 %) والإناث إلى (17 %) من الحاصلين على التعليم الجامعي والماجستير والدكتوراه .

3 ـ أثبتت الدراسة أن (60 %) من المبحوثين المصريين كانت إقامتهم في مدينة الرياض منذ أكثرمن 6 سنوات أقامة ، وأن (96 %) من المبحوثين المصريين الحاصلين علىالجنسية السعودية كانت إقامتهم في مدينة الرياض منذ أكثر من 6 سنوات .

4 ـ كشفت الدراسة عن ارتفاع معدل سن الزواج لكل من الذكور والإناث في كل من المجتمع المصري والمجتمع السعودي خلال فترة السبعينيات وحتى التسعينيات نتيجة لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية التي تعرض لها مجتمعي الدراسة ؛ حيث اصبح يتراوح عمر الزوجة بين 22 ـ 30 وقد يصل إلى اكثر من30 سنة ، بينما يتراوح معدل عمر الزوج بين 30 ـ 40 سنة .

5 ـ كشفت الدراسة أيضاً عن إرتفاع معدلات الزواج بين المصريين والسعوديين خلال الفترة من 1970 ـ 1990 حيث تراوحت بين 440 ـ 980 عقد زواج .

6 ـ أوضحت الدراسة وجود تفاعل بين المصريين والسعوديين . فيما يتعلق باشتراكهم في بعض العادات الخاصة بالوفاة كسرعة دفن الموتى والذهاب إلى المقبرة وعدم سير النساء في الجنازة .

7 ـ كما كشفت الدراسة أن (94 %) من المبحوثين المصريين العاملين في المجتمع السعودي ينفقون (65 %) من دخلهم على السلع الإستهلاكية المعمرة والمعيشية . بالإضافة إلى ذلك شراء المنتجات الذهبية . وأن الاعياد وشهر رمضان والزواج والولائم من أهم المناسبات التي يزيد فيها نمط الاستهلاك بالمجتمع السعودي . حيث نجد أن (23.5 %) من المبحوثين السعوديين يرون إن الاعياد (الفطر والأضحى) من أهم المناسبات التي يزيد فيها إنفاق السعوديين عن الإنفاق الشهري المعتاد . ثم جاء مناسبة شهر رمضان بنسبة (16.6 %) يليها مناسبة الزواج (14.5 %) ؛ ثم مناسبات إقامة الولائم (13.6 %)

8 / وفي مجال علم الاجتماع الجنائي ؛ قام **مصلح الصالح** بدراسة اجتماعية عن التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة (1987 ـ 1991) في المجتمع الاردني .[8]

اتبع الباحث في هذه الدراسة الطريقة الوصفية بهدف :

1 ـ التعرف على وجود علاقة احتمالية بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الدراسة وبين التغيرات المتعلقة بالجريمة .

2 ـ التعرف على خصائص ونوعية مرتكبي الجرائم في علاقتها بالتغيرات الاجتماعية التي طرأت على الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الاردني .

كما افترض الباحث عدداً من الفروض ، أبرزها من حيث العلاقة بالدراسة الحالية ، من أهمها الفرض القائل: يزداد عدد ارتكاب الجرائم لدى الوافدين أكثر منه لدى المواطنين :

شملت الدراسة عينة من (100) منهم (87) اردني و (13) وافداً .

أما من حيث منهج وأسلوب الدراسة ، فقد اعتمد الباحث على المسح الاجتماعي ودراسة الحالة كأسلوب لدراسة ، بالإضافة الاحصائيات ، واستخدم في جمع البيانات أستمارة المقابلة كأداة أساسية .

ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها :

1 _ كما بينت الدراسة أن (63 %) من المبحوثين هم من الفئة العمرية من 20 _ 34 كما أن أكبر فئة عمرية ممثلة في العينة هي فئة العمر من 20 _ 24 وتمثل (24 %) من المبحوثين ، ويليها الفئة العمرية من 25 _ 29 وتمثل (23 %) . أما فئة العمر أقل من 20 سنة فهي أقل فئة ممثلة في عينة الدراسة وتمثل(7 %) .

2 _ أكدت الدراسة أن (55 %) من المبحوثين لم يسبق لهم الزواج ، و (39 %) متزوجين ، و (5 %) بين المطلقون والأرامل .

3_ أوضحت الدراسة أن (88 %) من المبحوثين متعلمين ، بينما نسبة غير المتعلمين بلغت (12 %) .كذلك أن أعلى نسبة للمتعلمين تحصرت في فئات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والذين يمثلون معاً (63 %) من المبحوثين ، بينما يمثل التعليم فوق الثانوي (20 %) من المبحوثين .

4 _ أثبتت الدراسة أن (49 %) من المبحوثين يعملون في مهن حرة ،بينما (11 %) من المبحوثين يعملون بوظيفة حكومية ،و (10 %) يعملون في القطاع الخاص ،و(9 %) هم عاطلون عن العمل .

5 _ كذلك بينت الدراسة إلى عدم وجود فروق بين المهاجرين وغير المهاجرين من حيث أنماط الجريمة المرتكبة ، حيث بينت الدراسة أن (75 %) من جرائم السكر والمخدرات أرتكبت من قبل غير الوافدين .

6 _ كما ثبتت الدراسة أن (60 %) من الجرائم التي ارتكبت من قبل الوافدين كانت تتمثل في جرائم الثقة العامة وتشتمل جرائم : تزوير النقود ، وتزوير المستندات الرسمية ،

وتزوير الأوراق الخاصة . وأن (38.5 %) من جرائم الوافدين تتركز في جرائم الممتلكات وتشتمل جرائم : السرقة بأنواعها والاحتيال والنشل والسطو المسلح .

7 ـ توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهاجرين وغير المهاجرين من حيث أنماط الجريمة المرتكبة عدا ارتكاب جرائم الثقة العامة جميعها من قبل المهاجرين ، وارتكاب معظم جرائم الخمر والمخدرات من قبل غير المهاجرين ، وزيادة جرائم الأشخاص لدى المهاجرين عن غير المهاجرين .

9 / وفي دراسة استطلاعية عن معدل الجريمة في المجتمع البحريني ، قام بها الباحث نادر الملاح عام (2002) .[9] بهدف :

1 ـ التعرف على أهم أسباب حدوث الجريمة في المجتمع البحريني .

2 ـ التعرف على أكثر أنواع الجرائم انتشاراً في المجتمع البحريني .

انطلقت الدراسة من عدة تساؤلات أهمها :

1 ـ هل هناك علاقة بين وجود أعداد كبيرة من الوافدين وارتفاع معدل الجريمة في المجتمع البحريني؟

2 ـ هل معدل الجريمة في المجتمع البحريني قد زاد فعلاً أم أنها مجرد مبالغة ؟

استهدفت الدراسة عينة مكونة من (63) فرداً ، منهم (43) من الذكور و (20) من الإناث .

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي ، كما استخدما استمارة المقابلة كاداة الجمع البيانات.

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج الهامة منها :

1 ـ بينت الدراسة أن (68 %) من المبحوثين المشاركين في الدراسة هم من فئة الذكور بينما (32 %) من فئة الإناث .

2 ـ بينت أيضاً الدراسة أن (57.20 %) من المبحوثين هم أصحاب مؤهل جامعي ، وأن (19 %) هم أصحاب مؤهل ثانوية عامة ، و (17.60 %) هم أصحاب مؤهل دون الجامعي وفوق الثانوي .

3 ـ كما بينت الدراسة أن (81 %) من المبحوثين يرون أن معدل الجريمة في المجتمع البحريني قد ارتفع ، في حين نجد أن (19 %) منهم يرون أن معدل ثابت و لم يتغير .

4 ـ أوضحت الدراسة أن (66.7 %) من المبحوثين راو أن السبب الرئيسي في حدوث الجريمة في المجتمع البحريني راجع إلى وجود عدد كبير من الوافدين ، في حين رأى (12.6 %) من المبحوثين أن من الأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدل الجريمة راجع إلى الإهمال الأسري ، وارتفاع حالات التفكك الأسري والفراغ...بينما راي (11.2 %)من المبحوثين .أن أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدل الجريمة في المجتمع البحريني راجع إلى سهولة القوانين والتشريعات وعدم ملاءمة أنواع العقوبات للجرائم ، كما يرى (9.5 %) أن ضعف الوازع الديني وكثرة المغريات هي السبب وراء ارتفاع معدل الجريمة في المجتمع البحريني .

5ـ كما أوضحت الدراسة أن (50.8 %) من المبحوثين راو أن التحرشات والاعتداءات الجنسية هي أكثر الجرائم انتشاراً في المجتمع البحريني ، في حين رأى (42.8 %) من المبحوثين أن السرقة بأنواعها هي أكثر الجرائم انتشاراً في المجتمع البحريني ، بينما راى (6.4 %) أن جرائم النصب والاحتيال هي الأكثر انتشاراً .

حسب كل فئة من فئات العينة الثلاث .

ثانياً . الدراسات المحلية .

فبعدما استعرضنا الدراسات العربية والتي تناولت الهجرة الوافدة (الخارجية) بوجه عام ، وتغير بعض انساق القيم الاجتماعية بوجه خاص ، انتقل الباحث إلى استعرض الدراسات المحلية التي أجريت بالمجتمع الليبي ، وتناولت الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية .

وحيث إن المجتمع الليبي جزءً لا يتجزا من المجتمع العربي ، لذا بدأ الباحث باستعراض الدراسات العربية أولاً ، ثم استكمل سياق العرض بالدراسات المحلية التي أمكن الوقوف عليها . ومن بين هذه الدراسات ، الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث

1 / عبدالجليل قريرة الحسناوي عن أنماط التكيف الاجتماعي للعائدون من المهجر بمدينة سبها . عام (1986) . بهدف التعرف : على تأثير البيئة الحضرية على اتجاهات وقيم الأفراد التقليدية وهم الأفراد الذين انتقلوا من نمط معيشي تقليدي (الرعي والزراعة) إلى العيش بالمدينة وما يتطلبه من تغير في أنماط الحياة المختلفة .[10]

. انطلقت الدراسة من مجموعة الفروض بهدف مساعدة الباحث في التعرف على أهم العوامل المفسرة لظاهرة الهجرة ، و هذه الفروض أهمها :-

1 ـ نتوقع أن يكون هناك فرق له دلالته الاحصائية بين العائدين من المهجر وأبناء المدينة في التكيف ، حيث يظهر أبناء المدينة ولدوا فيها درجة تكيف أعلى من تلك التي يستمكن منها العائدمن المهجر .

2 ـ هناك علاقة ايجابية ما بين تكامل المجموعة العائدة من المهجر والتكيف .

3 ـ توجد علاقة ايجابية بين نوع العمل والتكيف ، فأصحاب المهن العليا أكثر تكيفا من أصحاب المهن الدنيا .

شملت الدراسة عينة بلغ حجمها (200) مبحوثاً تم أختيارها بالطريقة العشوائية المنتظمة ؛ أما من حيث منهج وأسلوب الدراسة ؛ فقد اعتمد الباحث على المنهج المسح الاجتماعي للعينة ؛ واستخدم إستمارة المقابلة كاداة أساسية لجمع البيانات المتعلقة بتساؤلات الدراسة . وقد توصلت الدراسة إلى عدد النتائج منها :

1 ـ بينت الدراسة أن (34 %) من العائدين و(54 %) من أبناء المدينة ، وهم جميعاً من المبحوثين المشاركين في الدراسة تقع أعمارهم في سن الشباب . بين 27 ـ 44 .

2 ـ كما بينت الدراسة أن (66 %) من المبحوثين هم من أصحاب المهن الوظفية .

3 ـ أثبات الدراسة أن (85 %) من المبحوثين هم من فئة متزوجين ، وأن (13 %) من المبحوثين هم من فئة أعزب.

4 ـ بينت الدراسة أن (52.5 %) من أصحاب المهن العليا كانوا من ذوي التكيف المرتفع وأن (30 %) من ذوي التكيف المتوسط ، و (17.5 %) من ذوي التكيف المنخفض .

2 / وفي دراسة أخرى عن الإندماج الاجتماعي للمهاجرين الريفيين مع ملامح التغير الإجتماعي بمدن " الجنوب الليبي " قام بها عبد الجليل قريرة الحسناوي .عام(2000) بهدف التعرف :

ـ على مدى اندماج المهاجرالريفيين مع البيئة الحضرية .

شملت الدراسة عينة بلغ حجمها (240) مبحوثاً تم أختيارها بالطريقة الطبقيةالعشوائية ؛ أما من حيث منهج وأسلوب الدراسة ، فقد اعتمد الباحث على المنهج المسح الاجتماعي

للعينة ، واستخدم إستمارة المقابلة كاداة أساسية لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة . وقد توصلت الدراسة إلى عدد النتائج منها :

1 ـ أثبات الدراسة أن (30.4 %) من المبحوثين هم من الفئة العمرية من 18 ـ 35 ويليها الفئة العمرية من 36 ـ 45 وبنسبه (29.1 %) .[12]

ـ كما أثبات الدراسة أن أكبر فئة عمرية ممثلة في العينة هي فئة العمر من 18 ـ 45 وتمثل (58.9 %) من المبحوثين ، ويليها الفئة العمرية من 46 ـ 55 وتمثل (29.1 %) .. أما فئة العمر 56 ـ فما فوق فهي أقل فئة ممثلة في عينة الدراسة وتمثل(36 %) .

2 ـ بينت الدراسة أن (52.1 %) من المبحوثين هم من فئة الموظفين ، و (26.7%) هم من فئة أعمال حره ، و (15.8 %) هم معلمين .

3 ـ أوضحت الدراسة أن (37.1 %) من المبحوثين هم أصحاب تعليم أساسي ، وأن (30 %) هم أصحاب مؤهل ثانوية عامة ، و (21.1 %) هم أصحاب مؤهل التعليمي العالي الجامعة وما يعادلها ، و(6.6 %) هم أميون ، أما الذين يقرأون ويكتبون بلغت نسبتهم (5 %) من المبحوثين .

4 ـ كما بينت الدراسة أن (90.4 %) من المبحوثين متزوجين ، و (9.1 %) أعزب ، وأن فئة أرمل لم تتعد نسبتهم (0.4 %) .

5 ـ أوضحت الدراسة بعض الاتجاهات الايجابية للمبحوثين حول بعض القضايا التي طرحت ضمن أبعاد الإندماج الاجتماعي ، حيث أبد المبحوثين اتجاه ايجابي حول عمل المرأة ، فقد اعتبروا أن خروج المرأة ظاهرة صحية في المجتمع ، لأنها بعملها تساعد على دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وجاءت نسبة الموافقة على أشتغال المرأة لدى المبحوثين بمدينة سبها (49 %) ، أما المبحوثين بمدينة مرزق فقد بلغت نسبتهم (82 %)

3 / وفي دراسة عن الهجرة العربية الوافدة إلى مدينة طرابلس للفترة (1970 ـ 2000) ، قام بها محمد على الأعور عام (2004)[13] اتبع الباحث في هذه الدراسة الطريقة الوصفية بهدف :

1 ـ تتبع حركة الهجرة من الدول العربية إلى مدينة طرابلس لتحديد حجم الهجرة وأسبابها ، والخصائص العامة للمهاجرين .

2 ـ التعرف على أهم الدوافع التي تساهم بتدفق تيار الهجرة العربية إلى ليبيا وبالتحديد إلى مدينة طرابلس .

3 ـ التعرف على مدى مدى استفادة مدينة طرابلس من المهاجرين في جهودها التنموية على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

4 ـ التعرف على أهم الآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن الهجرة الوافدة لمدينة طرابلس وإبراز الحقائق الراهنة والمتعلقة بطبيعة الظاهرة .

كما افترض الباحث عدداً من الفروض أهمها :

1 ـ الهجرة الوافدة إلى مدينة طرابلس تشمل جميع الفئات العمرية إلا أنها ترتفع في الفئات العمرية الشابة .

2 ـ هناك علاقة بين الهجرة الوافدة إلى مدينة طرابلس ، ومستوى تعليم المهاجر .

3 ـ يعتبر العامل الاقتصادي المحلي أقوى العوامل المشجعة على تدفق تيار الهجرة إلى مدينة طرابلس .

شملت الدراسة عينة من (420) وافداً من مختلف الجنسيات العربية . أما من حيث منهج وأسلوب الدراسة ، فقد اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة ، واستخدم في جمع البيانات استمارة الاستبيان لجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة . وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها :

1 ـ بينت الدراسة أن (95.71 %) من المبحوثين المشاركين في الدراسة هم من فئة الذكور ، بينما (4.29 %) من المبحوثين من فئة الإناث .

2 ـ أظهرت الدراسة أن الهجرة ظاهرة منتشرة بين الشباب أكثر منها بين كبار السن ، حيث تبين أن (57.6 %) من المبحوثين تقع أعمارهم بين (15 ـ 44) .

3 ـ كشفت الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين الهجرة ومستوى تعليم المهاجر ، كما أوضحت أن الغالبية من المهاجرين لا يحملون مؤهلات بين ما أصحاب المؤهلات العالية نسبتهم قليلة جداً .

4 ـ كما بينت الدراسة أيضاً ، أن الهجرة العربية الوافدة إلى مدينة طرابلس كانت لها تأثيرات إيجابية وسلبية . فمن الآثار الإيجابية التطور الذي شهدته منطقة الدراسة في حركة البناء والعمران ، وتغطية عجز بعض القطاعات في الموظفين .

أما عن الآثار السلبية فهي عديدة منها : المساهمة في أرتفاع معدلات الجريمة ، وانتشار بعض الأمراض والأوبئة الخطيرة .كما توصلت الدراسة إلى أن أغلب الجرائم المبلغة عنه والتي ارتكبها العرب تتمثل في الإيذاء البسيط وتعاطي الخمور وبيعها ، ثم تزوير المستندات والسرقة بأنواعها ، وعمليات النصب وخيانة الامانة .

ثالثاً . الدراسات العالمية.

فبعدما استعراضنا الدراسات العربية ، والمحلية والتي تناولت الهجرة الوافدة (الخارجية) بوجه عام ، وتغير بعض انساق القيم الاجتماعية بوجه خاص ، انتقل الباحث إلى استعراض الدراسات العالمية والتي تناولت الهجرة الوافدة (الخارجية) .

1 / ومن بين هذه الدراسات ، الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث **عبدالرازق بن حمود الزهراني** ، عن المسلمون في الولايات المتحدة الأمريكية .عام (1995). بهدف :

1 ـ التعرف على الأحوال الاجتماعية للمسلمين بالولايات المتحدة الأمريكية .

2 ـ التعرف على علاقة المسلمين بغيرهم من الفئات الاجتماعية الاخرى .

3 ـ التعرف على الأسباب التي كانت وراء الهجرة العديد من الجاليات المسلمة إلى الولايات المتحدة الامريكية .

انطلقت الدراسة من مجموعة تساؤلات بهدف مساعدة الباحث في التعرف على طبيعة واقع المهاجرين المسلمين بالولايات المتحدة الامريكية ، و هذه التساؤلات أهمها :-

1 ـ ماهو الوضع السكاني للمسلمين بالولايات المتحدة الامريكية من حيث اهجرات وأنواعها وأسبابها ومناطق تمركزهم ؟

2 ـ ماعلاقة المسلمين بغيرهم من الفئات الاجتماعية في المجتمع الأمريكي ؟

أما عن عينة الدراسة فقد شملت المسئولين عن المؤسسات و المراكز الاسلامية بالولايات المتحدة الامريكية ، حيث بلغ حجمها(200) مفردة تم اختيارها من قبل الباحث بالطريقة العشوائية المنتظمة . أما من حيث منهج وأسلوب الدراسة ، فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التاريخي ، والمنهج الوصفي ،واستخدم في جمع البيانات استمارة الاستبيان لجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة.وقد توصلت الدراسة إلى عددمن النتائج منها :

1 ــ بينت الدراسة أن (93.4 %) من المبحوثين هم من فئة الذكور بينما (6.5 %) من المبحوثين هم من فئة الإناث . [14]

2 ــ بينت الدراسة أن (77.2 %) من المبحوثين المشاركين في الدراسة متحصلين على تعليم جامعي ، في حين أن (16.5 %) من المبحوثين متحصلين على تعليم ثانوي ، وأن (6.3 %) من المبحوثين المشاركين في الدراسة متحصلين على تعليم عالي فوق الجامعي .

3 ــ بينت الدراسة أن (67.5 %) من المبحوثين المشاركين في الدراسة توجد لهم علاقات اجتماعية جيدة مع الجاليات الاخرى من غير المسلمين , في حين أن (32.5 %) لا توجد لهم علاقات اجتماعية جيدة مع الجاليات الاخرى من غير المسلمين

4 ــ بالإضافة إلى ذلك أكّدت الدراسة أن (76 %) من المبحوثين المشاركين في الدراسة يسكنون في مناطق حضرية ، وأن (24 %) منهم يسكنون في مناطق ريفية .

إن الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها . على اختلاف الزوايا التي نظرت من خلالها إلى الهجرة الوافدة بصفة عامة ، وتغير القيم الاجتماعية بصفة خاصة ، وكذلك اختلاف أنواعها ، والطرق التي اتبعتها ، وتباين مناهجها وأدواتها ، ومجالاتها البشرية والمكانية والزمانية ، وأساليب الحصول على بياناتها ، والتساؤلات التي انطلقت منها ، والاهداف التي سعت إلى تحقيقها ، والفروض التي استندت إليها ، والحقائق التي وقفت عليها ، والنتائج التي توصلت إليها ، تتطلب إبداء بعض الملاحظات حول أبعادها النظرية ، والمنهجية ،والنواحي الإيجابية ، واوجه القصور فيها ، وأين تقف منها الدراسة الحالية ، ومدى اتفاقها واختلافها معها . وأهم ما يؤخذ على هذه الدراسات مايلي :

1 ــ تجنب بعض الدراسات السابقة مفهوم الهجرة الوافدة على الرغم من تناولها لخصائص هذا المفهوم الاخير .

2 ــ أن الشئ المتعارف عليه في أي بحث أو دراسة علمية هو تعميم ،فإن بعض الدراسات السابقة كانت كشفية أو استطلاعية ، فلم يكن بإمكانها الوصول إلى هذا الهدف المنهجي ، بحكم الحدود المنهجية المفروضة على مثل هذا النوع من التعميمات في هذا الجانب ،فهي لاتستند إلى فروض مسبقة ،ولاتختبر فروض قائمة ،وهذا لايعني عدم الاستفادة من الدراسات المشار إليها ،بل على العكس من ذلك فقدكانت بمثابة نقاط ارتكاز للدراسة

الـــراهنة ، استرشـــدت بها وأثرت الجانب النظرى لها ؛ ووجهتها إلى تحديد أهدافها وبناء فروضها .

3 ـ اعـــتمدت الدراســـات السابقة في بياناتها على مصادر أولية كالإحصائيات الرسمية والوثائـــق المختلفة ؛ وثانوية مستقلة من منشورة في البحوث والرسائل العلمية ، والكتب والـــدوريات المختلفة ، ومصادر ميدانية بإستخدام استبيانات واستمارات مقابلة للحصول على البيانات من جمهور وعينة الدراسة .

كما تباينت تعميمتها ؛ وطرق تنفيذها ؛ بين الوصفية ؛ والمقارنة والمسح الشامل ؛ أو العينة بالاساليب الاحتمالية وغير الاحتمالية ، بالطرق العشوائية وغير العشوائية ؛ إن هذا التعدد في مصـــادر البيانات ، والتباين في أساليب الحصول عليها ، وطرق تنفيذ هذه الدراسات ، ومميزات وعيوب تجعل من الاعتماد على أسلوب معين أو طريقة ما ، أفضلية لها دون غيرها ؛ ممـــا تفيد هذه الدارسة الحالية في اختيار أنسب الأساليب والطرق المنهجية التي بإمكانية الوصول عن طريقها إلى نتائج أكثر شمولاً ودقة ومنطقية . وبالتالي تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في الدارسة الحالية .

فمن حيث مصادر البيانات ؛ اعتمدت الدراسة الحالية عل مختلف المصادر ، الأولية مـــنها والثانوية والميدانية ، وطبقت أسلوب المسح الاجتماعي عن طريق العينة ؛ للحصول علـــى بيانات من عدد كبير من الأفراد ، واختارت أسلوب المقابلة باستخدام استمارة لهذا الغرض من أجل الوصول إلى أهدافها المرسومة .

4 ـ رغـــم تعدد أهداف الدراسات السابقة ؛ فإنها لم تتطابق مع تماماً مع أهداف الدراسة الـــراهنة ، إلا أنهـــا تـــناولت بعض الأهداف التي أمكن الاستفادة منها ؛ ومن أبرز هذه الدراســـات ، دراســـة " التفاعل الثقافي بين مصر ومجتمعات الخليج العربي " للباحثة منى السيد حافظ عبدالرحمن ، التي تتفق مع بعض أهداف الدراسة الراهنة في البعد التفسيري ، وتختلف عنها من حيث مفردات العينة .

كمـــا تـــتفق الدراستان أيضاً من حيث مدخلهما الاجتماعي ؛ وتناولهما لموضوع الهجرة الـــوافدة وتغير القيم الاجتماعية ؛ انطلاقاً من اهتمامات فرعين من فروع علم الاجتماع ، همـــا علـــم اجـــتماع السكان ، وعلم اجتماع القيم . وهذا لا يعني عدم الاهتمام ببقية الدراســـات الاخرى ، فكل دراسة وردت في العرض السابق غطت جانب معين وسلطت

عليه الضوء بحيث أصبح هناك تكامل في تأسيس قاعدة نظرية استندات إليها الدراسة الراهنة في جميع مراحلها .

5 ـ اعتمدت أغلب الدراسات السابقة في تحليل بياناتها واستنتاج نتائجها على الإحصاء الوصفي باستخدام أسلوب النسب المئوية ، وهو في نفس الوقت أسلوب غير كاف للوصول إلى نتائج متعمقة . والدراسة الراهنة ستعتمد على كلا من : الإحصاء الوصفي ، و الإحصاء الاستنتاجي (التحليلي) معاً في تحليل بياناتها واستنتاج النتائج . بعد أن يتم عرض البيانات الإحصائية عن طريق العرض البياني ؛ والعرض الجدولي . كما ستستخدم الدراسة الحالية أيضاً الأساليب الإحصائية الوصفية كالتوزيعات التكرارية ؛ والنسبة المئوية بالإضافة إلى ذلك سوف تستخدم الدراسة الأساليب الإحصائية التحليلية التي تخدم أهدافها في إطار العلاقة والدلالة للتأكد من مدى مصداقية فروضها .

6 ـ لقد تعددت أماكن إجرات الدراسات السابقة ، وتباينت ، واختلفت أزمنتها ، وكذلك المجتمعات التي طبقت فيها هذه الدراسات ؛ فمنها العالمية ، ومنها العربية ، ومنها المحلية ، وبالطبع فإن لكل مجتمع خصوصيته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية ؛ التي تختص بها عن غيره من المجتمعات الأخرى .

7 – لقد تعددت المناهج التي اعتمدت عليه الدراسات السابقة ؛ على الرغم اختلافها . فعلى سبيل المثل اعتمدت عليه الدراسات السابقة على مناهج متنوعة ،كالمنهج الوصفي والمقارن ، والتجريبي ، ودراسة الحالة والطريقة الانثروبولوجية . كما أن بعض الدراسات اعتبرت المسح الاجتماعي من مناهج الدراسة . فالمسح الاجتماعي هو أسلوب من أساليب الدراسات الوصفية .

8– اعتمدت بعض الدراسات السابقة على دراسة تغير القيم الاجتماعية في المجتمعات المصدرة للهجرة الوافدة دون أعطاء اهمية لتغير القيم الاجتماعية من قبل الوافدين في المجتمعات المستقبلة لهم . كما اعتمدت بعض الدراسات السابقة على عينة من المهاجرين فقط عكس هذه الدراسة التي تجمع عينتها على السكان الليبيين المقيمين بمنطقة الدراسة .

أن ما أود الإشارة إليه في إطار الموضوع الذى تبحثه الدراسة ، وما تسعى إليه من أهداف أن المجتمعات التي أجريت فيها الدراسات السابقة قد جمعتها قواسم مشتركة من حيث البعد الإنساني ، والعمل على المحافظة عليه باعتبار القيم الاجتماعية مطلب ضروري تنشأ

من أجله المجتمعات الانسانية والتي توفر الحاجات الضرورية ؛ المادية و الاجتماعية .وباعتبار أيضاً إن القيم الاجتماعية هي التي تحكم طبيعة العلاقات الاجتماعية الغير الرسمية بين أفراد المجتمع الواحد .

وهذا مايقودنا إلى القول بأن هذه التباينات والاختلافات ، تجعل من بعض العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في زمن ما خروج عن العرف والمالوف في مجتمع ما .

فمن خلال الإطار النظري المشار إليه تمكن الباحث من اشتقاق وصياغة الفروض التي تقوم عليها هذه الدراسة . .

فهذه الدراسة تنطلق من فرضية عامة مؤداها **بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة وتغير بعض القيم الاجتماعية بمدينة الكفرة** . والكي نتمكن من التحقيق هذه الفرضية وجب علينا وضع فرضيات فرعية تمكننا من معرفة هل توجد علاقة بين الهجرة الوافدة وتغير بعض القيم الاجتماعية بمدينة الكفرة وأهم الفرضيات فرعية مايلي:

1 - أن هناك علاقة ذات دلالة أحصائية بين الهجرة الوافدة و الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بمدينة الكفرة .

2 - أن هناك علاقة ذات دلالة أحصائية بين الهجرة الوافدة وتغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية (الزواج والمآتم) بمدينة الكفرة

3 - أن هناك علاقة ذات دلالة أحصائية بين الهجرة الوافدة وأنتشار الجريمة و ارتفاع معدلاتها بمدينة الكفرة .

هوامش الفصل الخامس .

1 / غـــانم سلطان وفتحي فياض ، جغرافية الكويت دراسة في الظروف الطبيعية والسكان ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية الطبعة الأولي 1998 ، ص 203

2 / محمـــد أحمـــد بيومـــي ، القـــيم ومـــوجهات السلوك الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية الطبعة الأولى 2003 ص ص _177

3 / عبدالباســـط عبدالمعطـــي ، الهجـــرة النفطية والمسالة الاجتماعية ، مكتبة مدبولي القاهرة الطبعة الأولى 1984 ص ص 15 _ 18

4 / عـــبد الله عـــبد الغنـــي غانم ، المهاجرون دراسة سوسيوانثروبولوجية ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 2002 ص ص 115 -121

5 / محمـــد أحمد بيومي و عفاف عبدالعليم ناصر ، علم الاجتماع العائلي دراسة التغيرات في الاسرة العربية ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية الطبعة الأولى 2003 ص ص 25 _35

6 / منى السيد حافظ عبدالرحمن ، التفاعل الثقافي بين مصر ومجتمعات الخليج العربى دراسة في الثقافة والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية الطبعة الاولى 1996 ، ص ص 109 _ 111

7 / المرجع السابق ، ص ص 74 _ 75

8 / مصلح الصالح ،التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة فى المجتمع الاردني(1987 _ 1991) فـــى المجـــتمع الاردنـــي ، مؤسســـة الوراق للنشر عمان الاردن ، الطبعة الاولى 2002 . ص ص 255 _ 270

9 / http:// www.Tarbya . net . 2005 .pp .1_7

10 / عبدالجليل قريرة الحسناوي ، أنماط التكيف الاجتماعي للعائدين من المهجر بمدينة سبها منشورات كلية الآداب والتربية بجامعة سبها الطبعة الأولى 1994 ، ص 18

11 / عبدالجلـــيل قريرة الحسناوي ، الإندماج الاجتماعي للمهاجرين الريفيين مع ملامح التغير الإجتماعي بمدن " الجنوب الليبي " رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس الرباط ،1999 / 2000 . ص 335

12 / محمد على الأعور ، الهجرة العربية الوافدة إلى مدينة طرابلس للفترة (1970 _ 2000) رسالة ماجستير غير منشورة (2004)

13 / http:// www . minshaul . com . 2000 .pp .110_115

الفصل السادس

الإجراءات المنهجية

أولاً . نوع الدراسة ومنهجها .
ثانياً . مجالات الدراسة .
ثالثاً . مجتمع الدراسة .
رابعاً . أداة جمع البيانات .
خامساً . متغيرات الدراسة .
سادساً . الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة .

هوامش الفصل السادس .

تمهيد :

في هـــذا الفصل من الدراسة نحاول تسليط الضوء على الاجراءات المنهجية لدراسة المتمثلة في أولاً : نوع الدراسة ومنهجها والذي يحدد من خلاله وحدة الدراسة و العينة وأسلوب أختـــيارها و تحديد وحدة الدراسة . ثانياً : تحديد مجالات الدراسة وهي.(المجال البشري والمجـــال المكـــاني الجغرافي و المجال الزمني) .ثالثاً : مجتمع الدراسة . من حيث نسبة تمثيل العيـــنة ونوعـــية العيـــنة المـــراد ســـحبة بطـــريقة العلمية . رابعاً : أداة جمع البيانات . خامســـاً : مـــتغيرات الدراســـة (مـــتغيرات الخلفـــية و المتغيرالمســـتقل و المتغيرالتابع) سادساً : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة .

أولاً : نوع الدراسة ومنهجها .

إن نـــوع الدراســـة والمنهج المستخدم فيها ؛ يتوقف على مدى توفر المعلومات والبيانات عـــن موضوع الدراسة ؛ كذلك الأهداف المتوقع تحقيقها من الدراسة بالإضافة إلى طبيعة مجـــتمع الدراســـة .فهـــذه العوامل كلها تؤثر على اختيار الباحث لنوع الدراسة والمنهج المســـتخدم فيها ؛ ومن هنا يمكن القول . بأن دراستنا هذه وصفية تعتمد على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة .

وحدة الدراسة .

بعد ما يختار الباحث مشكلة بحثه ويقرر نوع تصميم البحث الذي سيوظفه ، يختار الباحث وحدة الأهتمام أو وحدة تحليل البيانات وهذه الوحدة قد تكون الفرد أو قد تكون جماعة أو تكـــون مؤســـســـة أجتماعـــية .ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن طبيعة هذه الدراسة وأهدافها تستدعي أن تكون وحدة الدراسة هي (**الفرد**)

العينة وأسلوب أختيارها .

العيـــنة في تقنـــيات البحث الاجتماعي تعني عدد من مفردات تمثل جمهور أو مجتمع ،أي اختيار جماعة من بين وحدات جماعة كبيرة ، ويقرر الباحث قبل اختيار عينة الدراسة التي ستكون أساس الاختيار .

تحديد وحدة الدراسة .

كما أسلفنا مسبقاً أن وحدة العينة في هذه الدراسة هي (**الفرد**) بمدينة الكفرة .

ثانياً : مجالات الدراسة .

تضمنت هذه الدراسة ثلاث مجالات كالآتي :

1/ المجال البشري :

يتكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من سكان مدينة الكفرة ، ويتمثلون في سكان منطقة الجـــوف وهـــي مركـــز المدينة ، وسكان مناطق الضواحي وهي بزيمة الجديدة ، الهواري الطلاب ، وتشمل هذه المناطق على السكان الليبيين وقد بلغ عدد السكان في مدينة الكفرة وضواحيها حتى عام 2005 (28149) نسمة وهذا مايوضحه الجدول التالي .

الجدول (6 _ 1) توزيع عدد سكان مدينة الكفرة وضواحيها

ت	المناطق	سكان منطقة الدراسة		
		ذكور	إناث	المجموع
1	الجوف	10650	10923	21573
2	بزيمة الجديدة	2329	2354	4683
3	الهواري	723	769	1492
4	الطلاب	213	188	401
المجموع		13915	14234	28149

المصدر :اعداد الباحث وفق إحصائيات السجل المدني الكفرة ،لسكان مدينة الكفرة وضواحيها لعام 2005 ف

2 / المجال المكاني الجغرافي :

شملـــت الدراســـة سكان مدينة الكفرة التي تقع في الركن الجنوبي الشرقي من الجماهيرية . وتعتبر ممرة وصل بين الجماهيرية وبعض الدول الافريقية المجاورة للجماهيرية ؛ فهي تجاور ثلاث دول شقيقة تحدها من الشرق جمهورية مصر العربية ؛ ومن الجنوب الشرقي جمهورية السودان ومن الجنوب دولة تشاد . وتشمل المدينة من الناحية الجولوجية ثنية معقرة عظيمة الاتســـاع محددة المعالم ويبلغ متوسط ارتفاعها حوالى 415 متر عن سطح البحر ، وتظهر المدينـــة في شكل وادي يعرف بحوض الكفرة يمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي ويـــبلغ طـــوله من الشرق إلى الغرب نحو 50 كيلو متراً ومتوسط عرضه من الشمال إلى

الجنـــوب نحو 20 كيلو متراً . وإلى الشمال الغربي يحده منخفض تازربو الذي يقع 250 كم من الكفرة . ويحيط بهذا الحوض ــ أى حوض الكفرة نطاق من التلال قليلة الارتفاع ويتميز قاعه بأنه ليس مستوياً ولكنه مقطع بواسطة مرتفعات قليلة الارتفاع وسطحه مكون من تربة صلصالية حصبة . وتبتعد مدينة الكفرة بمسافة 1000 كم إلى الجنوب من مدينة بنغازي ولمســـافة 600 كم جنوب جالو ؛ وهو آخر تجمع سكاني في المنطقة الجنوب الشرقي من الجماهيرية . [1]

فمدينة الكفرة كانت ومازالت تمثل مركزاً مهماً من مراكز طرق القوافل التجارية التي تعبر الجماهيريـــة إلى أفريقيا السوداء حيث كانت تتجمع القوافل في بنغازي ثم يمتد طريقها بعد ذلـــك نحو الجنوب إلى واحة جالو ومنها إلى واحات الكفرة وبعد ذلك إلى السودان مخترقاً أقالـــيم دارفور وكردفان إلى النيل الأبيض وحوض بحر الجبل وأقليم بحيرة فكتوريا والمناطق المجاورة .وتعود القوافل محملة ببضائع .[2] ومازالت مدينة الكفرة الى وقتنا الحاضر مركزاً رئيسيا لتجارة العبور (الترانزيت) نحو جمهورية السودان و دولة تشاد .

وتضـــم المدينـــة خمس تجمعات سكانية هي.(الجوف، بزيمة الجديدة ، الهواري، الهويوري الطلاب) كما هو موضح في الشكل (8) ويعتبر الجوف المركز الحضري و موقع النشاط التجاري والاداري الوحيد بالمدينة . وقد بلغ عدد سكان الجوف حوالى 21.573 نسمة وفق نتائج احصائيات السجل المدني بمدينة الكفرة عام 2005 وهم يمثلون مانسبته 77 % مـــن اجمالي سكان المدينة .أما البقية فهم حوالي 23% من نسبة السكان فهم يتوزعون على التجمعات السكانية الاخرى والتي هي مناطق ريفية المتمثلة في بزيمة الجديدة التي تبعد عن الجوف بمسافة 15 كم جنوباً . أما الهواري والهويويرى فهما يبعدا عن الجوف بمسافة 20 كم من ناحية الشمال .أما الطلاب فهو يبعد عن الجوف بمسافة 30 كم جنوباً . أما عن سكان المدينة فهم يتكونون من خليط من مختلف القبائل حيث ينتمي87 % منهم إلى قبـــيلة أزوية .أما الباقية وهم يمثلون 13 % ينتمون إلى قبائل المجابرة ، وأواجلة ، والتبو ، وأشرفة ، وأولاد سليمان ، وورفلة ؛ وأعربيات ، ومغاربة ، وأعبيدات .

2 / المجال الزمني :

هـــو الفترة الزمنية للدراسة الميدانية ، التي بدأت في 17 / 7 / 2006 ف ، وانتهت في 20 / 8 / 2006 ف ، التي استغرقت (35) يوماً ، تمّ خلالها جمع البيانات من مجتمع الدراسة .

ثالثاً : مجتمع الدراسة .

شمـــل مجـــتمع الدراســـة عينة من السكان الليبيين بمدينة الكفرة بتجمعاتها سكانية هي. (الجوف ، بزمة الجديدة ، اهواري ، الطلاب) والبالغ عددهم (281) فرد ، وقد تمت مقابلتهم جميعاً .

أ / نسبة التمثيل .

لا تـــوجد قاعدة ثابتة تحدد نسبة تمثيل معينة وبناء على ذلك نرى أن نسبة التمثيل لهذه الدراسة 1 % بالنسبة للسكان الليبيين الذين يسكنون مدينة الكفرة وضواحيها .

ب / حجم العينة .

يمكن التعرف على حجم العينة عن طريق أجراء عملية حسابية بسيطة وهي .

$$\text{حجم العينة} = \frac{\text{حجم المجتمع} \times \text{نسبة التمثيل}}{100}$$

$$\text{حجم عينة السكان الليبيين} = \frac{28149 \times 1\%}{100} - 281$$

بعـــد مـــا أستخراجنا عينة الدراسة راينا أن العينة العشوائية النسبية الطبقية هي الانسب لتمثيل مجتمع البحث معتمدين بذلك على توزيع منطقة الدراسة إلى مساحات جغرافية بناء علـــى الاحصـــائيات السكانية الواردة عن السجل المدني بمدينة الكفرة خلال منتصف عام 2005 . فـــإذا أردنـــا أن نحسب عينة عشوائية نسبية طبقية ، فأننا بحاجة إلى معرفة نسبة السكان الليبيين في كل منطقة من مناطق سالفة الذكر بمدينة الكفرة وتحدد هذه النسبة على النحو التالي :

م	المناطق	نسبة سكان المناطق	النسبة المئوية
1	الجوف	100 × 21573 / 28149	% 77
2	بزمة الجديدة	100 × 4683 / 28149	% 17
3	الهواري	100 × 1492 / 28149	% 5
4	الطلاب	100 × 401 / 28149	% 1
5	المجموع		% 100

فإذا كان عدد مفردات العينة المطلوب سحبها ((281)) مفردة من الليبيين. فإن نصيب كل منطقة من مناطق أنفة الذكر .

. مفردة سكان منطقة الدراسة = **281**

1 / منطقة الجوف . $\frac{77}{100}$ % × 281 = 216

2 / منطقة بزمة الجديدة . $\frac{17}{100}$ % × 281 = 48

3 / منطقة الهواري . $\frac{5}{100}$ % × 281 = 14

4 / منطقة الطلاب . $\frac{1}{100}$ % × 281 = 3

المجموع = 281 مفردة من الليبيين

بعد أن تم أستخراج مفردات العينة والتي بلغ عددها (281) مفردة من الليبيين : مائة

أ / الجوف = 216 ب / بزمة الجديدة = 48 ج /الهواري = 14 د /الطلاب =3

المجموع = 281 مفردة .

بعـــد ذلك يتم اختيار عينة عشوائية . وبما أن حجم العينة محدد (281) مفردة آي العدد العشـــوائي يتراوح بين (001 إلى 281) . الخطوة الأولى تنحصر في أعداد قائمة بمنطقة الجوف تبدأ من (001 إلى 216) . ومنطقة بزمة الجديدة من (217 إلى 264) ومنطقة الهواري من (265 إلى 278) ومنطقة الطلاب من(279 إلى 281) . ولاختيار مفردة

العينة من الليبيين يتوجب علينا أن نستخدم الجد وال العشوائية . وبما أن إجمالي مفـــردة الليبيين في البحث هو (281) وهذا العدد مكون من ثلاث أرقام . أذن في هذه الحالة نبدا بطريقة العشوائية من آي مكان في الجدول عند تقاطع آي سطر وفي آي عمود بالجدول ، والسير في اتجاه رأسي أو أفقي منتظم ثم نستمر متجهين إلى أعلى وإلى أسفل حتى نتحصل على العدد المطلوب وهو (281) مفردة .

الشكل (7) حجم عينة الدراسة في كل منطقة من مناطق مجتمع الدراسة

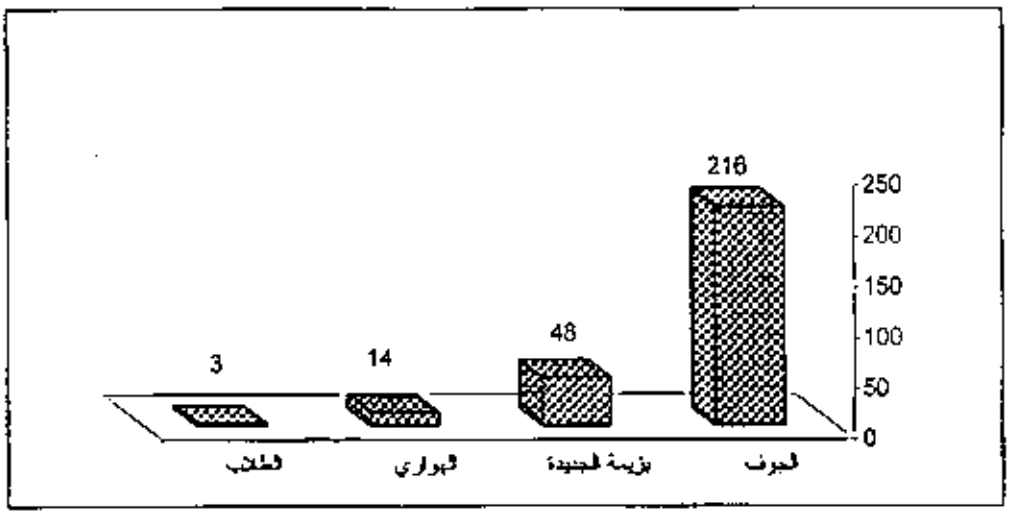

رابعاً : أداة جمع البيانات .

يتوقف أختيار الباحث للأداة جمع البيانات على عوامل كثيرة فبعض أدوات البحث تصلح في بعض المواقف والأبحاث ، فالمقابلة كأداة لجمع البيانات هي حوار وجهاً لوجـــه بـــين الباحث القائم بالمقابلة وبين شخص أو مجموعة أشخاص ، وعن طريق ذلك يحاول القـــائم بالمقابلةالحصول على معلومات التي تعبر عن الاراء و الاتجاهات والادركات ، والمشـــاعر ،والدوافع ، والسلوك في الماضي والحاضر [3].

فالمقابلة تكشف عن الابعاد الهامة للمشكلة وتنمية الفروض . فهي آي المقابلة تمتـــاز عـــن غيرها من أدوات جمع البيانات كونها أكثر مرونة وواقعية ، وتمكن الباحث مـــن شـــرح للمبحوث ما قد يكون غامضاً من أسئلة الاستمارة وتحتاج المقابلة إلى مهارة وخبرة ومرونة ، وتدريبات يكتسبها الباحث عن طريق الممارسة العملية عند النزول إلى الميدان والاحتكاك بجمهور البحث والقدرة على النفاذ إلى دوافع السلوك ومكونات الشخصـــية وأســـاليب

الاتصـــال والـــتأثير بأنواع العلاقات الاجتماعية .[4] وبناءً على الاعتبارات سالفة الذكر المـــتعلقة بالمقابلـــة كأداة من أدوات جمع البيانات ؛ لذا تعين على الباحث أختيار المقابلة كوسيلة أساسية لجمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة وذلك عن طريق أستمارة تم بنائها لهذا الغـــرض وفقاً للإطار النظري وما اشتمل عليه من متغيرات وفروض وتعريفات إجرائية تم صياغتها في شكل أسئلة تخدم أهداف وفروض هذه الدراسة .

ونظـــراً لأن أداة جمع البيانات تمثل حلقة مهمة من حلقات البحث ، تمثل بياناتها انعكاساً لأهداف الدراسة ؛ وترجمة لفروضها في صيغة الاسئلة التي اشتملت عليها الاستمارة ، التي تعبر ـ أي الاسئلة ـ عن متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة ؛ فقد تطلب ذلك من الباحث الإلمـــام التام بأوضاع جمهور البحث ؛ وتحديد إطاره الذي يمكن دراسته من خلاله ؛ عن طريق الزيارات الميدانية التمهيدية ، بالإضافة إلى استعراض وتلخيص التراث العلمي المتصل بالظاهرة المدروسة ، والإلمام بجوانبها الكمية ، من خلال الإحصاءات الرسمية التي تصدر في شـــكل تقاريـــر سنوية . وقد تمّ إعداد الاستبيان في صورته المبدئية متضمناً اربعة أبواب ؛ اشتمل الأول منها على البيانات الأولية ، أو ما يعرف ببيانات الخلفية ؛ أما الأبواب الثلاثة الأخرى فقد خصصت للبحرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية التي تعكس ؛ أهداف الدراسة وفروضها ؛ والتي تمثلت في تفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة ، وتغير بعض القيم المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية (الزواج و المآتم) ؛ وانتشار الجرائم .

وظهرت الصورة المبدئية للاستبيان مشتملة على عدد (37) سؤالاً بين المغلق والمفتوح ، وعمـــد الباحث بعد ذلك إلى إخضاع أداة جمع البيانات إلى إجراء منهجي تستلزمه هذه المرحلة من الدراسة ، ويترتب عليه نجاح الدراسة في مراحلها التالية وتحقيق اهدافها ، وقد تمثل هذا الإجراء المنهجي في :

1 ـ عـــرض الاســـتبيان علـــى عيـــنة من المحكّمين من تخصص علم الاجتماع والخدمة الاجتماعـــية ، كمـــا هـــو مبيّن بالجدول (6 ـ 2) . وقد أبدى المحكّمون العديد من الملاحظات المنهجية ،والفنية والشكلية ، شملت إلغاء بعض الاسئلة ،وتعديل وصيغ بعضها ؛ وتمّ ذلك خلال الفترة من 28 / 6 / 2006 ف إلى 10 / 7 / 2006 ف .

الشكل (8)
خريطة مدينة الكفرة والمناطق التي وقعت عليها الدراسة

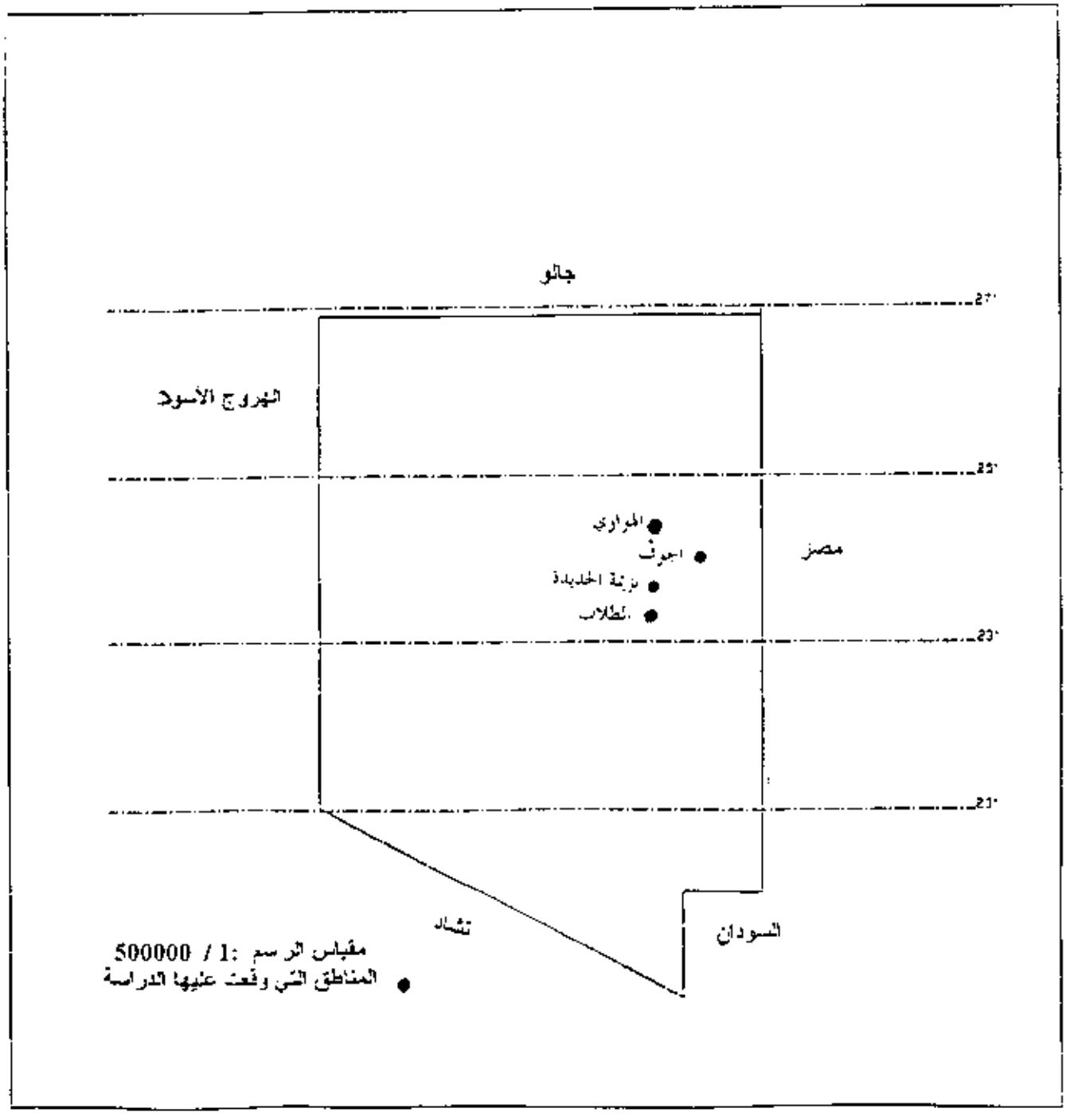

جدول (6 ـ 2) إحصائية بعينة المحكمين لأداة جمع البيانات

حسب التخصص وجهة العمل

طبيعة العمل	التخصص	جهة العمل	العدد
عضو هيئة تدريس	علم الاجتماع	جامعة قاريونس ـــ كلية الآداب قسم علم الاجتماع	6
عضو هيئة تدريس	علم الاجتماع	جامعة سبها ـــ كلية الآداب قسم علم الاجتماع	1
عضو هيئة تدريس	خدمة أجتماعية	المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ـــ بنغازي	2
المجموع			9

2 ـ تطبيق الاستبيان على عينة عشوائية من أفراد مجتمع الدراسة من منطقة الجوف ، وبزمة الجديدة ، والهواري ، بلغ قوامها (28) حالة ، وقد اتبع الباحث مع هذه العينة نفس المبادئ التي ستتم بها الدراسة الأصلية من حيث اتباع أسلوب المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات ، وبمعرفة فريق البحث الذي أعد لجمع بيانات هذه الدراسة ، وقد تمّ ذلك خلال الفترة من 17 / 7 / 2006 ف إلى 25 / 7 / 2006 ف .

وبعد أن تمّ جمع البيانات تمّ تفريغها وتحليلها تحليلاً بسيطاً لمعرفة مدى وضوح الأسئلة وفقراتها ، وتشابهها وتكرارها ، وترتيبها ، ومدى تقبل المبحوثين لنوع الأسئلة . ومعرفة ما إذا كان طول الأداة مناسباً أم لا للتحكم في زمن المقابلة تجاشياً لملل وسأم المبحوثين .

ومن خلال آراء عينة المحكّمين ، وملاحظاتهم ، واقتراحاتهم ، وتحليل البيانات التي جمعت عن عينة الاختبارية لأداة جمع البيانات ، تمت إعادة صياغة بعض الأسئلة ، وإعادة ترتيب البعض الآخر ، ووضعت أداة جمع البيانات في صورتها النهائية ، بحيث اشتملت على (33) سؤالاً ، وقدر الباحث أن متوسط زمن المقابلة بعد الاختبار سيكون في حدود (15) دقيقة .

خامساً _ متغيرات الدراسة :

تحتوي عملية البحث على مجموعة من المفاهيم ، ولكي ننتقل في عملية البحث من المستوى التصوري إلى المستوى التجريبي ، يجب أن تحول هذه المفاهيم إلى متغيرات تصاغ في شكل فروض للاختبار [٥٠] . وقد اهتمَّ الباحث في هذه الدراسة بثلاث أنواع من المتغيرات هي : متغيرات الخلفية ، ومتغير المستقل ، والمتغيرات التابعة .

1 _ متغيرات الخلفية .

تمثلت في عدد من الخصائص ، المتعلقة بمجتمع الدراسة . وقد جاء اهتمام الباحث بهذه المتغيرات باعتبارها تعكس صورة مجتمع الدراسة الاجتماعية ، والديموجرافية ، للاستفادة بها عند عرض بيانات الدراسة وتحليلها (الجانب الوصفي) ، وتمَّ تحديد هذه المتغيرات كما يلي :

(**1 _ 1**) **محل الإقامة الحالي** : وهو المكان الذي يقيم فيه المبحوث وقت إجراء الدراسة.

(**1 _ 2**) **نوع عمل المبحوث (المهنة)** : معرفة ما إذاكان المبحوث يعمل أم لا ، ومعرفة نوع العمل إذا كان يعمل .

(**1 _ 3**) **عمر المبحوث** : ويراد منه معرفة عمر المبحوث ، وقت إجراء الدراسة .

(**1 _ 4**) **النوع** : هذا المتغير يراد منه التعرف على عدد المبحوثين من الذكور والإناث.

(**1 _ 5**) **الحالة الاجتماعية للمبحوثين** : من حيث كون المبحوث أعزب ، أو متزوج ، أو مطلق ، أو أرمل .

(**1 _ 6**) **المستوى التعليمي للمبحوث** : ويشير إلى المرحلة التي حققه المبحوث من التعليم .

2 _ المتغير المستقل :

المتغير المستقل هو المتغير التفسيري . بمعنى آخر المتغير المستقل هو الذى يؤدي إلى التغيرات في قيم المتغير التابع .[٥١] والمتغير المستقل في هذه الدراسة يتمثل في الهجرة الوافدة ، وينظر إليها ((بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد ، أو جماعة من منطقة اعتادوا

الإقامـــة فيها إلى منطقة أخرى خارج حدود الدولة . وقد تكون عملية الانتقال والتحول على النحو دائم أو مؤقت)) [٣٠]

فالهجرة الوافدة هو المتغير المستقل في هذه الدراسة ، وعرف إجرائياً بانها : المهاجرين الذين جـــاءوا من خارج حدود الدولة وقد تباينات الأسباب والدوافع التي كانت وراء تركهم لموطنهم الاصلي .

3 _ المتغير التابع :

المتغير التابع هو المتغير الذي يود الباحث تفسيره ، والمتغير التابع في هذه الدراسة هو القيم الاجتماعية ؛ حيث ينظر إلى القيم الاجتماعية ((بأنها تصورات دينامية ؛ صريحة أو ضمنية تميـــز الفرد والجماعة ؛ وتحدد ماهو مرغوب وغير مرغوب فيه اجتماعياً ؛ وتؤثر في احتيار الطـــرق والأســـاليب والوســـائل والأهـــداف الخاصة ، وتجسد مظاهرها في اتجاه الأفراد والجماعـــات وأنمـــاط سلوكهم ومعتقداتهم وعاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية وترتبط ببقية مكونات البناء الاجتماعي ، وتؤثر فيها وتتأثر بها)) [٣١]

فالقيم الاجتماعية هو المتغير التابع في هذه الدراسة ، وعرفت إجرائياً بأنها : تلك القيم التي تغيرات ولم يكن لها وجود من قبل ؛ وأصبحت سلوك مقبول أو غير مقبول من قبل أفراد المجـــتمع ، والتي يرى الباحث أن تغيرها راجع إلى عدة عوامل منها الهجرة الوافدة سواء كان ذلك بشكل مباشر ؛ أو غير مباشر ، ومن القيم الاجتماعية التي سوف نتاولها في هذه الدراسة هي . الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة ؛ القيم المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية (الـــزواج ، المـــأتم) ، أرتفـــاع معدل الجريمة وانتشار أنواعها .وسيتم قياس هذه القيم الاجتماعية والتي أشارنا إليها في هذه الدراسة من حلال الموشرات التالية :

(3 _ 1) الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة .

يراد بهذه القيمة معرفة العلاقة بين الهجرة الوافدة و الدور الاجتماعي والاقتصادي للإناث من حيث أرتفاع معدل تعليم الإناث ؛ وكذلك خروج المرأة إلى ميدان العمل ؛ واختلاطها بالرجال في المؤسسات الإدارية والشركات الموجودة بمجتمع الدراسة .وقد تمّ الوصل إلى ذلـــك من خلال مجموعة من الاسئلة تتمثل في السؤال رقم (10) : هل تعتقد أن الهجرة

الوافدة كان لها تأثير على اتجاه مجتمع مدينة الكفرة نحو تعليم الإناث بحيث اصبح مواصلة تعليم الفتاة أمر مهم ؟

1 / كان تأثيرهم قوي جداً. ☐

2 / كان تأثيرهم بسيط وهناك عوامل أخرى معهم. ☐

3 / لم يكن لهم تاثير مطلقا. ☐

والسؤال رقم (14) أذت الهجرة الوافدة إلى جعل خروج المرأة إلى العمل بمدينة الكفرة من الظواهر المقبولة وغير خارجة عن العادات والتقاليد بالمدينة ؟

1 / أوافق. ☐ 2 / لا أوافق . ☐ 3 / لا أستطيع ان أقرر. ☐

السؤال رقم (15 ـ 2) لعبت المرأة الوافدة والتي كانت تعمل في المؤسسات الادارية بمدينة الكفرة دور في تشجع المرأة الليبية للعمل في المؤسسات الادارية بالمدينة ؟ والسؤال رقم (15 ـ 4) من أهم تأثيرات الهجرة الوافدة على مجتمع الدراسة خروج المرأة للعمل في القطاع الخاص ؟

1 / أوافق. ☐ 2 / لا أوافق . ☐ 3 / لا أستطيع ان أقرر. ☐

(3 ـ 2) تغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة المناسبات الاجتماعية

إن هذه القيم الاجتماعية التي أشرنا إليها ؛ تعتبر متغيرات تابعة ، ولها مؤشراتها التي تقاس من خلالها لمعرفة المعايير المصاحبة لتغير قيمة الزواج من حيث السن المناسب الزواج للذكور والإناث ، كذلك المكان المناسب للأقامة عقد القران ، وأقامة الوافدين علاقات اجتماعية ومصاهرة مع أفراد مجتمع الدراسة . كذلك تأثير الهجرة الوافدة على عادة تعزية أهل المتوفي ؛ بالإضافة إلى معرفة طبيعة تشابه نمط الأستهلاك في المناسبات الاجتماعية عند كل من الوافدين وأفراد مجتمع الدراسة ؛ ومعرفة المناسبات الاجتماعية التي يتم فيها ارتفاع نمط الاستهلاك ، مع تحديد المكان المناسب للأوقات الفراغ .

وقد تم قياس هذا المتغير من خلال السؤال رقم (19) هل لعبت الهجرة الوافدة دور في تغير بعض المعايير المصاحبة لعادة الزواج كتغير سن الزواج والأسلوب المناسب للأختيار ومكان عقد القران .

السؤال رقم (20) يقيم الوافدون المقيمون بمدينة الكفرة علاقات اجتماعية جيدة مع السكان الليبين بالمدينة ؟

والسؤال رقم (21) لعبت العلاقات الاجتماعية بين الوافدين والليبين بمدينة الكفرة دورا في حدوث تمازج ثقافي فيما بينهم كان من نتائجه إقامة علاقة مصاهرة بين الوافدين والليبين أدى ذلك إلى أن يتزوج الوافدون من الليبيات ؟

والسؤال رقم (23) من تاثيرات الوافدين على مجتمع مدينة الكفرة ظهور ظاهرة تعزية أهل المتوفي في المقابر بالمدينة ؟

والسؤال رقم (24) لعب تواجد الوافدين بمدينة الكفرة على خلق تمازج ثقافي بين الثقافة الوافدة و الثقافة المحلية مما أدى إلى ظهور بعض القيم الاجتماعية بالمدينة لم تكن موجودة من قبل ؟

والسؤال رقم(27) هناك أرتفاع متزايد في نمط الأستهلاك لدى الليبين والوافدين في المناسبات الاجتماعية بمدينة الكفرة ؟

1 / أوافق ☐ 2 / لا أوافق ☐ 3 / لا استطيع أن اقرر ☐

(3 _ 3) أنتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها.

يراد بهذه القيمة معرفة فيما إذا كانت الهجرة الوافدة لعبت دور في انتشارالجريمة و أرتفاع معدلاتها وكذلك أنتشار المشكلات الاجتماعية التي قد تكون في حكم الجريمة و لم يكن لها وجود من قبل بمجتمع الدراسة.

وقد تمّ قياس هذا المتغير من خلال كل من : السؤال رقم (32) هل تعتقد أن وجود أعداد كبيرة من الوافدين بمدينة الكفرة ساهم في أرتفاع معدل الجريمة بالمدينة ؟

1 / نعم ☐ 2 / لا ☐

والسؤال رقم (33) لعب تواجد الوافدين بمدينة الكفرة في خلق بعض المشكلات الاجتماعية بين الناس لم يكن لها موجود من قبل من بين هذه المشكلات : عدم سداد الدين وخيانة الأمانة ؟

1 / أوافق ☐ 2 / لا أوافق ☐ 3 / لا أستطيع ان أقرر ☐

سادساً _ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

يخضع تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في عرض وتحليل البيانات ، إلى الهدف من الدراسة ، وطبيعة البيانات ، ونوع التحليل المطلوب ، وغير ذلك من الاعتبارات المنهجية .

- وفي هذه الدراسة اعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية ؛ لتحليل البيانات وصفياً ؛ وعند اختبار الفروض .

ففي الجانب الأول (التحليل الوصفي) استخدم الباحث بعض أساليب العرض البياني التي تناسب مع طبيعة البيانات ، كالدوائر ، والرسوم البيانية ، كما استخدم التوزيعات التكرارية ، والنسبة المئوية للمقارنة بين المتغيرات .

أما في الجانب الثاني (اختبار الفروض) ؛ فقد استخدم الباحث اختبار (كا^2)

هوامش الفصل السادس .

1 / حـــافظ عيـــى خيـــر الله الـــزوي ، حوض الكفرة دراسة في الجغرافية الطبيعية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم جامعة ناصر 2000 . ص ص 2 _ 6

2 / محمـــد ابـــراهيم حســـن ، دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي ، منشورات جامعة بنغازي الطبعة الأولى (بدون تاريخ) ص 114

3 / محمـــد علـــى محمد ، مقدمة في البحث الاجتماعي ، دار النهضة العربية بيروت الطبعة الأولى 1983 . ص 336

4 / المرجع السابق . ص 338

5 / عـــبدالله عامـــر الهمالي ، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته ، منشورات جامعة قاريونس بنغازي الطبعة الثالثة 2003 .ص ص 73 _ 74

6 / المرجع السابق . ص ص 74 _ 75

7 / علـــى عبدالـــرازق جلبي ،علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية الطبعة الرابعة 2003 . ص ص 255 _ 258

8 / صالح محمد على بو جادو ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الأردن الطبعة الثانية 2002 . ص 205

الفصل السابع

عرض البيانات وتحليلها

1 . عرض وتحليل البيانات

أولاً . خصائص مجتمع الدراسة .

ثانياً . اتجاهات المبحوثين نحو علاقة بين الهجرة الوافدة والدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة .

ثالثاً . اتجاهات المبحوثين نحو علاقة بين الهجرة الوافدة وتغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية .

رابعاً . اتجاهات المبحوثين نحو علاقة بين الهجرة الوافدة وانتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها .

2 . أختبار الفروض

1 _ عرض وتحليل البيانات :

تمّ في الفصل السابق ، التعرض للاجراءات المنهجية للدراسة ، أما هذا الفصل فسيتضمن جانبين : الجانب الأول . يتعلق بعرض البيانات (التحليل الوصفي) ، والجانب الثاني . يتعلق باختبار فروض الدراسة . وفي الجانب الأول سيهتم الباحث بإبراز أهم خصائص مجتمع الدراسة ، ثم نتناول مؤشرات بعض القيم الاجتماعية والتي قد تكون لها علاقة بالهجرة الوافدة .

أولاً _ خصائص مجتمع الدراسة :

يمكننا الأن إعطاء فكرة عن خلفية الدراسة ، من خلال عرض للخصائص العامة ، والخاصة بها ، حتى نتمكن من خلالها فهم مجتمع الدراسة بشكل أوضح ، ومن ثم العمل على تحقيق أهداف هذه المرحلة من الدراسة .

جدول (7 _ 1) توزيع المبحوثين حسب مناطق الإقامة .

المناطق	ك	%
الجوف	216	76.87
بزمة الجديدة	48	17.08
الهواري	14	4.98
الطلاب	3	1.06
المجموع	281	100.00

شكل رقم (9)

توزيع المبحوثين حسب مناطق الإقامة

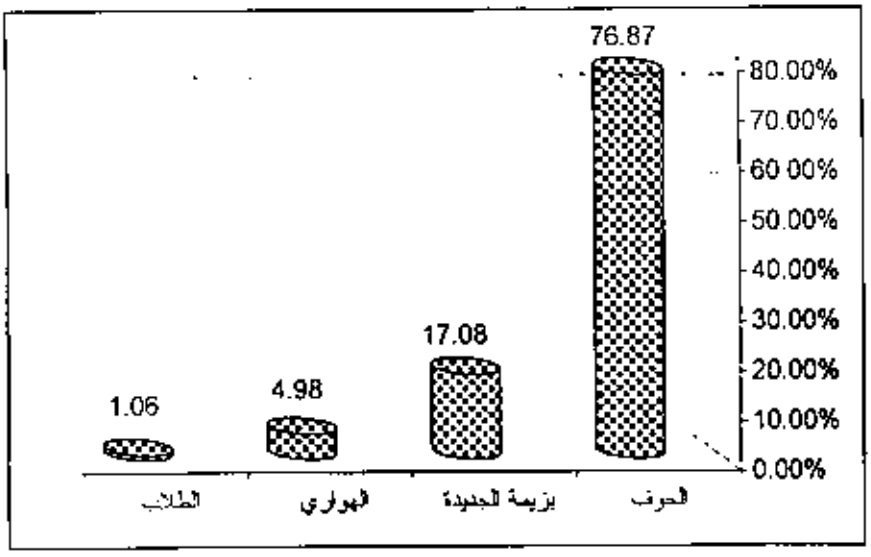

يلاحظ من الجدول (7 ـ 1) وكذلك الشكل رقم (9) أن منطقة الجوف شكّلت أعلى نسبة ضمن عينة مجتمع الدراسة ، حيث بلغت نسبتها (76.87 %) . فهي تشكل أكبر تجمع سكاني بمنطقة الدراسة ، بالإضافة إلى كونها المنطقة الحضرية الوحيدة بمجتمع الدراسة والتي يوجد بها جميع المؤسسات الإدارية ، أما بقية عينة الدراسة وهي (23.13 %) فقد تشكّلت من منطقة بزيمة الجديدة ، ومنطقة الهواري ، ومنطقة الطلاب ، وهذه التجمعات الاخيرة جميعها مناطق ريفية لاتوجد بها مقومات الحياة الحضرية خاصة المؤسسات الإدارية ، وهذا ما يتفق مع ما جاء في دراسة عبدالرزاق بن حمود الزهراني ، عن المسلمون في الولايات المتحدة الأمريكية التي أكّد فيها أن 76 % من المبحوثين يسكنون في مناطق حضرية ، وأن 24 % من المبحوثين يسكنون في مناطق ريفية . وبشكل عام يمكن القول بأن 77 % من العينة هي من سكان الجوف مما قد يعطي بعض النتائج الايجابية على الدراسة ، كون منطقة الجوف هي أكثر المناطق تأثراً بالهجرة الوافدة على مجتمع الدراسة .

جدول (7 ـ 2) توزيع المبحوثين حسب النوع

النوع	ك	%
ذكور	175	62.28
إناث	106	37.72
المجموع	281	100.00

شكل رقم (10)

توزيع المبحوثين حسب النوع

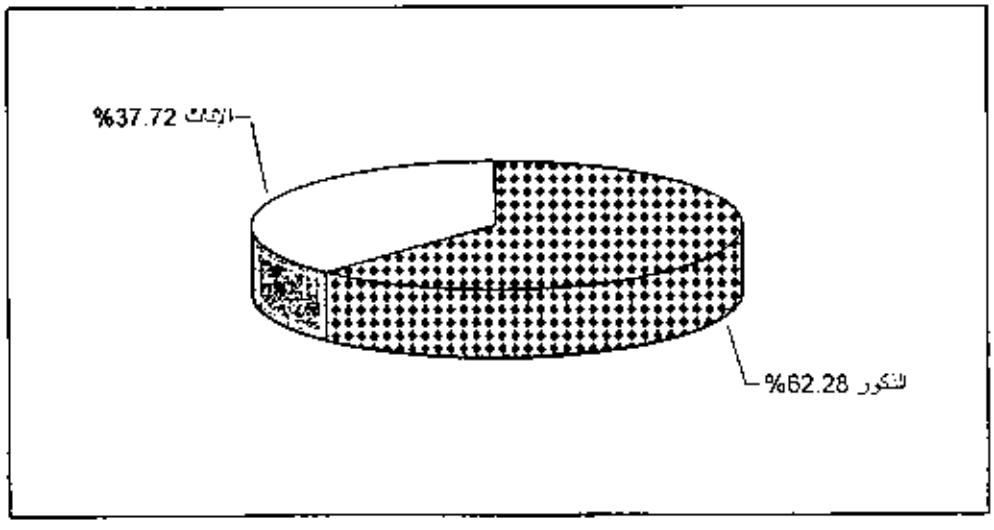

من الجدول (7 ـ 2) والشكل رقم (10) يتضح لنا أن الذكور يشكلون أعلى نسبة من عينة مجتمع الدراسة ، فقد شكّلت نسبتهم (62.28 %) ، وهذا قد يعطي مؤشر أيجابي نحو الاتجاه حول تغير بعض القيم الاجتماعية التي قد لا يكون لدى بعض الإناث خلفية عنها خاصة اللاتي يسكن في ضواحي المدينة ، وقد شكّلت نسبة الإناث (37.72 %) من عينة هذه الدراسة . وقد اقتربت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة نادر الملاح عن معدل الجريمة في المجتمع البحريني التي بين فيها أن 68 % من عينة مجتمع الدراسة كانوا من الذكور ، و 32 % من الإناث .

جدول(7 _ 3) توزيع المبحوثين حسب المهن

المهنة	ك	%
موظف أدري	135	48.04
مدرس	83	29.54
ممرض	8	2.85
أعمال حرة	19	6.76
متقاعد	14	4.98
ربة بيت	22	7.83
المجموع	281	100.00

شكل رقم (11)

توزيع المبحوثين حسب المهن

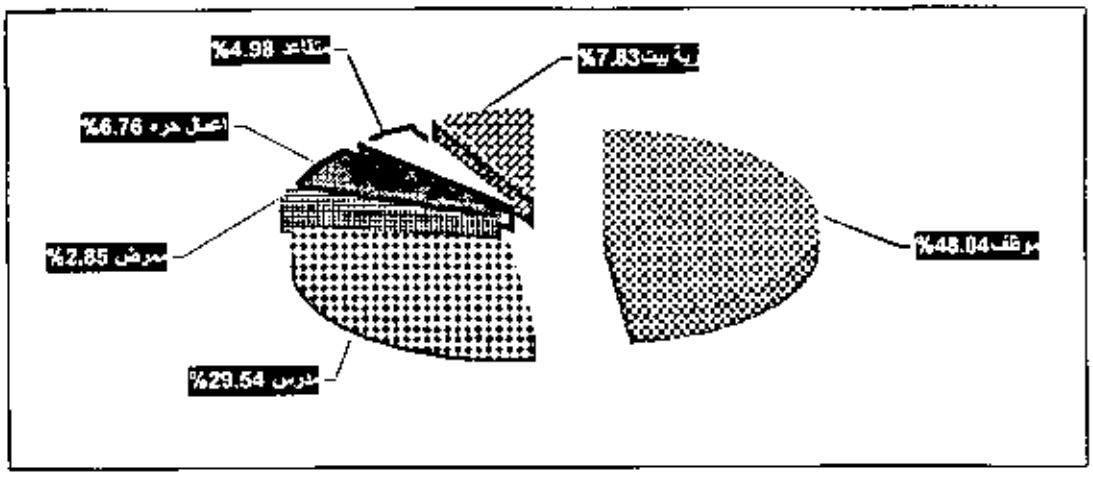

يتضح من الجدول (7 _ 3) والشكل رقم (11) أن (48.04 %) من المبحوثين هم موظفين إداريين ،وأن (29.54 %) من المبحوثين هم معلمين ،وجاء بعدهم في الترتيب ربات البيوت وبنسبة (7.83 %) ولم تعدُّ نسبة الممرضين في مهنة التمريض (2.85 %) وبشكل عام يتضح من الجدول أن (80.43 %) من المبحوثين يعملون في وظائف حكومية ، وقد قربت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة عبدالجليل قريرة

الحسناوي الإندماج الاجتماعي للمهاجرين الريفيين مع ملامح التغير الاجتماعي، التي أثبت فيها أن 81.50 % من أفراد عينة الدراسة هم موظفين حكوميين .

جدول(7 _ 4) توزيع المبحوثين حسب العمر

فئات الاعمار	ك	%
29 _ 20	51	18.15
39 _ 30	90	32.03
49 _40	99	35.23
59 _ 50	30	10.68
69 _60	11	3.91
المجموع	281	100.00

شكل رقم (12)

توزيع المبحوثين حسب العمر

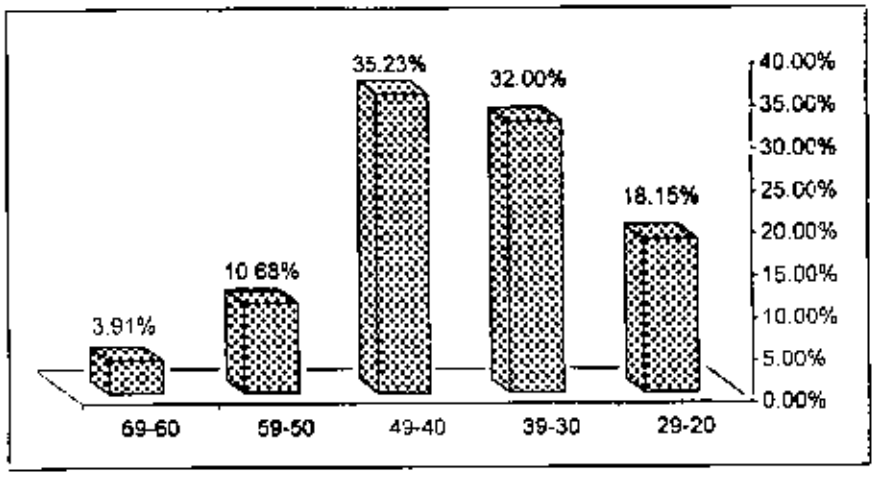

يلاحظ من الجدول (7 _ 4) والشكل رقم (12) يتضح أن الفئة العمرية من (40 _ 49) سنة شكّلت أعلى نسبة ضمن مجتمع الدراسة : حيث بلغت (35.23 %) . تليها الفئة العمرية من (30 _ 39) سنة ، إذبلغت نسبتها (32.03 %) .

كما يوضح لنا الجدول أن الفئة العمرية من (20 _ 39) سنة شكّلت أعلى حيث بلغت نسبتها (50.18 %) ، وبشكل عام يمكننا القول بأن (85.41 %) من مجتمع الدراسة تقع أعمارهم في الفئة العمرية من (20 _ 49) سنة .

وقد اتفقت هذه النتيجة أيضاً مع ما جاء في دراسة من السيد حافظ عبدالرحمن عن التفاعل الاجتماعي بين مصر ومجتمعات الخليج العربي : التي بيّنت فيها أن 80 % من المبحوثين أعمارهم تقع بين (20 _ 49) سنة ، و أن 51 % من المبحوثين أعمارهم تقع بين (20 _ 39) سنة .

جدول(7 _ 5) توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	91	32.38
متزوج	141	50.18
مطلق	49	17.44
المجموع	281	100.00

شكل رقم (13)

توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

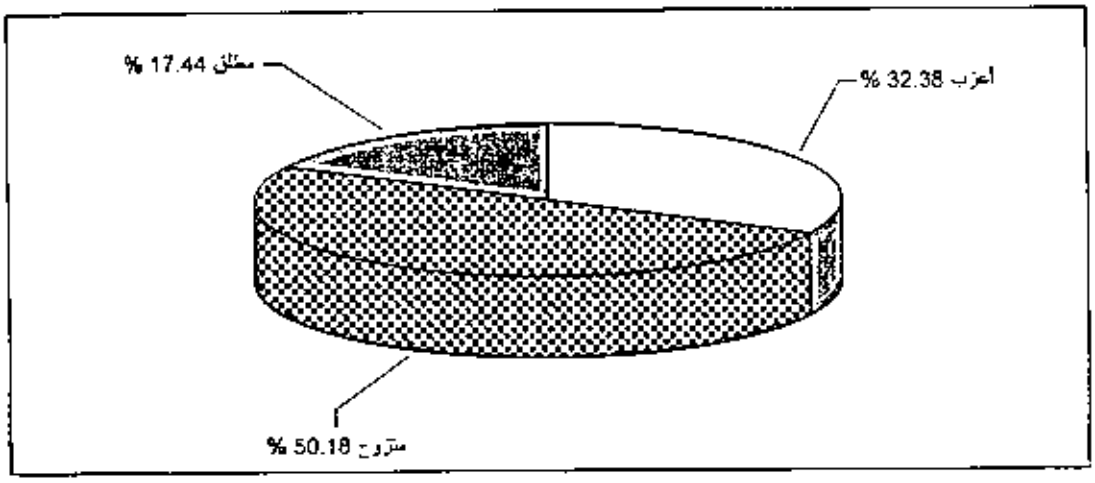

يتضح من الجدول (7 _ 5) والشكل (13) أن فئة المتزوجين تمثل أعلى نسبة في مجتمع الدراسة ، وبنسبة (50.18 %) ، في حين بلغت نسبة فئة أعزب (32.38 %) من مجتمع الدراسة وجاءت بعدها فئة مطلق ،وبنسبة بلغت (17.14 %) وقد خلا مجتمع الدراسة من فئة أرمل . وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة غريب السيد احمد عن القيم والتنمية الاجتماعية في المجتمع القروي ، التي أثبت فيها أن 50 % من مجتمع البحث كانوا متزوجين .

جدول(7 _ 6) توزيع المبحوثين حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ك	%
تعليم أساسي	76	27.05
تعليم متوسط	127	45.20
تعليم جامعي	78	27.75
المجموع	281	100.00

شكل رقم (14)

توزيع المبحوثين حسب الحالة التعليمية

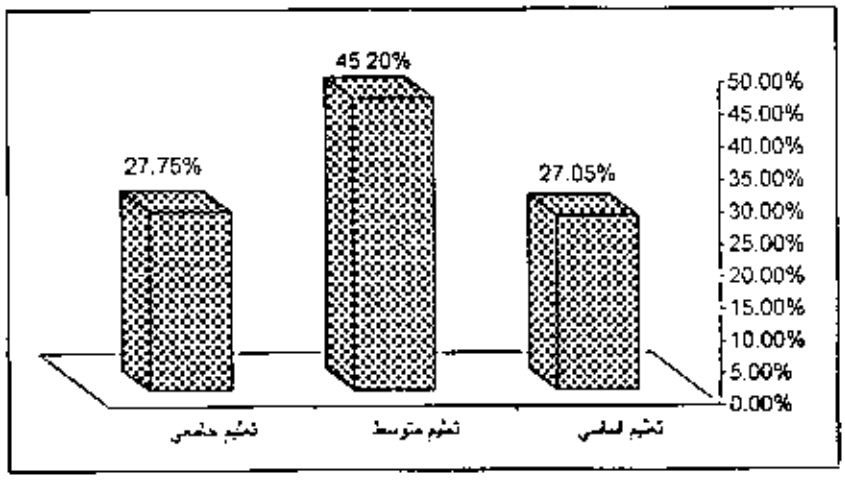

يتبين من جدول (7 ـ 6) الشكل (14) أن ذوي التعليم المتوسط يحتلون المرتبة الأولى من مجتمع الدراسة ، وبنسبة (45.20 %) ، يلي ذلك ذوي التعليم الجامعي ، وبنسبة بلغت (27.75 %) وجاء ذوي التعليم الأساسي في المرتبة الثالثة ، وبنسبة بلغت (27.05 %) . وقد اقتربت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة عبدالله عبدالغني غانم عن المهاجرين دراسة سوسيوانثروبولوجية ، التي أثبت فيها أن ذوي التعليم المتوسط يحتلون المرتبة الأولى من المبحوثين ، وبنسبة بلغت 47.5 % ، يلي ذلك ذوي التعليم الجامعي و قد بلغت نسبتهم 24.6 % .

ثانياً : اتجاهات المبحوثين نحو العلاقة بين الهجرة الوافدة والدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة .

فيما يلي عرض أهم مؤشرات الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بمجتمع الدراسة .

جدول(7 _ 7) اتجاهات المبحوثين نحو تعليم الإناث.

الاتجاه نحو تعليم البنات تغير عما كان عليه في الماضي	ك	%
نعم	275	97.86
لا	6	2.14
المجموع	281	100.00

الشكل رقم (15)

اتجاهات المبحوثين نحو تعليم الإناث

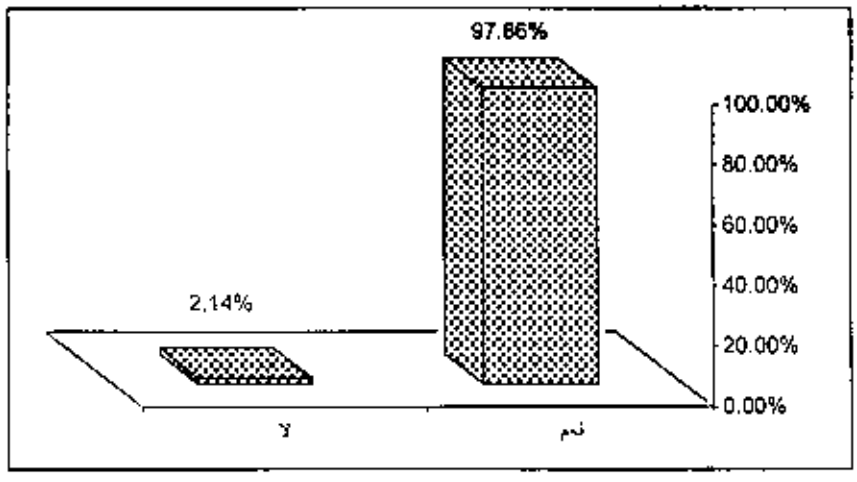

يلاحظ من الجدول (7 _ 7) والشكل (15) أن (97.86 %) المبحوثين أكدوا أن الإتجاه نحو تعليم الإناث بمجتمع الدراسة قد تغير عما كان عليه في الماضي . وهنا يمكننا القول بأن النظرة نحو تعليم الإناث قد تغيرت بمجتمع الدراسة ؛ فبعدما كان التعليم في الماضي يقتصر على فئة الذكور دون الإناث ، وكان تعليم الإناث ينظر إليه خروجاً عن العادات والتقاليد التي تحكم الحياة الاجتماعية بمجتمع الدراسة ، أما الذين يرون بأن الاتجاه

نحو تعليم الإناث لم يتغير عما كان عليه في الماضي ، فقد بلغت نسبتهم (2.14 %) . وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة محمد أحمد بيومي عن القيم وموجهات السلوك الاجتماعي ، التي أثبت فيها أن 62 % من مجتمع البحث أكدوا تدعيم وتقبل تعليم الإناث .

جدول(7 ـ 8) اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

الاتجاه نحو عمل المرأة	ك	%
يجب أن تعمل المرأة مهما كانت الظروف	46	16.37
أوافق على عمل المرأة بشرط أن تكون في مجالات معينة	205	72.95
لا أوافق على عمل المرأة مطلقاً	30	10.68
المجموع	281	100.00

الشكل رقم (16)

اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة

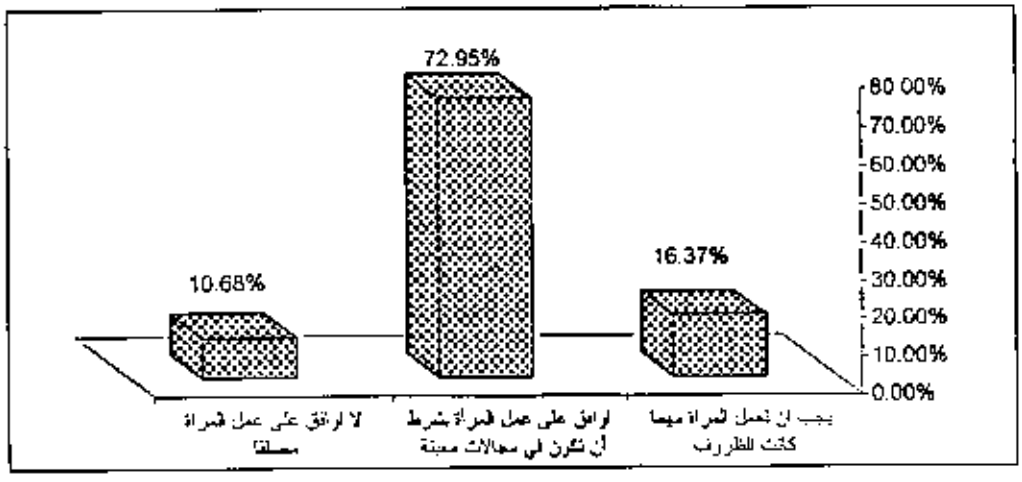

يلاحظ من الجدول (7 ـ 8) والشكل (16) أن (72.95 %) من المبحوثين يوافقون على عمل المرأة في مجالات معينة ،حيث يعتقد البعض منهم بأن هناك وظائف معينة من الممكن أن تعمل فيها المرأة مثل التدريس ،والتمريض،والأعمال الإدارية الكتابية ،وأن هناك

وظائف لا ينبغي أن تعمل فيها المرأة وهي تحتاج إلى جهد ومشقة و هي لا تتمشى مع طبيعة تكوينها الفسيولوجي ، كأن تعمل مهندسة معمارية أو زراعية .

كما يلاحظ من الجدول أيضاً . أن الذين يرون بأنه يجب أن تعمل المرأة في جميع الوظائف مهما كانت الظروف ؛ بلغت نسبتهم (16.37 %) . أما الذين لا يوافقون على عمل المرأة مطلقاً من المبحوثين ، فقد بلغت نسبتهم (10.68 %) . وهنا تجدر الإشارة إلى أن مشاركة المرأة الليبية في العمل بمجتمع الدراسة ، وفي جميع الوظائف العامة بمؤسسات الدولة والشركات ، أصبح أمراً مهماً بعد ما كان حتى عهد قريب حكراً على الرجال .

وبشكل عام يمكن القول بأن (89.32 %) من مجتمع الدراسة يوافقون على عمل المرأة وهذه النتيجة تتفوق على ما جاء في دراسة محمد أحمد بيومي القيم وموجهات السلوك التي بين فيها أن . 64.2 % من المبحوثين يوافقون على عمل المرأة خارج المنزل

جدول(7 _ 9) اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأةفي المؤسسات الإدارية والشركات

الاتجاه نحو عمل المرأة في المؤسسات الإدارية والشركات	ك	%
أوافق على عملها بدون شروط	71	25.27
أوافق على عمل المرأة إذا كانت غير متزوجة	116	41.28
أوافق على عمل المرأة إذا لم يكن لديها أطفال	33	11.74
لا أوافق مطلقاً	61	21.71
المجموع	281	100.00

يلاحظ من الجدول (7 _ 9) أن (41.28 %) من المبحوثين يوافقون على عمل المرأة بشرط أن لا تكون متزوجة ، بينما بلغت نسبة الذين يوافقون على عمل المسرأة بدون شرط بلغت نسبة (25.27 %) ، أما نسبة الذين لا يوفقون على عمل المرأة مطلقاً

بلغت نسبتهم (21.71 %) كما يلاحظ من الجدول أن نسبة الذين يوافقون على عمل المرأة إذا لم يكن لديها أطفال ، بلغت (11.74 %) .

وبشكل عام يمكننا القول بأن (78.29 %) من المبحوثين يوافقون على عمل المرأة بالرغم من تباين اتجاهاتهم نحو الموافقة على عمل المرأة .

جدول (7 ـ 10) اتجاهات المبحوثين نحو أختلاط المرأة بالرجل في أماكن العمل

الاتجاه نحو اختلاط المرأة بالرجل في أماكن العمل	ك	%
أمـــــــر عادي	178	63.35
ظاهرة غير مقبولـــة	67	23.84
لا أستطيع أن أقرر	36	12.81
المجموع	281	100.00

من الجدول (7 ـ 10) والشكل (17) يتضح أن (63.35 %) :مـــن المبحـــوثين يعتبرون أن اختلاط المرأة بالرجل في أماكن العمل أمر عادي ، على عكس ما كنا نتوقعه ؛ حيث إننا كنا نتوقع أن تكون هناك معارضة شديدة حول اختلاط المرأة بالرجل في أماكن العمل ، فهذا الرأي يتعارض مع القيم الاجتماعية السائدة في مجتمع الدراســـة ؛ في حـــين الذين يعتبرون أن اختلاط المرأة بالرجل في أماكن العمل ظاهرة غيرمقبولة ، بلغت نسبتهم (23.84 %) كما يوضح الجدول أيضاً أن المبحوثين الـــذين لم يســـتطيعوا الإقـــرار بخصوص اختلاط المرأة بالرجل في أماكن العمل ، بلغت نسبتهم (12.81 %) .

الشكل رقم (17)

اتجاهات المبحوثين نحو اختلاط الرجل بالمرأة في أماكن العمل

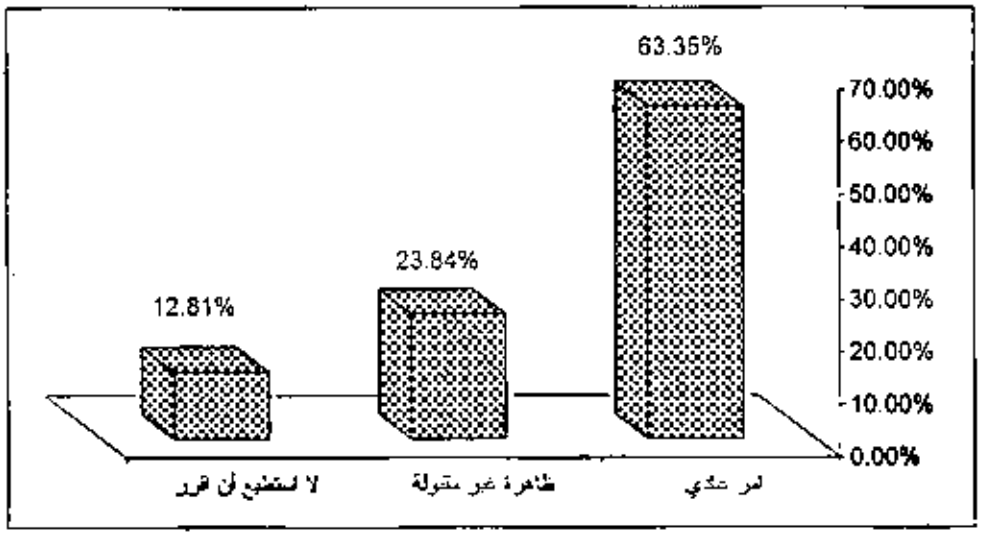

جدول(7 _ 11) واتجاهات المبحوثين

نحو تفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

الحقائق والآراء المتعلقة بتفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة.	الاتجاهات			
	اوافق	لاأو افق	لا أستطيع أن أقرر	المجموع
معظم النساء اللاتي كن يعملن في المؤسسات الادارية بمدينة الكفرة خلال عقد الثمانينيات هن من الوافدات .	209 74.37	42 14.95	30 10.68	281 100.00
معظم النساء اللاتي يعملن في المؤسسات الادارية بمدينة الكفرة في أيامنا هذه من الليبيات .	273 97.15	4 1.42	4 1.42	281 100.00
ينبغي أن تعمل المرأة في جميع مؤسسات المجتمع ولا يقتصر عملها على مهن معينة كالتعليم والتمريض	136 48.40	121 43.06	24 8.54	281 100.00
ليس خروج المرأة الى العمل في القطاع الخاص هو خروج عن العادات والتقاليد بمدينة الكفرة .	172 61.21	80 28.47	29 10.32	281 100.00
ليس المكان المناسب للمرأة هو الاهتمام بشؤون المنزل فقط .	162 57.65	100 35.59	19 6.76	281 100.00

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (7 ـ 11) المتعلق باتجاهات المبحوثين ازاء تفعيل دور المرأة الاجتماعي والاقتصادي ؛ لقد أردنا الوقوف على حقائق واتجاهات المبحوثين نحومشاركة المرأة في الواقع الاجتماعي والاقتصادي .

حيث يتضح من البيانات الواردة في الجدول (7 ـ 14) أن (74.37%) ؛ من المبحوثين يؤيدون بأن معظم النساء اللاتي كن يعملن في المؤسسات الادارية بمدينة الكفرة خلال عقد الثمانينيات هن من الوافدات . أما الذين لا يوافقون على ذلك ، بلغت نسبتهم (14.95%) ؛ أما الذين لم يستطعوا الإقرار بأن معظم النساء اللاتي كن يعملن في المؤسسات الادارية بمدينة الكفرة خلال عقد الثمانينيات هن من الوافدات ؛ فقد بلغت نسبتهم (10.68%) .كما يتضح لنا من الجدول أيضاً أن (97.15 %) ؛ من المبحوثين يؤيدون بأن معظم النساء اللاتي يعملن في المؤسسات الادارية بمدينة الكفرة في أيامنا هذه من الليبيات. أما الذين لا يؤيدون ، والذين لم يستطيعوا الإقرار بأن معظم النساء اللاتي يعملن في المؤسسات الادارية بمدينة الكفرة في أيامنا هذه من الليبيات فقد بلغت نسبة كل منهم على حد (1.42%) .

كذلك يتضح لنا من الجدول أن (48.40 %) يوافقون على أن تعمل المرأة في جميع مؤسسات المجتمع ولا يقتصر عملها على مهن معينة كالتعليم والتمريض ؛ أما الذين لا يوافقون على ذلك ، بلغت نسبتهم (43.06%) ؛ في حين وصلت نسبة الذين لم يستطيعوا الإقرار بذلك (8.54%) .

أيضاً يتضح لنا من الجدول أن (61.21 %) من المبحوثين يوافقون بأن لسيس خروج المرأة الي العمل في القطاع الخاص هو خروج عن العادات والتقاليد بمجتمع الدراسة أما الذين لا يوافقون على أن خروج المرأة الي العمل في القطاع الخاص هو خروج عن العادات والتقاليد بمجتمع الدراسة ؛ بلغت نسبتهم (28.47%) ؛ في حين الذين لم يستطيعوا اتخاذ قرار بهذا الخصوص ؛ بلغت نسبتهم (10.32%) .

ثالثاً _ اتجاهات المبحوثين نحو دور المجرة الوافدة في تغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية .

بعد أن تمّ استعراض أهم مؤشرات تفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة و علاقتها بالهجرة الوافدة ، سنتطرق في الجزء التالي إلى تغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية وعلاقتها بالهجرة الوافدة ، لكي نتمكن من إعطاء صورة توضيحية متكاملة للدور الذي لعبته الهجرة الوافدة في تغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية بمجتمع الدراسة .

جدول(7 _ 12) اتجاهات المبحوثين نحو السن المناسب لاختيار سن الزواج لكل من : الذكور و الإناث

السن المناسب للزواج لكل من الذكور والإناث	للذكور		للإناث	
	ك	%	ك	%
19 _ 15	1	0.36	31	11.03
24 _ 20	37	13.17	143	50.89
29 _ 25	109	38.79	101	35.94
34 _ 30	134	47.67	6	2.14
المجموع	281	100	281	100.00

الشكل رقم (18)

اتجاهات المبحوثين نحو السن المناسب لاختيار للزواج

لكل من : الذكور و الإناث

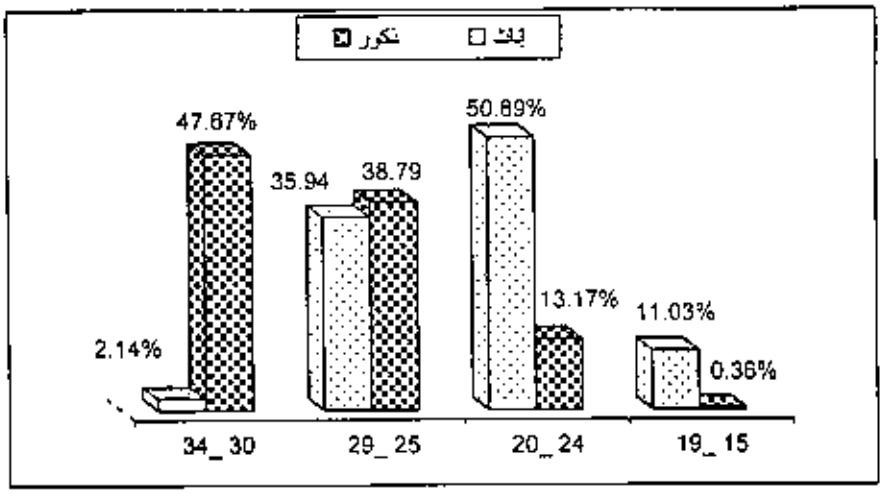

يلاحظ من الجدول (7 _ 12) والشكل(18) أن (47.67%) : مـن المبحـوثين يرون أن السن المناسبة لزواج الذكور تقع بين سن(30 _ 34) ،في حين أن (50.89%) من المبحوثين يرون أن السن المناسبة لزواج الإناث تقع بين سن (20 _ 24).

كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن المبحوثين الذين يرون أن السن المناسبة لزواج الذكور تقع بين سن (25 _ 29) ، بلغت نسبتهم (38.79%) . أما الذين يرون أن السن المناسبة لزواج الإناث تقع بين سن (25 _ 29) ، بلغت نسبتهم (35.94%)

كذلك يلاحظ من الجدول أن (13.17%) ، من المبحـوثين يـرون أن السـن المناسبة لزواج الذكور تقع بين سـن (20 _ 24) ، في حـين أن (11.03%) مـن المبحوثين يرون أن السن المناسبة لزواج الإناث تقع بين سن (15 _ 19). أما السذين يرون أن السن المناسبة لزواج الذكور تقع بين سن (15 _ 19). فقد سجلوا أقل نسبة حيث بلغت نسبتهم (0.36%) أما الذين يرون أن السن المناسبة لزواج الإناث تقع بين سن (30 _ 34) سجلوا أقل نسبة ، حيث بلغت نسبتهم (2.14%)

جدول (7 _ 13) اتجاهات المبحوثين نحو الأسلوب المناسب لاختيارالزواج

ا لاختيار المناسب للزواج	ك	%
الاختيار الوالدي	66	23.49
الاختيار الشخصي	198	70.46
الأ ثنين معاً	17	6.05
المجموع	281	100.00

يوضح الجدول (7 _ 13) أن (70.46 %) من المبحوثين يروا أن الاختيار الشخصي هو الأسلوب المناسب عند الاختيار للزواج ، في حين الذين يرون أن الاختيار الوالدي هو المعيار المناسب لاختيار الزواج ، فقد بلغت نسبتهم (23.49 %) كما يوضح الجدول أن الذين يرون بأن المعيار المناسب لاختيار الزواج ينبغي أن يجمع بين الاختيار الوالدي ، والاختيار الشخصي معاً ، بلغت نسبتهم (6.05 %)

اتفقت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة محمد أحمد بيومي عن القيم وموجهات السلوك الاجتماعي ، التي أثبت فيها أن 54.7 % من مجتمع البحث أكدوا أن الاختيار الشخصي هو الأسلوب المناسب عند الاختيار للزواج معاً . في حين الذين أكدوا أن الاختيار الوالدي هو المعيار المناسب لاختيار الزواج ، فقد بلغت نسبتهم 17.2 %

جدول(7 _ 14)اتجاهات المبحوثين نحو المكان المفضل في أشهار عقد القران

المكان المفضل في أشهار عقد القران	ك	%
المسجد	252	89.68
منزل أهل العروس	29	10.32
المجموع	281	100.00

يوضح الجدول (7 _ 14) أن (89.68 %) من المبحوثين يرون أن المكان المفضل لعقد القران هو المسجد ، فقد أصبحت المساجد هي المكان المفضل لقراءة عقد القران

(الفاتحة) ، وقد ساهم ذلك في تخفيض التكاليف التي كانت تصرف عند قراءة عقد القران في منزل أهل العروس ، وقد ظهرت ظاهرة قراءة عقد القران في المساجد أول مرة في مجتمع الدراسة عند الوافدين ومن ثم انتقلت فيما بعد إلى السكان الليبين بمجتمع الدراسة .

في حين الذين يعتقدون أن المكان المفضل لقرأءة عقد القران هو منزل أهل العروس ، بلغت نسبتهم (10.32 %) .

جدول(7 _ 15) اتجاهات المبحوثين نحو تغير بعض المعايير المصاحبة لعادة الزواج كالسن المناسب للزواج، واسلوب الاختيار، والمكان المفضل العقد القران له علاقة بوجود الهجرة الوافدة بمجتمع الدراسة

تغير بعض المعايير المصاحبة لعادة الزواج والهجرة الوافدة	ك	%
نعم	51	18.15
لا	230	81.85
المجموع	281	100.00

الشكل رقم (19)

اتجاهات المبحوثين نحو تغير بعض المعايير المصاحبة لعادة الزواج هل لها علاقة بالهجرة الوافدة

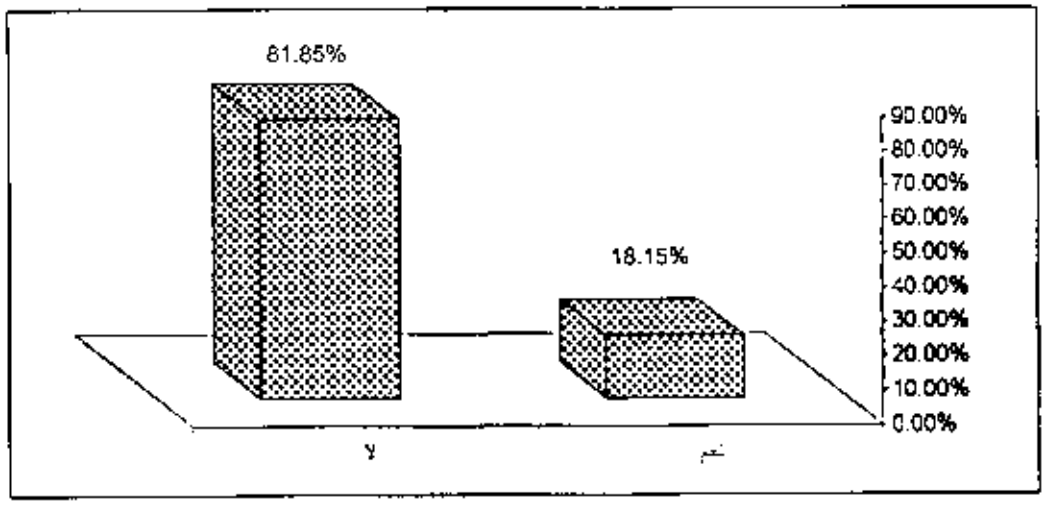

يلاحظ من الجدول (7 _ 15) والشكل (19) أن (81.85 %) من المبحـــوثين لا يؤيدون أن تغير بعض المعايير المصاحبة لعادة الزواج كالسن المناسب ، وأسلوب الاختيار، والمكان المفضل لعقد القران في مجتمع الدراسة له علاقة بوجود الهجرة الوافدة ، في حـــين بلغت نسبة الذين يؤيدون أن للهجرة الوافدة دور في تغير بعض المعايير المصـــاحبة لعـــادة الزواج كالسن المناسب ، واسلوب الاختيار، والمكان المفضل لعقد القران .(18.15 %)

جدول(7 _ 16) اتجاهات المبحوثين نحو الذهاب إلى تعزية آهل المتوفي عند وفاة شخص ما سواء كان من الوافدين أو الليبين

الذهاب إلى تعزية أهل المتوفي عند وفاة شخص ما سواء كان من الوافدين أو الليبين	ك	%
دائماً	129	45.91
أحياناً	128	45.55
نادراً	24	8.54
لا أذهب مطلقاً	--	--
المجموع	281	100.00

يوضح الجدول (7 _ 16) أن (45.91%) من المبحوثين دائما يذهبون إلى تعزية أي شخص يتوفي سواء كان من الوافدين أو الليبين ؛ في حين الذين يـــذهبون إلى تعزيـــة أي شخص يتوفي بمجتمع الدراسة سواء كان من الوافدين أو الليبين ؛ بلغت نسبتهم حـــوال ي(45.55%) ؛ أما الذين نادراً ما يذهبون إلى تعزية أي شخص يتوفي بمجتمع الدراسة سواء كان من الوافدين أو الليبين ، من المبحوثين فقد بلغت نسبتهم(8.54%).

جدول(7 ـ 17) أهم القيم الاجتماعية التي ساهمت الهجرة الوافدة في ظهورها بمجتمع الدراسة

القيم الاجتماعية التي ساهمت الهجرة الوافدة في ظهورها	ك	%
أعياد الميلاد	24	12.97
العادات المتعلقة بالأفراح (الزواج)	26	14.05
ظهور بعض المأكولات والملابس الوافدة	75	40.54
أدخال بعض كلمات اللهجات الوافدة على اللهجة المحلية	60	32.43
المجموع	185	100.00

ملاحظة : (185) من المبحوثين قد رأو أن وجود الهجرة الوافدة بمجتمع الدراسة ساهم في ظهور بعض القيم الاجتماعية التي لم تكن موجودة من قبل فيه .

يتضح من بيانات هذا الجدول أن الذين يرون أن المأكولات والملابس هي أكثر القيم الاجتماعية التي ساهمت الهجرة الوافدة في تواجدها بمجتمع الدراسة ، وبلغت نسبتها (40.54%) وجاء إدخال بعض كلمات اللهجات الوافدة على اللهجة المحلية في المرتبة الثانية وبنسبة بلغت (32.43%) ويليها العادات المتعلقة بالأفراح (الزواج) وبنسبة (14.5%) أما الذين يروا أن قيمة أعياد الميلاد هي أكثر القيم الاجتماعية التي ساهمت الهجرة الوافدة في ظهورها بمجتمع الدراسة ، بلغت نسبتهم (12.97%) .

جدول(7 _ 18) اتجاهات المبحوثين نحو الوافدين
الذين كان لهم دور كبير في تغير بعض القيم الاجتماعية

آى من الوافدين كان لهم دور كبير في تغير بعض القيم الاجتماعية	ك	%
الوافدات المتزوجات من الليبيين	130	46.26
الوافدين الذين لديهم عقود مغتربة	111	39.50
الوافدين الذين لديهم أقامة مؤقتة بالمدينة	40	14.23
المجموع	281	100.00

يوضح الجدول (7 _ 18) أن (46.26%) من المبحوثين يرون أن الوافدات المتزوجات من الليبيين هن أكثر الوافدين الذين ساهموا في تغير القيم الاجتماعية بمجتمع الدراسة ؛ في حين أن (39.50%) من المبحوثين يرون أن الوافدين الذين لديهم عقود مغتربة هم أكثر الوافدين الذين ساهموا في تغير القيم الاجتماعية بمجتمع الدراسة .

كما يوضح الجدول أن المبحوثين الذين يرون أن الوافدين الذين لديهم إقامة مؤقتة بالمدينة هم أكثر الوافدين الذين ساهموا في تغير القيم الاجتماعية بمجتمع الدراسة ؛ إذ بلغت نسبتهم (14.23%)

جدول(7 _ 19) اتجاهات مجتمع الدراسة نحو أى مناسبة اجتماعية
يتم فيها أرتفاع نمط الاستهلاك

آى مناسبة اجتماعية يتم فيها أرتفاع نمط الاستهلاك	ك	%
الأفراح	159	56.58
المآتم	122	43.42
المجموع	281	100.00

يبين الجدول (7 _ 19) أن (56.58 %) من المبحوثين يرون أن الأفراح هي أكثر المناسبات الاجتماعية التي يتم فيها ارتفاع نمط الإستهلاك بمجتمع الدراسة.

أمـــا الـــذين يرون أن المآتم هي أكثر المناسبات الاجتماعية التي يتم فيها ارتفاع نمط الاستهلاك بمجتمع الدراسة ؛ بلغت نسبتهم (43.42 %) .

وهـــذه النتيجة تتفق مع ما جاء في دراسة من السيد حافظ عبدالرحمن عن التفاعل الاجتماعـــي بين مصر ومجتمعات الخليج العربي ؛ التي بيّنت فيها أن عادة الزواج هي أكثر المناسبات الاجتماعية التي يزيد فيها إنفاق السعوديين عن الإنفاق الشهري المعتاد .

جدول(7 _ 20) اتجاهات المبحوثين نحو أماكن قضاء أوقات الفراغ

أماكن قضاء أوقات الفراغ	ك	%
صالات الانترنت	42	14.95
المقاهي والمطاعم	24	8.54
النوادي الرياضية	16	5.69
الذهاب إلى الاسواق	27	9.61
زيارة الأقارب والأصدقاء	67	23.84
الذهاب إلى منارات حفظ القرآن الكريم	20	7.12
البقاء في المنزل	85	30.25
المجموع	281	100.00

يتـــبين من الجدول (7 _ 20) أن (30.25%) من المبحوثين يقضون أوقات فراغهم في البقاء بالمنزل يجلسون مع أفراد الاسرة أو يشاهدون برامج التلفزيون ،وأن(23.84 %) من المبحوثين يقضون أوقات فراغهم بزيارة الأقارب والأصدقاء .

كمـــا يتبين لنا من الجدول أن (14.95%) من المبحوثين يقضون أوقات فراغهم بالـــذهاب إلى صـــالات الانتـــرنت . كذلك يتبين لنا من الجدول أن (9.61%) من المـــبحوثين يقضون أوقات فراغهم بالذهاب إلى الاسواق . ومن الجدول أيضاً يتبين لنا أن (8.54 %) من المبحوثين يقضون أوقات فراغهم بالذهاب إلى المقاهي والمطاعم .

كما يتبين لنا أيضاً من الجدول أن (7.12%) من المبحوثين يقضون أوقات فراغهم بالذهاب إلى منارات حفظ القرآن الكريم . أما الذين يقضون أوقات فراغهم بالذهاب إلى النوادي الرياضية من المبحوثين ، بلغت نسبتهم (5.69%)

رابعـــاً _ اتجاهات المبحوثين نحو دور الهجرة الوافدة في انتشار الجريمة وأرتفاع معدلاتها .

بعـــد أن تمَّ اســـتعراض أهـــم مؤشـــرات تغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناســـبات الاجتماعية وعلاقتها بالهجرة الوافدة ، سنتطرق في هذه الجزئية إلى استعراض مؤشرات تأثير الهجرة الوافدة على انتشار الجرائم وارتفاع معدلاتها في مجتمع الدراسة .

جدول(7 _ 21) اتجاهات المبحوثين ودور الهجرة الوافدة في انتشار الجرائم وارتفاع معدلاتها بمجتمع الدراسة

أنواع الجرائم	الاجابة		
	نعم	لا	المجموع
القتل العمد	168 % 59.79	113 % 40.21	281 100.00
النصب و الاحتيال	260 % 92.53	21 % 7.47	281 100.00
تعاطي المخدرات والاتجار بها	265 % 94.31	16 % 5.69	281 100.00
السرقة بأنواعها	264 % 93.95	17 % 6.05	281 100.00
الجرائم المتعلقة بالعرض	187 % 66.55	94 % 33.45	281 100.00
تعاطي الخمور وتصنيعها والاتجار فيها	258 % 91.81	23 % 8.19	281 100.00
تزوير النقود والوثائق الرسمية	265 % 94.31	16 % 5.69	281 100.00
تهريب البضائع	243 % 86.48	38 % 13.52	281 100.00

يوضح الجدول (7 ـ 21) أن (59.79%) من مجتمع الدراسة يرون أن وجود الهجرة الوافدة ساهم في انتشار جريمة القتل العمد ، في حين الذين يرون أن أنتشار جريمة القتل العمد لم يكن لها علاقة بوجود الهجرة الوافدة في مجتمع الدراسة ، بلغت نسبتهم (40.21 %) . ويوضح الجدول أيضاً أن (92.53%) من مجتمع الدراسة الذين يرون أن وجود الهجرة الوافدة بمجتمع الدراسة ساهم في انتشار جريمة النصب والاحتيال ؛ في حين الذين يرون أن أنتشار جريمة النصب والاحتيال لم يكن لها علاقة بوجود الهجرة الوافدة بمجتمع الدراسة ؛ بلغت نسبتهم (7.47%) .كما يوضح الجدول لنا أن (94.31 %) من مجتمع الدراسة يرون أن وجود الهجرة الوافدة ساهم في انتشار جريمة تعاطي المخدرات والاتجار بها ، في حين الذين يرون أن انتشار جريمة تعاطي المخدرات والاتجار بها لم يكن لها علاقة بوجود الوافدين بمجتمع الدراسة، بلغت نسبتهم (5.69) .

كذلك يوضح الجدول لنا أن (93.95 %) من المبحوثين الذين يرون أن وجود الوافدين بمجتمع الدراسة ساهم في انتشار جريمة السرقة بأنواعها ، في حين الذين يرون أن أنتشار جرائم السرقة بأنواعها بمجتمع الدراسة لم يكن لها علاقة بوجود الوافدين، بلغت نسبتهم (6.05 %) .

ومن الجدول أيضاً يتضح لنا أن (66.55 %) من المبحوثين الذين يرون أن وجود الوافدين بمجتمع الدراسة ساهم في أنتشار الجرائم المتعلقة بالعرض ، في حين الذين يرون أن انتشار الجرائم المتعلقة بالعرض لم يكن لها علاقة بوجود الوافدين بمجتمع الدراسة ؛ بلغت نسبتهم (33.45 %) .

كما يتضح لنا من الجدول أيضاً أن (91.81%) من المبحوثين الذين يرون أن وجود الوافدين ساهم في أنتشار جريمة تعاطي الخمور وتصنيعها والاتجار فيها ؛ في حين الذين يرون أن أنتشار جريمة تعاطي الخمور وتصنيعها والاتجار بها في مجتمع الدراسة لم يكن متعلقاً بوجود الوافدين ، بلغت نسبتهم (8.19%) .

ومن الجدول يتضح لنا أيضاً أن (94.31 %) من المبحوثين الذين يرون أن وجود الوافدين بمجتمع الدراسة ساهم في ظهور ظاهرة تزوير النقود والوثائق الرسمية ، في حين الذين يرون أن ظهور ظاهرة تزوير النقود والوثائق الرسمية لم يكن له علاقة بوجود الوافدين بمجتمع الدراسة ، بلغت نسبتهم (5.69%) .

ومن الجدول أيضاً يتضح أن (86.48 %) من المبحوثين الذين يرون أن وجود الوافدين ساهم في انتشار جرائم تهريب البضائع ، في حين الذين يرون أن أنتشار الجرائم المتعلقة بتهريب البضائع لم يكن لها علاقة بوجود الوافدين ، بلغت نسبتهم (13.52 %).

ثانياً – اختبار الفروض :

بعد الانتهاء من استعراض الجانب الأول في هذا الفصل : المتعلق بعرض البيانات ؛ الذي اشتمل على عرض لخصائص مجتمع الدراسة (جمهور البحث) ؛ وإبراز أهم مؤشرات دور الهجرة الوافدة في تغير بعض القيم الاجتماعية (التحليل الوصفي) . نصل إلى الجانب الثاني منه ، المتعلق باختبار العلاقة بين الهجرة الوافدة كمتغير مستقل وتغير بعض القيم الاجتماعية كمتغير تابع . وفيما يلي نستعرض معطيات ونتائج اختبار وتحليل فروض الدراسة .

الفرض الأول :

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة وتفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بمدينة الكفرة.

جدول(7 ــ 22) تحليل العلاقة بين دورالهجرة الوافدة في التأثير على تعليم الإناث و محل إقامة المبحوثين

مدى تأثير الهجرة الوافدة على تعليم الإناث	مناطق إقامة مجتمع الدراسة				
	الجوف	بزيمة الجديدة	الهواري	الطلاب	المجموع
كان تأثيرهما قوى جداً	52 % 91.2 0	1 % 1.80	4 % 7.00	--	57 % 20.28
كان تأثيرها بسيط وهناك عوامل أخرى معها	96 % 80.70	14 % 11.80	7 % 5.90	2 % 1.70	119 % 42.35
لم يكن لها تأثير على الإطلاق	68 % 64.80	33 % 31.40	3 % 2.90	1 % 1.00	105 % 37.37
المجموع	216 % 76.90	48 % 17.10	14 % 5.00	3 % 1.10	281 % 100.00
كا ^{2} = **28.88**	درجة الحرية = **6**			العلاقة دالة عند مستوى **0.05**	

وعـــند تحلـــيل العلاقة بين الهجرة الوافدة والتأثير على تعليم الإناث يتضح لنا من خلال الجـــدول (7 ـ 22) أن هـــناك علاقـــة ذات دلالـــة إحصائية بين دورالهجرة الوافدة و التأثيرعلى تعليم الإناث ؛ في مناطق إقامة المبحوثين فقد بلغت قيمة (كا ^{2} = 28.88) بدرجة حرية = (6) ؛ عند مستوى دلالة (0.05) .

مـــن خـــلال استعراض معطيات الجدول السابق ؛ يتبين لنا أن (42.35 %) من المـــبحوثين يرون أن للهجرة الوافدة تأثير بسيط على تعليم الإناث بمجتمع الدراسة ؛ وأن هـــناك عـــوامل أخرى معهم . في حين أن (37.37 %) المبحوثين يرون أنه لم يكن للهجـــرة الوافدة أي تأثير مطلقاً على تعليم الإناث بمجتمع الدراسة ؛ فهؤلاء من يرى أن المـــتحولات الاجتماعـــية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الليبي هي السبب وراء الاهتمام بتعليم الإناث بمجتمع الدراسة وليس الهجرة الوافدة ؛ أما المبحوثين الذين يرون بأنه كان للهجـــرة الـــوافدة تـــأثيراً قوياً جداً على تعليم الإناث بمجتمع الدراسة ؛ بلغت نسبتهم (20.28 %) . وبشكل عام يتضح من الجدول إن (62.63 %) من المبحوثين يرون أن للهجرة الوافدة تأثير على تعليم الإناث بمجتمع الدراسة على الرغم من تباين هذا التأثير بـــين القوي و البسيط . المهم أن الاتجاه نحو تعليم الإناث قد تغيرت سواء كان هذا التغير ســـببه التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الدراسة ؛ أو الهجرة الوافدة بمجـــتمع الدراســـة ؛ بعـــدما كان التعليم في الماضي بمجتمع مدينة الكفرة قتصر على فئة الذكـــور دون الإنـــاث ؛ وكان تعليم الإناث ينظر إليه خروجاً عن العادات والتقاليد التي تحكم الحياة الاجتماعية بمجتمع مدينة الكفرة

كمـــا يوضـــح الجدول أيضاً أن (80.70 %) يرون بانه كان للهجرة الوافدة تأثيرها البيســـط علـــى تعليم الإناث ؛ وأن هناك عوامل أخرى معها ؛ هم من منطقة الجوف ؛ و (11.80 %) مـــن مـــنطقة بزمة الجديدة ، و (5.90 %) و (1.70 %) من منطقة الهواري والطلاب .

كـــذلك يتضح لنا من الجدول أن (64.80 %) من المبحوثين الذين يرون بإنه لم يكن للهجرة الوافدة اى تأثير مطلق على تعليم البنات بمجتمع الدراسة ، هم من منطقة

الجوف و (31.40 %) و (1.90 %) و (1.00%) من منطقة بزيمة الجديدة ؛ والهواري والطلاب .

أمـــا الذين يرون بأنه كان للهجرة الوافدة تأثيراً قوياً جداً على تعليم الإناث بمجتمع الدراســـة منهم (91.20 %) من منطقة الجوف و (7.00 %) من منطقة الهواري و (1.80 %) من منطقة بزيمة الجديدة .

و من خلال هذا نتوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ارتباط بين الهجرة الوافدة وتأثيرها على تعليم الإناث بمجتمع الدراسة .

جدول(7 _ 23) تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في جعل خروج المرأة إلى العمل ظاهرة مقبولة و محل إقامة المبحوثين

أدت الهجرة الوافدة إلى جعل خروج المرأة إلى العمل ظاهرة مقبولة بمجتمع الدراسة	مناطق إقامة المبحوثين				
	الجوف	بزيمة الجديدة	الهواري	الطلاب	المجموع
أوافق	124 % 86.10	16 %11.10	3 % 2.10	1 %0.70	144 % 51.25
لا أوافق	38 % 66.70	15 % 26.30	4 %7.00	--	57 % 20.28
لا أستطيع أن قرر	54 % 67.50	17 %21.30	7 % 8.80	2 %2.50	80 % 28.47
المجموع	216 % 76.90	48 % 17.10	14 % 5.00	3 % 1.10	281 % 100.00
كا ^{2} = 17.47	درجة الحرية = 6			العلاقة دالة عند مستوى 0.05	

وعـــند تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة وقبول خروج المرأة إلى العمل يتضح لنا من خلال الجـــدول (7 _ 23) أن هـــناك علاقـــة ذات دلالـــة إحصائية بين دورالهجرة الوافدة وقبول خروج المرأة إلى العمل ؛ وحل إقامة المبحوثين فقد بلغت قيمة (كا ^{2} = 17.47) بدرجة حرية = (6) ؛ عند مستوى دلالة (0.05) .

من خلال معطيات الجدول السابق ، نجد أن (51.25 %) من المبحوثين يوافقون على أن الهجرة الوافدة جعلت خروج المرأة إلي العمل ظاهرة مقبولة في مجتمع الدراسة .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن وجود الثقافات الوافدة بمجتمع الدراسة ساهمت في إطلاع الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة ؛ وهذا لا يستطيع أحد أن ينكره ، وإن لم يُحسع عليه رأي جميع المبحوثين . أما الذين لا يوافقون على أن الهجرة الوافدة جعلت خروج المرأة إلي العمل ، ظاهرة مقبولة في مجتمع الدراسة ، بلغت نسبتهم (20.28 %) فهؤلاء منهم من يرى أن التحديث الذي تعرض له مجتمع الدراسة نتيجة للتحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي شهدها المجتمع الليبي ؛ هي السبب الذي جعل ظاهرة خروج المرأة إلي العمل من الظواهر المقبولة في مجتمع الدراسة . كما يبين من الجدول أن المبحوثين الذين لم يستطيعوا الإقرار بخصوص دور الهجرة الوافدة في جعل خروج المرأة الي العمل ظاهرة مقبولة بمجتمع الدراسة ، بلغت نسبتهم (28.47 %) .

كما يتبين من الجدول أن (86.10 %) من المبحوثين الذين يوافقون على أن الهجرة الوافدة جعلت خروج المرأة إلي العمل ظاهرة مقبولة في مجتمع الدراسة ، هم من منطقة الجوف و (11.10 %) و (2.10 %) و (0.70%) من منطقة بزمة الجديدة ، والهواري والطلاب . أما الذين لم يوافقوا على أن الهجرة الوافدة جعلت خروج المرأة إلي العمل ظاهرة مقبولة في مجتمع الدراسة ؛ منهم(66.70 %) من منطقة الجوف و (26.30 %) و (7.00 %) من منطقة بزمة الجديدة ؛ والهواري .

كذلك يبين لنا الجدول أن (67.50 %) من المبحوثين الذين لم يستطعوا الإقرار على أن الهجرة الوافدة جعلت خروج المرأة إلي العمل ظاهرة مقبولة في مجتمع الدراسة ، هم من منطقة الجوف و (21.30 %) من منطقة بزمة الجديدة ؛ و (8.80 %) من منطقة الهواري ؛ و (2.50%) من منطقة الطلاب .

وعلى أية حال فإن اتجاه المبحوثين نحو عمل المرأة في هذه الدراسة كان أيجابياً وهذا ما يبينه لنا الجدول (7 _ 9) أن (89.32 %) من مجتمع الدراسة يوافقون على عمل المرأة وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في دراسة محمد أحمد بيومي القيم وموجهات السلوك التي بينت أن 64.2 % من المبحوثين يوافقون على عمل المرأة خارج المنزل .

وبذلك نصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة بين الهجرة الوافدة وقبول خروج المرأة إلى العمل ظاهرة في مجتمع الدراسة .

جدول(7 _ 24) تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في تشجيع المرأة على العمل في المؤسسات الادارية والشركات و محل إقامة المبحوثين

دورالهجرة الوافدة في تشجيع على العمل في المؤسسات الادارية	مناطق إقامة المبحوثين				
	الجوف	بزيمة الجديدة	الهواري	الطلاب	المجموع
أوافق	133 % 76.90	37 %21.40	3 % 1.70	--	173 % 61.57
لا أوافق	58 % 89.20	3 % 4.60	3 %4.60	1 %1.50	65 % 23.13
لا أستطيع أن قرر	25 % 58.1	8 %18.6	8 % 18.6	2 %4.7	43 % 15.30
المجموع	216 % 76.90	48 % 17.10	14 % 5.00	3 % 1.10	281 % 100.00
كا ^{2} = 37.96	درجة الحرية = 6		العلاقة دالة عند مستوى 0.05		

وعند تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في تشجيع المرأة على العمل في المؤسسات الادارية والشركات . يتضح لنا من خلال الجدول (7 _ 24) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دورالهجرة الوافدة في تشجيع المرأة على العمل في المؤسسات الادارية والشركات، ومحل إقامة المبحوثين ؛فقد بلغت قيمة (كا ^{2} = 37.96) بدرجة حرية= (6)؛ عند مستوى دلالة (0.05).

من خلال استعراض معطيات الجدول السابق يتبين أن (61.57 %) من المبحوثين يوافقون على أن المرأة الوافدة لعبت دوراً في تشجيع المرأة للعمل في المؤسسات الادارية بمجتمع الدراسة والواقع أن دخول المرأة للعمل في مجال المؤسسات الادارية يعتبر ظاهرة حديدة على مجتمع الدراسة لم يمض عليها إلا عقداً من الزمن تقريباً ؛ وبالتالي أصبحت المرأة الليبية في مجتمع الدراسة والتي خرجت إلى العمل خارج المنزل تطرق باب الدخول للعمل في الوظائف العامة بمختلف مؤسسات وشركات الدولة ؛ والتي كانت في السابق حكراً على القوى العاملة النسائية الوافدة حتى منتصف عقد التسعينيات من القرن المنصرم .

فلـــم يعـــد عمل المرأة العاملة الليبية بمجتمع مدينة الكفرة مقتصراً على وظيفة التدريس والتمـــريض فقـــط . وهـــنا تجدر الإشارة إلى أن العمل في الوظائف العامة بالمؤسسات والشركات ، لم يعد مقتصراً على الرجال فقط ، بل إن المرأة العاملة الليبية بمجتمع الدراسة أصبحت تتولى مناصب قيادية وتعمل في أعمال إدارية ؛ كالسكرتاريه والأعمال المكتبية في المؤسســـات العامة والتي كانت حتى قبل عقد من الزمن قريباً حكراً على القوى العاملة النسائية الوافدة كما ذكرنا مسبقاً . أما الذين لا يوافقون على أن المرأة الوافدة لم تلعب أى دور في تشجيع المرأة الليبية للعمل في المؤسسات الادارية بمجتمع الدراسة ، بلغت نسبتهم (23.13%) فهـــؤلاء مـــنهم مـــن يـــرى أن عـــوامل التحديث والتحضر المرتبطة بالـــتحولات الاجتماعـــية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الليبي ؛ إلى السبب وراء دخول المرأة الليبية للعمل في المؤسسات الادارية والشركات بمجتمع الدراسة وليس المرأة الوافدة .

كمـــا يلاحظ من الجدول أن الذين لم يستطيعوا الإقرار بخصوص دور الهجرة الوافدة في تشجيع المرأة للعمل في المؤسسات الادارية والشركات ، بلغت نسبتهم (15.30%). كـــذلك يلاحـــظ من الجدول أن (76.90 %) من المبحوثين الذين يوافقون على أن الهجـــرة الـــوافدة لعبت دوراً في تشجيع المرأة الليبية بمجتمع الدراسة للعمل في المؤسسات الإداريـــة والشـــركات ، هـــم من منطقة الجوف و (21.40 %) هم من منطقة بزمة الجديـــدة و (1.70 %) مـــن منطقة الهواري . أما الذين لم يوافقوا على أن الهجرة الـــوافدة لعبت دوراً في تشجيع المرأة الليبية بمجتمع الدراسة للعمل في المؤسسات الإدارية والشـــركات ، منهم (89.20 %) من منطقة الجوف و (4.60%) من منطقة بزمة الجديـــدة والهـــواري كـــل منهم على حد ؛ و (1.50%) هم من منطقة الطلاب . ويلاحـــظ من الجدول أيضاً أن (58.10 %) من المبحوثين الذين لم يستطعوا الإقرار علـــى أن الهجـــرة الـــوافدة لعـــبت دوراً في تشجيع المرأة الليبية بمجتمع الدراسة للعمل في المؤسســـات الإدارية والشركات ، هم من منطقة الجوف و (18.60 %) من منطقة بـــزمة الجديـــدة ؛ ومنطقة الهواري كل منهم على حد ؛ و (4.70%) هم من منطقة الطلاب .

ونخلـــص من ذلك ، إلى أن هناك علاقة بين الهجرة الوافدة و دورها في تشجيع المرأة الليبية للعمل في المؤسسات الإدارية بمجتمع الدراسة .

جدول(7 _ 25) تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في تشجيع خروج المرأة إلى العمل في القطاع الخاص و محل إقامة المبحوثين

دورالهجرة الوافدة في تشجيع المرأة إلى العمل في القطاع الخاص	مناطق إقامة المبحوثين				
	الجوف	بزيمة الجديدة	الهوارى	الطلاب	المجموع
أوافق	105 % 80.80	22 %16.90	3 % 2.30	—	130 % 46.26
لا أوافق	70 % 89.20	4 % 4.60	5 %4.60	1 %1.50	80 % 28.47
لا أستطيع أن قرر	41 % 58.1	22 %18.6	6 % 18.6	2 %4.7	71 % 25.27
المجموع	216 % 76.90	48 % 17.10	14 % 5.00	3 % 1.10	281 % 100.00
كا ^{2} = 26.96	درجة الحرية = 6			العلاقة دالة عند مستوى 0.05	

وعند تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في تشجيع خروج المرأة إلى العمل في القطاع الخاص يتضح لنا من خلال الجدول (7 _ 25) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة ودورها في تشجيع المرأة للعمل في القطاع الخاص ؛ ومحل إقامة المبحوثين ، فقد بلغت قيمة (كا ^{2} = 26.96) بدرجة حرية =(6) ؛ عند مستوى دلالة (0.05). من خلال استعراض معطيات الجدول السابق نجد أن (46.26 %) من المبحوثين يوافقون على أنه كان للهجرة الوافدة دور في تشجيع المرأة للعمل في القطاع الخاص بمجتمع الدراسة . أما الذين لم يوافقوا على أن للهجرة الوافدة دور في تشجيع المرأة للعمل في القطاع الخاص بمجتمع الدراسة ؛ بلغت نسبتهم (28.47 %) فهؤلاء منهم من يرى أن خروج المرأة للعمل في القطاع الخاص بمجتمع الدراسة راجع إلى عدة اعتبارات منها : مساهمة المرأة في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة ذات الدخل المنخفض ، أي أن انخفاض دخل الاسرة هو الدافع الأساسي وراء خروج المرأة للعمل في القطاع الخاص مثل : العمل في المحلات التجارية ، ، والمكاتب الخدمية ، و الصيدليات الخاصة هذا من ناحية ؛ و من ناحية أخرى وجود وقت فراغ لدى المرأة ، فهذا الفراغ الذي لا يمكن أن

تمـــلاه ؛ إلا من خلال خروجها إلى العمل في هذه المؤسسات غير الرسمية. كل ذلك كان سبباً في خروج المرأة للعمل في القطاع الخاص ؛ وليس الهجرة الوافدة .

كمـــا يتضـــح مـــن الجدول أن (25.27 %) من المبحوثين لم يستطيعوا الإقرار بأن للهجرة الوافدة دور في تشجيع المرأة للعمل في القطاع الخاص بمجتمع الدراسة .

فظاهرة عمل المرأة في القطاع الخاص تعدّ ظاهرة حديثة ودخيلة على مجتمع مدينة الكفرة بالرغم من أنه مجتمع يعكس ميلاً واضحاً للمحافظة على الوضع القائم ، وما تتميز به ثقافته ذات الجـــذور الريفية التقليدية التي كانت إلى وقت قريب تمنع خروج المرأة إلى للعمل في مكاتـــب الخـــدمات ؛ واخلات التجارية ؛ بل إن المرأة أصبحت تتحمل المسؤلية بنفسها بالإشـــراف على عملية البيع في المحلات التجارية دون وجود الرجل . فهذا التحول الذي حدث في واقع المرأة لا يمكننا الإنكار بأن للهجرة الوافدة دوراً في حدوثه خاصةً في مجتمع مدينـــة الكفـــرة الـــذي تتـــباين فـــيه الثقافات الوافدة . وبشكل عام يمكن القول بأن (78.29 %) مـــن المبحوثين يوافقون على عمل المرأة سواء كان عملها في القطاع العام و القطاع الخاص. وهذا ما يوضحه الجدول (7 ـ 10)

واتفقـــت هـــذه النتـــيجة مـــع مـــا جاء في دراسة عبد الجليل قريرة الحسناوي عـــن الإندماج الاجتماعي للمهاجرين الريفيين مع ملامح التغير الإجتماعي بمدن " الجنوب اللـــيبي " الـــتي أوضح فيها بعض الاتجاهات الايجابية للمبحوثين التي طرحت ضمن أبعاد الإنـــدماج الاجتماعـــي ، حيث أبد المبحوثين اتجاه ايجابي حول عمل المرأة ؛ واعتبروا أن خـــروج المـــرأة ظاهـــرة صـــحية في المجتمع ، لأنها بعملها تساعد على دفع عجلة التنمية الاجتماعـــية والاقتصادية ؛ وجاءت نسبة الموافقة على أشتغال المرأة لدى المبحوثين بمدينة سبها 49 % ؛ أما المبحوثين بمدينة مرزق فقد بلغت نسبتهم 82 %

وهكـــذا نصل إلى وجود علاقة ارتباط بين الهجرة الوافدة ودورها في تشجيع المرأة للعمل في القطاع الخاص بمجتمع الدراسة .

الفرض الثاني :

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة وتغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية بمدينة الكفرة.

جدول(7 _ 26) تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة وإقامة علاقات اجتماعية جيدة مع السكان الليبيين ومحل إقامة المبحوثين

إقامة علاقات اجتماعية جيدة بين الوافدين وسكان مدينة الكفرة	مناطق إقامة المبحوثين				
	الجوف	بزيمة الجديدة	الهواري	الطلاب	المجموع
أوافق	199 % 81.60	32 %13.10	11 % 4.50	2 % 0.80	244 % 86.83
لا أوافق	9 %64.30	4 % 28.60	1 %7.10	--	14 % 4.98
لا أستطيع أن قرر	8 % 34.80	12 %52.20	2 % 8.70	1 %4.30	23 % 8.19
المجموع	216 % 76.90	48 % 17.10	14 % 5.00	3 % 1.10	281 % 100.00
كا ^{2} = 29.68	درجة الحرية = 6		العلاقة دالة عند مستوى 0.05		

وعند تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة وإقامتها علاقات اجتماعية جيدة مع أبناء مجتمع الدراسة يتضح لنا من الجدول (7 _ 26) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إقامة الوافدين علاقات اجتماعية جيدة مع السكان الليبيين بمدينة الكفرة ، ومحل إقامة المبحوثين فقد بلغت قيمة (كا ^{2} = 29.68) بدرجة حرية =(6) ، عند مستوى دلالة (0.05). من خلال عرض معطيات الجدول السابق يتبين لنا أن (86.83 %) من المبحوثين يوافقون على أن الوافدين يقيمون علاقات اجتماعية جيدة مع أبناء مجتمع الدراسة ، فهذه العلاقات الاجتماعية الجيدة التي أقامها الوافدين مع أبناء مجتمع مدينة الكفرة أسفرت عن تركيبة سكانية غير متجانسة من الناحية الاجتماعية والثقافية والديمغرافية . فهذه العلاقات

الاجتماعـــية الجيدة بين الوافدين ، وأبناء مجتمع مدينة الكفرة ساهمت في تغير نسق القيم الاجتماعية المرتبطة بالآداب والعادات والتقاليد . أما الذين لم يوافقون على أن الوافدين لا يقـــيمون علاقات اجتماعية جيدة مع أبناء مجتمع الدراسة ؛ بلغت نسبتهم (4.98 %). كمـــا يتضح من الجدول أن (8.19%).من المبحوثين لم يستطيعوا الإقرار بخصوص إقامة الوافدين علاقات اجتماعية جيدة مع أبناء مجتمع الدراسة . كذلك يتضح لنا من الجدول أن (81.60 %) من المبحوثين الذين يوافقون على أن الوافدين يقيمون علاقات اجتماعية جيدة مع أبناء مجتمع الدراسة ؛ هم من منطقة الجوف و (13.10 %) من منطقة بزيمة الجديدة و (4.50 %) من منطقة الهواري ، و(0.80 %) من منطقة الطلاب . أما الذين لم يوافقوا على أن الوافدين يقيمون علاقات اجتماعية جيدة مع أبناء مجتمع الدراسة منهم (64.30 %) مـــن منطقة الجوف و (28.60%) من منطقة بزيمة الجديدة ؛ و (7.10%) هـــم من منطقة الهواري . ويتضح من الجدول أيضاً أن (52.20 %) مـــن المبحوثين الذين لم يستطعوا الإقرار بأن الوافدين يقيمون علاقات اجتماعية جيدة مع أبناء مجتمع الدراسة ، هم من منطقة بزيمة الجديدة ، و (34.80 %) من منطقة الجوف ، و (8.70%) من منطقة الهواري ؛ و (4.30%) هم من منطقة الطلاب .

وبشكل عام يمكن القول بأن هناك علاقات اجتماعية جيدة يقيمها الوافدين مع أبناء مجـــتمع الدراســـة ، فهذه العلاقات الاجتماعية الجيدة التي يقيمها الوافدين مع أبناء مجتمع الدراسة ، نتج عنها حدوث تمازج ثقافي بين الثقافة الوافدة ،والثقافة المحلية بمجتمع الدراسة الأمر الذي أدى إلى اختفاء بعض العادات والتقاليد الاجتماعية بمجتمع الدراسة ؛ لتحل محلها قيم اجتماعية وافدة تقبلها أبناء مجتمع الدراسة .

وتتفق هذه النتيجة مع الكثير من الدراسات مثل : دراسة عبدالله عبدالغني غانم عن المهاجـــرين دراسة سوسيوأنثروبولوجية ؛ التي أثبت فيها أن 83 % من المبحوثين يقيمون علاقات صداقة وجيره جيدة مع ابناء المجتمع المضيف . وأكد النتيجة نفسها عبدالرازق بن حمود الزهراني في دراسته عن المسلمين في الولايات المتحدة الامريكية ، إذ بيّنت دراسته أن 67.5 % من المبحوثين توجد لهم علاقات اجتماعية جيدة مع الجاليات الاخرى من غير المســـلمين ، في حـــين أن 32.5 % مـــن المبحوثين أكدوا بأنه لاتوجد لديهم علاقات اجتماعية مع الجاليات غير المسلمة في الولايات المتحدة الامريكية .

وبذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن الوافدين يقيمون علاقات اجتماعية جيدة مع أبناء مجتمع الدراسة .

جدول(7 _ 27) تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة وإقامتها علاقات مصاهرة مع الليبيين ومحل إقامة المبحوثين

إقامة علاقات مصاهرة بين الوافدين وسكان مدينة الكفرة	مناطق إقامة المبحوثين				
	الجوف	بزيمة الجديدة	الهواري	الطلاب	المجموع
أوافق	154 % 85.10	16 %8.80	9 % 5.00	2 % 1.10	181 % 64.41
لا أوافق	17 %68.00	7 % 28.00	1 %4.00	--	25 % 26.69
لا أستطيع أن قرر	45 % 60.00	25 %33.30	4 % 5.30	1 %1.30	75 % 8.90
المجموع	216 % 76.90	48 % 17.10	14 % 5.00	3 % 1.10	281 % 100.00
كا ^{2} = 25.55	درجة الحرية = 6			العلاقة دالة عند مستوى 0.05	

وعـــند تحلـــيل العلاقة بين الهجرة الوافدة وإقامتها علاقات مصاهرة مع الليبيين ومحل إقامة المبحوثين يتضح لنا من خلال الجدول (7 _ 27) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إقامة علاقات مصاهرة بين سكان مدينة الكفرة من الليبيين ، ومحل إقامة المبحوثين ، فقد بلغت قيمة (كا ^{2} = 25.55) بدرجة حرية =(6) ، عند مستوى دلالة (0.05).

مـــن خـــلال اســـتعراض معطيات الجدول السابق نجد أن (64.41%) من المبحوثين يوافقون على إقامة علاقة مصاهرة بين الوافدين و الليبيين بمجتمع الدراسة ؛ حيث تبين من الإحصائيات الواردة من السجل المدني بمجتمع الدراسة ارتفاع حالات زواج الوافدين من الليبيات لتصل خلال الأعوام 1995 _ 1999 : إلى 33 حالة زواج ، في حين الذين لم يستطيعوا الإقرار بخصوص إقامة الوافدين علاقة مصاهرة مع سكان مجتمع الدراسة بلغت نســـبتهم (26.69%). كما بين الجدول أن (8.90%) من المبحوثين الذين لم يوافقوا على إقامة علاقة مصاهرة بين الوافدين و وسكان مجتمع الدراسة .

كما يتضح من الجدول أيضاً أن (85.10 %) من المبحوثين الذين يوافقون على أن الوافدين يقيمون علاقات مصاهرة مع السكان الليبيين بمجتمع الدراسة هم من منطقة الجوف ، و (8.80 %) من منطقة بزمة الجديدة ، و(5.00 %) و (1.10 %) من منطقة الهواري والطلاب . كذلك يتضح من الجدول أن (60.00 %) من المبحوثين الذين لم يستطعوا الإقرار بأن الوافدين يقيمون علاقات مصاهرة مع السكان الليبيين بمجتمع الدراسة هم من منطقة الجوف ، و (33.30 %) من منطقة بزمة الجديدة ، و(5.30 %) من منطقة الهواري ، و (1.00%) من منطقة الطلاب ، أما الذين لم يوافقوا على أن الوافدين يقيمون علاقات مصاهرة مع السكان الليبيين بمجتمع الدراسة منهم (68.00 %)منطقة الجوف ، و (28.00 %) من منطقة بزمة الجديدة ، و (4.00 %) من منطقة الهواري .

ومن خلال هذه النتائج يتبين لنا أنها تقترب مع ما جاء في دراسة منى السيد حافظ عبدالرحمن عن التفاعل الاجتماعي بين مصر ومجتمعات الخليج العربي ، التي بيّنت فيها أن هناك إرتفاع في معدلات الزواج بين المصريين والسعوديين خلال الفترة من 1970 _ 1990 حيث تزوجت بين 440 _ 980 عقد زواج .

أن أقامة علاقات مصاهرة بين الوافدين وسكان مجتمع الدراسة دليل على وجود تفاعل اجتماعي بينهم مبني على علاقات اجتماعية متينة وقديمة أيضاً بين الوافدين وسكان مجتمع الدراسة . فزواج الوافدين من الليبيات أصبح من الامور المتعارف عليها ، إذا ما وضعنا في الحسبان أن مدينة الكفرة تضم مجتمعاً قبلياً كان في الماضي لا يسمح للذكور بالزواج من خارج القبيلة والبنت لا يتزوجها إلا أحد ابناء القبيلة التي تنتمي إليها ، وأن الأسرة التي تزوج ابنتها إلي شخص وافد تعتبر خارجة عن العرف والمألوف وتعرض نفسها للاستهجان أو للنبذ الاجتماعي . و في أيامنا هذه نجد أن ظاهرة زواج الوافدين من الليبيات لا تنظر إليها بعض الأسر الليبية خروجاً عن العادات والتقاليد التي تحكم الحياة الاجتماعية بمجتمع الدراسة .

ومن خلال هذا كله نتوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ارتباط في إقامة الهجرة الوافدة علاقات مصاهرة مع أبناء بمجتمع الدراسة .

جدول(7 ـ 28) تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة وظهور عادة قبول التعازي بالمقابر ومحل إقامة المبحوثين

ظهور عادة قبول التعازي بالمقابر من قبل الهجرةالوافدة	مناطق إقامة المبحوثين				
	الجوف	بزيمة الجديدة	الهواري	الطلاب	المجموع
أوافق	96 % 88.10	6 %5.50	6 % 5.50	1 % 0.90	109 % 38.79
لا أوافق	41 %68.30	14 % 23.30	5 %8.30	--	60 % 21.35
لا أستطيع أن قرر	79 % 70.50	28 %25.00	3 %2.70	2 %1.80	112 % 39.86
المجموع	216 % 76.90	48 % 17.10	14 % 5.00	3 % 1.10	281 % 100.00
كا ^{2} = 20.78	درجة الحرية = 6			العلاقة دالة عند مستوى 0.05	

وعند تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة وظهور عادة قبول التعازي بالمقابروحل إقامة المبحوثين يتضح لنا من خلال الجدول (7 ـ 28) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ظهور عادة قبول التعازي بالمقابر من قبل الهجرة الوافدة ؛ ومحل إقامة المبحوثين ؛ فقد بلغت قيمة (كا ^{2} = 20.78) بدرجة حرية = (6) ؛ عند مستوى دلالة (0.05).

من خلال استعراض معطيات الجدول السابق نجد أن (39.86%) من المبحوثين لم يستطيعوا الإقرار فيما أذا كان للهجرة الوافدة دور في ظهور عادة قبول التعازي بالمقابر ،حيث نجد أن(58.3%) من المبحوثين بمنطقة بزيمة الجديدة لم يستطيعوا الإقرار فيما إذا كانت للهجرة الوافدة دور في ظهور عادة قبول التعازي بالمقابر ؛ و ذلك نظراً لعدم وجود مقبرة بهذه المنطقة . فالشخص الذى يتوفى من أهل منطقة بزيمة الجديدة يتم دفنه في مقابر منطقة الجوف ؛ وبالتالي لا يستطيع البعض من أهل المنطقة الذهاب إلى مقابر منطقة الجوف نظراً لبعد المسافة بين منطقة بزيمة الجديدة ومنطقة الجوف والتي تبلغ 15 كم . وبالتالي لا يستطيع البعض منهم تكوين رأي حول ظهور هذه العادة في المقابر . أما الذين

يوافقـــون علـــى أن للهجـــرة الوافدة دور في ظهور عادة قبول التعازي بالمقابر في مجتمع الدراسة ؛ بلغت نسبتهم (38.79%) .

كمـــا يبّين من الجدول أيضاً أن (21.35%) من المبحوثين لا يوافقون على أن للهجرة الوافدة دور في ظهور عادة قبول التعازي بالمقابر في مجتمع الدراسة.

ومن يبّين الجدول أن (70.50 %) من الذين لم يستطيعوا الإقرار بأن للهجرة الوافدة دور في ظهور عادة قبول التعازي بالمقابر هم من منطقة الجوف ، و (25.00 %) هم من منطقة بزمة الجديدة ، و(2.00 %) و (1.80%) من منطقة الهواري والطلاب .

كـــذلك يـــبّين لنا من الجدول أن (88.10 %) من المبحوثين الذين يوافقون على أن للهجـــرة الوافدة دور في ظهور عادةقبول التعازي بالمقابر في مجتمع الدراسة هم من منطقة الجوف ، في مقابل أن (5.50 %) هم من منطقة بزمة الجديدة الهوارى كل منهم على حـــد ، و(0.90 %) هـــم من منطقة الطلاب ، أما الذين لم يوافقوا على أن للهجرة الـــوافدة دور في ظهـــور عـــادة قـــبول الـــتعازي بالمقابر في مجتمع الدراسة ، نجد منهم (68.30 %) مـــن مـــنطقة الجـــوف ؛ و (23.30 %) من منطقة بزمة الجديدة ؛ و (8.30 %) من منطقة الهواري .

وقـــد اتفقـــت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة من السيد حافظ عبدالرحمن عن التفاعل الاجتماعي بين مصر ومجتمعات الخليج العربي ؛ التي بيّنت فيها وجود تفاعل بين المصريين والسعوديين . فيما يتعلق باشتراكهم في بعض العادات الخاصة بالوفاة كسرعة دفن الموتى والذهاب إلى المقابر من أجل الدفن وتعزية آهل المتوفي في المقبرة .

ومـــن خـــلال هذا كله نتوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ارتباط بين الهجرة الوافدة ودورها في ظهور ظاهرة التعازي في المقابر في مجتمع الدراسة .

جدول(7 _ 29) تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة وظهور بعض القيم الاجتماعية لم تكن موجودة من قبل ومحل إقامة المبحوثين

الهجرة الوافدةودورها في ظهور بعض القيم الاجتماعية لم تكن موجودة من قبل	مناطق إقامة المبحوثين				
	الجوف	بزيمة الجديدة	الهواري	الطلاب	المجموع
أوافق	162 %87.60	11 %5.90	12 % 6.50	--	185 % 65.84
لا أوافق	13 %46.40	14 % 50.00	1 %3.60	--	28 % 9.96
لا أستطيع أن قرر	41 % 60.30	23 %33.80	1 %1.50	3 %4.40	68 % 24.20
المجموع	216 % 76.90	48 % 17.10	14 % 5.00	3 % 1.10	281 % 100.00
كا ^{2} = 62.94	درجة الحرية = 6		العلاقة دالة عند مستوى 0.05		

وعند تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة وظهور بعض القيم الاجتماعية لم تكن موجودة من قبل ومحل إقامة المبحوثين يلاحظ من الجدول (7 _ 29) بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة وظهور بعض القيم الاجتماعية لم تكن موجودة من قبل بمجتمع الدراسة ، ومحل إقامة المبحوثين ، فقد بلغت قيمة (كا ^{2} = 62.94) بدرجة حرية = (6) ، عند مستوى دلالة (0.05).

من خلال معطيات الجدول السابق يلاحظ أن (65.84%) من المبحوثين يوافقون على أن الهجرة الوافدة كانت لها دور في ظهور قيم اجتماعية جديدة ، لم تكن موجوده من قبل في مجتمع الدراسة . فالتفاعل الاجتماعي الذى حدث بين الوافدين وأبناء مجتمع الدراسة ساهم في إقامة علاقات اجتماعية أدت بدورها إلى ظهور قيم اجتماعية جديدة .من بين القيم التي ساهم في وجودها الوافدين وتأثر بها مجتمع الدراسة كما هوموضح لنا في الجدول (7 _ 17) هي احتكاك اللهجات الوافدة مع اللهجة المحلية ، بدورها ساهمت في تمازج بعض الكلمات الوافدة وادخالها على اللهجة المحلية ، حيث أصبحت بعض الكلمات الوافدة تظهر في اللهجة المحلية العامية التي يتكلم بها أبناء مجتمع الدراسة .

كذلك لعب تواجد الوافدين بمجتمع الدراسة في إدخال بعض الماكولات الوافدة على مجتمع الدراسة ، إضافة إلى أرتداء بعض أبناء مجتمع الدراسة زي الثقافات الوافدة الموجودة بمجتمع الدراسة فهناك من يرى أن الزي السوداني أصبح منتشر بين الشباب حيث يرتدي بعض أبناء مجتمع الدراسة ((الجلبيات السودانية)) ؛ وهذا لا يقتصر على الرجل فقط ؛ بل إن النساء لم يعدن يحرصن على ارتداء الزى الليبي أيضاً .

كذلك يلاحظ من الجدول أيضاً أن (24.20%) من المبحوثين لم يستطيعوا الإقرار بأن الهجرة الوافدة كان لها دور في ظهور قيم اجتماعية حديدة لم يكن لها وجود من قبل في مجتمع الدراسة. كما يلاحظ من الجدول أن (9.96%) من المبحوثين لم يوافقوا على أن تواجد الهجرة الوافدة بمجتمع الدراسة أدى إلى ظهور قيم اجتماعية جديدة لم يكن لها وجود من قبل في مجتمع الدراسة .

كما يلاحظ من الجدول أن (87.60%) من الذين يوافقون على أن الهجرة الوافدة كان لها دوراً في ظهور بعض القيم الاجتماعية الجديدة لم يكن لها وجود من قبل في مجتمع الدراسة، كانوا من منطقة الجوف ، و (6.50%)كانوا من منطقة الهواري ، و (5.90%) كانوا من منطقة بزيمة الجديدة ؛ أما الذين لم يوافقوا على أن الهجرة الوافدة كان لها دور في ظهور بعض القيم الاجتماعية الجديدة لم يكن لها وجود من قبل في مجتمع الدراسة ، نجد منهم (50.00 %) من منطقة بزيمة الجديدة ، و (46.40 %) من منطقة الجوف ، و (3.60 %) من منطقة الهواري . كذلك يلاحظ من الجدول أن (60.30%) من الذين لم يستطيعوا الإقرار على أن للهجرة الوافدة دور في ظهور بعض القيم الاجتماعية الجديدة لم يكن لها وجود من قبل في مجتمع الدراسة، كانوا منطقة الجوف و (33.80%) هم من منطقة بزيمة الجديدة ، و (4.40%) و (1.30%) هم من منطقة الطلاب و الهواري .

ومن خلال هذه النتائج يتبين لنا أنها تقترب مع عبدالله عبدالغني غانم عن المهاجرين المصريين في السعودية (1984 _ 1998) التي بين فيها أن المبحوثين يحرصون على أن يرتدون الزي المصري ، وبالتالى كانت لهم قدرة تأثير على أبناء المجتمع المضيف لكي يرتدوا الزي الذي جاءت به الثقافة الوافدة إليهم .

من خلال هذا كله نتوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ارتباط بين الهجرة الوافدة و ظهور بعض قيم اجتماعية جديدة بمجتمع الدراسة .

جدول(7 _ 30) تحليل العلاقة بين تشابه القيم الاجتماعية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند كل من : الوافدين والليبيين ومحل إقامة المبحوثين

تشابه القيم الاجتماعية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند الوافدين والليبيين	مناطق إقامة المبحوثين				
	الجوف	بزيمة الجديدة	الهواري	الطلاب	المجموع
أوافق	175 % 81.40	32 % 14.90	7 % 3.30	1 % 0.50	215 % 76.51
لا أوافق	20 %71.40	6 %21.40	2 %7.10	--	28 % 9.96
لا أستطيع أن قرر	21 % 55.30	10 %26.30	5 %13.20	2 %5.30	38 % 13.52
المجموع	216 % 76.90	48 % 17.10	14 % 5.00	3 % 1.10	281 % 100.00
كا ^{2} = 19.75	درجة الحرية = 6		العلاقة دالة عند مستوى 0.05		

وعـــند تحليل العلاقة بين بين تشابه القيم الاجتماعية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند كـــل مـــن : الوافدين والليبيين يتضح لنا من الجدول (7 _ 30) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشابه القيم الاجتماعية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند الوافدين والليبـــيين بمجتمع الدراسة ، ومحل إقامة المبحوثين ، فقد بلغت قيمة (كا ^{2} = 19.75) بدرجة حرية = (6) ، عند مستوى دلالة (0.05) .

من خلال معطيات الجدول السابق نجد أن (76.51%) من المبحوثين يوافقون على أن هـــناك تشابه في القيم الاجتماعية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند كل من الوافدين والليبـــيين بمجـــتمع الدراسة .كما يتضح من الجدول أن (13.52%) من المبحوثين لم يستطيعوا الإقرار بأن هناك تشابه في القيم الاجتماعية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند كل من الوافدين والليبيين بمجتمع الدراسة . أما الذين لم يوافقوا على أن هناك تشابه

في القـــيم الاجتماعـــية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند كل من الوافدين والليبيين بمجتمع الدراسة ، بلغت نسبتهم(9.96%) .

كـــذلك يتضح من الجدول أن (81.40%) من الذين يوافقون على أن هناك تشابه في القـــيم الاجتماعـــية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند كل من الوافدين والليبيين بمجتمع الدراسة ، هم من منطقة الجوف ، و (14.90%) هم من منطقة بزمة الجديدة ، و (3.30%) هم من منطقة الهواري ، و (14.90%) من الطلاب . كما يتضح من الجـــدول أن (55.30%) مـــن الـــذين لم يستطيعوا الإقرار بأن هناك تشابه في القيم الاجتماعـــية الـــتي تقام في المناسبات الاجتماعية عند كل من : الوافدين والليبيين بمجتمع الدراســـة ، كانـــوا مـــن مـــنطقة الجوف ، و(26.30%) من منطقة بزمة الجديدة ،و (13.20%) و (5.30%) هـــم من منطقة الهواري و الطلاب . أما الذين لم يوافقوا علـــى أن هناك تشابه في القيم الاجتماعية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند كل من الـــوافدين والليبـــيين بمجتمع الدراسة ، نجد منهم (71.40 %) من منطقة الجوف، و (21.40%) من منطقة بزمة الجديدة ، و (7.10 %) من منطقة الهواري .

ومـــن خلال هذه النتيجة يتبين لنا أنها تقترب مع دراسة من السيد حافظ عبدالرحمن عن التفاعل الاجتماعي بين مصر ومجتمعات الخليج العربي ، التي بيّنت فيها أن هناك تشابة كـــبير بين العادات والتقاليد الاجتماعية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند المصريين والسعوديين.

وبـــذلك نصل إلى أن هناك تشابه في القيم الاجتماعية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند كل من : الوافدين ، والليبيين بمجتمع الدراسة .

جدول(7 _ 31) تحليل العلاقة بين ارتفاع نمط الاستهلاك في المناسبات الاجتماعية عند كل من : الوافدين والليبيين ومحل إقامة المبحوثين

ارتفاع نمط الاستهلاك في المناسبات الاجتماعية عند الوافدين والليبيين	مناطق إقامة المبحوثين				
	الجوف	بزيمة الجديدة	الهواري	الطلاب	المجموع
أوافق	165 % 74.00	48 % 21.50	7 % 3.10	3 % 1.30	223 % 79.36
لا أوافق	19 %90.50	--	2 %9.50	—	21 % 7.47
لا أستطيع أن قرر	32 % 86.50	--	5 %13.50	--	37 % 13.17
المجموع	216 % 76.90	48 % 17.10	14 % 5.00	3 % 1.10	281 % 100.00
كا ^{2} = 22.25	درجة الحرية = 6		العلاقة دالة عند مستوى 0.05		

وعند تحليل العلاقة في ارتفاع نمط الاستهلاك بالمناسبات الاجتماعية عند الوافدين والليبيين بمجتمع الدراسة ،يتضح لنا من خلال الجدول (7 _ 31) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع في نمط الاستهلاك بالمناسبات الاجتماعية عند الوافدين والليبيين بمجتمع الدراسة ؛ ومحل إقامة المبحوثين ، فقد بلغت قيمة (كا ^{2} = 22.25) بدرجة حرية = (6) ، عند مستوى دلالة (0.05) .

من خلال استعراض بيانات الجدول السابق نجد أن (79.36%) من المبحوثين يوافقون على أن هناك ارتفاع في نمط الاستهلاك بالمناسبات الاجتماعية عند كل من : الوافدين والليبيين بمجتمع الدراسة .كما يتبين من الجدول أن (13.17%) من المبحوثين لم يستطيعوا الإقرار بأن هناك ارتفاع في نمط الاستهلاك بالمناسبات الاجتماعية عند كل من الوافدين والليبيين بمجتمع الدراسة . أما الذين لم يوافقوا على أن هناك ارتفاع في نمط الاستهلاك بالمناسبات الاجتماعية عند كل من : الوافدين والليبيين بمجتمع الدراسة ؛ بلغت نسبتهم(7.47%) .

كذلك يتبين من الجدول أن (74.00%) من الذين يوافقوا على أن هناك ارتفاع في نمط الاستهلاك بالمناسبات الاجتماعية عند كل من : الوافدين والليبيين بمجتمع الدراسة ، هم من منطقة الجوف ، و (21.50%) هم من منطقة بزمة الجديدة ، و (3.10%) هم من منطقة الهواري ، و (1.30%) من الطلاب . كما يتبين من الجدول أن (86.50%) من الذين لم يستطيعوا الإقرار بأن هناك ارتفاع في نمط الاستهلاك بالمناسبات الاجتماعية عند كل من : الوافدين والليبيين بمجتمع الدراسة ، كانوا منطقة الجوف ، و(13.50%) هم من منطقة الهواري . أما الذين لم يوافقوا على أن هناك ارتفاع في نمط الاستهلاك بالمناسبات الاجتماعية عند كل من : الوافدين والليبيين بمجتمع الدراسة ، نجد منهم (90.5 %) من منطقة الجوف، و (9.50%) من منطقة الهواري .

وهذه النتائج تتفق مع ما جاء في دراسة عبد الباسط عبد المعطى عن بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين المصريين إلى الدول العربية النفطية التي بين فيها أن هجرة الريفيين المصريين إلى الدول العربية النفطية صاحبها ظهور نشاطات كثيرة مرتبطة بنمط الاستهلاك ؛ الأمر الذي أدى بكثير من المهاجرين إلى تغيير موقفهم من عملهم .

كما بينت منى السيد حافظ عبد الرحمن في دراستها عن التفاعل الاجتماعي بين مصر ومجتمعات الخليج العربي أن 94 % من المبحوثين المصريين العاملين في المجتمع السعودي ينفقون 65 % من دخلهم على السلع الاستهلاكية المعمرة والمعيشية . بالإضافة إلى ذلك شراء المنتجات الذهبية . وأن الأعياد وشهر رمضان والزواج والولائم هي من أهم المناسبات التي يزيد فيها نمط الاستهلاك عند المصريين والسعوديين بالمجتمع السعودي .

وهكذا نخلص إلى أن هناك ارتفاع في نمط الاستهلاك بالمناسبات الاجتماعية عند كل من : الوافدين والليبيين بمجتمع الدراسة .

الفرض الثالث :

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة وانتشارالجريمة وارتفاع معدلاتها بمدينة الكفرة.

جدول(7 _ 32) تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة وانتشارالجريمة وارتفاع معدلاتها ومحل إقامة المبحوثين

الهجرة الوافدة وانتشارالجريمة وارتفاع معدلاتها	مناطق إقامة المبحوثين				
	الجوف	بزيمة الجديدة	الهواري	الطلاب	المجموع
نعم	179 % 75.50	47 % 19.80	8 % 3.40	3 % 1.30	237 % 84.34
لا	37 % 84.10	1 % 2.30	6 %13.60	--	44 % 15.66
المجموع	216 % 76.90	48 % 17.10	14 % 5.00	3 % 1.10	281 % 100.00
كا ^{2} = 15.45	درجة الحرية = 3		العلاقة دالة عند مستوى 0.05		

وعـــند تحلـــيل العلاقة بين الهجرة الوافدة وانتشارالجريمة وارتفاع معدلاتها ؛ يتضح لنا من خـــلال الجـــدول (7 _ 32) أن هـــناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة وانتشـــارالجريمة وارتفـــاع معـــدلاتها ؛ ومحل إقامة المبحوثين ؛ فقد بلغت قيمة (كا ^{2} = 15.45) بدرجة حرية = (3) ؛ عند مستوى دلالة (0.05) .

من استعراض بيانات الجدول السابق نجد أن (84.34%) من المبحوثين يرون أن وجود الهجرة الوافدة بمجتمع الدراسة ساهم في انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها ؛ أما الذين يرون العكس أي أن وجود الهجرة الوافدة لم يسهم في انتشار الجريمة و ارتفاع معدلاتها بمجتمع الدراســـة ؛ بلغت نسبتهم (15.66%) فهؤلاء قد يعتقدون أن أثر البيئة الاجتماعية والثقافـــية والظروف المرتبطة بالتحديث هي التي ساهمت في أرتفاع معدل الجريمة بمجتمع الدراسة . كذلك يتبين من الجدول أن (75.50%) من الذين يؤيدون بأن وجود الهجرة

الوافدة بمجتمع الدراسة ساهم في انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها ؛ هم من منطقة الجوف و (19.80%) من منطقة بزيمة الجديدة ، و (3.40%)من منطقة الهواري ؛ و (1.30%) من الطلاب . أما الذين لا يؤيدون أن وجود الهجرة الوافدة بمجتمع الدراسة ساهم في انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها ؛ نجد منهم (84.10 %) من منطقة الجوف ، و (13.60%) من منطقة الهواري ، و (2.30%) من بزيمة الجديدة .

ومن خلال هذه النتائج يتبين لنا أنها تقترب مع دراسة نادر الملاح عن معدل الجريمة في المجتمع البحريني ؛ التي أثبت فيها أن 81 % من المبحوثين المشاركين في الدراسة يرون أن معدل الجريمة في المجتمع البحريني قد زاد بالفعل نتيجة لوجود العمالة الوافدة ؛ في حين أن (19 %) من المبحوثين المشاركين في الدراسة يرون أن معدل الجريمة ثابت و لم يتغير .

وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة مصلح الصالح في دراسته عن التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة ؛ التي بين فيها أن ارتفاع معدل الجريمة في المجتمع الاردني ليس مرتبط بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية فحسب ، بل إن وجود أعداد من العمالة الوافدة إلى المجتمع الاردني ساهم في ارتفاع معدل الجريمة فيه .

وبشكل عام وعلى الرغم من أن التراث الذي تناول العلاقة بين الهجرة الوافدة (الخارجية) والجريمة فيه تضارب كبير حول طبيعة هذه العلاقة ؛ فالبعض قد توصل إلى وجود علاقة موجبة بين الظاهرتين والبعض الآخر يرى أن هذه العلاقة سالبة بينما ينفي فريق ثالث وجود هذه العلاقة بينهما .

وبذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة بين الهجرة الوافدة وانتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها بمجتمع الدراسة .

جدول(7 _ 33) تحليل العلاقة بين الهجرة الوافدة وظهور بعض المشكلات الاجتماعية لم يكن لها وجود من قبل مثل : عدم سداد الدين وخيانة الامانة ومحل إقامة المبحوثين

الهجرة الوافدة وظهور بعض المشكلات الاجتماعية لم يكن لها وجودة من قبل	مناطق إقامة المبحوثين				
	الجوف	بزيمة الجديدة	الهواري	الطلاب	المجموع
أوافق	143 % 74.00	47 % 21.50	9 % 3.10	3 % 1.30	202 % 71.89
لا أوافق	22 %90.50	--	2 %9.50	--	24 % 8.54
لا أستطيع أن قرار	51 % 92.70	1 %1.80	3 %5.50	--	55 % 19.57
المجموع	216 % 76.90	48 % 17.10	14 % 5.00	3 % 1.10	281 % 100.00
كا ^{2} = 21.43	درجة الحرية = 6		العلاقة دالة عند مستوى 0.05		

وعـــند تحلـــيل العلاقـــة بين الهجرة الوافدة وظهور بعض المشكلات الاجتماعية مثل : عـــدم سداد الدين وخيانة الامانة يتضح لنا من خلال (7 _ 33) أن هناك علاقة ذات دلالـــة إحصائية بين الهجرة الوافدة وظهور بعض المشكلات الاجتماعية لم يكن لها وجود مـــن قبل مثل : عدم سداد الدين وخيانة الامانة بمجتمع الدراسة ، ومحل إقامة المبحوثين ، فقد بلغت قيمة(كا ^{2} = 21.43) بدرجة حرية = (6) ، عند مستوى دلالة (0.05) يتضـــح من خلال استعراض بيانات الجدول أن (71.89%) من المبحوثين يوافقون على أن الهجرة الوافدة أدت إلى ظهور بعض المشكلات الاجتماعية لم يكن لها وجود من قبل مثل : عدم سداد الدين وخيانة الامانة في مجتمع الدراسة ، في حين الذين لم يستطيعوا الإقـــرار بـــأن وجـــود الهجرة الوافدة بمجتمع الدراسة ساهم في ظهور بعض المشكلات الاجتماعية لم يكن لها وجود من قبل ؛ بلغت نسبتهم (19.57%) .كما يتضح لنا من

الجدول أن (8.54%). من المبحوثين لا يوافقوا على أن وجود الهجرة الوافدة أدت إلى ظهور بعض المشكلات الاجتماعية بمجتمع الدراسة لم تكن لها وجود من قبل .

كذلك يتضح من الجدول أن (70.80%) من المبحوثين يوافقون على أن الهجرة الوافدة أدت إلى ظهـــور بعض المشكلات الاجتماعية لم تكن موجودة من قبل مثل : عدم سداد الـــدين وخـــيانة الامانة في مجتمع الدراسة هم من منطقة الجوف ، و (23.30%) من منطقة بزمة الجديدة ؛ و (4.50%) من منطقة الهواري ؛ و (1.50%) من الطلاب في مقابل نجد أن (92.70%) من الذين لم يستطيعوا الإقرار أن الهجرة الوافدة أدت إلى ظهـــور بعض المشكلات الاجتماعية لم تكن موجودة من قبل هم أيضاً من منطقة الجوف، و(5.50%) هـــم من منطقة الهواري ؛ و (1.80%) من منطقة بزمة الجديدة ، كما يتضح من الجدول أن (91.70%) من الذين لا يوافقوا على أن الهجرة الوافدة أدت إلى ظهور بعض المشكلات الاجتماعية لم تكن موجودة من قبل بمجتمع الدراسة هم من منطقة الجوف ؛ و (8.30%) من منطقة الهواري .

ومـــن خلال هذا نتوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة بين الهجرة الوافدة وظهور بعض المشكلات الاجتماعية لم يكن لها وجود من قبل بمجتمع الدراسة . مثل : عدم سداد الدين وخيانة الامانة

النتائج العامة والتوصيات

النتائج العامة للدراسة

لقـــد ارتـــبط وجود الهجرة الوافدة في الجماهيرية بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شيده المجتمع الليبي ؛ والتي بدورها أتاحت فرص العمل أمام اعداد كبيرة من العمالة الوافدة ومـــن جنســـيات مختلفة ، كذلك ارتبط وجود الهجرة الوافدة في الجماهيرية بالتوجهات الوحدوية بين الجماهيرية والدول العربية المجاوره لها من جهة ، والتوجهات الوحدوية نحو القارة الافريقية من جهة أخرى .

فـــتواجد الـــوافدين وبأعداد كثيرة في الجماهيرية كان له التأثير والتأثر بمقومات الحياة الاجتماعية بالجماهيرية ، حيث ساهم الوافدون في تغير قيم واتجاهات أبناء المجتمع الليبي .

لقـــد كان هدف هذه الدراسة التحقق من وجود علاقة بين الهجرة الوافدة وتغير بعض القـــيم الاجتماعـــية بمدينـــة الكفـــرة ؛ واهتمت الدراسة بثلاث قيم هي : تفعيل الدور الاجتماعـــي والاقتصـــادي للمـــرأة ، وتغـــير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية ؛ و انتشارالجريمة وارتفاع معدلاتها .

وقد افترض الباحث في هذه الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة وتغير بعض القيم الاجتماعية بمدينة الكفرة ؛ من خلال اختبار وقياس ثلاث فروض فرعية تمثل في الواقع القيم الاجتماعية .

أى أن الـــباحث افتـــرض أن تفعـــيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة ؛ وتغيربعض العـــادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية ؛ وانتشار الجريمة و ارتفاع معدلاتها ، ذات علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بالهجرة الوافدة .

وقـــد أيدَّت بيانات الدراسة هذه الفروض ، وتمّ التوصل إلى جملة من النتائج ، صُنفت إلى قســـمين ؛ أولهمـــا تضمّن النتائج الخاصة بالتحليل الوصفي ؛ وثانيهما اختصّ بالنتائج المتعلقة باختبار الفروض . وفيما يلي استعراض لهذه النتائج .

اولاً _ النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي :

أ _ خصائص مجتمع الدراسة :

1 _ بيّنت الدراسة أن (77 %) من المبحوثين هم من سكان منطقة الجوف ، وان (17 %) من المبحوثين هم من سكان منطقة بزمة الجديدة ، (5 %) من المبحوثين هم من سكان منطقة الهواري ، (1 %) من المبحوثين هم من سكان منطقة الطلاب . منطقة بزمة الجديدة ، ومنطقة الهواري ، ومنطقة الطلاب ، فهذه التجمعات الاخيرة هي جميعها مناطق ريفية لاتوجد بها مقومات الحياة الحضرية خاصة المؤسسات الإدارية ، وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في دراسة عبدالرازق بن حمود الزهراني ، التي أكّد فيها أن 76 % من المبحوثين يسكنون في مناطق حضرية ، وأن 24 % من المبحوثين يسكنون في مناطق ريفية .

2 _ أكّدت الدراسة أن الذكور يمثلون أعلى من المبحوثين ، حيث بلغت نسبتهم (62.28 %) وأن الإناث يمثلن (37.72 %) من المبحوثين . وقد اقتربت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة نادر الملاح عن معدل الجريمة في المجتمع البحريني التي بين فيها أن 68 % من عينة مجتمع الدراسة كانوا من الذكور ، و 32 % من الإناث

3 _ أثبتت الدراسة أن أعلى نسبة في مهن المبحوثين كانت في مهنة الموظفين الإداريين ، حيث بلغت نسبتهم (48.04 %) وتليها مهنة التدريس وبنسبة (29.54 %) ثم ربات البيوت وبنسبة (7.83 %) ، أما ذوي الأعمال الحرة فقد بلغت نسبتهم (6.76 %) من مجتمع الدراسة و لم تتجاوز نسبة المتقاعدين (4.98 %) ، وسجلت مهنة التمريض أقل نسبة في المبحوثين ، أذ بلغت نسبتها (2.85 %). وقد تقربت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة عبدالجليل قريرة الحسناوي الإندماج الاجتماعي للمهاجرين الريفيين مع ملامح التغير الاجتماعي، التي أثبت فيها أن 81.50 % من أفراد عينة الدراسة هم موظفين حكوميين .

4 _ كذلك أثبتت الدراسة أن (35.23 %) من المبحوثين تقع أعمارهم بين سن 40 - 49 ، وأن (32.03 %) تقع أعمارهم بين سن 30- 39 ، وأن (18.15 %)

تقـــع أعمارهم بين سن 20- 29 . وبشكل عام أثبتت الدراسة أن (85.41 %) من المـــبحوثين تقـــع أعمارهم بين سن 20 - 49 . وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما جاء في دراســـة مـــني السيد حافظ عبدالرحمن عن التفاعل الاجتماعي بين مصر ومجتمعات الخليج العربي ، التي بيّنت فيها أن 80 % من المبحوثين أعمارهم تقع بين (20 _ 49) سنة و أن 51 % من المبحوثين أعمارهم تقع بين (20 _ 39) سنة .

5 _ كمـــا بيّـــنت الدراسة أن المتزوجين يمثلون أعلى فئة من المبحوثين إذ بلغت نسبتهم (50.18 %) . ويلـــيهم فـــئة أعزب وبنسبة بلغت (32.38 %) وجاء بعد ذلك فئة مطلق ؛ وبنسبة بلغت (17.14 %) وقد خلت الدراسة من فئة أرمل . وقد اتفقت هذه النتـــيجة مع ما جاء في دراسة غريب السيد أحمد عن القيم والتنمية الاجتماعية في المجتمع القروي ، التي أثبت فيها أن 50 % من مجتمع البحث كانوا متزوجين .

6 _ أكّدت الدراسة أن ذوي التعليم المتوسط يحتلون أعلى بنسبة في المبحوثين ، إذ بلغت نســـبتهم (45.20 %) ؛ يلـــي ذلـــك ذوي التعلـــيم الجامعـــي الذين بلغت نسبتهم (27.75 %) وجـــاء ذوي التعلـــيم الأساســـي في المـــرتبة الثالـــثة ؛وبلغـــت نسبتهم (27.05 %) . وقد اقتربت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة عبدالله عبدالغني غانم عن المهاجـــرين دراسة سوسيوانثروبولوجية ، التي أثبت فيها أن ذوي التعليم المتوسط يحتلون المـــرتبة الأولى من المبحوثين ، وبنسبة بلغت 47.5 % ، يلي ذلك ذوي التعليم الجامعي و قد بلغت نسبتهم 24.6 % .

ب _ الهجرة الوافدة وعلاقتها بالدورالاجتماعي والاقتصادي للمرأة .

7 _ بيّنت الدراسة أن (97.86 %) من المبحوثين يرون أن الاتجاه نحو تعليم الإناث قد تغير عما كان عليه في الماضي . في مقابل (2.14 %) من المبحوثين يرون العكس ، أي أن الاتجاه نحو تعليم الإناث لم يتغير عما كان عليه في الماضي . وقد اتفقت هذه النتيجة مع مـــا جاء في دراسة حمد أحمد بيومي عن القيم وموجهات السلوك الاجتماعي ، التي أثبت فيها أن 62 % من مجتمع البحث أكدوا تدعيم وتقبل تعليم الإناث .

8 _ أكّدت الدراسة أن (72.95 %) من المبحوثين يوافقون على عمل المرأة بشرط أن تكـــون في مجالات معينة . في مقابل (16.37 %) يرون أنه يجب أن تعمل المرأة مهما

كانـــت الظروف ، في حين أن (10.68 %) من المبحوثين لايوافقون على عمل المرأة مطلقاً .

وبشـــكل عام أضافت الدراسة أن (89.32 %) من المبحوثين يوافقون على عمل المـــرأة على الرغم من تباين اتجاهاتهم .وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في دراسة محمد أحمد بيومـــي القيم وموجهات السلوك التي بين فيها أن .(64.2 %) من المبحوثين يوافقون على عمل المرأة خارج المنزل .

9_ أثبـــتت الدراســـة أن (41.28 %) من المبحوثين يوافقون على عمل المرأة بشرط أن لا تكون متزوجة ، وأن (25.27 %) من المبحوثين يوافقون على عمل المرأة بدون شـــروط . في حين أن (21.71 %) من المبحوثين لا يوافقون مطلقاً على عمل المرأة خارج المنزل . في مقابل (11.74 %) يوافقون على عمل المرأة بشرط لا يكون لديها أطفـــال . وبشكل عام أوضحت الدراسة أن (78.29 %) من المبحوثين يوافقون على عمل المرأة على الرغم من تباين اتجاهاتهم بين أن تكون غير متزوجة أو أن تكون متزوجة وليس لديها أطفال .

12_ بيّنت الدراسة أن (63.35 %) من المبحوثين يرون أن اختلاط المرأة بالرجل في أماكن العمل أمر عادي ، وأن (23.84 %) يرون أن اختلاط المرأة بالرجل في أمـــاكن العمل ظاهرة غير مقبولة ، وأن الذين لم يستطيعوا الإقرار بأن اختلاط المـــرأة بالـــرجل في أماكن العمل أمر عادي أو ظاهرة غير مقبولة ، بلغت نسبتهم (12.81 %) . أما الذين رفضوا أن تعمل المرأة والرجل في مكان واحد بلغت نسبتهم (15 %)

13_ أوضـــحت الدراسة أن (74.37 %) من المبحوثين يوافقون على أن معظم النساء اللاتي كن يعملن في المؤسسات الإدرية بمدينة الكفرة خلال عقد الثمانينيات هـــن من الوافدات . في مقابل ذلك إن (14.95%) من المبحوثين لا يوافقون علـــى ذلك ، أما الذين لم يستطيعوا الإقرار على أن معظم النساء اللاتي كن يعملن في المؤســـسات الادريـــة بمدينة الكفرة خلال عقد الثمانينيات هن من الوافدات ، بلغت نسبتهم (10.68%) .

14_ كما أوضحت الدراسة أن (97.15%) من المبحوثين يوافقون على أن معظم النساء اللاتي يعملن في المؤسسات الإدارية بمدينة الكفرة في أيامنا هذه من الليبيات ؛ في حين بلغت نسبة الذين لا يوافقون والذين لم يستطيعوا الإقرار بأن معظم النساء اللاتي يعملن في المؤسسات الإدارية بمدينة الكفرة في أيامنا هذه من الليبيات (1.42 %) كل منهم على حد .

15_ أكدت الدراسة أن (48.40 %) من المبحوثين يوافقون على أنه ينبغي أن تعمل المرأة في جميع مؤسسات المجتمع ولا يقتصر عملها على مجال التعليم والتمريض . وأن (43.06 %) لايوافقون على ذلك . أما الذين لم يستطعوا الإقرار بأنه ينبغي أن تعمل المرأة في جميع مؤسسات المجتمع ولا يقتصر عملها على مجال التعليم والتمريض ؛ بلغت نسبتهم (8.54 %) .

16_ أثبتت الدراسة أن (61.21 %) من المبحوثين يوافقون على أن ليس خروج المرأة إلى العمل في القطاع الخاص هو خروج عن العادات والتقاليد بمجتمع الدراسة وأن (28.47 %) لايوافقون على ذلك . أما الذين لم يستطعوا الإقرار بأن ليس خروج المرأة إلى العمل في القطاع الخاص هو خروج عن العادات والتقاليد بمجتمع الدراسة ؛ بلغت نسبتهم (10.32 %)

15_ بينّت الدراسة أن (57.65 %) يوافقون على ليس المكان المناسب للمرأة هو الاهتمام بشؤون المنزل ، وأن (28.47 %) لايوافقون على ذلك . أما الذين لم يستطيعوا الإقرار بأن ليس المكان المناسب للمرأة هو الاهتمام بشؤون المنزل، بلغت نسبتهم (6.76 %)

ج _ الهجرة الوافدة ودورها في تغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية .

16 _ بينّت الدراسة أن (47.67 %) من المبحوثين يرون أن السن المناسبة لزواج الذكور تقع بين سن (30_34) في حين أن (50.89 %) من المبحوثين يرون أن السن المناسبة لزواج الإناث تقع بين سن (20_24).

كمـــا بينت الدراسة أن أفراد المبحوثين الذين يرون أن السن المناسبة لزواج الذكور تقـــع بـــين ســـن (25_29) بلغت نسبتهم (38.79 %) أما الذين يرون أن السن المناسبة لزواج الإناث تقع بين سن (25_29) بلغت نسبتهم (35.94 %) .

أما الذين يرون أن السن المناسبة لزواج الذكور تقع بين سن (15_19) فقد سجلوا أقل نسبة ، حيث بلغت نسبتهم (0.36 %) أما الذين يرون أن السن المناسبة لزواج الإناث تقع بين سن (30_34) سجلوا أقل نسبة ، حيث بلغت نسبتهم (2.14%) .

17_ أثبـــتت الدراســـة أن (70.46 %) من المبحوثين يرون أن الاختيار الشخصي هـــو الأســـلوب المناسب عند الإختيار للزواج ، أما الذين يرون أن الاختيار الوالدي هو الأســـلوب المناســـب عند الاختيار للزواج ، بلغت نسبتهم (23.49 %) في حين أن (6.05 %) مـــن المبحوثين يرون أن الاختيار الوالدي و الاختيار الشخصي معاً ، هما المعيار المناسب عند الاختيار للزواج . وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة محمد أحمد بيومي عن القيم وموجهات السلوك الاجتماعي ؛ التي أثبت فيها أن 54.7 % من مجتمع البحث أكدوا أن الاختيار الشخصي هو الأسلوب المناسب عند الاختيار للزواج معاً في حـــين الذين أكدوا أن الاختيار الوالدي هو المعيار المناسب لاختيار الزواج ، فقد بلغت نسبتهم 17.2 %

18_ بيّنت الدراسة أن (89.68 %) من المبحوثين يرون أن المكان المفضل لعقد القران هو المسجد ، في مقابل أن (10.32 %) من المبحوثين يرون أن منزل أهل العروس هو المكان المفضل لعقد القران .

19_ أوضـــحت الدراســـة أن (81.85 %) من المبحوثين لا يؤيدون أن تغيير بعض المعـــايير المصاحبة لعادة الزواج كالسن المناسب ، وأسلوب الاختيار، والمكان المفضل لعقد القـــران في مجـــتمع الدراســـة له علاقة بوجود الهجرة الوافدة ، في حين بلغت نسبة الذين يؤيدون أن للهجرة الوافدة دور في تغير بعض المعايير المصاحبة لعادة الزواج كالسن المناسب واسلوب الاختيار، والمكان المفضل لعقد القران . (18.15 %)

20_ أوضحت الدراسة أن (45.91 %) من مجتمع المبحوثين دائماً يذهبون إلى تعزية أي حالـــة وفـــاة تحـــدث عـــند كل من الوافدين أو الليبيين بمدينة الكفرة. في مقابل أن

(45.55 %) يذهبون أحياناً ، أما الذين نادراً ما يذهبون إلى تعزية أى حالة وفاة تحدث عند كل من الوافدين أو الليبيين بمدينة الكفرة ، بلغت نسبتهم(8.54 %) .

21 ـ بينت الدراسة أن ظهورالمأكولات والملابس هي أكثر القيم الاجتماعية التي ساهمت الهجـــرة الـــوافدة في تـــواجد ها بمجتمع الدراسة ، وجاء إدخال بعض كلمات اللهجات الوافدة على اللهجة المحلية في المرتبة الثانية ويليها العادات المتعلقة بالأفراح (الزواج) ويليها قيمة أعياد الميلاد .

22ـ أكدت الدراسة أن (46.26 %) من المبحوثين يرون أن الوافدات المتزوجات من الليبـــيين هن أكثر الوافدين الذين ساهموا في تغير بعض القيم الاجتماعية بمدينة الكفرة ، في حـــين أن (39.50 %) من المبحوثين يرون أن الوافدين الذين لديهم عقود مغتربة هم الذين ساهموا في تغير بعض القيم الاجتماعية. في مقابل أن(14.23 %) يرون أن الوافدين الذين لديهم إقامة مؤقتة هم أكثر الوافدين الذين ساهموا في تغير بعض القيم الاجتماعية .

23ـ أثبـــتت الدراســـة أن (56.58 %) مـــن المبحوثين يرون أن الأفراح هي أكثر المناسبات الاجتماعية التي يتم فيها نمط الاستهلاك ، في مقابل أن (43.42 %) يرون أن المـــآتم هـــي أكثـــر المناســـبات الاجتماعية التي يتم فيها نمط الاستهلاك بمدينة الكفرة . وهـــذه النتـــيجة تـــتفق مـــع ما جاء في دراسة مني السيد حافظ عبدالرحمن عن التفاعل الاجتماعـــي بين مصر ومجتمعات الخليج العربي ، التي بيّنت فيها أن عادة الزواج هي أكثر المناسبات الاجتماعية التي يزيد فيها إنفاق السعوديين عن الإنفاق الشهري المعتاد .

24ـ بيـــنّت الدراسة أن (30.25%) من المبحوثين يقضون أوقات فراغهم في البقاء بالمنزل فهم يجلسون مع أفراد الاسرة أو يشاهدون برامج التلفزيون ،وأن (23.84 %) من المبحوثين يقضون أوقات فراغهم بزيارة الأقارب والأصدقاء .

كمـــا بينّت الدراسة أيضاً أن (14.95%) من المبحوثين يقضون أوقات فراغهم بالذهاب إلى صالات الإنترنت . و أن (9.61%) يقضون أوقات فراغهم بالذهاب إلى الأســـواق . أمـــا الـــذين يقضون أوقات فراغهم بالذهاب إلى المقاهي والمطاعم ، بلغت نسبتهم (8.54 %) .

كـــذلك بيـــنت الدراسة أن (7.12%) من المبحوثين يقضون أوقات فراغهم بالذهاب إلى منارات حفظ القرآن الكريم . أما الذين يقضون أوقات فراغهم بالذهاب إلى النوادي الرياضية من المبحوثين ، بلغت نسبتهم (5.69%)

ج ـ الهجرة الوافدة ودورها في انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها .

25ـ أوضحت الدراسة أن (59.79%) من المبحوثين يرون أن وجود الوافدين ساهم في انتشـــار جريمة القتل العمد ؛ أما الذين يرون أن أنتشار جريمة القتل العمد لم يكن لها علاقة بوجود الهجرة الوافدة في مجتمع الدراسة ؛ بلغت نسبتهم (40.21 %) .

كمـــا أوضـــحت الدراسة أن (92.53%) من المبحوثين يرون أن وجود الهجرة الـــوافدة في مجـــتمع الدراســـة ساهم في انتشار جريمة النصب والإحتيال ، في مقابل أن (7.47%) يـــرون أن أنتشار جريمة النصب والاحتيال لم يكن لها علاقة بوجود الهجرة الـــوافدة في مجتمع الدراسة .كذلك أوضحت الدراسة أن (94.31 %) من المبحوثين يرون أن وجود الهجرة الوافدة في مجتمع الدراسة ساهم في انتشار جريمة تعاطي المخدرات والاتجار بها ؛ في حين الذين رأوا أن انتشار جريمة تعاطي المخدرات والاتجار بها لم يكن لها علاقة بوجود الهجرة الوافدة بمجتمع الدراسة، بلغت نسبتهم (5.69 %) .

امـــا الـــذين يرون أن وجود الهجرة الوافدة في مجتمع الدراسة كان لها دور في انتشـــار جريمة السرقة بأنواعها ، بلغت نسبتهم (93.95 %) من المبحوثين ، في حين الـــذين يرون أن أنتشار جرائم السرقة بأنواعها بمجتمع الدراسة لم يكن لها علاقة بوجود الهجرة الوافدة ، بلغت نسبتهم (6.05 %) من المبحوثين .

ومن الجدول نفسه يتضح أن (66.55 %) من المبحوثين يرون أن وجود الهجرة الوافدة في مجتمع الدراسة ساهم في أنتشار الجرائم المتعلقة بالعرض ؛ في حين الذين يرون أن انتشار الجرائم المتعلقة بالعرض لم يكن لها علاقة بوجود الهجرة الوافدة في مجتمع الدراسة ؛ بلغت نسبتهم (33.45 %) .

كما أوضحت الدراسة أيضاً أن (91.81%) من المبحوثين يرون أن وجود الهجرة الوافدة في مجتمع الدراسة ساهم في أنتشار جريمة تعاطي الخمور وتصنيعها والاتجار فيها ؛ في

حين الذين يرون أن أنتشار جريمة تعاطي الخمور وتصنيعها والاتجار فيها في مجتمع الدراسة لم تكن لها علاقة بوجود الهجرة الوافدة ؛ بلغت نسبتهم (8.19%) .

كـــذلك أن (94.31 %) من المبحوثين يرون أن وجود الهجرة الوافدة ساهم في ظهـــور جريمة تزوير النقود والوثائق الرسمية ، أما الذين يرون أن ظهورجريمة تزوير النقود والوثائـــق الرسمية بمجتمع الدراسة لم يكن لها علاقة بوجود الهجرة الوافدة ، بلغت نسبتهم (5.69%) . أما الذين يرون أن وجود الهجرة الوافدة بمجتمع الدراسة ساهم في أنتشار جريمة تهريب البضائع ، بلغت نسبتهم (86.48 %) ، في حي الذين يرون ا أن أنتشار جـــريمة تهريب البضائع بمجتمع الدراسة لم يكن لها علاقة بوجود الهجرة الوافدة . بلغت نسبتهم (13.52 %).

ثانياً _ النتائج المتعلقة باختبار فروض الدراسة :

1 _ بعـــد قياس واختبار العلاقة بين الهجرة الوافدة وتفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادى للمرأة بمدينة الكفرة من خلال بعض المؤشرات (المتغيرات) ؛ تبيّن أن هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الهجرة الوافدة وتأثيرها على تعليم الإناث وبين محل إقامة المبحوثين .

كمـــا بيّنت النتائج أيضاً وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة ودورها في جعل خروج المرأة للعمل ظاهرة مقبولة ؛ و بين محل إقامة المبحوثين.

كشـــفت التحلـــيلات أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة ودورها في تشجيع المرأة على العمل في المؤسسات الإدارية ؛ و بين محل إقامة المبحوثين ؛ وفي السياق نفســـه ، تبـــيّن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ؛ بين الهجرة الوافدة ودورها في تشجيع خروج المرأة إلى العمل في القطاع الخاص ؛و بين محل إقامة المبحوثين .

اتضـــح ممـــا سبق وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة وعلاقتها بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بمدينة الكفرة .

وهـــذه النتائج اتفقت مع كل من : دراسة محمد أحمد بيومي عن القيم وموجهات السلوك الاجتماعـــي ، الـــتي أثبت فيها أن 62 % من مجتمع البحث أكدوا تدعيم وتقبل تعليم الإنـــاث . وأن 64.2 % مـــن المبحوثين يوافقون على عمل المرأة خارج المنزل . وهي

النتيجة نفسها التي توصل إليها عبد الجليل قريرة الحسناوي في دراسته عن الإندماج الاجتماعي للمهاجرين الريفيين مع ملامح التغير الإجتماعي بمدن " الجنوب الليبي " التي أوضح فيها بعض الاتجاهات الايجابية للمبحوثين التي طرحت ضمن أبعاد الإندماج الاجتماعي ، حيث أبد المبحوثين اتجاه ايجابي حول عمل المرأة ، واعتبروا أن خروج المرأة ظاهرة صحية في المجتمع ، لأنها بعملها تساعد على دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وجاءت نسبة الموافقة على أشتغال المرأة لدى المبحوثين بمدينة سبها 49 % ، أما المبحوثين بمدينة مرزق فقد بلغت نسبتهم 82 %

وبذلك يتم قبول الفرض الذي نصّ على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة وعلاقتها بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بمدينة الكفرة .

2 ـ كما تمّ قياس واختبار العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في تغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية بمدينة الكفرة ، من خلال بعض المؤشرات (المتغيرات) . وبيّنت النتائج وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة وإقامتها علاقات اجتماعية جيدة مع السكان الليبيين ومحل إقامة المبحوثين . وتتفق هذه النتيجة مع الكثير من الدراسات مثل : دراسة عبدالله عبدالغني غانم عن المهاجرين دراسة سوسيوأنثروبولوجية ، التي أثبت فيها أن 83 % من المبحوثين يقيمون علاقات صداقة وجيرة جيدة مع ابناء المجتمع المضيف . وأكد النتيجة نفسها عبدالرازق بن حمود الزهراني في دراسته عن المسلمين في الولايات المتحدة الامريكية ، إذ بيّنت دراسته أن 67.5 % من المبحوثين توجد لهم علاقات اجتماعية جيدة مع الجاليات الاخرى من غير المسلمين كما بيّنت الدراسة أيضاً أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة ودورها في إقامة علاقات مصاهرة مع الليبيين ومحل إقامة المبحوثين ، وباختبار دلالة العلاقة بين الهجرة الوافدة وظهور عادة قبول التعازي بالمقابر ومحل إقامة المبحوثين ، تبيّن وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين . فضلاً عن ذلك أكّدت نتائج الدراسة ، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشابه القيم الاجتماعية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند كل من : الوافدين والليبيين ومحل إقامة المبحوثين .

كـــذلك بيـــنّت الدراســـة أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع نمط الاستهلاك في المناسبات الاجتماعية عند كل من : الوافدين والليبيين ومحل إقامة المبحوثين . وهكـــذا أثبـــتت نتائج الدراسة ؛ وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية ؛ بين الهجرة الوافدة ودورها في تغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية بمدينة الكفرة وتتفق هذه النتائج مع الكثير من الدراسات مثل : دراسة من السيد حافظ عبدالرحمن عن التفاعل الاجتماعي بين مصر ومجتمعات الخليج العربي ، التي بيّنت فيها أن هناك إرتفاع في معدلات الزواج بين المصريين والسعوديين خلال الفترة من 1970 _ 1990 حيث تزوجت بين 440 _ 980 عقد زواج . كما بيّنت دراسة من السيد حافظ عبدالرحمن أيضاً وجود تفاعل بين المصريين والسعوديين . فيما يتعلق باشتراكهم في بعض العادات الخاصة بالوفاة كســـرعة دفـــن الموتى والذهاب إلى المقابر من أجل الدفن وتعزية آهل المتوفي في المقبرة . كـــذلك أن هـــناك تشابة كبير بين العادات والتقاليد الاجتماعية التي تقام في المناسبات الاجتماعية عند المصريين والسعوديين. أيضاً بيّنت من السيد حافظ عبد الرحمن في دراستها عـــن الـــتفاعل الاجتماعي بين مصر ومجتمعات الخليج العربي أن 94 % من المبحوثين المصـــريين العـــاملين في المجـــتمع الســـعودي يـــنفقون 65 % من دخلهم على السلع الاســـتهلاكية المعمرة والمعيشية . بالإضافة إلى ذلك شراء المشجات الذهبية . وأن الأعياد وشهر رمضان والزواج والولائم هي من أهم المناسبات التي يزيد فيها نمط الاستهلاك عند المصريين والسعوديين بالمجتمع السعودي .

ومـــن خـــلال هـــذا كله نتوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصـــائية بين الهجرة الوافدة ودورها في تغير بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية بمدينة الكفرة .

3 _ أثبـــتت نـــتائج الدراسة أيضاً من خلال قياس العلاقة بين الهجرة الوافدة ودورها في انتشـــار الجـــريمة وارتفاع معدلاتها ؛ ومحل إقامة المبحوثين ؛ أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصـــائية بين الهجرة الوافدة ودورها في انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها بمدينة الكفرة وبإثـــبات علاقـــة الارتـــباط ذات الدلالـــة الاحصائية بين الهجرة الوافدة وانتشار الجريمة وارتفاعهـــا بمـــنطقة الدراسة ؛ يمكن القول بأن وجود الوافدين في مدينة الكفرة وبأعداد

كـــبيرة ومن مختلف الجنسيات كونها منطقة حدوديه ساهم في وجود خلل سكاني ، فكان لهذا الخلل آثاره الخطيرة وانعكاساته على ارتفاع معدل الجريمة في مجتمع الكفرة .

وبالـــتالي تصـــل الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة موجبة بين الهجرة الوافدة انتشار الجريمة و ارتفاع معدلاتها بمنطقة الدراسة . فهذه النتيجة تتفق مع الكثير من الدراسات التي اهـــتمت بالعلاقة بين الهجرة الوافدة وارتفاع معدل الجريمة مثل : دراسة نادر الملاح عن معدل الجريمة في المجتمع البحريني ، التي أثبت فيها أن 81 % من المبحوثين يرون أن معدل الجريمة في المجتمع البحريني قد زاد بالفعل نتيجة لوجود العمالة الوافدة ، في حين أن 19 % يرون أن معدل الجريمة ثابت و لم يتغير .

وأكد النتيجة نفسها مصلح الصالح في دراسته عن التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة ، الـــتي بين فيها أن ارتفاع معدل الجريمة في المجتمع الاردني ليس مرتبط بالظروف الاقتصادية و الاجتماعـــية فحسب ، بل إن وجود أعداد من العمالة الوافدة في المجتمع الاردني ساهم بارتفاع معدل الجريمة فيه .

وفي السياق نفسه ، أكدت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الهجـــرة الوافدة ودورها في خلق بعض المشكلات الاجتماعية التي في حكم الجريمة مثل : خيانة الامانة وعدم سداد الدين ، ومحل إقامة المبحوثين .

ومـــن خلال هذا كله نتوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة و دوره في انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها بمدينة الكفرة .

الخلاصـــة . ومن خلال هذه النتائج نتوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ارتباطية ذات دلالـــة إحصائية بين الهجرة الوافدة ، وتفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة ، وتغير بعـــض العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية ، وانتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها بمجتمع الدراسة .

وبالتالي تصل الدراسة إلى قبول الفرض الاساسي لها الذى نصّ على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الوافدة وتغير بعض القيم الاجتماعية بمدينة الكفرة .

توصيات الدراسة

1 ـ أشار إلى الإحصائيات الرسمية للنتائج الاولية للتعداد العام للسكان 2006 ، الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات التي بينت أن الوافدين الموجودين بالجماهيرية بلغ عددهم عام 2006 ف (350.000) وفداً يشكلون نسبة 6.17 % من أجمالي السكان المقيمين في الجماهيرية ، طبقاً الإحصائيات الرسمية للنتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006 : الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات.

بالإضافة إلى ذلك أوضحت نتائج الحصر الميداني للهجرة الوافدة بمدينة الكفرة من قبل الإدارة العامة للجوازات والجنسية فرع الكفرة . أن الوافدين المقيمين في مجتمع الدراسة بلغ عددهم عام 2005 ف (14.127) وفداً ويشكلون نسبة 33.42 % من إجمالي السكان المقيمين بمجتمع مدينة الكفرة . إذ بينت الدراسة بأن هناك تنامي كمي وكيفي للهجرة الوافدة إلى الجماهيرية بصفة عامة ، ومجتمع الدراسة بصفة خاصة ، فإن هذه الدراسة توصي الجهات المختصة بوضع ضوابط قانونية اتجاه هذا التنامي الكمي والكيفي للهجرة الوافدة إلى الجماهيرية بصفة عامة ، ومجتمع الدراسة بصفة خاصة ، إن ما أود أنأشير إليه من وراء هذا الانتباه لما تحت الرماد وما تحتويه هذه الهجرة الوافدة من خطر يهدد مستقبل أجيال بكاملها إذا لم نوقف العجلة ونتخذ القيود الصارمة حيالها .

كما توصي الدراسة بإنشاء وحدة أو إدارة للجنة الشعبية العامة للبيئة العامة للمعلومات ضمن هيكلية كل لجنة شعبية من شعبيات الجماهيرية يكون اهتمامها منحصر في حصر عدد الوافدين من أجل معرفة عدد الوافدين في كل مؤتمر شعبي أساسي نظرا لصعوبة الحصول على بيانات تحدد عدد الوافدين المقيمين بالجماهيرية هذا من جهة : ومعرفة أهم الظواهر السلبية التي تثيرها الهجرة الوافدة وكيفية وقايتها ومعالجتها في كل المؤتمرات الشعبية الأساسية من جهة أخرى .

2 – بينت نتائج هذه الدراسة المتعلقة بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة أن (78.29 %) من المبحوثين يوافقون على عمل المرأة على الرغم من تباين اتجاهاتهم بين أن تكون غير متزوجة أو أن تكون متزوجة وليس لديها أطفال .

وعليه ، فإن الدراسة توصي بضرورة الاهتمام بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة كونها نصـــف المجتمع ، فهي أيضاً لها الحق في دفع عجلة التقدم ، من خلال المساهمة في الخطط التـــنموية التي تساهم في تطور المجتمع . ويتم ذلك من خلال إعداد البرامج الهادفة من قبل المختصين في مجال العلوم الاجتماعية ، عبر وسائل الاعلام المختلفة .

3 – أوضـــحت نتائج هذه الدراسة أن (81.85 %) من المبحوثين لا يؤيدون أن تغيَّر بعض المعايير المصاحبة لعادة الزواج كالسن المناسب ، وأسلوب الاختيار، والمكان المفضل لعقد القران في مجتمع الدراسة له علاقة بوجود الهجرة الوافدة .

علـــيه فإن هذه الدراسة توصي بضرورة معرفة العوامل التي ساهمت في تغير بعض المعايير المصاحبة لعادة الزواج كالسن المناسب ، وأسلوب الاختيار، والمكان المفضل لعقد القران ، وذلك من خلال إقامة الندوات عبر وسائل الاعلام المختلفة ، وإقامة الدراسات الاجتماعية من قبل اللجنة الشعبية العامة للشئون الاجتماعية ، لمعرفة العوامل التي ساهمت في تغير بعض المعايير المصاحبة لعادة الزواج بمجتمعنا الليبي .

4 ـ بينت نتائج هذه الدراسة أن (64.41%) من المبحوثين يوافقون على إقامة علاقة مصـــاهرة بين الوافدين و الليبيين بمجتمع الدراسة ، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ماجاء في الإحصـــائيات الـــواردة من السجل المدني بمجتمع الدراسة التي بينت أن هناك ارتفاع في حـــالات زواج الوافدين من الليبيات لتصل خلال الأعوام 1995 ـ 1999 ، إلى 33 حالة زواج بمجتمع الدراسة .

علـــيه فـــإن هذه الدراسة توصي بوضع الظوابط الرسمية أثناء زواج الوافدين من الليبيات تفاديـــاً لوقـــوع بعـــض المشكلات الاجتماعية مستقبلاً التي أصبحت تعاني منها بعض المجتمعات العربية خاصة في الخليج العربي .

5 ـ تـــبين مـــن نتائج الدراسة أن (84.34%) من المبحوثين يرون أن وجود الهجرة الوافدة بمجتمع الدراسة ساهم في انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها .

كما تبين من نتائج الدراسة أن (71.89%) من المبحوثين يوافقون على أن الهجرة الوافدة أدت إلى ظهور بعض المشكلات الاجتماعية لم يكن لها وجود من قبل مثل : عدم ســـداد الدين وخيانة الامانة في مجتمع الدراسة . وقد تعززت هذه النتائج بما أشار إليه في التقريـــر السنوي عن الجريمة لسنة 1995 ـ2004 ف ، اللجنة الشعبية العامة للعدل

والأمـــن العـــام :و إحصائيات الجرائم المرتكبة بمدينة الكفرة لسنة 1995 _2004ف.
اللجنة الشعبية العامة والأمن العام بشعبية الكفرة .

عليه فإن هذه الدراسة توصي بتشديد الاجراءات القانونية ضد مرتكبي الجرائم من الوافدين فالهجـــرة الـــوافدة ساهمت في نشر سمومها ومدّت أياديها الخبيثة إلى أماكن منيعة وبيوت حصينة وسقط في يديها شباباً من شباب الوطن ولعبت بعقولهم بل ونقلت إليهم الأمراض المزمنة والعياذ بالله .

نصـــل في خـــتام هذه التوصيات إلى أن فهم العلاقة بين الهجرة الوافدة وتغير بعض أنساق القـــيم الاجتماعـــية لا يمكـــن فصلها عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المجـــتمعات المســـتقبلة لهؤلاء الوافدين ، فالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الليبي هي التي ساهمت في تدفق هائل من الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية .

وعلـــيه ، توصي هذه الدراسة بتوجيه البحوث والدراسات الجادة ، ولا سيما لطلبة الدراســـات العلـــيا ، نحو دراسة ظاهرة الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض أنساق القيم الاجتماعـــية ســـواء كـــان التغير في انساق القيم الاجتماعية بأحد طابع ايجابي أو سلبي . بالإضـــافة إلى دراســـة المشـــكلات الـــتي تحدثها الهجرة الوافدة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي في مجتمعنا الليبي .

فظاهـــرة الهجرة الوافدة أصبحت إحدى أهم إشكاليات العصر الحديث كما اشرنا في مقدمـــة هذه الدراسة ، فالهجرة الوافدة أصبحت تتصدر حوار الأجندة السياسة بين دول الشـــمال والجنوب ودول الجنوب نفسها . بل سلكت الهجرة الوافدة في عالمنا اليوم تحولا خطيراً بجنوحها إلى الهجرة السرية (غير الشرعية) .

المراجع

أ _ الكتب

1 _ اسحق يعقوب القطب و عبدالإله ابو عياش ، النمو والتخطيط الحضرى في دول الخليج العربي ، وكالة المطبوعات الكويتية الطبعة الأولى 1979 .

2 _ أسماعيل على سعد و محمد أحمد بيومي ، القيم وموجهات السلوك الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية الطبعة الاولى 2004 .

3 _ السيد عبد العاطي عبدالسيد ، علم أجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية الطبعة الأولى 1999 .

4 _ السيد عوض ، الجريمة في مجتمع متغير ، المكتبة المصرية الاسكندرية الطبعة ، الاولى 2001 .

5 _ أماني عزت طولان ، القرية المصرية بين التقليدية والحداثة ، المكتبة المصرية الطبعة الاولى ، 2004

6 _ أمينة على كاظم ، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري ، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة ، مطبعة هجر الطبعة الاولى ، 1993

7 _ انورعطية العدل ، السكان والتنمية ، دار المعرفة الجامعية الطبعة الأولى1987 .

8 _ حبيب يوسف مغنية ،الامثال الشعبية الليبية أبعادها الحضارية والثقافية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى 1996 .

9 _ سالم عبد السلام رحومة ، مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا 1970 –1980 الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى .1988

10 _ سامية الساعاتي ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، دار النجاح بيروت 1973.

11 _ سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الاسرية الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1990 .

12 _ سهير كامل احمد ، علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، مركز الاسكندرية للكتاب الطبعة الاولى 2003 .

13 _ صالح محمد على بو جادو ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الأردن الطبعة الثانية 2002 .

14/ عبدالجليل قريرة الحسناوي ، أنماط التكيف الاجتماعي للعائدين من المهجر بمدينة سبها منشورات كلية الآداب والتربية بجامعة سبها الطبعة الأولى 1994 .

15 _ عبد القادر القصير ، الاسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية . دار النهضة العربية بيروت الطبعة الاولى1999 .

16 _ عبدالله عامر الهمالي ، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته ، منشورات جامعة قاريونس بنغازي الطبعة الثالثة 2003 .

17 _ عبدالقادر عرابي وعبدالله عامر الهمالي ، التغير الاجتماعي أسسه وتطبيقاته ، المنشأة العامة للتوزيع والنشر والإعلان الطبعة الأولى 1984 .

18 _ ــــــــــــــــــــــــــ ، المرأة العربية والمشاركة السياسية منشورات جامعة قاريونس الطبعة الأولى 1983 .

19 _ عبدالله عبدالغني غانم ، المهاجرين دراسة سوسيوانثروبولوجية ، المكتب الجامعي الحديث الطبعة الثانية 2002 . ص ص 17 _ 19

20 _ عبدالله لمحمد الخريجي و محمد الجوهري ، علم الاجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، الطبعة الثالثة 1989 .

21 _ على عبدالرازق جلبي ،علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية الطبعة الرابعة 2003

22 _ على عبدالواحد وافي ، الاسرة والمجتمع ، دار نهضة مصر للطبع والنشر الطبعة الثامنة ، بدون تاريخ نشر .

23 _ غريب السيد احمد ، علم الاجتماع الريفي ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع الإسكندرية الطبعة الأولى 1999 .

24 _ فادية عمر الجولاني ، التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية الطبعة 1993 .

25 _ فتحي محمد أبو عيانة ، مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار النهضة العربية بيروت ، الطبعة الأولى 1986

26 _ ــــــــــــــــــــ ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، دارالمعرفة الجامعية الإسكندرية الطبعة الخامسة 1996 .

27 _ فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، دار النهضة العربية بيروت الطبعة الثانية 1980.

28 _ فؤاد البهي السيد و سعد عبدالرحمن ، علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة ، دار الفكر العربي القاهرة الطبعة الاولى ، 1999 .

29 _ لوجلي صالح الزوي ، علم الاجتماع الريفي ، منشورات جامعة قار يونس بنغازي الطبعة الأولى .1998

30 _ لوجلي صالح الزوي ، المدينة المتغيرة ((أجدابيا 1966 _ 1990)) منشورات جامعة قاريونس بنغازى الطبعة الأولى 1999 .

31 _ محجوب عطية الفائدي ، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي ، منشورات جامعة عمر المختار ، الطبعة الأولى 1992 .

32 _ ــــــــــــــــــ ، أساسيات علم السكان ، منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس الطبعة الأولى .1997

33 _ ــــــــــــــــــ ، التغير الاجتماعي ، منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس الطبعة الأولى 2000 .

34 _ محمد إبراهيم حسن ، دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربى ، منشورات جامعة بنغازي الطبعة الأولى (بدون تاريخ)

35 _ محمد أحمد غنيم ، العرب الرحل في مصر ، دراسة أنثروبولوجية لبعض جماعات البدو مركز للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية القاهرة الطبعة الاولى 2001 .

36 _ محمد أحمد محمد بيومى ،علم اجتماع القيم ، دار المعرفة الجامعية الطبعة الأولى 2004

37 _ محمد الحسين المصطوف ، الإحصاء السكاني ، منشورات جامعة سبها الطبعة الأولى 1995 .

38 _ محمد الدقمن ، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، مجد لأوى الأردن الطبعة الثانية 1996 .

39 _ محمد السيد غلاب و محمد صبحي عبد الحكيم ، السكان ديموغرفيا وجغرافيا مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، الطبعة الرابعة 1978 .

40 _ محمد المبروك المبدوي ، جغرافية ليبيا البشرية ، منشورات جامعة قار يونس الطبعة الثانية 1991

41 _ محمد سعيد فرح ، البناء الاجتماعي والشخصية ، دار المعرفة الجامعية القاهرة الطبعة الأولى 1998

42 _ محمد على محمد ، مقدمة في البحث الاجتماعي ، دار النهضة العربية بيروت الطبعة الأولى 1983

43 _ محمد غانم الرميحي ، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، دار الجديد بيروت الطبعة الثالثة 1995 .

44 _محمد محمد الزنباني ، القيم الاجتماعية مدخلا للدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية مطبعة الاستقلال الكبرى الطبعة الاولى 72 /1973 .

45 _ محمد محي الدين ، علم السكان ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى 2002 .

46 _ مصلح الصالح ، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية ، مؤسسة الوراق عمان الاردن الطبعة الاولى 2000 .

47 _ ــــــــــ ، التغيرالاجتماعي وظاهرة الجريمة في المجتمع الاردني (1987 _ 1991) ، مؤسسة الوراق للنشر عمان الاردن ، الطبعة الاولى 2002 .

48 _ يسرى الجوهرى ، اسس الجغرافية البشرية ، منشاة المعارف للناشر الإسكندرية الطبعة الأولى .1988

ب _ الرسائل العلمية (الماجستير)

1 _ إسماعيل عبدالغني احموده ، التغيرات السكانية في منطقة الكفرة (1954 – 2000) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأداب والعلوم جامعة ناصر 2001 .

2 _ تاج الدين محمد إسماعيل ، التغير الاجتماعي بمنطقة الطينة دراسة أنثروبولوجية لمجتمع الزغاوه الكوبي ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية جامعة الفاتح 1996 .

3 _ حافظ عيسى خير الله الزوي ، حوض الكفرة دراسة في الجغرافية الطبيعية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأداب والعلوم جامعة ناصر 2000 .

4 / عبدالجليل قريرة الحسناوي ، الإندماج الاجتماعي للمهاجرين الريفيين مع ملامح التغير الإجتماعي بمدن " الجنوب الليبي " رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس الرباط ،1999 / 2000 .

5 _على حسن العلواني ،مجتمع الواحة دراسة انثروبولوجية في البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي والثقافي ، رسالة ماجستير غيرمنشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية ، جامعة الفاتح 1997 .

6 _ محمد زهد معذب ، مظاهر التغير الاجتماعي في قيم المجتمع الريفي رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية جامعة الفاتح 2000 .

7 _ محمد على الأعور ، الهجرة العربية إلى مدينة طرابلس للفترة (1970 _ 2000) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية جامعة الفاتح 2004

8 _ محمد فرج صالح رحيل ، عوامل التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأداب جامعة قاريونس 2000 .

9 _ محمد منبي عبدالنبي بكار ، العوامل الأسرية لجريمة المرأة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأداب جامعة قاريونس 2004 .

جـــ _ الدوريات :

1 _ الطاهر الهادي الجهيمي ، التنشئة والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي ، مجلة القوى العاملة ، مجلة فصلية تصدر عن اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل العدد الاول – الربيع " مارس " 2005 .

2 _ خضر زكريا ، عمل المرأة في الوطن العربي الواقع والافاق ، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد الرابـــع عشر _ العدد الثالث 1986 .

3 _ شعبان الطاهرالاسود ، الثقافة والمجتمع والتغير الاجتماعي ، مجلة الدراسات العدد الرابع السنة الاولى ، الكانون / ديسمبر 1999 .

4_ شعبيّة الكفرة أمس . واليوم . وغدا ، مجلة أركنو ، مجلة فصلية جامعة تصدرها اللجنة الشعبية للثقافة والأعلام بشعبية الكفرة ، العدد التجريبي الربيع 2005 .

5 _ عبدالرحمن بن محمد عسيرى ، مراحل التغيرات الثقافية في المجتمع السعودى ، مجلة كليـــة الآداب جامعة حلوان ، العدد الثامن يوليو 2000 .

6 _ عبدالله بن حسن العبادى ، قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي من منظور نقدي ، مجلة المســـتقبل العربي بيروت العدد 140 ، 1990 .

7 _ نادر الفرجاني ، العمالة الوافدة إلى الخليج العربي حجمها _ مشاكلها _ والسياسات الملائمة ، مجلـــة المستقبل العربي العدد الثالث والعشرون يناير 1981 .

د _ التقارير والمنشورات الرسمية :

1_ النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 1973 .أمانة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد.

2 _ النتائج النهائية لتعداد القوى العاملة لبلدية الكفرة 1980 . اللجنة الشعبية للتخطيط والاقتصاد مصلحة الإحصاء والتعداد .

3 _ النتائج النهائية للتعداد العام للسكان بلدية الكفرة عام 1984 . امانة اللجنة الشـــعبية العامـــة للتخطـــيط والاقتصاد ، مصلحة الاحصاء والتعداد .

4 _ النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995 . الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .

5 _ النتائج النهائية للتعداد العام للسكان بمنطقة الواحات لسنة 1995 . الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .

6 _ النتائج النهائية لحصر القوى العاملة بالجماهيرية2001 . الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

7 _ الكتاب الإحصائي 2002 . الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .

8 _ التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 1995 ف ، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام

9 _ ـــــــــــــــــــــــــــ 2004 ف ، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام

10 _ إحصائيات الجرائم المرتكبة بمدينة الكفرة لسنة 1999 ف. اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام بشعبية الكفرة .

11 _ نتائج الحصر الميداني للوافدين بمدينة الكفرة لسنة 2005 ف . الإدارة العامة للجوازات والجنسية فرع الكفرة .

12 _ إحصائيات الطلبة بمختلف المراحل التعليمية بمدينة الكفرة خلال العام الدراسي2004 _ 2005 ف.

13 _ إحصائيات الطلبة بمختلف مؤسسات التعليم العالي بمدينة الكفرة لسنة. 2005 ف مكتب التعليم العالي بشعبية الكفرة .

14 _ إحصائيات زواج الوافدين من الليبيات والليبين من وافدات بمدينة الكفرة خلال الفترة من 1980 _ 2004 ف ، السجل المدني بشعبية الكفرة.

15 _ السجل المدني بشعبية الكفرة ، إحصائيات سكان مدينة الكفرة وضواحيها لسنة 2005 ف

ر _ الانترنت :

1 / http : // www . Aljazeera . net / KnowledgeGate/ aspx /print . htm 2004.

2 / http : // www . akhbar-Libya . com . 2006 .

3 / http : // www . alpian . com . 2000 .

4 / http: // www . balagh . com . 2000 .

5 / http : // www . dnabil .8m . com . 2004 .

6 / http : // www . ewraq @ Amude . com . 2003 .

7 / http : // www . Minshowl . com . 2002 .

8 / http: // www .tedad-lidya .info . 2006

الملاحـــق

صحيفة المقابلة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المواطن .

صباح الخير / مساء الخير

أنا الطالب عبدالرازق عبدالله عوض . أحد طلبة الدراسات العليا بجامعة التحدى كلية الاداب والتربية قسم علم الاجتماع أقوم بدراسة ميدانية بعنوان " الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية دراسة ميدانية علىمدينة الكفرة " . لنيل درجة التخصص العالي (الماجستير) في علم الاجتماع . إن الغاية من وراء جمع المعلومات والبيانات هي الحصول على حقائق علمية نستطيع من خلالها تحقيق اهداف هذه الدراسة . فهذه المعلومات تنطوي على قيمة علمية وعملية . بإعتبارك أحد المبحوثين فإن قيمة هذه الدراسة العلمية تتوقف على حسن تعاونك وصدق أجوبتك مع أن جميع المعلومات التى ستتفضل بها والأراء التى ستطرحها ستكون في غاية السرية . ولن تستخدم إلا للبحث العلمي فقط . ثم إن أسمك سوف لن يذكر أبدا في هذه الدراسة .

وأخيرا المطلوب منك أخي المواطن هو التعاون معنا ولن توضح رأيك بكل صراحة ووضوح .

ولك جزيل الشكر والعرفان

الباحث

رقم الاستمارة (.....)

اولاً . البيانات الاولية . (بيانات الخلفية الاجتماعية)

1/ المنطقة ..... 2 / الحي ..... 3/ الشارع .....

4 / النوع..... 5 / المهنة ..... 6 /العمربالسنوات .....

7 / الحالة الاجتماعية .

أ / أعزب . ☐ ب / متزوج . ☐ ج / مطلق . ☐ د / أرمل . ☐

8 / المستوى التعليمي .

أ / أمي . ☐ ب / يقراء ويكتب. ☐ ج / تعليم أساسي . ☐

د / تعليم متوسط . ☐ز /جامعي ☐ و / تعليم عالى (مافوق الجامعي) ☐

ي / أخر يذكر .....

ثانياً : الاسئلة المتعلقة باتجاهات المبحوثين نحو الهجرة الوافدة وعلاقتها بالدور المراة الاجتماعي والاقتصادي .

9 /هل تعتقد أن اتجاه الناس نحو تعليم البنات قد تغيرعما كان عليه في الماضي بمدينة الكفرة؟

أ / نعم ☐ ب / لا ☐

10 / هل تعتقد أن الوافدين اثروا على اتجاه مجتمع مدينة الكفرة نحو تعليم البنات بحيث اصبح مواصلة تعليم الفتاة أمر مهم ؟

أ / كان تأثيرهم قويا جداً في ذلك . ☐

ب / كان تأثيرهم بسيط وهناك عوامل أخرى معهم . ☐

ج / لم يكن لها تاثير مطلقا. ☐

11 / مارأيك في عمل المرأة ؟

أ / لا أوافق على عمل المرأة إطلاقاً . ☐
ب / أوافق على عمل المرأة بشرط ان تكون في مجالات معينة . ☐
ج / يجب أن تعمل المرأة مهما كانت الظروف . ☐

12 / هل توافق على عمل المرأة خارج المنزل ((في المؤسسات الإدارية والشركات)) ؟

أ / أوافق على عملها بدون شرط . ☐
ب / أوافق على عملها أذا كانت غير متزوجة . ☐
ج / أوافق على عملها إذا لم يكن لديها أطفال . ☐
د / لا أوافق مطلقاً . ☐

13 / هل ترى أن اختلاط المرأة بالرجل في اماكن العمل ؟

أ / أمر عادي ☐ ب / ظاهرة غير مقبولة ☐ ج / لا أستطيع ان أقرر ☐

14 / جعلت الهجرة الوافدة خروج المرأة إلى العمل بمدينة الكفرة من الظواهر المقبولة وغير خارجة عن العادات والتقاليد بالمدينة ؟

أ / أوافق ☐ ب / لا أوافق ☐ ج / لا أستطيع ان أقرر ☐

15 / ألان نريد أن نعرض عليك بعض الآراء ، ونحب أن نعرف هل أنت موافـق أو غيـر موافق على هذه الاراء ؟

الآراء	أوافق	لا أوافق	لا أعرف
1 . معظم النساء اللاتي يعملن في قطاع المؤسسـات الاداريـة بمدينة الكفرة . خلال عقد الثمانينيات كن من النساء الوافدات .			
2 . لعبت المرأة الوافدة والتي كانت تعمـل فـي المؤسسـات الادارية بمدينة الكفرة دور في تشجع المرأة الليبية للعمـل فـي المؤسسات الادارية بالمدينة بعد أن كان عملها مقتصراً في مهنة التدريس والتمريض .			
3. معظم النساء اللاتي يعملن في المؤسسات الاداريـة بمدينـة الكفرة في أيامنا هذه من الليبيات وليس من الوافدات .			
4 . من أهم تأثيرات الهجرة الوافدة على البناء الاجتماعي بمدينة الكفرة خروج المرأة الليبية للعمل في القطاع الخاص .			
5 . ينبغي أن تعمل المرأة بمدينة الكفرة في جميـع مؤسسـات المجتمع ولا يقتصر عملها على مهن معينة .كالتعليم والتمريض			
6 . ليس خروج المرأة الى العمل في القطاع الخاص هو خروج عن العادات والتقاليد بمدينة الكفرة .			
7 . ليس المكان المناسب للمرأة هو الأهتمام بشؤون المنزل			

ثالثاً : الاسئلة المتعلقة باتجاهات المبحوثين نحو الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية كالزواج والمآتم .

16 / ماهو السن المناسب للزواج حسب رأيك لكل من ؟

أ / الذكور السن (.....) ب / الإناث السن (.....)

17 / ماهو الاسلوب المناسب لاختيار الزواج حسب رايك ؟

أ / الاختيار الوالدي ☐ ب / الاختيار الشخصي ☐ ج / أخرى يذكر.....

18 / في رأيك أي الاماكن أفضل في أشهار عقد القران ؟

أ / المسجد ☐ ب / منزل أهل العروس ☐ ج / مكان آخر يذكر.....

19/ هل تعتقد أن الهجرة الوافدة لعبت دور في تغير بعض المعايير المتعلقة بظاهرة الزواج كتغير سن الزواج واختيارالاسلوب المناسب للزواج ومكان عقد القران بمدينة الكفرة ؟

أ/ نعم ☐ ب/ لا ☐

20/ يقيم الوافدون المقيمون بمدينة الكفرة علاقات اجتماعية جيدة مع السكان الليبين بالمدينة ؟

أ / أوافق ☐ ب / لا أوافق ☐ ج / لا استطيع أن اقرر ☐

21 / لعبت العلاقات الاجتماعية بين الوافدين والليبين بمدينة الكفرة دورا في حدوث تمازج ثقافي فيما بينهم كان من نتائجه إقامة علاقة مصاهرة بين الوافدين والليبين أدى ذلك إلى أن يتزوج الوافدون من الليبيات ؟

أ / أوافق ☐ ب / لا اوافق ☐ ج / لا استطيع أن اقرر ☐

22 / عند وفاة شخص ما سواء كان من الوافدين أو من الليبين بمدينة الكفرة هل تذهب الى تعزية أهل المتوفي ؟

أ / دائماً ☐ ب / احياناً ☐ ج / نادراً ☐ د / لا أذهب مطلقاً ☐

23/ من تأثيرات الوافدين على مجتمع مدينة الكفرة ظهور ظاهرة تعزية أهل المتوفي في المقابر بالمدينة ؟

أ / أوافق ☐ ب / لا أوافق ☐ ج / لا استطيع أن اقرر ☐

24 / لعب تواجد الوافدين بمدينة الكفرة على خلق تمازج ثقافي بين الثقافة الوافدة و الثقافة المحلية مما أدى إلى ظهور بعض القيم الاجتماعية بالمدينة لم تكن موجودة من قبل ؟

أ / أوافق ☐ ب / لا أوافق ☐ ج / لا استطيع أن اقرر ☐

25/ اذا كانت الاجابة بأوافق تذكرالقيم الاجتماعية التي تم ظهورها من قبل الهجرة الوافدة

.....

26 / في رايك أي من الوافدين المقيمين بالمدينة كان لهم تأثير كبير في تغير بعض القيم الاجتماعية المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية ؟

أ / الوافدات المتزوجات من الليبين . ☐

ب / الوافدين الذين لديهم عقود مغتربة . ☐

ج / الوافدين الذين لديهم أقامة موقتة بالمدينة . ☐

27 / هناك تشابه كبير بين القيم الاجتماعية التي تقام في المناسبات الاجتماعية لدى كل من الوافدين والليبين بمدينة الكفرة ؟

أ / أوافق ☐ ب / لا اوافق ☐ ج / لا استطيع أن اقرر ☐

28 / هناك أرتفاع متزايد في نمط الأستهلاك لدى الليبين والوافدين في المناسبات الاجتماعية بمدينة الكفرة ؟

أ / أوافق ☐ ب / لا أوافق ☐ ج / لا أستطيع ان أقرر ☐

29 / في رأيك أى مناسبة من المناسبات الاجتماعية التالية بمدينة الكفرة يتم فيها أرتفاع نمط الأستهلاك ؟

أ / الأفرح ☐ ب / المأتم ☐ ج / أخرى تذكر .....

30 / في أي من الاماكن التالية تقضى أوقات فراغك ؟

أ / صالات الانترنت ☐ ب / المقاهي والمطاعم ☐ ج / النوادي الرياضية ☐

د / الذهاب الي الأسواق ☐ ر / آخر يذكر .....

رابعاً : الاسئلة المتعلقة باتجاهات المبحوثين نحو الهجرة الوافدة وعلاقتها بانتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها .

31 / هل تعتقد أن وجود أعداد كبيرة من الوافدين بمدينة الكفرة ساهم في أرتفاع معدل الجريمة بالمدينة ؟

أ / نعم ☐ ب / لا ☐

30 / لقد كان لوجود الوافدين بمدينة الكفرة دور في أنتشار بعض أنواع الجرائم . ومن أهم الجرائم التي ساهموا في أنتشارها بمدينة الكفرة هي :

ت	الجرائم	نعم	لا
1	القتل العمد		
2	النصب و الاحتيال		
3	تعاطي المخدرات والاتجار بها		
4	السرقة بأنواعها		
5	الجرائم المتعلقة بالعرض		
6	تعاطي الخمور وتصنيعها والاتجار فيها		
7	تزوير النقود والوثائق الرسمية		
8	تهريب البضائع		

31 / لعب تواجد الوافدين بمدينة الكفرة في خلق بعض المشكلات الاجتماعية بين التامن لم تكن موجودة بالمدينة من قبل من بين هذه المشكلات :عدم سداد الدين وخيانة الأمانة ؟

أ / أوافق ☐ ب / لا أوافق ☐ ج / لا أستطيع ان أقرر ☐

ملاحظات: .....

.....

.....

.....

الزمن الذي استغرقته المقابلة : .....

تاريخ المقابلة : .....

أسم جامع البيانات : .....

توقيعه : .....

ABSTRACT

Immigration and its Relationship to some changing Social Values: a field study of Kufrah community:

The purpose of this study is to find out if immigration into Kufrah has any relationship with the changing social values now common among the local inhabitants. The study thus aimed to find out if any significant relationship exists between the changing social values - dependent variables, economic changes, customary and tradition changes, and crime wave on the one hand, and independent variable, immigration. Immigrants into Kufrah identified in the study are categorized as external immigration; this means non-Libyan from without Libya who live and work in Kufrah. This group lives among the natives of Kufrah and spread over a number of districts which make up the area and theoretical population of the study. Obtained statistics put the current population of Kufrah at 28, 000 inhabitants. From this population, we targeted five districts: Jeuf, New Bezeima, Tulab and Haware. Using the simple random sampling technique, we selected a mixed sample of 281 people.

After a substantive review of related literature within the sociological attributes identified as social change, social economy, social interaction and interaction, cultural consumption and criminology, the research problem was better understood . To investigate the problem, three test research hypotheses were put forward then tested :

Null Hypothesis I : ***There is a significant statistical relationship between immigration and economic empowerment of the Kufrah woman .***

Null Hypothesis II : ***There is a significant statistical relationship between immigration and changes in customs and tradition in Kufrah .***

Null Hypothesis III : ***There is a significant statistical relationship between immigration and the rise in crime wave in the Kufrah community .***

The Mixed survey method (questionnaire and interview) was used to collect the data the tested the three statistical hypotheses .

The instrument items - by their qualitative and quantitative nature, helped gather data. In all, 33 instrument questions were asked .

These directly addressed the three hypotheses related to the independent variables .

The validity of the instrument - as established through expert check and re-checked, ensured their content validity.

After the validation of the survey instrument, a few of the sample questionnaires and interview questions were administered in pilot study on a selected number of classmates and friends from the Kufrah municipality. This pilot population did not form the 281samples. In effect, the instrument was valid enough to test the three statistical hypotheses.

After retrieving the questionnaire, they were analyzed using the statistical analyzing programme (SPSS).

The findings from the survey are outstanding:

The statistical decision - after the analysis led to the rejection of all three null hypotheses and retaining of the alternative hypotheses.

We red a strong significance level; 0.05.

This gave room for us to draw a categorical statistical decision; there is a statistical relationship between immigration into Kufrah and changing social values among the Kufrah inhabitants.

The findings reveal a good number of facts resulting from immigration into Kufrah:

1) the Kufrah woman has been empowered to take up office jobs in fields other than in the teaching and health sectors .

2) Kufrah marriage customs have been changed; young men have – more than ever before, resorted to the liberty of choosing their brides unlike the imposition tradition of the past .

3) there has been a mark change in dressing trends in the Kufrah natives – they have copied and worn traditional dresses normally worn by other non-Libyan Arab immigrants living in Kufrah .

4) there Libyan Arab vernacular has been influenced due to the linguistic interference from immigrant accents .

5) Libyan foodways have experienced and welcomed new varieties and changes resulting from copying immigrant dishes .

6) the Libyan (Kufrah) woman has been influenced to take up public outings like visiting cyber cafes just like most immigrant women do .

7) there has been a change in funeral ceremonies; condolences have been performed at funeral grounds unlike at the home – like was the case in past Kufrah customs and .

8) there has been a rise in crime wave in Kufrah; drug abuse and alcohol production and consumption, stealing, smuggling, prostitution and spread of sexually transmissible diseases like . HIV/AIDS and Hepatitis .

Findings from the field survey have led us to forward some recommendations deemed necessary to eliminating the disadvantages of immigration on Kufrah social values as well as upholding its advantages. The Libyan government should do the following:

1) check and regulate illegal immigration into Kufrah .

2) protect the Libyan women married to foreigners from cultural assimilation and risk exposure .

3) restructure the Libyan law and order sector to tackle the increasing crime wave within the community.

The Libyan higher education ministry and universities should encourage research into all fields of sociology related to the problem of migration, and establish a robust socio-cultural observatory to ensure immigration does not affect social values in Kufrah negatively.

The study was the first of its kind in Libya and Kufrah .

The findings are a signal for the Libyan stakeholders to better address the negative impact from immigration and the promotion of the positive ones .

We can for sure trust, the findings and recommendations made will be of benefit to both the people of Kufrah in particular and Libyans in general, and the immigrant communities as well .

The study was such a mile stone to be taken seriously .

The Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya

ELTahady University
Faculty of Arts and Education
Sociology Department

Immigration and its Relationship to some changing Social Values: a field study of Kufrah community

A Dissertation Submitted to the Department of Sociology, Faculty of Arts and Education in Partial Fulfillment of the Requirements for the Award of the Master's of Art Degree in Sociology

Submitted by
Abd Al-Razek Abdullah Awad khalifa

Supervised by

Professor Dr. Abdullah Amer EL-Hammali

Academic year

2006 - 2007